صالح بن محمد السويح

الفروق

بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة

مدعومًا بتقريرات

اللجنة الدائمة والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين رحمهما الله

والشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

قرأه وقدم له

فضيلة الشيخ الدكتور

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

فضيلة الشيخ

محمد بن حسن بن عبد الرحمن آل الشيخ

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

مدار الوطن للنشر

الفروق

بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية

في المملكة العربية السعودية

ومنهج مخالفيهم من عُبّاد القبور والمبتدعة

ح مدار الوطن للنشر، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السويح، صالح بن محمد

الفروق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة./ صالح بن محمد السويح — الرياض، ١٤٤٠هـ

٤٦٤ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٣١ - ٨٢٤٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية ٢- التوحيد أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤٠/١١٥٧٢

رقم الإيداع: ١٤٤٠/١١٥٧٢

ردمك: ٥-٣١-٨٢٤٢-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبعَةُ الأولى

(١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م)

مدار الوطن للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض المقر الرئيسي

مخرج ١٥ مقابل جامع الراجحي ت : ٠١١٤٧٩٢٠٤٢

جوال : ٠٥٠٣٢٨٢٣١٨ ف : ٠١١٤٤٥٤١٢٤

مندوبي التوزيع

الرياض : ٠٥٠٣٢٦٩٣١٦ الغربية : ٠٥٠٤١٤٣١٩٨

الشرقية والشمالية والمدينة المنورة : ٠٥٠٣١٩٣٢٦٨

الجنوبية : ٠٥٠٤١٤٣١٩٨ مسؤول الجهات الحكومية : ٠٥٠٠٩٩٦٩٨٧

الموقع الإلكتروني | www.madaralwatan.com.sa

البريد الإلكتروني | pop@madaralwatan.com.sa
madaralwatan@hotmail.com
madaralwatan2020@gmail.com

صالح بن محمد السويح

الفروق

بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة

مدعومًا بتقريرات

اللجنة الدائمة والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين رحمهما الله
والشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

قرأه وقدم له

فضيلة الشيخ الدكتور
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

فضيلة الشيخ
محمد بن حسن بن عبد الرحمن آل الشيخ
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

مدار الوطن للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قرأه وقدم له

معالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وبعد: فقد اطلعت على كتاب الغزو العقدي وجهود
أئمة الدعوة السلفية في المملكة العربية السعودية
ومنهجهم في التصدي لهم ولمذاهب الصوفية والمبتدعة فوجدته كتابا
حافلا في تبسيط الغزو العقدي المزعوم، بأسلوب سهل ميسر
نافع بإذن الله لمن أراد معرفة الحق والعمل به. فجزاه الله خيرا
ونفع بعلمه وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

كتبه
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
في ٢٠/١١/١٤٤٠هـ

قرأه وقدم له

معالي الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ حفظه الله

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

***

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن كتاب ((الفروق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة)) للشيخ صالح بن محمد السويح وفقه الله تطرّق فيه إلى تسعة فروق يظهر من خلالها للمنصف الفرق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة الذين يتهمون أئمة الدعوة بالغلو في التكفير، وذلك بناء على مذهبهم الإرجائي، أما منهج أئمة الدعوة الإصلاحية فهو منهج وسط لا إفراط فيه ولا تفريط، فهم بين الخوارج الغالين، والمرجئة المفرّطين، ودعوتهم قائمة على الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة. فجزا الله الشيخ صالح خيرا على بيان الحق بهذا الأسلوب الواضح، ونفع به.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.؛؛؛

كتبه راجياً عفو ربه

محمد بن حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للفتوى

١٦/ ١١/ ١٤٤٠هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه رسالة مختصرة في بيان الفروق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية رَحِمَهُمُ اللَّهُ في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة، بينتُ فيها الفروق بين تقريرات أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية التي منَّ الله بها على بلادنا المملكة العربية السعودية وامتد أثرها إلى عموم بلاد المسلمين -وذلك في القرن الثاني عشر الهجري- على يد الإمام المجدد المصلح محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك في الموقف من الزنادقة وعباد القبور ومباينة منهجهم في ذلك ما عليه المبتدعة من المرجئة والخوارج وغيرهم من أهل البدع، فبينت تقريرات الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في الموقف من الزنادقة وعباد القبور ممن صرف العبادة لغير الله من الدعاء والنذور، وسائر المشركين ممن يزعم أنه مسلم وهو مقيم على الشرك مع نطقه بالتوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله وإقامته للصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من فرائض الدين، وموقفهم من عموم من كفر بالله ونقض إيمانه وخرج من إسلامه بأي ناقض من نواقض الإسلام القولية أو العملية أو الاعتقادية وبينت أن هذه التقريرات مباينة لتقريرات المرجئة، كما بينت براءة هذه الدعوة الإصلاحية السلفية مما عليه الخوارج من الغلو في التكفير وبينت أن رمي المرجئة اليوم للدعوة بالغلو في التكفير هو سنة أعداء الدعوة بالأمس.

والداعي لتدوين هذه الرسالة، ما رأيته من حاجة ملحة لبيان الفروق بين تقريرات الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وبين قول مخالفيهم من المعاصرين من المرجئة، وذلك أني رأيت اغترار كثير من الناس خاصةٍ

وعامةٍ، بأقوالٍ منشورة في بعض الكتب والمقالات والمواقع ووسائل التواصل لأناس يزعمون أنهم يدافعون عن هذه الدعوة الإصلاحية السلفية، دعوة الإمام المجدد محمد ابن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويزعمون أنهم ينفون عنها الغلو في التكفير، ثم في سياق نفيهم تهمة الغلو في التكفير عن هذه الدعوة الإصلاحية السلفية التجديدية المباركة ينسبون مزاعم مكذوبة أو ومغلوطة -جهلًا أو هوًى- للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وأن ما قرره هؤلاء الأدعياء من الحكم بإسلام الزنادقة وعباد القبور هو ما عليه أئمة هذه الدعوة الإصلاحية السلفية، ويصفون من كَفَّر الزنادقة والقبوريين أنه تكفيري! ويعادونه ويباينونه ويضللونه وينسبون له مخالفة السلف وأئمة الدعوة!

وحيث رأيت كثرة المتأثرين بقول هؤلاء الأغمار، ورأيت أن الخلل دخلهم من جهة عدم تحقيقهم ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لوثوقهم في هؤلاء الملبسين في نسبتهم هذه الأقوال الباطلة للإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مع عدم تحقيقهم للفروق بين تقريرات أئمة هذه الدعوة الإصلاحية ومخالفيهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور، فكان هذا من أشد ما يكون خطرًا وأثرًا في تغيير حقيقة ما دعا إليه الشيخ الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من التوحيد، وما حذروا من الشرك، وما بيَّنوا مما هو واجب على المسلمين لأهل التوحيد، وما هو واجب على المسلمين تجاه الزنادقة وعباد القبور.

فلذلك رأيت الحاجة ملحة لبيان أهم الفروق بين تقريرات الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وتقرير مخالفيهم؛ بيانًا للحق، وتجلية لمن أشكل عليه الأمر، ودعوة لهؤلاء المخالفين أن يتأملوا أقوالهم ويراجعوها لعل الذي حمل بعضهم عليها ظنهم أنها موافقة لتقريرات الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فيكون دخول الخلل والزلل عليهم من جهة سوء الفهم لا سوء القصد، فمن كان كذلك وانجلت له الفروق فالظن به أن يرجع عن قوله الباطل في الحكم بالإسلام للزنادقة وعباد القبور، لما سأوضحه من الحق البين الناصع الساطع أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة

رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مخالفون لهذا القول، وأن من نسب ذلك لهذه الدعوة الإصلاحية فهو مخطئ أو محرف لها.

فأبين ذلك نصحًا لهؤلاء، ولمن اغتر بمقولاتهم المباينة أشد المباينة لأقوال الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وإن هذا الإمام الهمام والمجاهد الصمصام والداعي إلى ما بعث به الرسول ﷺ من الإسلام قد بيَّن موقفه من الزنادقة وعباد القبور، أوضح البيان في كتبه ورسائله وردوده، ومن ذلك كتابه «مفيد المستفيد» ورسالته العظيمة «كشف الشبهات»، وفي مكاتباته ورسائله التي أرسلها لمدعويه من العامة والخاصة، وكذا العلماء أبناء الإمام المجدد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فيما بينوه وأوضحوه في مكاتباتهم ومراسلاتهم وفتاويهم، وكذلك أحفاده رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمن ذلك ما قام ببيانه وكشفه العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين تبنى داود بن جرجيس المحاماة عن عباد القبور، وما كتبه سليمان بن عبدالله بن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في رسائله وردوده مما هو مدون معلوم مشهور، وما قام به العلامة عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مصنفات معروفة في رد شبه هؤلاء الأئمة المضلين، في ردوده على داود بن جرجيس وعثمان بن منصور وعبد اللطيف الصحاف وغيرهم من أعداء الدعوة، وفي سائر مؤلفاته ومراسلاته وفتاويه، وما قام به أبناءه العلامة عبدالله والعلامة إبراهيم ابنا عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وما قام به العلامة عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صد هذه الشبه وكشفها وبيان زيفها في كتبه ورسائله وفتاويه، وما كتبه العلامة إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه (تكفير المعين)، وفي غيره مما كتبه وأفتى به، وما كتبه العلامة سليمان ابن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسائله وفتاويه وردوده العظيمة النفيسة، وما كتبه العلامة محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما قرره في شروحه ودروسه، وما قرره علماؤنا تبعًا لهم في اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، وما قرره الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما قرره الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله،

وما قرره الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وأمد في عمره، آمين.

فقد أوضحت بالدليل والتحرير والنقل تقريرات هؤلاء الأئمة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذه المسألة العظيمة من الدين، وأنهم ما خالفوا إجماع العلماء في أن من كفر بعد إسلامه وارتدَّ بعد إيمانه اعتقادًا أو قولًا أو عملًا يحكم عليه بموجب ما أظهره من الكفر بالله، وسلب اسم ووصف الإسلام الإيمان منه، هذا ما قرروه ونصوا عليه، فبينت ذلك، وفي إزاء ذلك حكيت أقولًا منشورة مشهورة في وقتنا يقررها اليوم أقوام باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هكذا يزعمون!

فرددت عليها، وكشفت زيفها، وبينت عظيم مفارقتها لتقريرات الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأن من يقرر هذه التقريرات وينشرها مخالفون لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ناقضون ناكثون لما جاهد الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من الدعوة إليه وحث الناس على العمل به من التوحيد والسنة، وبينت أن ما قد يتمسكون به من أقوال ينسبونها للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وقبلهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، ومن بعدهم من علمائنا كالشيخ عبدالعزيز بن باز أو الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله؛ هو ما بين قول مزعوم مكذوب باطل لا أصل له، أو قول مزيد عليه لفظًا أو معنًا، أو قول مجمل، أو زلة، ونحو ذلك، فهم ما بين محرف لأقوالهم، أو لم يفهموها على الوجه الذي أرادوه، وكلا الأمرين كبير وخطير، لاسيما في هذه المسألة العظيمة من الدين، فهذه جملة مناهج هؤلاء المخالفين لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ومن كان على طريقتهم من أهل العلم والإيمان، ولهم نصيب ممن عناهم الله بقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:٧].

هذا وإن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وعلماءنا إنما هم تبع لمن قبلهم من أئمة الدين وعلماء المسلمين في بيان أن العقيدة تؤخذ من الكتاب والسنة وما أجمع عليه العلماء، وأن العالم يصيب ويخطئ، وأن كلًّا يُؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولذلك فهذه المسألة العظيمة إنما مرد العلم بها كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وما أجمع عليه العلماء، لا قول فلان أو فلان، مهما عظم في العلم والدين، وإنما العلماء يتبعون ويعظمون بما اتبعوا وعظموا الدليل، ويدل على ما أصابوا فيه الحق من أقوالهم، وما لم يصيبوا فيه الحق فلا حجة بقول أحد منهم خالف الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

ولأجل ذلك فإن الواجب على العلماء وطلاب العلم خاصة ممن عني بتحقيق هذه المسألة العظيمة من الدين، أن يدعو الناس إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، ومعرفة الآيات والأحاديث ومدلولها في بيان حقيقة الإسلام والإيمان وما يُدخل فيه وما يُخرج منه، وألا يكون أكبر جهد الواحد منهم: قالوا وقلنا، فإن هذه المسألة العظيمة إنما تصح بالاتباع لا التقليد، ولا عذر فيها لمن خلَّط وشوش على نفسه وعلى أهل الإسلام بحجة أن ما مال إليه هو قول فلان أو علان مما خالف الكتاب والسنة وإجماع العلماء، فَضلَّ وأَضلَّ.

كما على طلاب العلم عامة أن يبينوا حقيقة دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأنها بريئة من موالاة ومؤاخاة الزنادقة وعباد القبور، كما أنها بريئة من تكفير المسلمين وحمل السيف على عباد الله المؤمنين، فهي بريئة من عقيدة الخوارج الغلاة والمرجئة الجفاة.

وبعد: فإنني قد جعلت مباحث هذه الرسالة على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف العبادة، لغة وشرعًا، وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي.

المبحث الثاني: معنى الإسلام لغة وشرعًا، وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي.

المبحث الثالث: معنى لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها، وأن قول لا إله إلا الله لا يمنع من ردة قائلها مع إتيانه بشعائر الإسلام إذا أتى بناقض من نواقضها.

المبحث الرابع: معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعًا، وأقسامه، وخطورته، وأهمية معرفة حقيقة ذلك، وما يكون به المرء كافرًا وما لا يكون كذلك.

المبحث الخامس: بيان خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وإيجاد الأعذار لهم، وأن هذا من نواقض الإسلام.

المبحث السادس: بيان ذكر السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين المحكم، كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان تتابع العلماء قرنًا بعد قرن على ذلك، وأن هذا ليس قولًا محدثًا لأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ابتدعوه ولم يسبقوا إليه.

المبحث السابع: الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور.

الفرق الأول: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يقررون أن من وقع في الشرك والكفر الناقل من الملة فإنه لا يتوقف في تكفيره بعينه، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الثاني: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يعدون الحجة التي يكفر تاركها إذا بلغته على وجه يفهمه إذا أراد هي: الوحي، فالوحي هو الحجة الرسالية اللازمة لكل من بلغه، على وجه يفهمه إذا أراد، فمن بلغه فقد قامت عليه الحجة وإن لم يفهمه لوجود شبهة مانعة فلا اعتبار لذلك مع بلوغه الحجة الرسالية، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الثالث: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يعتبرون ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يكفر به عينًا بمجرد وقوع المكلف به، أو ما يتوقف في تكفيره حتى يُبَيَّن له، فما كان من المسائل الظاهرة فلا يتوقف في تكفير من واقع الشرك والكفر الناقل من الملة، إلا إذا كان حديث عهد بإسلام ونحوه، أو كان من المسائل الخفية فيتوقف في تكفير المعين حتى تبين له الحجة، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الرابع: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لا يفرقون بين المازح والجاد والجاهل والشاك والمتأول والمقلد في فعل أو قول الشرك والكفر، إلا المكره، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الخامس: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يقررون أنه لابد مع النطق بشهادة التوحيد التزام الشريعة والعمل بها ظاهرًا وباطنًا، وأنه لا يكفي لصحة التوحيد النطق بالشهادة دون العمل، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق السادس: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ينزلون النصوص الواردة في الكفار والمشركين الأصليين على من كان ينطق بالتوحيد ويصلي ويصوم ويحج ويفعل فعل المشركين، فهم في الحكم بالكفر والشرك سواء، ولا يعدون نطق الرجل بالتوحيد مانعًا من تنزيل النصوص الواردة في المشركين الأصليين على المسلم إذا كفر وأشرك بالله، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق السابع: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وإن وردت عنهم عبارات يفهم منها التوقف في تكفير بعض أعيان من تلبس بالشرك ممن مات قبل الدعوة، أو عرف عنه الجهل وعدم قيام الحجة الرسالية؛ فإنهم لا يحكمون بإسلام المشرك مع بقائه على الشرك وعدم توبته منه، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الثامن: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ردُّوا على شبه خصوم الدعوة وبيَّنوا ضلالها، وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، بينما مخالفوهم جعلوا مدار تقريراتهم ما استشهد به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

الفرق التاسع: أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بيَّنوا أن تكفير الزنادقة والقبوريين ليس من جنس طريقة الخوارج في التكفير التي ورد في النصوص ذمها والتحذير منها وورد عن الأئمة من سلف وعلماء الأمة التحذير منها وما في

غلوهم من الجناية العظيمة على الإسلام والمسلمين، خلافًا لما يقرره مخالفوهم ممن يزعم الدفاع عن دعوة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يدس في موضع بيان براءة الشيخ من طريقة الخوارج في غلوهم في التكفير ما يزعم نسبته للشيخ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنهم يحكمون بإسلام القبوريين!

ثم الخاتمة.

هذا والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله عنده، وأن ينفع به كاتبه وقارئه والمسلمين، وأن يجزي عني خير الجزاء وأوفاه وأكمله شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وشيخنا الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ حفظه الله وسائر مشايخي وجميع من أفادني، وإنني لا أدعي الكمال والاستيعاب في هذا الكتاب، فما فيه من صواب فمن الله وما فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله منه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه

صالح بن محمد السويح

٠٥٠٣١٤٧٠٤٢

المبحث الأول:

تعريف العبادة، لغة وشرعا

وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي

المبحث الأول:

تعريف العبادة، لغة وشرعا وأهمية تحقيق معناها وحدها الشرعي

العبادة لغة: مصدر عبد يعبد عبادة، ومنه طريق معبد أي مذلل، فهي غاية التذلل(١).

وشرعًا: اختلفت ألفاظ العلماء في تعريف العبادة، وإن كان المدلول في الجملة واحدًا، وهو أن العبادة ما شرعه الله وما أنزله الله على رسول الله ﷺ مما أمر به إيجابًا أو ندبًا فعلًا أو تركًا، وأن يكون كله خالصًا لله على هدي رسول الله ﷺ.

فمنهم من قال: هي كمال الحب مع كمال الخضوع والذل المستلزم طاعة المحبوب والانقياد له(٢).

ومنهم من قال: هي فعل المأمور وترك المحظور، من واجب ومندوب، وترك المنهي عنه من محرم ومكروه(٣).

ومنهم من قال: هي ما أَمَرَ الله بِه مما هو اعتقاد أو قَوْل أو عمَل(٤).

---

(١) انظر لسان العرب مادة (عبد) (٣/ ٢٧١-٢٧٣).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ١٩) والدرر السنية (٢/ ٢٩٨).
(٣) الدرر السنية (٢/ ٣١٢) وفيه (١٢/ ٦٢)، وانظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص:٥٤٢).
(٤) الدرر السنية (٢/ ٣١٢) وفيه (١٢/ ٦٢)، وانظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص:٥٤٢).

ومنهم من قال: هي ما أُمر به شرعًا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي(١).

وعرَّفها شَيخُ الإسْلام ابنُ تَيمِيةَ وتبِعَه علَى ذلك جَمْعٌ مِن أهْل العِلم أنَّها: كُلُّ ما يحبُّه الله ويرضاه مِنَ الأقوال والأعمال الظَّاهرة والبَاطنة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدعاء والذكر والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة، وكذلك حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه وإخلاص الدين له والصبر لحكمه والشكر لنعمه والرضا بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف لعذابه، وأمثال ذلك هي من العبادة لله، وذلك أن العبادة لله هي الغاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق الخلق لها كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]» اهـ(٢).

والخلاصة: أن العبادة هي الدين ظاهره وباطنه، وذلك بفعل ما أمر الله وترك ما نهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ تقربًا لله وامتثالًا له بذلك، فإن وقعت من غير إكراه لغير الله فهي تقرب له ولو لم يقصد به التقرب لغير الله؛ لأن الفعل مما أمر الله أن يُخلَص له فيه وأن يُعبَد وحده فيه، فإذا وقع لغيره كان مما وقع على وجه الشرك في العبادة فعلًا أو قولًا.

ولا تصح العبادة إلا بالإخلاص لله والامتثال لأمره واتباع هدي نبيه ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧].

---

(١) كشفاف القناع للبهوتي (١/ ٤١٨) والدرر السنية (٢/ ٢٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩).

وفي البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**».

وفي البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، ولمسلم: «**من عمل عملا ليس عليها أمرنا فهو رد**».

فمن صرف شيئًا من العبادات لغير الله فقد تقرب إليه بذلك وأشرك في عبادة الله غيره وكفر به، وخرج من الإسلام وحبط عمله، ووجب له الخلود في النار إن مات على ذلك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام:٨٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [المائدة:٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وكما في صحيح مسلم (٢٩٨٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملًا أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه**».

هذا ما أرسل الله الرسل لبيانه، وهو أعظم الأمور وأجلها وأخطر الأشياء أمرًا وأدقها علمًا، فمن لم يفقه ذلك لم يعرف دين الله ولم يكن على شيء.

وهكذا الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وسلف الأمة جاهدوا أعظم الجهاد بأنفسهم وأموالهم وأولادهم، وهجروا أوطانهم لأجل تحقيق هذا الأمر العظيم وهو عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من الله.

وفي القرن الثاني عشر من هجرة النبي ﷺ منَّ الله على نجد وما حولها بدعوة مباركة بعد أن جرى عليها ما جرى على كثير من البلدان من اندراس معالم الدين، وغربة المؤمنين، بدعوة مباركة إصلاحية سلفية قام بها الإمام المجدد محمد بن

عبدالوهاب رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وعاضده على ذلك الأمراء وعلى رأسهم الإمام محمد بن سعود رَحِمَهُٱللَّهُ والعلماء والوجهاء وكثير من العامة، فدعوا إلى الله وإفراده بالعبادة وتنقية ما شاب عقائد الناس مما أخل بمفهوم هذا الأمر العظيم من الشركيات والبدع، فبارك الله في دعوته وكان أثرها عظيمًا على نجد وعلى جميع الأقاليم في جزيرة العرب وعموم العالم الإسلامي، فرحم الله الإمام المجدد وأئمة الدعوة وجميع علماء المسلمين.

وكان مما بينه الإمام المجدد رَحِمَهُٱللَّهُ في رسائله ومكاتباته عظيم أمر العبادة وجلى حقيقتها وكشف شبه القبوريين والمبتدعة.

قال رَحِمَهُٱللَّهُ في بيان ذلك: «أنواع العبادة التي أمر الله بها مثل: الإسلام، والإيمان، والإحسان، ومنه الدعاء والخوف، والرجاء، والتوكل، والرغبة، والرهبة، والخشوع، والخشية، والإنابة، والاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادة التي أمر الله بها، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. فمن صرف من ذلك شيئًا لغير الله، فهو مشرك كافر، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُٱللَّهُ: «أصل العبادة تجريد الإخلاص لله تعالى وحده، وتجريد المتابعة للرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقوله ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد:١٤]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج:٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٢٨).

ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١]» اهـ[1].

وكذا أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فإنهم على هذا المنوال وعلى هذا الطريق في تجريد التوحيد والجهاد للمخالفين، وتصفية عقائد الناس مما شابها من شركيات وخرافات وتصورات فاسدة، فكاتبوا وراسلوا وردوا على المخالفين وفندوا شبه الزنادقة والقبوريين.

قال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تعريف العبادة، فقد عرفها شيخنا محمد بن عبد الوهاب، رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فوائده على كتابه: كتاب التوحيد، بأن العبادة هي: التوحيد؛ لأن الخصومة فيه، وأن من لم يأت به لم يعبد الله، فدل على أن التجرد من الشرك، لابد منه في العبادة، وإلا فلا يسمى عبادة. وقال الشيخ تقي الدين: العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأفعال، فهي الغاية المحبوبة له تعالى وبها أرسل الرسل وأنزل الكتب كما قال نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وكذلك هود وصالح، وذلك أن الإله يطلق على كل معبود بحق وباطل، والإله الحق هو الله، قال الله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ويسمى هذا النوع: توحيد الإلهية؛ لأنه مبني على إخلاص التأله، وهو: أشد المحبة لله وحده لا شريك له؛ وذلك يستلزم إخلاص العبادة، وتوحيد العبادة، وتوحيد الإرادة؛ لأنه مبني على إرادة وجه الله بالأعمال، وتوحيد القصد؛ لأنه مبني على إخلاص القصد المستلزم لإخلاص العبادة لله وحده، وتوحيد العمل؛ لأنه مبني على إخلاص العمل لله وحده، قال الله تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر:٢-٣].

فالموحد: من جمع قلبه ولسانه، مخلصًا لله تعالى في الإلهية المقتضية لعبادته، بمحبته، وخوفه، ورجائه، ودعائه، والاستغاثة به، والتوكل عليه، وحصر الدعاء، بما لا يقدر

---

(١) الدرر السنية (١/ ٨٦).

على جلبه أو دفعه إلا الله وحده، والموالاة في ذلك والمعاداة فيه، وامتثال أمره، ناظرًا إلى حق الخالق والمخلوق من الأنبياء، والأولياء، مميزًا بين الحقين، وذلك واجب في علم القلب، وشهادته، وذكره، ومعرفته، ومحبته وموالاته، وطاعته، وهذا من تحقيق (لا إله إلا الله) لأن معنى (الإله) عند الأولين: ما تألهه القلوب بالمحبة التي كحب الله، والتعظيم، والإجلال، والخضوع، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فالمحبة التي لله غير المحبة التي مع الله، قال الله تعالى عن الكفار: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]. فمعنى شهادة أن لا إله إلا الله أن يقولها نافيًا بقلبه ولسانه الإلهية عن كل ما سواه، ومثبتها لمستحقها وهو الله المعبود بالحق؛ فيكون معرضًا بقلبه عن جميع المخلوقات، لا يتألههم فيما لا يقدر عليه إلا الله، مقبلًا على عبادة رب الأرض والسماوات؛ وذلك يتضمن إرادة القلب في عبادته ومعاملته، ومفارقته في ذلك كل ما سواه، فيكون مفرِّقًا في علمه وقصده، وشهادته وإرادته، ومعرفته ومحبته، بين الخالق والمخلوق؛ بحيث يكون عالما بالله، ذاكرًا له، عارفًا به، وأنه تعالى مباين لخلقه، منفرد عنهم بعبادته وأفعاله وصفاته، ويكون محبًا له مستعينًا به، لا بغيره، متوكلًا عليه لا على غيره» اهـ[1].

وقال العلامة عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حد العبادة وحقيقتها: طاعة الله، فكل قول وعمل ظاهر وباطن يحبه الله فهو عبادة، فكل ما أمر به شرعًا -أمر إيجاب أو استحباب- فهو عبادة؛ فهذا حقيقة العبادة عند جميع العلماء، التي من جعل منها شيئًا لغير الله فهو كافر مشرك» اهـ[2].

وقال العلامة حمد بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العبادة اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال، من ذلك الدعاء بما لا يقدر على جلبه أو دفعه إلا الله، فمن طلب من

(١) الدرر السنية (٢/ ٣٠٣-٣٠٥).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٣٩١).

غيره أو استعانة فقد عبده به، والدعاء من أفضل العبادة وأجل الطاعات، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، وفي الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**الدعاء مخ العبادة**»، وللترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ «**الدعاء هو العبادة**» ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. قال الشارح: معنى قوله: «**الدعاء هو العبادة**» أي أعظمها فهو كقوله: «**الحج عرفة**» أي: ركنه الأعظم. ومعنى قوله: «**الدعاء مخ العبادة**» أي: خالصها؛ لأن الداعي إنما يدعو الله عند انقطاع أمله مما سواه. وذلك حقيقة التوحيد والإخلاص. انتهى» اهـ(١).

هذا معنى العبادة وحدها بدليل الكتاب والسنة وما قرره العلماء، فلابد من معرفة حقيقة ومفهوم العبادة، ولابد من معرفة حدها الشرعي، ومتى يكون العمل عبادة صرفه لغير الله شرك، ومتى يكون من المباحات، فبمعرفة الفرق بين ما هو عبادة وما هو ليس منها يُعرف به الشرك وما ليس منه كما تقدم.

ولأجل ذلك فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسائله وكتبه كرر هذه المسألة وبيَّن أن من يجادل عن المشركين ويحامي عن الزنادقة والقبوريين ما عرف حقيقة العبادة أو أنه جاحد لذلك، ومن ذلك ما جاء في رسالة (كشف الشبهات) حيث حرر هذه المسألة العظيمة وبيَّن أهمية تحقيق معنى العبادة، ومعرفة حدها الشرعي، وتجلية مفهومها، وبيَّن أن كل ما أمر الله به فهو عبادة صَرْفُه لغير الله شرك.

ومن ذلك كلام له نفيس في رسالته كشف الشبهات في موضع جوابه على من تعلق من المشركين بشبهة أن دعاء الأموات والغائبين ليس عبادة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله، وهذا الالتجاء إليهم ودعاؤهم ليس بعبادة! قل له: أنت تقر أن

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٥٩٣-٥٩٤).

الله فرض عليك إخلاص العبادة لله، وهو حقه عليك؟ فإذا قال: نعم. فقل له: بيِّن لي هذا الذي فرض عليك وهو إخلاص العبادة لله وحده وهو حقه عليك، فإن كان لا يعرف العبادة ولا أنواعها فبيِّنها له بقولك: قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فإذا أعلمته بهذا فقل له: هل علمت هذا عبادة الله؟ فلابد أن يقول: نعم. والدعاء مخ العبادة، فقل له: إذا أقررت أنها عبادة ودعوت الله ليلًا ونهارًا خوفًا وطمعًا ثم دعوت في تلك الحاجة نبيًّا أو غيره هل أشركت في عبادة الله غيره؟ فلابد أن يقول: نعم. فقل له: فإذا عملت بقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢] وأطعت الله ونحرت له هل هذا عبادة؟ فلابد أن يقول: نعم. فقل له: فإن نحرت لمخلوق نبي أو جني أو غيرهما هل أشركت في هذه العبادة غير الله؟ فلابد أن يقر ويقول: نعم.

وقل له أيضًا: المشركون الذين نزل فيهم القرآن، هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟ فلابد أن يقول: نعم. فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح، والالتجاء ونحو ذلك؟ وإلا فهم مقرون أنهم عبيده وتحت قهره، وأن الله هو الذي يدبر الأمر ولكن دعوهم والتجؤوا إليهم للجاه والشفاعة وهذا ظاهر جدًا» اهـ[1].

وبهذا يتبين معنى العبادة شرعًا، وأهمية تحقيق هذا المعنى، وأن الخلط في هذا المعنى خطير وله أثر عظيم في فساد الإيمان، وفي عدم معرفة الإسلام من الشرك، كما هو حال كثير ممن يجادل عن المشركين، ويحامي عن الزنادقة والقبوريين.

---

(١) كشف الشبهات (ص:٢٠).

المبحث الثاني:

معنى الإسلام لغة وشرعا وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي

المبحث الثاني:

معنى الإسلام لغة وشرعا وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي

الإسلام لغة: هو الانقياد والخضوع والذل؛ يقال: أسلم واستسلم؛ أي: انقاد، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣] أي: فلما استسلما لأمر الله وانقادا له[1].

وشرعًا: هو الاستِسلام لله بالتَّوحِيد والانْقياد له بالطَّاعة والبَراءة مِنَ الشَّرْكِ وأهْلِه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]

هذا هو الإسلام وهو شامل لمعنى الدين كله ظاهره وباطنه، من القيام بأركان الإسلام، وأركان الإيمان، وأعمال القلوب، وأعمال الجوارح، مما تعبد الله به العباد من الاعتقاد والقول والعمل.

ويطلق لفظ الإسلام ويراد به عموم دين الرسل جميعًا، فكل رسول جاء بالإسلام الذي هو دين التوحيد، بالاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل: ٦٣].

(١) انظر مختار الصحاح (٥/ ١٩٥٢)، ولسان العرب (١٢/ ٢٩٣).

وفي البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: **«الأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد»**.

وهذا الدين هو الذي لا يقبل الله من كل أهل دعوةِ نبيٍّ إلا هو، كما قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٤- ٨٥].

ويطلق لفظ الإسلام ويراد به خصوص ما أرسل الله به نبينا محمد ﷺ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر:١-٤] أمره الله تعالى بالدعوة إلى التوحيد والنذارة عن الشرك فدعا ﷺ إلى التوحيد وأنذر عن الشرك كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون:١-٦].

ومما هو مجمع عليه ومعلوم من دين الإسلام بالضرورة أن ما أنزله الله على نبيه ورسوله محمد ﷺ من الشريعة ناسخ للشرائع السابقة، فما بُعث به رسول الله ﷺ مهيمن على ما سبقه وناسخ له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨].

فالواجب على كل أحد من المكلفين، من الجن والإنس والعرب والعجم والرجال والنساء وأهل الكتاب وغيرهم الدخول في دين الإسلام الذي أرسل الله به رسوله

خاتم النبيين محمد ﷺ والانقياد لشريعته، هذا هو الواجب على كل مكلف، وذلك بطاعة رسوله ﷺ، وقد أخبر الله أن من أطاع رسوله ﷺ وامتثل أمره فأولئك هم الفائزون، ومن عصاه وتجاوز حدوده فأولئك هم الخاسرون الذين استحقوا عذاب الله تعالى ودخول ناره، كما قال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [النساء:١٣-١٤].

هذا هو الواجب؛ لأن الرسل ما أرسلهم الله إلا ليطاعوا، وجعل في طاعتهم الهداية، ومحبة الله ونيل مرضاته، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٤-٦٥]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران:٣١-٣٢]

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [البقرة:١٣٥-١٣٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾

وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (٥٣) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَٰغُ الْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥١-٥٤].

وفي البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، ولمسلم: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**».

وفي البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله: «**أُعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ، وأُحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة، وأُعطيت الشفاعة**».

وفي صحيح مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**».

وفي البخاري (٧٢٨٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ، قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**»، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**».

هذا هو الإسلام المنجي يوم القيامة، الذي ختم به الله رسالاته، وأمر الناس جميعا بالتدين به وأبطل به كل الديانات، فقال تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَٰئِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨) إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَٰمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَٰبَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَٰتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (١٩) فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَٰبَ

وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران: ١٨-٢٠].

وهو الدين الذي كمله الله، وأتم به النعمة على أوليائه، ورضيه الله لعباده، فقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

فمن ترك هذا الدين، وأعرض عنه، فلم يرفع به رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسل به رسوله ﷺ فهو كافر خالد مخلد في النار إن مات على ذلك، نسأل الله العافية والسلامة.

فمن عرف هذا عرف ما يجب على كل عبد أن يتعبد لله به، وأنه لا يصح ولا يسوغ ولا يقبل التدين بغير دين الإسلام عقيدة وقولًا وعملًا.

ومن عرف ذلك عرف أن من تعبد لله بغير ما بعث به وأرسل به رسوله ﷺ فهو كافر سواء تدين باليهودية، أو النصرانية، أو المجوسية، أو البوذية، أو عبد قبرًا، أو دعا وليًّا، أو غير ذلك مما هو من التدين لله بغير دين الإسلام.

هذا هو الإسلام، والعلم بذلك أعظم الضروريات في الدين، وآكد ما تعلمه المسلمون، ولا يعذر بالجهل فيه المفرطون.

ولأهمية هذا الأمر تتابع بيان ذلك وكشفه وتجليته من المسلمين، يعرف ذلك الصبي الذي سلمت فطرته من أن تدنس بالشبهات وفاسد التصورات، فضلًا عن العالم من المسلمين، ولكن لما أعرض كثير من المسلمين عن أصل دينهم، وفشا فيهم الجهل، وترأس علماء الضلالة وأهل التعالم جرى على غالبهم ما جرى على الأمم من قبلهم من فساد الدين والانحراف عن سبيل المؤمنين.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقرير بديع، بيَّن فيه حقيقة دين الإسلام، وأن الله تعالى بعث النبيين كلهم بالتوحيد، وأن الله ختم الرسالات بدين الإسلام الذي بعث الله به نبيه محمدًا ﷺ وأوجب على الثقلين طاعته، والدخول في شريعته، والعمل بذلك ظاهرًا وباطنًا، وأن الإسلام لا يصح إلا بالاعتقاد والقول والعمل لا يصح إلا بها مجتمعة، هذا هو الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد سواه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٦٤]، وقال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران:٢١]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف:٤٥]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى:١٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون:٥١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون:٥٢]، فأمر الرسل بإقامة الدين وألا يتفرقوا فيه.

ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد، والأنبياء إخوة لعلات، وإن أولى الناس بابن مريم لأنا؛ إنه ليس بيني وبينه نبي**»، وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام:

- قال الله تعالى عن نوح: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٧١-٧٢].

- وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ إلى قوله؛ ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٠-١٣٢].

- وقال عن موسى: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس:٨٤].

- وقال في خبر المسيح: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة:١١١].

- وقال فيمن تقدم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة:٤٤].

- وقال عن بلقيس أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل:٤٤].

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده.

فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت؛ فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة ثم أمرنا ثانيا باستقبال الكعبة: كان كل من الفعلين حين أمر به داخلًا في الإسلام، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلى[1]، فكذلك

---

(١) في الرسالة التدمرية (ص:١٦٩) ط:١، ١٤٠٥هـ، تحقيق محمد عودة السعوي بلفظ: «وهو وجهة المصلي» اهـ.

الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجه والمنسك؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحدًا كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد.

والله تعالى جعل من دين الرسل: أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، قال ابن عباس: لم يبعث الله نبيًّا إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] وجعل الإيمان متلازمًا، وكفر من قال: (إنه آمن ببعض وكفر ببعض) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ إلى قوله: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقد قال لنا: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧] فأمرنا أن نقول: آمنا بهذا كله ونحن له مسلمون، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلمًا ولا مؤمنا؛ بل يكون كافرا وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن، كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] قالت اليهود

والنصارى: فنحن مسلمون، فأنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت؛ كما قال ﷺ: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**» ولهذا لما وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]» اهـ(١) إلى آخر قوله النفيس.

وكذلك الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد بيّن وأوضح في عامة مراسلاته ومكاتباته وردوده معنى الإسلام، ويجليه ويرد الشبه التي وضعها الطواغيت لصرف المسلمين عن دينهم والتشبيه عليهم، فمن ذلك:

* قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله» اهـ(٢).

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لفظ الإسلام يتضمن الاستسلام والانقياد والإخلاص، فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر» اهـ(٣).

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما نحن عليه من الدين؟ فعلى دين الإسلام، الذي قال الله فيه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وأما ما دعونا الناس إليه؟ فندعوهم إلى التوحيد، الذي قال الله فيه خطابًا لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وأما ما

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٩-٩٤).
(٢) الدرر السنية (١/ ١٢٩).
(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٣).

نهينا الناس عنه؟ فنهيناهم عن الشرك، الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]. وقوله تعالى لنبيه ﷺ على سبيل التغليظ، وإلا فهو منزّه، هو وإخوانه عن الشرك: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، وغير ذلك من الآيات» اهـ[1].

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، قيل: إنها آخر آية نزلت.

وفسّر نبي الله ﷺ الإسلام لجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وبناه أيضا على خمسة أركان، وتضمن كل ركن علمًا، وعملًا، فرضًا على كل ذكر وأنثى، لقوله: لا ينبغي لأحد يقدم على شيء، حتى يعلم حكم الله فيه. فاعلم أن أهمها وأولاها: الشهادتان، وما تضمنتا من النفي والإثبات، من حق الله على عبيده، ومن حق الرسالة على الأمة، فإن بان لك شيء من ذلك، ما ارتعت، وعرفت ما الناس فيه من الجهل، والغفلة، والإعراض، عما خلقوا له وعرفت ما هم عليه من دين الجاهلية، وما معهم من الدين النبوي، وعرفت أنهم بنوا دينهم على ألفاظ وأفعال أدركوا عليها أسلافهم، نشأ عليها الصغير، وهرم عليها الكبير، ويؤيد ذلك: أن الولد إذا بلغ عشر سنين، غسلوا له أهله وعلموه ألفاظ الصلاة، وحيي على ذلك، ومات عليه، أتظن من كانت هذه حاله، هل شم لدين الإسلام الموروث عن الرسول رائحة؟ فما ظنك به إذا وضع في قبره؟! وأتاه الملكان، وسألاه عما عاش عليه من الدين؟! بما يجيب؟ هاه، هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته. وما ظنك إذا وقف بين يدي الله تعالى، وسأله: ماذا كنتم تعبدون؟

(١) الدرر السنية (١/ ٩٥).

وبماذا أجبتم المرسلين؟ بماذا يجيب؟ رزقنا وإياك علمًا نبويًّا، وعملًا خالصًا في الدنيا، ويوم نلقاه آمين.

فانظر يا رجل، حالك، وحال أهل هذا الزمان؛ أخذوا دينهم عن آبائهم، ودانوا بالعرف، والعادة وما جاز عند أهل الزمان، والمكان، دانوا به، وما لا فلا. فأنت وذاك، وإن كانت نفسك عليك عزيزة ولا ترضى لها بالهلاك فالتفت لما تضمنت أركان الإسلام من العلم والعمل، خصوصًا الشهادتان، من النفي، والإثبات، وذلك ثابت من كلام الله، وكلام رسوله ﷺ.

قيل: إن أول آية نزلت، قوله تعالى- بعد ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق:١]-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ١-٢]، قف عندها، ثم قف، ثم قف، ترى العجب العجيب، ويتبين لك ما أضاع الناس من أصل الأصول، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا﴾ الآية [النحل: ٣٦]، كذلك قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ الآية [الجاثية: ٢٣]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [التوبة:٣١]، وغير ذلك من النصوص الدالة على حقيقة التّوحيد الذي هو مضمون ما ذكرت في رسالتك أنّ محمدًا قرر لكم ثلاثة أصول: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، والولاء والبراء، وهذا هو حقيقة دين الإسلام. ولكن قف عند هذه الألفاظ، واطلب ما تضمنت من العلم والعمل، ولا يمكن في العلم إلا أنك تقف على كل مسمى منهما مثل الطاغوت، تجد سليمان، والمويس، وعريعر، وأبا ذراع، والشيطان رئيسهم، كذلك قف عند الأرباب منهم، تجدهم العلماء والعباد، كائنا من كان، إن أفتوك بمخالفة الدين ولو جهلا منهم فأطعتهم.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، يفسرها قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ﴾ الآية [التوبة:٢٤].

كذلك قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية:٢٣]، وهذه أعم مما قبلها، وأضرها، وأكثرها وقوعا، ولكن أظنك وكثير من أهل الزمان: ما يعرف من الآلهة المعبودة إلا هبل ويغوث ويعوق ونسرًا واللات والعزى ومناة؛ فإن جاد فهمه عرف أن المقامات المعبودة اليوم من البشر والشجر والحجر ونحوها، مثل: شمسان، وإدريس، وأبو حديدة، ونحوهم منها. هذا ما أثمر به الجهل، والغفلة، والإعراض عن تعلم دين الله ورسوله، ومع هذا يقول لكم شيطانكم المويس: إن بنيات حرمه وعيالهم يعرفون التوحيد، فضلا عن رجالهم، وأيضا تعلم معنى لا إله إلا الله بدعة، فإن استغربت ذلك مني، فأحضر عندك جماعة، واسألهم: عما يسألون عنه في القبر، هل تراهم يعبرون عنه لفظا وتعبيرا؟! فكيف إذا طولبوا بالعلم والعمل؟ هذا ما أقول لك، فإن بان لك شيء ارتعت روعة صدق، على ما فاتك من العلم والعمل في دين الإسلام، أكبر من روعتك التي ذكرت في رسالتك، من تجهيلنا جماعتك، ولكن هذا حق من أعرض عما جاء به رسول الله ﷺ من دين الإسلام، فكيف بمن له قريب من أربعين سنة، يسب دين الله ورسوله، ويبغضه، ويصد عنه مهما أمكن؟!

فلما عجز عن التمرد في دينه الباطل، وقيل له: أجب عن دينك، وجادل دونه، وانقطعت حجته، أقر أن هذا الذي عليه ابن عبد الوهاب، هو دين الله ورسوله، قيل له: فالذي عليه أهل حرمه؟ قال: هو دين الله ورسوله، كيف يجتمع هذا وهذا في قلب رجل واحد؟! فكيف بجماعات عديدة بين الطائفتين من الاختلاف سنين عديدة، ما هو معروف؟! حتى إن كلا منهم شهر السيف دون دينه، واستمر الحرب مدة طويلة، وكل منهم يدعي صحة دينه، ويطعن في دين الآخر! نعوذ بالله من سوء الفهم، وموت القلوب، أهل دينين مختلفين، وطائفتان يقتتلون، كل منهم على صحة دينه، ومع هذا يتصور أن الكل دين صحيح، يدخل من دان به الجنة، سبحانك هذا بهتان عظيم، فكيف والناقد بصير؟!

فيا رجل ألق سمعك لما فرض الله عليك، خصوصًا الشهادتان وما تضمنتاه من النفي والإثبات، ولا تغتر باللفظ والفطرة، وما كان عليه أهل الزمان والمكان، فتهلك.

فاعلم أن أهم ما فرض الله على العباد: معرفة أن الله رب كل شيء ومليكه، ومدبره بإرادته، فإذا عرفت هذا فانظر ما حق من هذه صفاته عليك بالعبودية، بالمحبة والإجلال، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والتأله، المتضمن: للذل والخضوع لأمره ونهيه، وذلك قبل فرض الصلاة والزكاة. ولذلك يعرف عباده، بتقرير ربوبيته، ليرتقوا بها إلى معرفة إلهيته، التي هي مجموع عبادته على مراده، نفيًا وإثباتًا، علمًا وعملًا، جملة وتفصيلًا» اهـ[1].

فهذا البيان البديع النفيس للإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان جلي نقي، فيه لمن وفقه الله للعلم سلامة التوحيد والدين.

وكذا قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في رسائلهم ومكاتباتهم وردودهم وفتاويهم فمن ذلك:

* قال العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ علي بن حسين بن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ إبراهيم بن سيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنا نوصيكم بتقوى الله في الغيب والشهادة، والسر والعلانية، ونذكركم ما أنعم الله به علينا وعليكم، من دين الإسلام الذي رضيه لكم دينا، كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وهو الذي لا يقبل الله من أحد دينا سواه كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وليس الإسلام بمجرد الدعوى والتلفظ بالقول، وإنما معناه: الانقياد لله بالتوحيد والخضوع، والإذعان له بالربوبية والإلهية، دون كل ما سواه، كما قال تعالى: ﴿فَمَن

---

(١) الدرر السنية (١/ ١١٥).

يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ [الروم:٣٠]، إلى قوله: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ الآية [البينة: ٥]، وقال: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ الآية [يوسف: ٤٠]، وهو الدين الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴾ [فصلت:٦]» اهـ[(١)].

* وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «أعظم حق الإسلام وأصله الأصيل هو: عبادة الله وحده، والكفر بما يعبد من دونه، وهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص، فمن قالها وعبد غير الله، أو استكبر عن عبادة الله فهو مكذب لنفسه، شاهد عليها بالكفر والإشراك» اهـ[(٢)].

* وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإسلام حقيقته أن يسلم العبد بقلبه وجوارحه لله تعالى وينقاد له بالتوحيد والطاعة» اهـ[(٣)].

* وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «التوحيد هو دين الله، وملة خليله إبراهيم، ودين جميع الأنبياء والمرسلين، وهو الإسلام الذي بعث به محمد ﷺ وأجمع عليه علماء الأمة سلفًا وخلفًا، ولا يخالف في هذا إلا من هو مشرك، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ۝ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٥]، فسماه الله تعالى في هاتين الآيتين

---

(١) الدرر السنية(٢/ ٢٦٤).
(٢) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص:٤٥).
(٣) الدرر السنية (١٠/ ٨٧-٨٨).

وغيرهما من آي القرآن دينًا» اهـ[(١)].

* وقال العلماء عبد الله وإبراهيم ابنا عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن، والعلامة سليمان بن سمحان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «حقيقة ما جاؤوا به ودعوا إليه، وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له، وألا يشرك في واجب حقه أحد من خلقه، وأن يوصف بما وصف به نفسه، من صفات الكمال ونعوت الجلال. فمن خالف ما جاؤوا به، ونفاه وأبطله، فهو كافر ضال، وإن قال لا إله إلا الله، وزعم أنه مسلم؛ لأن ما قام به من الشرك يناقض ما تكلم به من كلمة التوحيد؛ فلا ينفعه التلفظ بقول لا إله إلا الله؛ لأنه تكلم بها لم يعمل به، ولم يعتقد ما دل عليه» اهـ[(٢)].

ففيما تقدم من الأدلة من الكتاب والسنة وما نقلته من كلام أهل العلم البيان الواضح لحقيقة الإسلام الذي بعث الله به نبيه محمدًا ﷺ، وفيها التنبيه على أهمية معرفة حقيقة الإسلام وما يكون من أثر ذلك من التفريق بين الإسلام وضده، وأن من لم يعرف معنى الإسلام حقيقة لم يفرق بين المسلمين والمشركين، وما دخل الخلل على من رفع راية المجادلة عن المشركين، والمحاماة عن الزنادقة والقبوريين، إلا بسبب عدم معرفة حقيقة الإسلام وعدم تمييزه بينه وبين الكفر والشرك، ولو ادعى أنه من العلماء أو المشايخ أو الدعاة، ولو أظهر الدفاع عن التوحيد والغيرة على عقيدة السلف، فما دام يجادل عن المشركين فأي علم علمه! فما معه إلا تراب، وما علمه إلا سراب.

(١) المرجع السابق (١/ ٤٤٠).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٢٩-٤٣٣).

المبحث الثالث:

معنى لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها، وأن قول لا إله إلا الله لا يمنع من ردة قائلها مع إتيانه بشعائر الإسلام إذا أتى بناقض من نواقضها

المبحث الثالث:

معنى لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها، وأن قول لا إله إلا الله لا يمنع من ردة قائلها مع إتيانه بشعائر الإسلام إذا أتى بناقض من نواقضها

فإن كلمة التوحيد لا إله إلا الله لا يصح لأحد إسلام إلا بها، فهي الفارقة بين المسلم والكافر، وأهل السعادة وأهل الشقاوة، وأهل الجنة وأهل النار، ولأجلها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنة والنار، وقام سوق الجهاد في سبيل الله، وهي أول واجب على المكلفين، فمن نقضها أو تركها فهو كافر.

فالله تعالى إنما خلق الخلق ليعبدوه وحده لا شريك له، ويكفروا بما يعبد من دونه، هذه هي الحكمة من الخلق، لم يخلقهم عبثًا ولا سدى ولم يتركهم لا يؤمرون ولا ينهون، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، ففي هذه الآية بيان أن الله خلقَ الجن والإنس لحكمةٍ عظيمةٍ وهي إقامةُ أمرِه واجتنابُ نهيه، والمحبَّةُ له مع الخضوعِ والذُّلِّ والانقياد ظاهرًا وباطنًا، وهذه هي عبادة الله وحده لا شريك له.

وكل عمل لا يقبلُه الله إلا بتحقيق هذه الكلمة العظيمة كلمة التوحيدِ لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٣]، وقال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فكلمة التوحيد هي أعظم ما أمر الله به؛ ولهذا كان القرآن كله في التوحيد، في الأمر به، أو النهي عن ضده، أو بيان جزاء أهله، أو بيان عاقبة المشركين، ولأجل ذلك كانت الرسل جميعًا إنما أرسلت للدعوة للتوحيد والنذارة عن الشرك، كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦].

وفي البخاري (٢٥٨٦) ومسلم (٣٠) عن معاذ بنِ جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال كنت رديفَ النبي ﷺ على حمارٍ فقال: «**يا معاذ، أتدري ما حقُّ الله على العباد ؟ وما حق العبادِ على الله ؟**» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «**حق الله على العبادِ أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحق العبادِ على الله ألا يعذب من لا يشركَ به شيئًا**» قلت: يا رسول الله، أفلا ابشر الناس؟ قال: «**لا تبشرهم فيتكلوا**».

وفي البخاري (٣٤٣٥) ومسلم (٢٨) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق والنار حق؛ أدخله الله الجنة على ما كان من العمل**».

وفي البخاري (٤٢٥) ومسلم (٢٦٣) عن عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «**فإن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**».

وفي البخاري (١٢٩) ومسلم (١٥٢) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار**».

وهذا الفضل لا يناله إلا من حقق معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بتحقيق مدلولها، ومقتضاها، وأركانها، وشروطها، وتجنب نواقضها، فإنها لا تنفع قائلها بلسانه دون أن يعتقد معناها ويعمل بمقتضاها.

ومعنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): لا معبود بحق إلا الله، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴾ [الزخرف:٢٦-٢٧]، ودلت هذه الآية على أن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) لها ركنان:

- **الأول: (النفي)**، وهو نفي استحقاق أحد غير الله أن يعبد، فدل ذلك على بطلان عبادة غير الله.

- **والثاني: (الإثبات)**، وهو إثبات استحقاق الله وحده بالعبادة دون من سواه، فدل على أن من عبد مع الله أحدًا غيره لم يثبت العبادة لله وحده. فلا تصح كلمة التوحيد إلا بتحقيق ركنيها نفيًا وإثباتًا.

وهذه الكلمة كما أن لها ركنان، فإن لها مقتضى لا تصح ولا تنجي ولا تنفع إلا بتحقيقه:

* فمن مقتضاها: الأمر بتوحيد الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة:٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦].

* ومن مقتضاها: موالاة أهل التوحيد ومحبتهم، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠].

* ومن مقتضاها: النهي عن الشرك، كما قال تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:٣١]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام: ١٥١].

* ومن مقتضاها: معاداة المشركين والبراءة منهم، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الممتحنة: ١]، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة:

٥١]، وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [التوبة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٢٢].

* ومن مقتضاها: تكفير المشركين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥]، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَـٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ وَٱلسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴿٧٥﴾ ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [غافر: ٦٩-٧٦].

هذا مقتضى كلمة التوحيد.

فلا تصح إلا أن يحقق المسلم في ظاهره وباطنه حقيقة هذه الكلمة من غير نقض لها أو نقص فيها، فمن قالها ولم يحقق مقتضاها فما عمل بها؛ لأنها لا تنفع قائلها بغير العمل بها، فلابد من العمل وإلا كانت كلمة لا حقيقة لها، فلا تنفع إلا من قام بالعمل بشرائع الإسلام، فأدى الصلاة والزكاة والصوم والحج، وحقق أركان الإيمان موقنًا بذلك، ملتزمًا أمر الله، ملتزمًا ترك ما نهى الله عنه، فأحل الحلال وحرم الحرام، والتزم بشروطها وأداها كما أمر الله بها، فمن كان كذلك كان له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين.

وكما لا تصح هذه الكلمة إلا بتحقيق شروط صحتها، وهي ثمانية شروط وهي:

١- (**العلم بمعناها**) المنافي للجهل كما قال تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [محمد:١٩].

٢- و(**الإخلاص لله**) المنافي للشرك كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥].

٣- و(**المحبة له**) المنافية للكره كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥].

٤- و(**الانقياد**) المنافي للإعراض والاستكبار كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [لقمان:٢٢].

٥- و(**الصدق**) المنافي للكذب كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام:٣٣].

٦- و(**القبول**) المنافي للرد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الصافات: ٣٥].

٧- و(**اليقين**) المنافي للشك كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ﴾ [الحجرات: ١٥].

٨- و(**الكفر بالطاغوت**) كما قال تعال: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [القرة:٢٥٦]، ومعنى الكفر بالطاغوت: اعتقاد بطلان عبادة غير الله والكفر بما يعبد من دونه، واعتقاد كفر من عبد غير الله، فمن لم يَكْفُر بالطاغوت أو لم يُكَفِّر من آمن بالطاغوت فلا ينفعه نطقه بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ولو عبَدَ الله ألف سنة ما دام ينقضها بالكفر بالله والإيمان بالطاغوت.

هذه شروط ثمانية لصحة هذه الكلمة العظيمة، فمن حقق هذه الشروط فقد حقق التوحيد ورُجي له رحمة الله ومغفرته التي وعدها أهل توحيده، ومن لم يحققها كان كافرًا، وإن مات على ذلك كان من أهل النار.

كما أن هذه الكلمة العظيمة (لا إله إلا الله) لا تنفع من نقضها بناقض من نواقض الإسلام، فوقع في الكفر أو الشرك أو ترك الصلاة ولو من غير جحود لوجوبها، أو ترك الزكاة جاحدًا لوجوبها، وهكذا سائر أركان الإسلام، أو كذب بشيء من القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، أو أحل الحرام أو حرم الحلال، أو اعتقد أنه يسعه الخروج عن شريعة النبي محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه الصلاة والسلام، أو صدق الكهان والسحرة ومدعي علم الغيب، أو ظاهر المشركين ونصرهم على المسلمين، أو لم يكفِّر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم، أو غير ذلك من النواقض مما هو مبسوط في كتب أهل العلم مما ليس هذا موضع بسطه وبيانه، فمن فعل ذلك لم ينفعه قول لا إله إلا الله، ولو رددها دهره فهو كافر ما دام ناقضا لها؛ لأن التوحيد اعتقاد وقول وعمل، ليس الاعتقاد دون القول، ولا القول دون العمل، ولا القول والعمل دون الاعتقاد.

فمن فعل أو قال أو اعتقد ما يقتضي الكفر مما هو ظاهر معلوم حكمه بالضرورة من دين الإسلام حُكم بكفره، وعُومل معاملة الكفار، معيَّنًا كان أو غير معيَّن بإجماع العلماء؛ لأنه لم يأت بكلمة التوحيد لا إله إلا الله على وجهها الصحيح، وقد بيَّن ذلك العلماء بيانًا واضحًا شافيًا كافيًا، ومع وضوح بيانه في القرآن والسنة وكثرة بيانه في كلام العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المذاهب الفقهية المتبوعة، وما بينه أئمة الدين في كتب الاعتقاد المسندة وغيرها، وما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم إلا أنه قد كثر الخلط واللبس في ذلك عند خاصة العلماء فضلا عن غيرهم، وهذا من أعظم البلية، وأشد الفتن التي بسببها يضل كثير من المسلمين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد ولا يدعو ولا يستغيث ولا يتوكل إلا على الله، وأن من عبد ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلًا أو دعاه أو استغاث به فهو مشرك» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أنكر الأمر والنهي أو لم يقر بذلك فهو مشرك صريح كافر أكفر من اليهود والنصارى والمجوس» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة: كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق، أو جحد تحريم بعض المحرمات الظاهرة المتواترة: كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا وغير ذلك، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة: كالخبز واللحم والنكاح؛ فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وإن أضمر ذلك كان زنديقًا منافقًا لا يستتاب عند أكثر العلماء؛ بل يقتل بلا استتابة إذا ظهر ذلك منه.

ومن هؤلاء من يستحل بعض الفواحش: كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب والخلو بهن زعمًا منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن وإن كان محرمًا في الشريعة. وكذلك من يستحل ذلك من المردان ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم ومباشرتهم هو طريق لبعض السالكين حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخالق، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى، وقد يستحلون الفاحشة الكبرى كما يستحلها من يقول: إن التلوط مباح بملك اليمين، فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين» اهـ[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٣٩).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٥).

ولقد قرر الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ذلك على وفق ما قرره من سبقهم من أهل العلم والإيمان متبعين غير مبتدعين.

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلموا: أن قول الرجل لا إله إلا الله، نفي وإثبات: إثبات الألوهية كلها لله وحده، ونفيها عن الأنبياء والصالحين وغيرهم؛ وليس معنى الألوهية أنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يدبر، ولا يحيي ولا يميت إلا الله، فإن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يقرون بهذا، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٣١] فتفكروا عباد الله، فيما ذكر الله عن الكفار، أنهم مقرون بهذا كله، لله وحده لا شريك له، وإنما كان شركهم: أنهم يدعون الأنبياء والصالحين، ويندبونهم، وينذرون لهم، ويتوكلون عليهم، يريدون منهم أنهم يقربونهم إلى الله، كما ذكر الله عنهم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر:٣]» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دين النبي ﷺ التوحيد وهو معرفة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، والعمل بمقتضاهما، فإن قيل: كل الناس يقولونها، قيل: منهم من يقولها ويحسب معناها أنه لا يخلق إلا الله، ولا يرزق إلا الله، وأشباه ذلك، ومنهم من لا يفهم معناها، ومنهم من لا يعمل بمقتضاها، ومنهم: من لا يعقل حقيقتها، وأعجب من ذلك: من عرفها من وجه، وعاداها وأهلها من وجه، وأعجب منه: من أحبها وانتسب إلى أهلها، ولم يفرق بين أوليائها وأعدائها، يا سبحان الله العظيم! تكون طائفتان مختلفتين في دين واحد، وكلهم على الحق! كلا والله ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢].

فإذا قيل: التوحيد زين، والدين حق، إلا التكفير والقتال! قيل: اعملوا بالتوحيد ودين الرسول، ويرتفع حكم التكفير والقتال، فإن كان حق التوحيد الإقرار به،

(١) الدرر السنية (١٠/ ٥٢-٥٤).

والإعراض عن أحكامه، فضلًا عن بغضه ومعاداته، فهذا والله عين الكفر وصريحه، فمن أشكل عليه من ذلك شيء فليطالع سيرة محمد ﷺ وأصحابه» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإله هو: المعبود الذي لا تصلح العبادة إلا له، وهو الله وحده، فمن نذر لغير الله، أو ذبح له، فقد عبده، وكذلك: من دعا غير الله، قال الله: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٦]، وفي الحديث: «**الدعاء مخ العبادة**».

كذلك من جعل بينه وبين الله واسطة، وزعم أنها تقربه إلى الله، فقد عبده. وقد ذكر الله ذلك عن الكفار، فقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨]. وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر:٣]، وكذلك ذكر عن الذين: جعلوا الملائكة وسائط، فقال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ:٤٠-٤١]. فذكر سبحانه: أن الملائكة نزهوه عن ذلك، وأنهم تبرؤوا من هؤلاء، وأن عبادتهم كانت للشياطين، الذين يأمرونهم بذلك.

وذكر سبحانه عن الذين جعلوا الصالحين وسائط، فقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧]، وذكر سبحانه: أنهم لا يملكون كشف الضر عن أحد، ولا عن أنفسهم، وأنهم لا يحولونه عن أحد؛ وأنهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه، فهذا يبين لك معنى لا إله إلا الله.

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٥٦).

فإذا عرفت حال المعتقدين في عيسى بن مريم، والمعتقدين في الملائكة، والمعتقدين في الصالحين، وحالهم معهم، أنهم: لا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا، فضلًا عن غيرهم، عرفت أن من اعتقد فيمن دونهم أضل سبيلا؛ فحينئذ يتبين لك معنى لا إله إلا الله، والله أعلم» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أرشدك الله: أن الله سبحانه بعث الرسل، وأنزل الكتب، لمسألة واحدة، وهي: توحيد الله وحده، والكفر بالطاغوت، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ والطاغوت هو الذي يسمى السيد، الذي ينخى وينذر له، ويطلب منه تفريج الكربات، غير الله تعالى؛ وهذا يتبين بأمرين عظيمين: الأول: توحيد الربوبية، وهو الشهادة بأنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يحيي ولا يميت، ولا يدبر الأمور إلا هو، وهذا حق. ولكن أعظم الكفار كفرًا الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يشهدون به ولم يدخلهم في الإسلام، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾، والتقرب إلى الله، كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ﴾، وفي الآية الأخرى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾.

فإذا تبين لك هذا، وعرفته معرفة جيدة، بقي للمشركين حجة أخرى، وهي أنهم يقولون: هذا حق، ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، فالجواب القاطع، أن يقال لهم: إن الكفار في زمانه ﷺ منهم من يعتقد في الأصنام، ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح، مثل اللات، ومنهم من يعتقد في الصالحين، وهم الذين ذكر الله في قوله: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٢٧-١٢٨).

عَذَابَهُۥٓ﴾، يقول تعالى: هؤلاء الذين يدعونهم الكفار، ويدعون محبتهم، قوم صالحون يفعلون طاعة الله، ومع هذا راجون خائفون. فإذا تحققت أن العلي الأعلى تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين، وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله، والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين، وعرفت أن محمدًا ﷺ لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين، بل قاتلهم كلهم، وحكم بكفرهم، تبين لك حقيقة دين الإسلام. وعرفت الأمر الثاني وهو توحيد الإلهية وهو أنه لا يسجد إلا لله، ولا يركع إلا له، ولا يدعى في الرخاء والشدائد إلا هو، ولا يذبح إلا له، ولا يعبد بجميع العبادات إلا الله وحده لا شريك له، وأن من فعل ذلك في نبي من الأنبياء، أو ولي من الأولياء، فقد أشرك بالله، وذلك النبي أو الرجل الصالح بريء ممن أشرك به، كتبرؤ عيسى من النصارى، وموسى من اليهود، وعلي من الرافضة، وعبد القادر من الفقراء. وعرفت أن الألوهية، هي التي تسمى في زماننا (السيد)، لقوله تعالى: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ فتأمل قول بني إسرائيل مع كونهم إذ ذاك أفضل العالمين لنبيهم اجعل لنا إلها، يتبين لك معنى الإله، ويزيدك بصيرة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ فيا سبحان الله! إذا كان الله يذكر عن أولئك الكفار أنهم يخلصون لله في الشدائد، لا يدعون نبيًّا ولا وليًّا وأنت تعلم ما في زمانك أن أكثر ما بهم الكفر والشرك، ودعاء غير الله عند الشدائد، فهل بعد هذا البيان بيان؟!» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أن الله سبحانه إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجل التوحيد، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وله خلق الجن والإنس، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات:٥٦]، أي: يوحدون، دليله قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٨٥-١٠٠).

﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ١-٣]. فإذا لم يفعله الإنسان ويجتنب الشرك فهو كافر، ولو كان من أعبد هذه الأمة يقوم الليل ويصوم النهار، قال الله تعالى في الأنبياء: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وتصير عبادته كلها كمن صلى ولم يغتسل من الجنابة، أو كمن يصوم في شدة الحر، وهو يزني في أيام الصوم، فإذا عرفت هذا فأهم ما عليك معرفة التوحيد قبل معرفة العبادات كلها حتى الصلاة، ومعرفة الشرك قبل معرفة الزنا وغيره من المحرمات» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] إلى قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ الآية [الشورى: ١٣]. فيجب على كل إنسان يخاف الله والنار أن يتأمل كلام ربه الذي خلقه، هل يحصل لأحد من الناس أن يدين الله بغير دين النبي ﷺ؟ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ الآية [النساء:١١٥]. ودين النبي ﷺ التوحيد، وهو معرفة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، والعمل بمقتضاهما.

فإن قيل: كل الناس يقولونها، قيل: منهم من يقولها ويحسب معناها أنه لا يخلق إلا الله، ولا يرزق إلا الله، وأشباه ذلك؛ ومنهم من لا يفهم معناها، ومنهم من لا يعمل بمقتضاها؛ ومنهم: من لا يعقل حقيقتها؛ وأعجب من ذلك: من عرفها من وجه، وعاداها وأهلها من وجه؛ وأعجب منه: من أحبها وانتسب إلى أهلها، ولم يفرق بين أوليائها وأعدائها؛ يا سبحان الله العظيم! تكون طائفتان مختلفتين في دين واحد، وكلهم على الحق! كلا والله ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢].

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٩٧-١٠٠).

فإذا قيل: التوحيد زين، والدين حق، إلا التكفير والقتال، قيل: اعملوا بالتوحيد ودين الرسول، ويرتفع حكم التكفير، والقتال؛ فإن كان حق التوحيد الإقرار به، والإعراض عن أحكامه، فضلا عن بغضه ومعاداته، فهذا والله عين الكفر وصريحه؛ فمن أشكل عليه من ذلك شيء فليطالع سيرة محمد ﷺ وأصحابه» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته نواقض الإسلام: «اعلم أن نواقض الإسلام عشرة نواقض:

- **الأول**: الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، ومنه: الذبح لغير الله، كمن يذبح للجن أو للقبر.

- **الثاني**: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم، كفر إجماعًا.

- **الثالث**: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر.

- **الرابع**: من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت، على حكمه، فهو كافر.

- **الخامس**: من أبغض شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ ولو عمل به، كفر.

- **السادس**: من استهزأ بشيء من دين الله، أو ثوابه، أو عقابه، كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة:٦٥].

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٥-٥٦).

- **السابع**: السحر، ومنه الصرف والعطف. فمن فعله أو رضي به، كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠٢].

- **الثامن**: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة:٥١].

- **التاسع**: من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فهو كافر.

- **العاشر**: الإعراض عن دين الله، لا يتعلمه، ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢].

ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكره. وكلها من أعظم ما يكون خطرًا، وأكثر ما يكون وقوعًا، فينبغي للمسلم أن يحذرها، ويخاف منها على نفسه، نعوذ بالله من موجبات غضبه، وأليم عقابه» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصل الإسلام وقاعدته: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي أصل الإيمان بالله وحده، وهي أفضل شعب الإيمان، وهذا الأصل لابد فيه من العلم والعمل والإقرار، بإجماع المسلمين، ومدلوله: وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، والبراءة من عبادة ما سواه، كائنًا من كان، وهذا هو الحكمة التي خلقت لها الجن والإنس، وأرسلت لها الرسل، وأنزلت بها الكتب، وهي تضمن كمال الذل والحب، وتتضمن كمال الطاعة والتعظيم، وهذا هو دين الإسلام، الذي لا يقبل الله دينًا سواه، لا من الأولين، ولا من الآخرين» اهـ[2].

(١) الدرر السنية (١٠/ ٩١).
(٢) الدرر السنية (١/ ٥١٨).

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل دين الإسلام، وأساسه وعماد الإيمان ورأسه، هو: توحيد الله تعالى، الذي بعث به المرسلين، وأنزل به كتابه المحكم المبين، قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود:١-٢]؛ وهذا هو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله. فإن أصل دين الإسلام: ألا يعبد إلا الله، وألا يعبد إلا بما شرع، لا بالأهواء والبدع. وقد قال شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام الدعوة الإسلامية والداعي إلى الملة الحنيفية: أصل دين الإسلام وقاعدته: أمران: الأمر بعبادة الله وحده والتحريض على ذلك، والموالاة فيه، وتكفير من تركه، والنهي عن الشرك في عبادته والتغليظ فيه، والمعاداة فيه وتكفير من فعله. والمخالف في ذلك أنواع ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا التوحيد له أركان، ومقتضيات، وفرائض ولوازم، لا يحصل الإسلام الحقيقي على الحال والتمام إلا بالقيام بها علمًا وعملًا. وله نواقض ومبطلات تنافي ذلك التوحيد، فمن أعظمها أمور ثلاثة: الأول: الشرك بالله في عبادته، كدعوة غير الله، ورجائه، والاستعانة به، والاستغاثة، والتوكل، ونحو ذلك من أنواع العبادة؛ فمن صرف منها شيئًا لغير الله كفر، ولم يصح له عمل.

وهذا الشرك هو أعظم محبطات الأعمال، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، ففي هذه الآية: نفي الشرك، وتغليظه، والأمر بعبادة الله وحده؛ ومعنى قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] أي: لا غيره، فإن تقديم المعمول يفيد الحصر عند العلماء.

الأمر الثاني من النواقض: انشراح الصدر لمن أشرك بالله، وموادة أعداء الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٧]، فمن

فعل ذلك فقد أبطل توحيده، ولو لم يفعل الشرك بنفسه، قال الله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة:٢٢]» اهـ(١).

وقال العلامة سليمان بن عبدالله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى لا إله إلا الله أي: لا معبود بحق إلا إله واحد، وهو الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ فصح أن معنى الإله هو المعبود، ولهذا لما قال النبي ﷺ لكفار قريش: قولوا لا إله إلا الله، قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ وقال قوم هود: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ وهو إنما دعاهم إلى لا إله إلا الله، فهذا هو معنى لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وترك عبادة ما سواه، وهو الكفر بالطاغوت، وإيمان بالله.

فتضمنت هذه الكلمة العظيمة أن ما سوى الله ليس بإله، وأن إلهية ما سواه أبطل الباطل، وإثباتها أظلم الظلم، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، فتضمنت نفي الإلهية عما سواه، وإثباتها له وحده لا شريك له، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه إلهًا وحده، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا. وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلًا يستفتي أو يستشهد من ليس أهلًا لذلك، ويدع مَنْ هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفت ولا شاهد، المفتي فلان، والشاهد فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وقد دخل في الإلهية جميع أنواع العبادة الصادرة عن تأله القلب لله بالحب والخضوع والانقياد له وحده لا شريك له، فيجب إفراد الله تعالى بها، كالدعاء والخوف والمحبة، والتوكل والإنابة، والتوبة، والذبح، والنذر، والسجود، وجميع أنواع العبادة فيجب صرف جميع ذلك لله وحده لا شريك له، فمن صرف شيئًا مما لا يصلح إلا لله

(١) الدرر السنية (١١/ ٣٠١).

من العبادات لغير الله، فهو مشرك ولو نطق بـ: لا إله إلا الله، إذ لم يعمل بما تقتضيه من التوحيد والإخلاص» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذِكْرُ نصوص العلماء في معنى الإله:

* قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين. رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

* وقال الوزير أبو المظفر بن هبيرة في الإفصاح: قوله شهادة أن لا إله إلا الله يقتضي أن يكون الشاهد عالمًا بأن: لا إله إلا الله، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وينبغي أن يكون الناطق بها شاهدًا فيها، فقد قال الله عَزَّوَجَلَّ ما أوضح به أن الشاهد بالحق إذا لم يكن عالمًا بما شهد به، فإنه غير بالغ من الصدق به مع من شهد من ذلك بما يعلمه في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ قال: واسم الله تعالى مرتفع بعد إلا من حيث إنه الواجب له الإلهية. فلا يستحقها غيره سبحانه. قال: واقتضى الإقرار بها أن تعلم أن كل ما فيه أمارة للحدث، فإنه لا يكون إلهًا، فإذا قلت: لا إله إلا الله، فقد اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى الله ليس بإله، فيلزمك إفراده سبحانه بذلك وحده، قال: وجملة الفائدة في ذلك أن تعلم أن هذه الكلمة هي مشتملة على الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية، وأثبت الإيجاب لله سبحانه، كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله.

* وقال أبو عبد الله القرطبي في التفسير ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، أي: لا معبود إلا هو.

* وقال الزمخشري: الإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق أو بباطل، ثم غلب على المعبود بحق.

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٣).

* وقال شيخ الإسلام: الإله هو المعبود المطاع. وقال أيضا في (لا إله إلا الله): إثبات انفراده بالإلهية، والإلهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته، ففيها إثبات إحسانه إلى العباد. فإن الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع.

* وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإله هو الذي تألهه القلوب محبة وإجلالًا وإنابة وإكرامًا وتعظيمًا وذلًا وخضوعًا وخوفًا ورجاءً وتوكلًا.

* وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإله هو الذي يطاع فلا يعصى هيبة له وإجلالًا ومحبة، وخوفًا ورجاء، وتوكلًا عليه وسؤالًا منه ودعاء له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله عَزَّوَجَلَّ، فمن أشرك مخلوقًا في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحًا في إخلاصه في قول: لا إله إلا الله، ونقصًا في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك.

* وقال البقاعي: لا إله إلا الله، أي: انتفى انتفاء عظيمًا أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكرى المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علمًا إذا كان نافعًا، وإنما يكون نافعًا إذا كان الإذعان والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهل صرف.

* وقال الطيبي: الإله فِعَالٌ بِمعنى: مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، من أله إلهة، أي: عبد عبادة.

وهذا كثير جدًا في كلام العلماء، وهو إجماع منهم أن الإله هو المعبود، خلافًا لما يعتقده عباد القبور وأشباههم في معنى الإله أنه الخالق أو القادر على الاختراع أو نحو هذه العبارات، ويظنون أنهم إذا قالوها بهذا المعنى، فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى، ولو فعلوا ما فعلوا من عبادة غير الله، كدعاء الأموات، والاستغاثة بهم في

الكربات، وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسموات، إلى غير ذلك من أنواع العبادات، وما شعروا أن إخوانهم من كفار العرب يشاركونهم في هذا الإقرار، ويعرفون أن الله هو الخالق القادر على الاختراع، ويعبدونه بأنواع من العبادات، فليهن أبو جهل وأبو لهب ومن تبعهما بحكم عباد القبور، وليهن أيضًا إخوانُهم عباد ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، إذ جعل هؤلاء دينهم هو الإسلام المبرور. ولو كان معناها ما زعمه هؤلاء الجهال، لم يكن بين الرسول ﷺ وبينهم نزاع، بل كانوا يبادرون إلى إجابته، ويلبون دعوته، إذ يقول لهم: قولوا: لا إله إلا الله، بمعنى: أنه لا قادر على الاختراع إلا الله. فكانوا يقولون: سمعنا وأطعنا. قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ وقال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ إلى غير ذلك من الآيات، لكن القوم أهل اللسان العربي، فعلموا أنها تهدم عليهم دعاء الأموات والأصنام من الأساس، وتكب بناء سؤال الشفاعة من غير الله، وصرف الإلهية لغيره لأم الرأس، فقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ وقالوا: ﴿هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ وقالوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾.

فتبًا لمن كان أبو جهل ورأس الكفر من قريش وغيرهم أعلم منه بـ: لا إله إلا الله، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُو آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ فعرفوا أنها تقتضي ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة، وهكذا يقول عباد القبور إذا طلبت منهم إخلاص الدعوة والعبادة لله وحده: أنترك سادتنا وشُفعاءنا في قضاء حوائجنا؟! فيقال لهم: نعم وهذا الترك والإخلاص هو الحق، كما قال تعالى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ فـ: لا إله إلا الله، اشتملت على نفي وإثبات، فنفت الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى، فكل ما سواه من الملائكة والأنبياء فضلًا عن غيرهم، فليس بإله، ولا له من العبادة شيء، وأثبتت الإلهية لله وحده، بمعنى أن العبد لا يأله غيره، أي: لا يقصده بشيء من التأله وهو تعلق القلب الذي يوجب قصده بشيء من أنواع

العبادة، كالدعاء والذبح والنذر وغير ذلك.

وبالجملة فلا إله إلا الله، أي: لا يعبد إلا هو، فمن قال هذه الكلمة عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها، من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك والعمل به، فهذا هو المسلم حقًا، فإن عمل به ظاهرًا من غير اعتقاد فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها، ألا ترى أن المنافقين يعملون بها ظاهرًا وهم ﴿فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النّساء:١٤٥]، واليهود يقولونها وهم على ما هم عليه من الشرك والكفر، فلم تنفعهم، وكذلك من ارتد عن الإسلام بإنكار شيء من لوازمها وحقوقها، فإنها لا تنفعه، ولو قالها مائة ألف، فكذلك من يقولها ممن يصرف أنواع العبادة لغير الله، كعباد القبور والأصنام، فلا تنفعهم ولا يدخلون في الحديث الذي جاء في فضلها، وما أشبهه من الأحاديث.

وقد بيّن النبي ﷺ ذلك بقوله: «**وحده لا شريك له**» تنبيهًا على أن الإنسان قد يقولها وهو مشرك، كاليهود والمنافقين وعباد القبور، لما رأوا أن النبي ﷺ دعا قومه إلى قول: «**لا إله إلا الله**»، ظنوا أنه إنما دعاهم إلى النطق بها فقط، وهذا جهل عظيم، وهو عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إنما دعاهم إليها ليقولوها ويعملوا بمعناها، ويتركوا عبادة غير الله، ولهذا قالوا: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ فلهذا أبوا عن النطق بها، وإلا فلو قالوها وبقوا على عبادة اللات والعزى ومناة لم يكونوا مسلمين، ولقاتلهم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حتى يخلعوا الأنداد، ويتركوا عبادتها، ويعبدوا الله وحده لا شريك له، وهذا أمر معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة والإجماع.

وأما عُبَّاد القبور فلم يعرفوا معنى هذه الكلمة، ولا عرفوا الإلهية المنفية عن غير الله الثابتة له وحده لا شريك له، بل لم يعرفوا من معناها إلا ما أقرّ به المؤمن والكافر، اجتمع عليه الخلق كلهم من أن معناها: لا قادر على الاختراع، أو أن معناها: الإله، هو الغني عما سواه، الفقير إليه كل ما عداه، ونحو ذلك، فهذا حق، وهو من لوازم الإلهية،

ولكن ليس هو المراد بمعنى: لا إله إلا الله، فإن هذا القدر قد عرفه الكفار، وأقروا به، ولم يدعوا في آلهتهم شيئًا من ذلك، بل يقرون بفقرهم، وحاجتهم إلى الله، وإنما كانوا يعبدونهم على معنى أنهم وسائط وشفعاء عند الله في تحصيل المطالب ونجاح المآرب، وإلا فقد سلموا الخلق والملك والرزق والإحياء والإماتة، والأمر كله لله وحده لا شريك له، وقد عرفوا معنى: لا إله إلا الله، وأبوا على النطق والعمل بها، فلم ينفعهم توحيد الربوبية مع الشرك في الإلهية، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾.

وعباد القبور نطقوا بها وجهلوا معناها، وأبوا عن الإتيان به، فصاروا كاليهود الذين يقولونها ولا يعرفون معناها، ولا يعملون به، فتجد أحدهم يقولها وهو يأله غير الله بالحب والإجلال والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء عند الكرب، ويقصده بأنواع العبادة الصادرة عن تأله قلبه لغير الله مما هو أعظم مما يفعله المشركون الأولون، ولهذا إذا توجهت على أحدهم اليمين بالله تعالى أعطاك ما شئت من الأيمان صادقًا أو كاذبًا، ولو قيل له: احلف بحياة الشيخ فلان، أو بتربته ونحو ذلك، لم يحلف إن كان كاذبًا، وما ذاك إلا لأن المدفون في التراب أعظم في قلبه من رب الأرباب، وما كان الأولون هكذا، بل كانوا إذا أرادوا التشديد في اليمين حلفوا بالله تعالى، كما في قصة القسامة التي وقعت في الجاهلية، وهي في صحيح البخاري وكثير منهم وأكثرهم يرى أن الاستغاثة بإلهه الذي يعبده عند قبره أو غيره أنفع وأنجح من الاستغاثة بالله في المسجد، ويصرحون بذلك، والحكايات عنهم بذلك فيها طول.

وهذا أمر ما بلغ إليه شرك الأولين، وكلهم إذا أصابتهم الشدائد أخلصوا للمدفونين في التراب، وهتفوا بأسمائهم، ودعوهم ليكشفوا ضر المصاب في البر والبحر والسفر والإياب، وهذا أمر ما فعله الأولون، بل هم في هذه الحال يخلصون ل ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾، فاقرأ قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾

الآية، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ (٥٣) ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾.

وكثير منهم قد عطلوا المساجد وعمروا القبور والمشاهد، فإذا قصد أحدهم القبر الذي يعظمه، أخذ في دعاء صاحبه باكيًا خاشعًا ذليلًا خاضعًا، بحيث لا يحصل له ذلك في الجمعة والجماعات وقيام الليل وإدبار الصلوات، فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب والنجاة من النار، وأن يحطوا عنهم الأوزار، فكيف يظن عاقل -فضلًا عن عالم- أن التلفظ بـ: لا إله إلا الله مع هذه الأمور تنفعهم؟! وهم إنما قالوها بألسنتهم وخالفوها باعتقادهم وأعمالهم؟! ولا ريب أنه لو قالها أحد من المشركين ونطق أيضًا بشهادة أن محمدًا رسول الله ولم يعرف معنى الإله ولا معنى الرسول، وصلى وصام وحج، ولا يدري ما ذلك إلا أنه رأى الناس يفعلونه فتابعهم ولم يفعل شيئًا من الشرك، فإنه لا يشك أحد في عدم إسلامه.

وقد أفتى بذلك فقهاء المغرب كلهم في أول القرن الحادي عشر أو قبله في شخص كان كذلك كما ذكره صاحب «الدر الثمين في شرح المرشد المعين»، من المالكية، ثم قال شارحه: وهذا الذي أفتوا به جلي في غاية الجلاء، لا يمكن أن يختلف فيه اثنان انتهى. ولا ريب أن عباد القبور أشد من هذا؟ لأنهم اعتقدوا الإلهية في أرباب متفرقين» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن العلماء أجمعوا على أن من صرف شيئًا من نوعي الدعاء لغير الله فهو مشرك، ولو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وصلى وصام، إذ شرط الإسلام مع التلفظ بالشهادتين ألا يعبد إلا الله، فمن أتى بالشهادتين وعبد غير الله فما أتى بهما حقيقة وإن تلفظ بهما، كاليهود الذين يقولون: لا إله إلا الله وهم مشركون، ومجرد التلفظ بهما لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناهما واعتقاده إجماعًا» اهـ[2].

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٢-٥٩).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص:١٨٦-١٨٧).

وقال العلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جميع المفسرين: يفسرون (الإله) بالمعبود، والمشركون يعرفون ذلك؛ لأنهم أهل اللسان، فلما طلب منهم النبي ﷺ أن يقولوا: لا إله إلا الله، قالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥]. وهم يعترفون بأن الله هو الخالق الرازق، المدبر لجميع الأمور، رب كل شيء ومليكه، كما أخبر الله عنهم بذلك في مواضع كثيرة من كتابه. والله سبحانه فرض على عباده معرفة معنى لا إله إلا الله. وترجم البخاري على الآية، فقال: باب العلم قبل القول والعمل؛ إشارة إلى أن العلم بمعنى لا إله إلا الله: أول واجب، ثم بعد ذلك القول والعمل.

وقال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [إبراهيم:٥٢]، لم يقل: ليقولوا إنما هو إله واحد؛ وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف:٨٦] بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم، وقال ﷺ: «**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**» واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها، على أن أول واجب على الإنسان معرفة الله. ودلت هذه الآية على أن آكد الفرائض: العلم بمعنى لا إله إلا الله، وأن أعظم الجهل نقص العلم بمعناها، إذ كان معرفة معناها آكد الواجبات، والجهل بذلك أعظم الجهل وأقبحه.

ومن العجب: أن بعض الناس إذا سمع من يتكلم في معنى لا إله إلا الله نفيًا وإثباتًا، عاب ذلك، وقال: لسنا مكلفين بالناس والقول فيهم. فيقال له: بل أنت مكلف بمعرفة التوحيد، الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وأرسل جميع الرسل يدعون إليه، ومعرفة ضده وهو الشرك الذي لا يغفره الله، ولا عذر لمكلف في الجهل بذلك، ولا يجوز فيه التقليد؛ لأنه أصل الأصول، فمن لم يعرف المعروف، وينكر المنكر فهو هالك، لاسيما أعظم المعروف وهو التوحيد، وأكبر المنكر وهو الشرك. قال رجل لعبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: هلكت إن لم آمر بالمعروف وأنه عن المنكر؛ فقال ابن مسعود: هلكت إن لم يعرف قلبك المعروف، وينكر المنكر. وبمعرفة التوحيد يعرف

أهله، قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اعرف الحق تعرف أهله» اهـ[1].

هذا هو معنى لا إله إلا الله، وأركانها ومقتضاها وشروطها وجملة من نواقضها، وما قرره العلماء في ذلك، ويتبين للمؤمن من خلاله أن كلمة لا إله إلا الله قول وعمل، وأنه لا يمنع من ردة قائلها إذا أتى بناقض من نواقضها، فلابد لكل مسلم أن يعرف ذلك وأن يحذر من الإخلال به، وأن يعلم أن التهاون في معرفة التوحيد وما يضاده من شأنه فساد دينه نسأل الله العافية.

(١) الدرر السنية (١٢/ ٥٨-٥٩).

المبحث الرابع:

معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعا وأقسامه وخطورته وأهمية معرفة حقيقة ذلك وما يكون به المرء كافرا وما لا يكون كذلك

المبحث الرابع:

معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعا وأقسامه وخطورته وأهمية معرفة حقيقة ذلك وما يكون به المرء كافرا وما لا يكون كذلك

الشِّرك في اللُّغة: مخالطة الشريكين[١]، بأن يشتركا في نصيب بألا يستقل وينفرد كل واحد منهما بنصيبه. وشرعًا: هو كل ما ناقض التوحيد أو قدح فيه مما ورد في الكتاب أو السنة تسميته شركًا[٢].

والشرك في العبادة هو: صَرْفُ شيءٍ مِنْ أنواع العِبادة لغير الله، وقد عرَّفه الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة ثلاثة الأصول فقال: «وأعظم ما نهى الله عنه الشرك وهو دعوة غيره معه» اهـ[٣].

والشرك أنواع: أكبر وأصغر، فالشرك الأكبر: هو أن يجعل الإنسان لله ندًّا في ربوبيته أو ألوهيته أو أسمائه وصفاته[٤]، وهو يخرج صاحبه من الملة، فالواقع فيه يسلبه اسم وحكم الإسلام، وإن مات عليه كان خالدًا مخلدًا في النار؛ لأنه كافر، والشرك الأصغر: هو كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في نصوص الكتاب والسنة تسميته شركًا[٥]. وهو لا يخرج من الملة، ولكنه من أكبر الكبائر، فصاحبه فاسق به.

---

(١) العين للفراهيدي (٥/ ٢٩٣) وانظر المفردات للراغب الأصفهاني (ص:٣٨٠).
(٢) عقيدة المؤمن للشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله (ص:١٠٥).
(٣) الدرر السنية (١/ ١٢٦).
(٤) معارج القبول للشيخ حافظ حكمي (٢/ ٤٨٣).
(٥) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٥١٧).

ومنها: الشرك الخفي، وهو أكبر وأصغر، فمن الأكبر إرادة غير الله في عبادة القلب خوفًا ورجاء وطمعًا وحبًّا وغير ذلك، أو رياء المنافقين، ومن الأصغر يسير الرياء وهو الرياء الطارئ على العبادة الناشئة لله كتحسين الصلاة بإطالتها أو تحسين الصوت بتلاوة القرآن ونحو ذلك مما أصله لله ولكن يدخله الرياء رغبة أو رهبة لأجل الدنيا.

وقد بيّن ذلك الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع لا تحصى من كتبه ورسائله وردوده وغير ذلك:

* قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا حقيقة الشرك وأنواعه: «اعلم: أن ضد التوحيد الشرك، وهو ثلاثة أنواع شرك أكبر، وشرك أصغر، وشرك خفي.

- والدليل على الشرك الأكبر، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] وهو: أربعة أنواع:

النوع الأول: شرك الدعوة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥-٦٦].

النوع الثاني: شرك النية، وهي: الإرادة والقصد، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٥-١٦].

النوع الثالث: شرك الطاعة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟

إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١]، وتفسيرها الذي لا إشكال فيه هو طاعة العلماء والعباد في معصية الله سبحانه، لا دعاؤهم إياهم، كما فسرها رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم، لما سأله فقال: لسنا نعبدهم، فذكر له أن عبادتهم طاعتهم في المعصية.

النوع الرابع: شرك المحبة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [البقرة:١٦٥] إلى قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة:١٦٧].

- **والنوع الثاني**: شرك أصغر، وهو الرياء، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف: ١١٠].

- **والنوع الثالث**: شرك خفي، والدليل عليه قوله ﷺ: «**الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل على الصفاة السوداء في ظلمة الليل**»، وكفارته قوله ﷺ: «**اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئًا وأنا أعلم، وأستغفرك من الذنب الذي لا أعلم**» اهـ(١).

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن الشرك يسلب اسم الإسلام من صاحبه: «من عبد الله ليلًا ونهارًا، ثم دعا نبيًّا، أو وليًّا عند قبره، فقد اتخذ إلهين اثنين، ولم يشهد أن لا إله إلا الله؛ لأن الإله هو المدعو، كما يفعل المشركون اليوم عند قبر الزبير، أو عبدالقادر، أو غيرهما، وكما يفعل قبل هذا عند قبر زيد وغيره.

ومن ذبح لله ألف أضحية، ثم ذبح لنبي أو غيره، فقد جعل إلهين اثنين، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الآيتين، والنسك هو الذبح؛ وعلى هذا فقس.

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٩-٧٠).

فمن أخلص العبادات كلها لله، ولم يشرك فيها غيره، فهو الذي شهد أن لا إله إلا الله، ومن جعل فيها مع الله غيره، فهو المشرك الجاحد لقوله لا إله إلا الله؛ وهذا الشرك الذي ذكره الله قد طبق اليوم مشارق الأرض ومغاربها، إلا الغرباء المذكورين في الحديث، وقليل ما هم؛ وهذه المسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم من كل المذاهب» اهـ(١).

وكذا بيَّن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ حقيقة الشرك:

* فمن ذلك ما قاله العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأصغر: كيسير الرياء، والحلف بغير الله، وقول الرجل: أنا في حسب الله وحسبك، ولولا الله وأنت، وأن يجاهد ويأمر بالمعروف لطلب رياسة أو مال أو وظيفة، كمن يتعلم العلم لوظيفة المسجد، أو يقرأ القرآن ليسأل الناس به، أو يبيع ختمات، أو يحج ليأخذ المال، أو يتصدق ليكثر ماله، أو نحو ذلك، وهذا إنما يتبين بالتمثيل والحد، لا بالعد، وأما الشرك الأكبر فهو اتخاذ الأنداد، من أرباب القبور والغائبين، ومخاطبتهم بالحوائج، والذبح لهم، والنذر لهم، واعتقاد أنهم ينفعون ويدفعون، وكاتخاذ الأشجار والأحجار، والأصنام، لجلب الخير، ودفع الضر بها، وغير ذلك؛ وهو كثير جدًّا، وهو أن يرغب إلى شيء، أو يدعوه أو يخافه، أو يرجوه، أو يعكف عند القبر تعظيمًا له، ونحو ذلك.

وأمور الشرك أكبره وأصغره لا تدرك بالعد، لكن الشرك الأكبر يخرج من الملة، ويحبط الأعمال؛ لأنه أعظم ذنب عصي الله به؛ وهو أظلم الظلم؛ لأن الشرك أخذ حق الله، ووضعه فيمن لا يستحقه، وأما الشرك الأصغر فهو أكبر من الكبائر؛ لقول النبي ﷺ لمن رأى في يده حلقة من صفر، فقال: **«ما هذه؟»** قال: من الواهنة، قال: **«انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهنًا، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا»**.

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٦١-٦٢).

ولا يكفر الشرك أصغره وأكبره إلا بالتوبة منه قبل المهات، والأصغر لا يكفره في الدار الآخرة إلا كثرة الحسنات؛ لأن الأصغر لا يحبط إلا العمل الذي وقع فيه خاصة» اهـ(١).

* وقال العلماء الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «نحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدًا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الأكبر، وإنما شرع لنا عند زيارة القبور تذكر الآخرة، والإحسان إلى الميت بالدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار له، كما في صحيح مسلم عن بريدة، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «**السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. نسأل الله لنا ولكم العافية**»، وعن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا عن النبي ﷺ: «**ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة، كلهم يشفعون له، إلا شفعوا فيه**» رواه مسلم.

وإذا كنا على جنازته ندعو له، لا ندعوه، ونشفع له، لا نستشفع به، فبعد الدفن أولى وأحرى؛ فبدَّل أهل الشرك قولًا غير الذي قيل لهم، بدلوا الدعاء له بدعائه، والشفاعة له بالاستشفاع به، وقصدوا بالزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ إحسانًا إلى الميت سؤال الميت، وتخصيص تلك البقعة بالدعاء الذي هو مخ العبادة، بنص رسول الله ﷺ، فعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدعاء مخ العبادة**» وإذا ثبت أن الدعاء هو العبادة، فصرفه لغير الله شرك؛ فمن دعا مع الله أحدًا من الخلق فقد أشرك به شاء أم أبى، كأن يقول: يا رسول الله، يا كعبة الله، يا مقام إبراهيم، أو يدعو أحدًا من الأنبياء والأولياء والصالحين، فهو مشرك الشرك الأكبر الذي يخرج من الملة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٤٩٥-٤٩٦).

يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس:١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥-٦]، وَقَالَ ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى» اهـ[١].

هذا معنى الشرك وأثره.

وأما الكُفْر في اللُّغة: السِّتر والتَّغطِيَة[٢].

والكفر شرعًا: ضِدُّ الإيمان فكل من كذب الوحي، أو ردَّه، أو جحده، أو استكبر وعاند وأبى عن الانقياد له، أو صرف العبادة لغير الله أو سب الله ورسوله ﷺ أو أهان القرآن، أو شك في صدق ما جاء به الرسول ﷺ، أو أعرض عن العلم والعمل، وكذا من أظهر الإسلام والإيمان وأبطن الكفر، أو فعل غير ذلك مما هو مبين في الكتاب والسنة أنه يخرج من الإسلام، فقد ناقض الإيمان، وخرج من الإسلام، فمن وقع في ذلك وغيره مما هو معلوم كفر فاعله، فهو كافر سواء كان ذلك بالاعتقاد أو بالقول أو بالعمل أو بالشك فعلًا أو تركًا[٣].

والكُفْر نوعان[٤]: أَكْبَرُ: وهو ما ثبت في الكتاب والسنة أنه مما يخرج به صاحبه من

---

(١) الدرر السنية (٥/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) لسان العرب (٥/ ١٤٥) مادة: كفر، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٤٧) وغريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٣).

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/ ٣٣٥) والصارم المسلول لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٩٥٥) وفيه (٣/ ٩٧٥).

(٤) عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك للشيخ صالح بن فوزان الفوزان (ص:٨١).

الإسلام مما ينقض الإيمان. وأصْغَرُ: وهو فِعْل شيء ممّا هو دُون الكُفر الأكبر مما لا ينقض الإيمان، وإنما يُنقص الإيمان، كعُموم الذنوب والمَعَاصي التِي وَرَد الشَّرْعُ بوصفها أنها كُفر ودَلَّ الدَّليلُ من الكتاب والسنة علَى أنَّها لا تخرِج صاحبها مِنَ المِلَّةِ.

والفَرْق بَيْنَ الشَّرْك والكُفر(١): أنَّ الشِّركَ أخَصُّ مِن جهة المعْنَى فهو إشراك غير الله مَعه في شيء من خصائصه في الألوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات، وأما الكُفر فهو أعَمُّ مِنْ جهة المعْنَى لتَنَاوله مَعنَى الشَّرْك وغيره، ولكن أهل العلم يطلقون على المشرك بأنه كافر لتناوله معناه، وعلى الكافر بأنه مشرك لأنه آثر طاعة غير الله على طاعة الله في كفره به، ومن أهل العلم من يقول كل مشرك كافر وليس كل كافر مشرك، ولكن من حيث الآثار والأحكام فهما سواء في أن صاحبهما لا يسمى مسلمًا، وأنه إن مات على ذلك كان من الخالدين في النار.

وقد كثرت تقريرات الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى الكفر وأقسامه وأنواعه:

* فمن ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكفر كفران:

- كفر يخرج من الملة، وهو: خمسة أنواع:

النوع الأول: كفر التكذيب، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٨].

النوع الثاني: كفر الاستكبار، والإباء، مع التصديق؛ والدليل عليه قوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤].

النوع الثالث: كفر الشك، وهو كفر الظن، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ

---

(١) انظر مجموع الفتاوى للشيخ عبدالعزيز بن باز (٩/ ١٧٤) وفتاوى نور على الدرب له (١/ ٢٨٠) عناية الدكتور محمد الشويعر.

جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف:٣٥-٣٧].

النوع الرابع: كفر الإعراض، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣].

النوع الخامس: كفر النفاق، الدليل عليه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣].

- وكفر أصغر لا يخرج من الملة، وهو كفر النعمة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾ الآية [النحل:١١٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:٣٤].

وأما النفاق فهو نوعان: نفاق اعتقادي، ونفاق عملي:

- فأما الاعتقادي فهو ستة أنواع: تكذيب الرسول، أو تكذيب بعض ما جاء به الرسول، أو بغض الرسول، أو بغض ما جاء به الرسول، أو المسرة بانخفاض دين الرسول، أو الكراهية لانتصار دين الرسول، فهذه الأنواع الستة صاحبها من أهل الدرك الأسفل من النار، نعوذ بالله من الشقاق، والنفاق.

- وأما النفاق العملي فهو خمسة أنواع: إذا حدث كذب، وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر، وإذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا» اهـ[1].

هذا معنى الكفر وآثره.

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٠-٧٣).

وأما تعريف الزندقة: فالزندقة في اللغة: كلمة أصلها فارسي نقلت إلى العربية، قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه، قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله زنده كرداي يقول بدوام الدهر؛ لأن زنده الحياة وكرد العمل، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور، وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زندقي لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهري بفتح الدال أي: يقول بدوام الدهر، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن» اهـ[(١)]

وقال السفاريني: «الزنادقة: جمع زنديق، قال في المطلع: الزنديق فارسي معرب وجمعه زنادقة، قال سيبويه: الهاء في زنادقة بدل من ياء زناديق. قال الجوهري: وقد تزندق، والاسم الزندقة. قال ثعلب: ليس زنديق ولا فرزين من كلام العرب، إنما يقولون: زندق وزندقي إذا كان شديد البخل. وفي القاموس: الزنديق بالكسر من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، أو معرب (زن دين) أي: دين المرأة، قال: والجمع زنادقة، أو زناديق» انتهى[(٢)].

أما في الاصطلاح: فإن أهل العلم تكلموا في بيان ما يشمله معنى الزندقة من الاعتقادات والأقوال والأعمال، ويجمع عامة ذلك ما نقله ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول -كما في الفتح-: «قال الجوهري: الزنديق من الثنوية كذا قال، وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله إلهًا آخر، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك، والتحقيق: ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة اتباع دَيْصَان ثم مانِّي ثم مزدَك الأول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهملة، والثاني بتشديد

(١) فتح الباري (١٢/ ١٧٠-١٧١).
(٢) لوامع الأنوار (١/ ٣٩٢).

النون وقد تخفف والياء خفيفة، والثالث بزاي ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف، وحاصل مقالتهم أن النور والظلمة قديمان وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس، وإلى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة:

وكـم لظـلام الليـل عنـدك مـن يـد ** تخـبر أن المانويـة تكـذب

وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقالته ثم قتله وقتل أصحابه، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور، وقام الإسلام، والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن ثم أطلق الاسم على كل من أَسَرَّ الكفر وأظهر الإسلام، حتى قال مالك: الزندقة ما كان عليه المنافقون، وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر، فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك وإلا فأصلهم ما ذكرت، وقد قال النووي في لغات الروضة: الزنديق الذي لا ينتحل دينًا، وقال محمد بن معن في التنقيب على المهذب: الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ، قال: ومن الزنادقة الباطنية، وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئًا ثم خلق منه شيئًا آخر فدبر العالم بأسره، ويسمونهما العقل والنفس، وتارة العقل الأول والعقل الثاني، وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين، قال: ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات.

وقد قيل: إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعي في المختصر: وأي كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس، وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الإسلام ويبطن عبادة الوثن

أو اليهودية، وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الإسلام في العهد النبوي، والله أعلم.

وقد اختلف النقلة في الذين وقع لهم مع علي ما وقع على ما سأبينه، واشتهر في صدر الإسلام الجعد بن درهم فذبحه خالد القسري في يوم عيد الأضحى، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل، ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ثم خرج في أيام المأمون بابك (بموحدتين مفتوحتين ثم كاف مخففة) الخرمي (بضم المعجمة وتشديد الراء) فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصلبه، وله أتباع يقال لهم الخرمية وقصصهم في التواريخ معروفة» اهـ[١].

فهذا التقرير الجامع بيَّن فيه العلامة ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يشمله لفظ الزنديق مما قرره أهل العلم.

فالزنادقة متنوعون، باختلاف عقائدهم وأقوالهم وأعمالهم، ويجمعهم المروق من الدين وشدة معاداته ومحاربته.

فَمِن الزنادقة: من أخذ بالكلام، وسلك مسالك الفلاسفة وسار على طريقة القدرية النفاة، والجهمية، والمعتزلة، ونحوهم ممن سلك سبيلهم، في رد نصوص الكتاب والسنة والإعراض عن محكماتها واطِّراح ظاهرها، والتشكيك في معانيها.

فعن بشر بن الوليد الكندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: سمعت أبا يوسف يقول: «من طلب الدين بالكلام تزندق» اهـ[٢]

---

(١) فتح الباري (١٢/ ١٧٠-١٧١).
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (٣٠٥) (١/ ١٦٦).

وقال هارون بن معروف: كتب هشام بن عبد الملك إلى سلم بن أحوز: «أن يقتل جهمًا حيث ما لقيه، فقتله سلم بن أحوز وكان والي مرو» اهـ.

وقال محمد بن صالح بن أبي عبيد الله عن أبيه: «قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى عامله بخراسان نصر بن سيار: أما بعد، فقد نجم قبلك رجل من الدهرية من الزنادقة، يقال له جهم بن صفوان، فإن أنت ظفرت به فاقتله، وإلا فادسس إليه من الرجال غيلة ليقتلوه» اهـ(١).

وقال الحكم بن عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أرسلني خالد بن عبد الله إلى قتادة وهو بالجيزة أسأله عن مسائل، فكان فيما سألت، قلت: أخبرني عن قول الله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ [الحج:١٧]، هم مشركو العرب؟ قال: لا، ولكنهم الزنادقة المباينة الذين جعلوا لله شركاء في خلقه، فقالوا: إن الله يخلق الخير، وإن الشيطان يخلق الشر، وليس لله على الشيطان قدرة» اهـ(٢).

وهكذا رُوي بالأسانيد عن الأئمة كما في كتب الاعتقاد المسندة الآثار الكثيرة التي بينت أن طريقة الجهمية والقدرية والمعتزلة ومن نحا نحوهم وسلك مسالكهم زندقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البدع دهليز الكفر والنفاق، كما أن التشيع دهليز الرفض، والرفض دهليز القرمطة والتعطيل، فالكلام الذي فيه تجهم هو دهليز التجهم، والتجهم دهليز الزندقة والتعطيل» اهـ(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان السلف والأئمة يعيبون كلامهم -يعني الفلاسفة- هذا ويذمونه ويقولون: من طلب العلم بالكلام تزندق؛ كما قال أبو يوسف. ويروي عن مالك.

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (٣٦٣) (٣/ ٤٢٣-٤٢٤).
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (١٢٩٧) (٤/ ٧٤٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٠).

ويقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح، وقد صدق الأئمة في ذلك فإنهم يبنون أمرهم على كلام مجمل، يروج على من لم يعرف حقيقته فإذا اعتقد أنه حق وتبين أنه مناقض للكتاب والسنة بقي في قلبه مرض ونفاق وريب وشك؛ بل طعن فيما جاء به الرسول وهذه هي الزندقة» اهـ(١).

ومن الزنادقة: الرافضة الاثنا عشرية الوثنية، العابدون لعلي والحسين وآل البيت، القائلون بعصمة أئمتهم، المكذبون للقرآن، القاذفون لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مما برأها الله في كتابه، وغير ذلك من النواقض العظيمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرافضة تنتحل النقل عن أهل البيت لما لا وجود له، وأصل من وضع ذلك لهم زنادقة مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ الذي ابتدع لهم الرفض ووضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة وأنه ظلم ومنع حقه وقال إنه كان معصوما، وغرض الزنادقة بذلك التوسل إلى هدم الإسلام؛ ولهذا كان الرفض باب الزندقة والإلحاد، فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم أو زاد عليهم -من القرامطة والنصيرية والإسماعيلية والحاكمية وغيرهم- إنما يدخلون إلى الزندقة والكفر بالكتاب والرسول وشرائع الإسلام من باب التشيع والرفض والمعتزلة ونحوهم تنتحل القياس والعقل وتطعن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة، ويعللون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه. وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من أسباب الطعن فيها وفي أهلها فيكون بعض هؤلاء المتعصبين ببعض هذه الأمور الصغار ساعيًا في هدم قواعد الإسلام الكبار» اهـ(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٦٧).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة. فإنه يكون الرجل واقفًا ثم يصير مفضلًا ثم يصير سبابًا ثم يصير غاليًا ثم يصير جاحدًا معطلًا. ولهذا انضمت إلى الرافضة (أئمة الزنادقة) من الإسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكر العلماء: أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقًا زنديقًا وهو عبد الله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة أو في فهمها أو في اتباعها. فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها وتارة في اتباعهم لها وتحيل ذلك على أهل البيت وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود. والزنادقة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم يقدحون تارة في النقل: وهو قول جهالهم، وتارة يقدحون في فهم الرسالة: وهو قول حذاقهم كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم» اهـ[٢].

ومن الزنادقة: الباطنية القرامطة كالإسماعيلية والنصيرية والدروز وغيرهم، فهؤلاء زنادقة على الكفر المحض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرامطة الباطنية من الإسماعيلية والنصيرية والملوك العبيدية: الذين كانوا يدعون الخلافة ومع الخرمية والمزدكية وأمثالهم من الطوائف، وهؤلاء خواصهم أكفر من اليهود والنصارى ومن الغالية الذين يقولون بإلهية علي ونحوه من البشر أو نبوته، وهم منافقون زنادقة» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة، وأول من ابتدع الرفض كان

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢٨-٤٢٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٧).

منافقًا، وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق؛ ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هؤلاء الدرزية والنصيرية كفار باتفاق المسلمين لا يحل أكل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم؛ بل ولا يقرون بالجزية؛ فإنهم مرتدون عن دين الإسلام ليسوا مسلمين؛ ولا يهود ولا نصارى، لا يقرون بوجوب الصلوات الخمس ولا وجوب صوم رمضان ولا وجوب الحج؛ ولا تحريم ما حرم الله ورسوله من الميتة والخمر وغيرهما. وإن أظهروا الشهادتين مع هذه العقائد فهم كفار باتفاق المسلمين.

فأما (النصيرية) فهم أتباع أبي شعيب محمد بن نصير وكان من الغلاة الذين يقولون: إن عليا إله وهم ينشدون:

أشهد أن لا إله إلا ** حيدرة الأنزع البطين

ولا حجاب عليه إلا ** محمد الصادق الأمين

ولا طريق إليه إلا ** سلمان ذو القوة المتين

وأما الدرزية فأتباع هشتكين الدرزي، وكان من موالي الحاكم أرسله إلى أهل وادي تيم الله بن ثعلبة فدعاهم إلى إلهية الحاكم ويسمونه الباري العلام ويحلفون به، وهم من الإسماعيلية القائلين بأن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبدالله، وهم أعظم كفرًا من الغالية، يقولون بقدم العالم وإنكار المعاد وإنكار واجبات الإسلام ومحرماته، وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب، وغايتهم أن يكونوا فلاسفة على مذهب أرسطو وأمثاله أو مجوسًا، وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس، ويظهرون التشيع نفاقًا» اهـ[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦١-١٦٢).

وقال فيهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون، بل من شك في كفرهم فهو كافر مثلهم؛ لا هم بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين؛ بل هم الكفرة الضالون، فلا يباح أكل طعامهم وتسبى نساؤهم وتؤخذ أموالهم؛ فإنهم زنادقة مرتدون لا تقبل توبتهم، بل يقتلون أينما ثقفوا، ويلعنون كما وصفوا، ولا يجوز استخدامهم للحراسة والبوابة والحفاظ. ويجب قتل علمائهم وصلحائهم لئلا يضلوا غيرهم، ويحرم النوم معهم في بيوتهم؛ ورفقتهم، والمشي معهم وتشييع جنائزهم إذا علم موتها. ويحرم على ولاة أمور المسلمين إضاعة ما أمر الله من إقامة الحدود عليهم بأي شيء يراه المقيم لا المقام عليه. والله المستعان وعليه التكلان» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين، وأنهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل، وإذا غلب المسلمون النصارى والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة، وإذا غلب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيدًا ومسرة عند الرافضة. ودخل في الرافضة أهل الزندقة والإلحاد من النصيرية والإسماعيلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك» اهـ(٢).

ومن الزنادقة: غلاة الصوفية، ممن يعتقد عقيدة الحلول، ووحدة الوجود، ورفع التكاليف، وصحة التدين باليهودية والنصرانية.

ومن الزنادقة: زنادقة زماننا أصحاب الدعوة الليبرالية الذين يدعون إلى حرية العقيدة ووحدة الأديان والتعددية الدينية!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من كان زنديقًا كالحلولية والمباحية، ومن يفضل متبوعه على النبي ﷺ، ومن يعتقد أنه لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢٨).

رسول الله ﷺ، أو أنه إذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الأمر والنهي، أو أن العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء؛ فإن هؤلاء منافقون زنادقة، وإذا ظهر على أحدهم فإنه يجب قتله باتفاق المسلمين، وهم كثيرون في هذه الأزمنة» اهـ[١].

ومن الزنادقة: المنافقون الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، فهم زنادقة وإن كانوا يُعاملون في الدنيا بموجب ما أظهروه من الالتزام بالإسلام والعمل بشرائعه، فإن أظهروا الكفر عُوملوا بموجبه شرعًا.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويستسر بالكفر، وهو المنافق، كان يسمى في عصر النبي ﷺ منافقًا، ويسمى اليوم زنديقًا. قال أحمد: مال الزنديق في بيت المال» اهـ[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الطبقة الخامسة عشرة: طبقة الزنادقة، وهم قوم أظهروا الإسلام ومتابعة الرسل، وأبطنوا الكفر ومعاداة الله ورسوله، وهؤلاء المنافقون، وهم في الدرك الأسفل من النار» اهـ إلى أن قال: «وإنما كانت هذه الطبقة في الدرك الأسفل لغلظ كفرهم، فإنهم خالطوا المسلمين وعاشروهم، وباشروا من أعلام الرسالة وشواهد الإيمان ما لم يباشره البعداءُ، ووصل إليهم من معرفته وصحته ما لم يصل إلى المنابذين بالعداوة، فإذا كفروا مع هذه المعرفة والعلم كانوا أغلظ كفرًا وأخبث قلوبًا، وأشد عداوة لله ولرسوله وللمؤمنين من البعداءِ عنهم، وإن كان البعداء متصدين لحرب المسلمين» اهـ[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١).
(٢) المغني (٦/ ٣٧٠).
(٣) طريق الهجرتين (١/ ٤٠٢-٤٠٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المنافق أحلف الناس بالله كاذبًا، قد اتخذ يمينه جنة ووقاية يتقى بها إنكار المسلمين عليه، ووصفهم بأنهم رجس، والرجس من كل جنس أخبثه وأقذره، فهم أخبث بنى آدم وأقذرهم وأرذلهم، وبأنهم فاسقون، وبأنهم مضرة على أهل الإيمان يقصدون التفريق بينهم، ويؤوون من حاربهم وحارب الله ورسوله، وأنهم يتشبهون بهم ويضاهونهم في أعمالهم ليتوصلوا منها إلى الإضرار بهم وتفريق كلمتهم، وهذا شأن المنافقين أبدًا وبأنهم فتنوا أنفسهم بكفرهم بالله ورسوله وتربصوا بالمسلمين دوائر السوء، وهذه عادتهم في كل زمان، وارتابوا في الدين فلم يصدقوا به، وغرتهم الأماني الباطلة وغرهم الشيطان، وأنهم أحسن الناس أجسامًا تعجب الرائي أجسامهم، والسامع منطقهم، فإذا جاوزت أجسامهم وقولهم رأيت خشبًا مسندة، ولا إيمان ولا فقه، ولا علم ولا صدق، بل خشب قد كسيت كسوة تروق الناظر، وليسوا وراءَ ذلك شيئًا، وإذا عرض عليهم التوبة والاستغفار أبوها وزعموا أنهم لا حاجة لهم إليها، إما لأن ما عندهم من الزندقة والجهل المركب مغن عنها وعن الطاعات جملة كحال كثير من الزنادقة، وإما احتقارًا وازدراءً بمن يدعوهم إلى ذلك، ووصفهم سبحانه بالاستهزاءِ به وبآياته وبرسوله وبأنهم مجرمون وبأنهم يأْمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم عن الإنفاق في مرضاته، ونسيان ذكره، وبأنهم يتولون الكفار ويدعون المؤمنين، وبأن الشيطان قد استحوذ عليهم وغلب عليهم حتى أنساهم ذكر الله فلا يذكرونه إلا قليلًا، وأنهم حزب الشيطان، وأنهم يوادون من حاد الله ورسوله، وبأنهم يتمنون ما يعنت المؤمنين ويشق عليهم، وأن البغضاءَ تبدو لهم من أفواههم وعلى فلتات ألسنتهم، بأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم» اهـ[1] إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) طريق الهجرتين (١/ ٤٠٦).

ومن الزنادقة: المُتَشَهُّون لأقوال العلماء النابشون فيما درسه الزمان من زلاتهم؛ لإفساد أديان المسلمين باسم العلم والتوسعة وعدم التشدد ونبذ الإقصائية وفتح باب الاجتهاد -زعموا-، ومما يُذكر من كلام أهل العلم: «من تتبع الرخص تزندق» اه.

وقد سئل العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الرخص التي من تتبعها تزندق، فقال: «الرخص المذمومة التي من ترخص بها تزندق هي ما جاء عن العلماء في بعض المسائل في المعاملات: كالربا وكالأنكحة وغيرها، مما اختلف العلماء فيه:

* كمن ترخص بقول مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بجواز أكل الكلاب والحشرات وغيرها مما حرم الشرع أكله، مستدلا بقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤٥] فمن ترخص بقول مالك في أكل ما عدا هذه المحرمات المذكورات في بعض الآية فقد أخطأ.

* وقال بعض العلماء: إنه يجوز للرجل أن يتزوج من النساء تسعا لقوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣].

* وقول بعضهم: إذا وجبت الزكاة أن للرجل أن يهب ماشيته أو نقوده قبل أن يحل وقت الزكاة بشهر أو شهرين لزوجه أو بعض أقاربه؛ لئلا تجب فيها الزكاة، فإذا ذهبت وقت إخراجها استرجع ماشيته أو نقوده، وهكذا أبدا يفعل عند وجوب الزكاة.

* وكما ترخص بعض الحنفية بقول أبي حنيفة بعدم وجوب الطمأنينة في الصلاة مستدلًا من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ [الحج:٧٧].

* ونظيره دعواهم أن الإيمان واحد والناس فيه سواء، وهو مجرد التصديق وليست الأعمال داخلة في ماهيته، وإن مات ولم يصل قط في عمره مع قدرته وصحة جسمه وفراغه فهو مؤمن. إلى غير ذلك مما لا يحصى ولا يستقصى مما رخص فيه بعض العلماء بقول متبوعهم.

فإذا أردت مسألة في أمر أو نهي أو معاملة وقد اختلف العلماء فيها بين مانع من ذلك ومرخص في هذه المسألة ومستنده في ذلك حديث ضعيف أو قياس فاسد أو استحسان أو احتياط يخالف ما أصّله العلماء من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، فمن ترخص بها ليس عليه دليل شرعي من أقوال من ذكرنا من العلماء في أي مسألة كانت من الفروع، ومع من خالفه في النهي عنها الحق والصواب؛ فقد أخطأ لمخالفته ما جاء عن الرسول ﷺ أو عن أصحابه أو التابعين لهم بإحسان أو من بعدهم من الأئمة المهتدين. فمن أخذ بشيء من هذه المسائل التي رخّص فيها بعض العلماء من غير دليل شرعي وقصده في ذلك اتباع ما يهواه لا ما يحبه الله ويرضاه فقد تزندق» اهـ[1].

وقال معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: «ما من عالم إلا ويرد عليه في مسائل اختارها: إما عن رأي أو عن ضعف حجة، وهم معذورون قبل إيضاح المحجة بدلائلها، ولو تتبع الناس شذوذات المجتهدين ورخصهم لخرجوا عن دين الإسلام إلى دين آخر، كما قيل: من تتبع الرخص تزندق.

ولو أراد مبتغي الفساد والعدول عن الصراط أن يتخذ له من رخصهم سلمًا يرتقي به إلى شهواته، لكان الواجب على الحاكم قمعه وصده وتعزيره كما هو مشهور في فقه الأئمة الأربعة وغيرهم» اهـ[2].

والمقصود: أن من وحَّد الله حق توحيده عرف حقيقة الكفر والشرك والزندقة، ولم يختلط عليه ذلك، ومن لم يُقم لتوحيده وزنًا ولم يَرفع به رأسًا لم يعرف الكفر من الإسلام، ولا الشرك من التوحيد؛ فلم يفرق بين التوحيد والتنديد، ولا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولا بين المسلم والكافر، والله المستعان.

---

(١) منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع (ص:١٢٥).
(٢) هذه مفاهيمنا (ص:٨٣).

المبحث الخامس:

بيان خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وإيجاد الأعذار لهم وأن هذا من نواقض الإسلام

المبحث الخامس:

بيان خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وإيجاد الأعذار لهم وأن هذا من نواقض الإسلام

فإن الله تعالى لما أمر عباده بتوحيده، والعمل بشريعته، بالانقياد لأمره، وأمرهم باتباع رسوله ﷺ، ونهاهم عن ضد ذلك من الشرك بالله والكفر به والإعراض عن شرعه؛ أمرهم بأمر هو من حقوق ذلك وهو البراءة من الزنادقة والمشركين والطواغيت ومعاداتهم وتكفيرهم؛ قال الله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢]

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: لا يجتمع هذا وهذا، فلا يكون العبد مؤمنًا بالله واليوم الآخر حقيقة، إلا كان عاملًا على مقتضى الإيمان ولوازمه، من محبة من قام بالإيمان وموالاته، وبغض من لم يقم به ومعاداته، ولو كان أقرب الناس إليه. وهذا هو الإيمان على الحقيقة، الذي وجدت ثمرته والمقصود منه، وأهل هذا الوصف هم الذين كتب الله في قلوبهم الإيمان أي: رسمه وثبته وغرسه غرسًا، لا يتزلزل، ولا تؤثر فيه الشبه والشكوك. وهم الذين قواهم الله بروح منه أي: بوحيه، ومعونته، ومدده الإلهي وإحسانه الرباني. وهم الذين لهم الحياة الطيبة في هذه الدار، ولهم جنات النعيم في دار القرار، التي فيها من كل ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين،

وتختار، ولهم أكبر النعيم وأفضله، وهو أن الله يحل عليهم رضوانه فلا يسخط عليهم أبدًا، ويرضون عن ربهم بما يعطيهم من أنواع الكرامات، ووافر المثوبات، وجزيل الهبات، ورفيع الدرجات بحيث لا يرون فوق ما أعطاهم مولاهم غاية، ولا فوقه نهاية.

وأما من يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر، وهو مع ذلك مواد لأعداء الله، محب لمن ترك الإيمان وراء ظهره، فإن هذا إيمان زعمي لا حقيقة له، فإن كل أمر لابد له من برهان يصدقه، فمجرد الدعوى لا تفيد شيئًا ولا يصدق صاحبها» اهـ[1].

و قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تتخذوا أيها المؤمنون، الكفارَ ظهرًا وأنصارًا توالونهم على دينهم، وتظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلُّونهم على عوراتهم، فإنه مَنْ يفعل ذلك ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾، يعني بذلك: فقد برئ من الله، وبرئ الله منه، بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر» اهـ[2].

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا نهي من الله تعالى للمؤمنين عن موالاة الكافرين بالمحبة والنصرة والاستعانة بهم على أمر من أمور المسلمين، وتوعد على ذلك فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ أي: فقد انقطع عن الله، وليس له في دين الله نصيب؛ لأن موالاة الكافرين لا تجتمع مع الإيمان؛ لأن الإيمان يأمر بموالاة الله وموالاة أوليائه المؤمنين المتعاونين على إقامة دين الله وجهاد أعدائه، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ فمن والى الكافرين من دون المؤمنين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله ويفتنوا أولياءه خرج من حزب المؤمنين، وصار من

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص:٨٤٨).

(٢) الجامع في تأويل القرآن (٦/ ٣١٣).

حزب الكافرين» اهـ[١].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١﴾ [الممتحنة: ١]، قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الآيات فيها النهي الشديد عن موالاة الكفار من المشركين وغيرهم، وإلقاء المودة إليهم، وأن ذلك منافٍ للإيمان، ومخالف لملة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، ومناقض للعقل الذي يوجب الحذر كل الحذر من العدو، الذي لا يبقي من مجهوده في العداوة شيئًا، وينتهز الفرصة في إيصال الضرر إلى عدوه، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ اعملوا بمقتضى إيمانكم، من ولاية من قام بالإيمان، ومعاداة من عاداه، فإنه عدو لله، وعدو للمؤمنين. فلا تتخذوا عدو الله ﴿وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾ أي: تسارعون في مودتهم وفي السعي بأسبابها، فإن المودة إذا حصلت تبعتها النصرة والموالاة، فخرج العبد من الإيمان، وصار من جملة أهل الكفران، وانفصل عن أهل الإيمان.

وهذا المتخذ للكافر وليًّا عادم المروءة أيضا، فإنه كيف يوالي أعدى أعدائه الذي لا يريد له إلا الشر، ويخالف ربه ووليه الذي يريد به الخير، ويأمره به، ويحثه عليه؟! ومما يدعو المؤمن أيضًا إلى معاداة الكفار أنهم قد كفروا بما جاء المؤمنين من الحق، ولا أعظم من هذه المخالفة والمشاقة، فإنهم قد كفروا بأصل دينكم، وزعموا أنكم ضلال على غير هدى. والحال أنهم كفروا بالحق الذي لا شك فيه ولا مرية، ومن رد الحق فمحال أن يوجد له دليل أو حجة تدل على صحة قوله، بل مجرد العلم بالحق يدل على بطلان قول من رده وفساده» اهـ[٢]

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص:١٢٧).
(٢) تيسير الكريم الرحمن (ص:٨٥٤).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكر تعالى في هذه الآية الكريمة أن اليهود والنصارى بعضهم أولياء بعض، ولكنه بيَّن في مواضع أخر أن ولاية بعضهم لبعض زائفة ليست خالصة؛ لأنها لا تستند على أساس صحيح، هو دين الإسلام، فبيَّن أن العداوة والبغضاء بين النصارى دائمة إلى يوم القيامة، بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

وبيَّن مثل ذلك في اليهود أيضا، حيث قال فيهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، والظاهر أنها في اليهود فيما بينهم، كما هو صريح السياق، خلافًا لمن قال: إنها بين اليهود والنصارى. وصرح تعالى بعدم اتفاق اليهود معللًا له بعدم عقولهم في قوله: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾: ذكر في هذه الآية الكريمة أن من تولى اليهود والنصارى من المسلمين، فإنه يكون منهم بتوليه إياهم، وبيَّن في موضع آخر أن توليهم موجب لسخط الله، والخلود في عذابه، وأن متوليهم لو كان مؤمنًا ما تولاهم، وهو قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾.

نهى في موضع آخر عن توليهم مبينًا سبب التنفير منه، وهو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾، وبيَّن

في موضع آخر: أن محل ذلك فيما إذا لم تكن الموالاة بسبب خوف، وتقية، وإن كانت بسبب ذلك فصاحبها معذور، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، فهذه الآية الكريمة فيها بيان لكل الآيات القاضية بمنع موالاة الكفار مطلقًا وإيضاح؛ لأن محل ذلك في حالة الاختيار، وأما عند الخوف والتقية فيرخص في موالاتهم بقدر المداراة التي يكتفي بها شرهم، ويشترط في ذلك سلامة الباطن من تلك الموالاة:

ومن يأتي الأمور على اضطرار ** فليس كمثل آتيها اختيارا

ويفهم من ظواهر هذه الآيات أن من تولى الكفار عمدًا اختيارًا، رغبة فيهم أنه كافر مثلهم» اهـ[1].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٢٣-٢٤]، قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ اعملوا بمقتضى الإيمان، بأن توالوا من قام به، وتعادوا من لم يقم به. و﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ﴾ الذين هم أقرب الناس إليكم، وغيرهم من باب أولى وأحرى، فلا تتخذوهم ﴿أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا﴾ أي: اختاروا على وجه الرضا والمحبة ﴿الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾، ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ لأنهم تجرؤوا على معاصي الله، واتخذوا أعداء الله أولياء، وأصل الولاية: المحبة والنصرة، وذلك أن اتخاذهم أولياء، موجب لتقديم طاعتهم على طاعة الله، ومحبتهم على محبة الله ورسوله.

---

(١) أضواء البيان (١/ ٤١٢-٤١٣)

ولهذا ذكر السبب الموجب لذلك، وهو أن محبة الله ورسوله، يتعين تقديمهما على محبة كل شيء، وجعل جميع الأشياء تابعة لهما فقال: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ ﴾، ومثلهم الأمهات ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ في النسب والعشرة، ﴿وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ أي: قراباتكم عموما، ﴿وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا ﴾ أي: اكتسبتموها وتعبتم في تحصيلها، خصها بالذكر، لأنها أرغب عند أهلها، وصاحبها أشد حرصًا عليها ممن تأتيه الأموال من غير تعب ولا كد.

﴿وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ﴾ أي: رخصها ونقصها، وهذا شامل لجميع أنواع التجارات والمكاسب من عروض التجارات، من الأثمان، والأواني، والأسلحة، والأمتعة، والحبوب، والحروث، والأنعام، وغير ذلك. ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ ﴾ من حسنها وزخرفتها وموافقتها لأهوائكم.

فإن كانت هذه الأشياء ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ ﴾ فأنتم فسقة ظلمة.

﴿فَتَرَبَّصُوا۟﴾ أي: انتظروا ما يحل بكم من العقاب، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ الذي لا مرد له.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ أي: الخارجين عن طاعة الله، المقدمين على محبة الله شيئًا من المذكورات.

وهذه الآية الكريمة أعظم دليل على وجوب محبة الله ورسوله، وعلى تقديمها على محبة كل شيء، وعلى الوعيد الشديد والمقت الأكيد، على من كان شيء من هذه المذكورات أحب إليه من الله ورسوله، وجهاد في سبيله. وعلامة ذلك أنه إذا عرض عليه أمران: أحدهما: يحبه الله ورسوله، وليس لنفسه فيه هوى، والآخر: تحبه نفسه وتشتهيه، ولكنه يفوت عليه محبوبًا لله ورسوله أو ينقصه، فإنه إن قدم ما تهواه نفسه على

ما يحبه الله دل ذلك على أنه ظالم، تارك لما يجب عليه» اهـ(١).

والآيات كثيرة في وجوب البراءة من الكفار والمشركين ومجانبتهم وبغضهم وعداوتهم، وتحريم إلقاء المودة لهم أو اتخاذهم أخدانًا أو بطانة من دون المؤمنين، وغير ذلك مما هو معلوم تحريمه من دين الإسلام بالضرورة.

وفي السنة ثبتت عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة في بيان وجوب البراءة من الكفار والمشركين وبغضهم ومعاداتهم، وتعدد بيانها من أوجه عديدة: من أمره بقتالهم، ونهيه عن الإقامة بين أظهرهم، وأمره بالهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، وأمره بمخالفة المشركين ونهيه عن التشبه بهم، وغير ذلك.

* روى مسلم (٣٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ، قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي، وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**».

* ورواه النسائي (٣٦٩٩) في سننه عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «**أمرت أن أقاتل المشركين حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وأكلوا ذبائحنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها**».

* وروى مسلم (٢١٦٧) عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه**».

* وروى مسلم (١٨١٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ أنها قالت: خرج رسول الله ﷺ قبل بدر، فلما كان بحرة الوَبَرَة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه، فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ: جئت

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص:٣٣٢).

لأتبعك، وأصيب معك، قال له رسول الله ﷺ: «**تؤمن بالله ورسوله؟**» قال: لا، قال: «**فارجع، فلن أستعين بمشرك**»، قالت: ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل، فقال له كما قال أول مرة، فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة، قال: «**فارجع، فلن أستعين بمشرك**»، قال: ثم رجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة: «**تؤمن بالله ورسوله؟**» قال: نعم، فقال له رسول الله ﷺ: «**فانطلق**».

* وروى أبو داود (١٦٤٥) والترمذي (١٦٠٤) والنسائي (٤٧٨٠). عن جرير بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين**»، قالوا: يا رسول الله لم؟ قال: «**لا تراءى ناراهما**».

* وروى أبو داود في (٢٥٠٤) والنسائي (٣٠٩٦) والدارمي (٢٤٥٧) والحاكم (٢٤٢٧) وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم**».

* وروى النسائي (٢٥٦٧) والحاكم في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي عن بهز بن حكيم، يحدث عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا نبي الله ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عددهن لأصابع يديه، ألا آتيك، ولا آتي دينك، وإني كنت امرأ لا أعقل شيئًا، إلا ما علمني الله ورسوله، وإني أسألك بوجه الله عَزَّوَجَلَّ بما بعثك ربك إلينا؟ قال: «**بالإسلام**» قال: قلت وما آيات الإسلام؟ قال: «**أن تقول: أسلمت وجهي إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وتخلَّيْتُ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، كل مسلم على مسلم محرم، أخوان نصيران، لا يقبل الله عَزَّوَجَلَّ من مشرك بعدما أسلم عملًا أو يفارق المشركين إلى المسلمين**».

* وروى النسائي (٤١٤٦) عن يزيد بن الشخير قال: بينا أنا مع مطرف بالمربد إذ دخل رجل معه قطعة أدم قال: كتب لي هذه رسول الله ﷺ فهل أحد منكم يقرأ؟ قال:

قلت: أنا أقرأ، فإذا فيها: «**من محمد النبي ﷺ لبني زهير بن أقيش، أنهم إن شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وفارقوا المشركين، وأقروا بالخمس في غنائمهم، وسهم النبي ﷺ وصفيه، فإنهم آمنون بأمان الله ورسوله**».

* وعند النسائي (٤١٧٧) في خبر إسلام جرير بن عبدالله قال: أتيت النبي ﷺ وهو يبايع، فقلت: يا رسول الله، ابسط يدك حتى أبايعك، واشترط علي، فأنت أعلم، قال: «**أبايعك على أن تعبد الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتناصح المسلمين، وتفارق المشركين**».

فهذه النصوص وغيرها من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ تدل على وجوب بغض الكفار ومعاداتهم وحرمة محبتهم وموالاتهم، فكيف بمناصرتهم ومظاهرتهم على المسلمين، كيف بالمحاماة عنهم والمدافعة عنهم بالباطل، كيف بالتوقف في تكفيرهم، أو الشك في كفرهم، كيف بتصحيح مذهبهم، بل كيف بتفضيل حكم الطاغوت على حكم الله ورسوله ﷺ، وتفضيل دين المشركين على دين المسلمين، بل كيف بمعاداة المسلمين لأجل استجابتهم لأمر الله ببغض المشركين والبراءة منهم وتكفيرهم، لا شك أن من فعل هذا فقد مَرَقَ من الإسلام، وكَفَرَ كفرًا ناقلًا عن الملة بموالاته من حاد الله ورسوله، وعدم تكفيره من كفره الله ورسوله نسأل الله العافية والسلامة.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بمعنى ما تقدم تقريرات مهمة نافعة، فمن ذلك: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الشيخ إبراهيم الجعبري لما اجتمع بابن عربي -صاحب هذا الكتاب- فقال: رأيته شيخًا نجسًا يكذب بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله. وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام -لما قدم القاهرة وسألوه عنه- قال: هو شيخ سوء كذاب مقبوح يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجا فقوله: يقول بقدم العالم؛ لأن هذا قوله وهذا كفر معروف، فكفره الفقيه أبو محمد بذلك ولم يكن بعد ظهر من قوله: إن العالم هو الله وإن العالم صورة الله وهوية الله، فإن هذا أعظم من كفر القائلين بقدم العالم الذين يثبتون واجب الوجود ويقولون إنه صدر عنه الوجود الممكن.

وقال عنه من عاينه من الشيوخ: إنه كان كذابًا مفتريًا وفي كتبه -مثل الفتوحات المكية وأمثالها- من الأكاذيب ما لا يخفى على لبيب، هذا وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سبعين ومن القونوي والتلمساني وأمثاله من أتباعه، فإذا كان الأقرب بهذا الكفر - الذي هو أعظم من كفر اليهود والنصارى- فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟!

ولم أصف عشر ما يذكرونه من الكفر. ولكن هؤلاء التبس أمرهم على من لم يعرف حالهم كما التبس أمر القرامطة الباطنية لما ادعوا أنهم فاطميون وانتسبوا إلى التشيع، فصار المتبعون مائلين إليهم غير عالمين بباطن كفرهم؛ ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين: إما زنديقًا منافقًا، وإما جاهلًا ضالًّا.

وهكذا هؤلاء الاتحادية: فرءوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم أو ذب عنهم أو أثنى عليهم أو عظم كتبهم أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو، أو من قال إنه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا ويصدون عن سبيل الله.

فضررهم في الدين: أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم كقطاع الطريق، وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية؛ ولهذا هم يريدون دولة التتار ويختارون انتصارهم على المسلمين» اهـ(١).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٣٠-١٣٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اليهود والنصارى هم السابقون في تعظيم القبور والمشاهد؛ ولهذا قال ﷺ في الحديث المتفق عليه: «**لعن الله اليهود والنصارى: اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**، يحذر ما فعلوا»، والنصارى أشد غلوًّا في ذلك من اليهود كما في الصحيحين عن عائشة: أن النبي ﷺ ذكرت له أم حبيبة وأم سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كنيسة بأرض الحبشة، وذكرتا من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «**إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدًا وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**».

والنصارى كثيرا ما يعظمون آثار القديسين منهم، فلا يستبعد أنهم ألقوا إلى بعض جهال المسلمين أن هذا قبر بعض من يعظمه المسلمون ليوافقوهم على تعظيمه، كيف لا؟ وهم قد أضلوا كثيرًا من جهال المسلمين حتى صاروا يعمدون أولادهم ويزعمون أن ذلك يوجب طول العمر للولد، وحتى جعلوهم يزورون ما يعظمونه من الكنائس والبيع، وصار كثير من جهال المسلمين ينذرون للمواضع التي يعظمها النصارى، كما قد صار كثير من جهالهم يزورون كنائس النصارى ويلتمسون البركة من قسيسيهم ورهبانهم ونحوهم.

والذين يعظمون القبور والمشاهد: لهم شبه شديد بالنصارى حتى إني لما قدمت القاهرة اجتمع بي بعض معظميهم من الرهبان وناظرني في المسيح ودين النصارى حتى بينت له فساد ذلك، وأجبته عما يدعيه من الحجة، وبلغني بعد ذلك أنه صنف كتابًا في الرد على المسلمين وإبطال نبوة محمد ﷺ وأحضره إلي بعض المسلمين وجعل يقرأه عليَّ لأجيب عن حجج النصارى وأبين فسادها.

وكان من أواخر ما خاطبت به النصراني أن قلت له: أنتم مشركون، وبينت من شركهم ما هم عليه من العكوف على التماثيل والقبور وعبادتها والاستغاثة بها. قال لي: نحن ما نشرك بهم ولا نعبدهم وإنما نتوسل بهم كما يفعل المسلمون إذا جاءوا إلى قبر

الرجل الصالح فيتعلقون بالشباك الذي عليه ونحو ذلك. فقلت له: وهذا أيضا من الشرك ليس هذا من دين المسلمين وإن فعله الجهال، فأقر أنه شرك حتى إن قسيسًا كان حاضرًا في هذه المسألة فلما سمعها قال: نعم على هذا التقدير نحن مشركون.

وكان بعض النصارى يقول لبعض المسلمين: لنا سيد وسيدة ولكم سيد وسيدة، لنا السيد المسيح والسيدة مريم، ولكم السيد الحسين والسيدة نفيسة. فالنصارى يفرحون بما يفعله أهل البدع والجهل من المسلمين مما يوافق دينهم ويشابهونهم فيه، ويحبون أن يقوى ذلك ويكثر، ويحبون أن يجعلوا رهبانهم مثل عباد المسلمين وقسيسيهم مثل علماء المسلمين، ويضاهئون المسلمين، فإن عقلاءهم لا ينكرون صحة دين الإسلام، بل يقولون: هذا طريق إلى الله وهذا طريق إلى الله؛ ولهذا يسهل إظهار الإسلام على كثير من المنافقين الذين أسلموا منهم، فإن عندهم أن المسلمين والنصارى كأهل المذاهب من المسلمين، بل يسمون الملل مذاهب، ومعلوم أن أهل المذاهب كالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية دينهم واحد، وكل من أطاع الله ورسوله منهم بحسب وسعه كان مؤمنًا سعيدًا باتفاق المسلمين.

فإذا اعتقد النصارى مثل هذا في الملل يبقى انتقال أحدهم عن ملته كانتقال الإنسان من مذهب إلى مذهب، وهذا كثيرا ما يفعله الناس لرغبة أو رهبة، وإذا بقي أقاربه وأصدقاؤه على المذهب الأول لم ينكر ذلك بل يحبهم ويودهم في الباطن؛ لأن المذهب كالوطن والنفس تحن إلى الوطن إذا لم تعتقد أن المقام به محرم أو به مضرة وضياع دنيا. فلهذا يوجد كثير ممن أظهر الإسلام من أهل الكتاب لا يفرق بين المسلمين وأهل الكتاب.

ثم منهم من يميل إلى المسلمين أكثر، ومنهم من يميل إلى ما كان عليه أكثر، ومنهم من يميل إلى أولئك من جهة الطبع والعادة أو من جهة الجنس والقرابة والبلد والمعاونة على المقاصد ونحو ذلك.

وهذا كما أن الفلاسفة ومن سلك سبيلهم من القرامطة والاتحادية ونحوهم يجوز عندهم أن يتدين الرجل بدين المسلمين واليهود والنصارى، ومعلوم أن هذا كله كفر باتفاق المسلمين، فمن لم يقر باطنًا وظاهرًا بأن الله لا يقبل دينًا سوى الإسلام فليس بمسلم، ومن لم يقر بأن بعد مبعث محمد ﷺ لن يكون مسلم إلا من آمن به واتبعه باطنًا وظاهرًا فليس بمسلم، ومن لم يحرم التدين بعد مبعثه ﷺ بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكفرهم ويبغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين» اهـ[1].

وكذا كثر جدا تقرير هذه المعاني من كلام الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبيَّن بيانًا واضحًا جليًّا خطر موالاة المشركين والمحاماة عنهم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلموا: أن قول الرجل لا إله إلا الله، نفي وإثبات: إثبات الألوهية كلها لله وحده، ونفيها عن الأنبياء والصالحين وغيرهم؛ وليس معنى الألوهية أنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يدبر، ولا يحيي ولا يميت إلا الله، فإن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يقرون بهذا، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٢١]، فتفكروا -عباد الله- فيما ذكر الله عن الكفار، أنهم مقرون بهذا كله، لله وحده لا شريك له، وإنما كان شركهم: أنهم يدعون الأنبياء والصالحين، ويندبونهم، وينذرون لهم، ويتوكلون عليهم، يريدون منهم أنهم يقربونهم إلى الله، كما ذكر الله عنهم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر:٣] إذا عرفتم ذلك فهؤلاء الطواغيت الذين يعتقد الناس فيهم، من أهل... وغيرهم، مشهورون عند الخاص والعام بذلك، وأنهم يترشحون له، ويأمرون به الناس، كلهم كفار مرتدون عن الإسلام؛ ومن جادل عنهم، أو أنكر على من كفرهم، أو زعم أن فعلهم هذا، لو كان باطلا فلا يخرجهم إلى الكفر، فأقل أحوال هذا المجادل

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٦٠-٤٦٤).

أنه فاسق لا يقبل خطه ولا شهادته، ولا يصلى خلفه، بل لا يصح دين الإسلام إلا بالبراءة من هؤلاء وتكفيرهم، كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإنسان لا يستقيم له دين ولا إسلام ولو وحد الله وترك الشرك إلا بعداوة المشركين، والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء، كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة:٢٢]» اهـ[٢].

ونص رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن من نواقض الإسلام العشرة عدم تكفير المشركين، ومظاهرتهم على المسلمين، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر» اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنت يا من منَّ الله عليه بالإسلام، وعرف أن ما من إله إلا الله، لا تظن أنك إذا قلت: هذا هو الحق، وأنا تارك ما سواه، لكن لا أتعرض للمشركين، ولا أقول فيهم شيئًا، لا تظن أن ذلك يحصل لك به الدخول في الإسلام، بل لابد من بغضهم، وبغض من يحبهم، ومسبتهم، ومعاداتهم، كما قال أبوك إبراهيم والذين معه: ﴿إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة:٤]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٥٢-٥٣).
(٢) الدرر السنية (٨/ ١١٣).
(٣) الدرر السنية (١٠/ ٩١).

ولو يقول رجل: أنا أتبع النبي ﷺ وهو على الحق، لكن لا أتعرض اللات والعزى، ولا أتعرض أبا جهل وأمثاله، ما علي منهم، لم يصح إسلامه، وأما مجادلة بعض المشركين بأن هؤلاء الطواغيت ما أمروا الناس بهذا، ولا رضوا به، فهذا لا يقوله إلا مشرك مكابر؛ فإن هؤلاء ما أكلوا أموال الناس بالباطل، ولا ترأسوا عليهم، ولا قربوا من قربوا، إلا بهذا، وإذا رأوا رجلًا صالحًا استحقروه، وإذا رأوا مشركًا كافرًا تابعًا الشيطان، قربوه وأحبوه وزوجوه بناتهم، وعدوا ذلك شرفا!

وهذا القائل يعلم أن قوله ذلك كذب، فإنه لو يحضر عندهم، ويسمع بعض المشركين يقول: جاءتني شدة، فنخيت الشيخ، أو السيد، فنذرت له، فخلصني، لم يجسر أن يقول هذا القائل: لا يضر ولا ينفع إلا الله، بل لو قال هذا، وأشاعه في الناس، لأبغضه الطواغيت، بل لو قدروا على قتله لقتلوه.

وبالجملة: لا يقول هذا إلا مشرك مكابر، وإلا فدعواهم هذه، وتخويفهم الناس، وذكرهم السوالف الكفرية التي بآبائهم شيء مشهور لا ينكره من عرف حالهم، كما قال تعالى: ﴿شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أن أول ما فرض الله على ابن آدم: الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. فأما صفة الكفر بالطاغوت فأن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وتتركها، وتبغضها، وتكفر أهلها، وتعاديهم، وأما معنى الإيمان بالله فأن تعتقد أن الله هو الإله المعبود وحده، دون من سواه، وتخلص جميع أنواع العبادة كلها لله، وتنفيها عن كل معبود سواه، وتحب أهل الإخلاص وتواليهم، وتبغض أهل الشرك وتعاديهم، وهذه ملة إبراهيم التي سفه نفسه من رغب عنها، وهذه هي الأسوة التي أخبر الله بها في قوله: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٩-١١٠).

إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤].

والطاغوت: عام في كل ما عُبد من دون الله، فكل ما عبد من دون الله، ورضي بالعبادة، من معبود، أو متبوع، أو مطاع في غير طاعة الله ورسوله، فهو طاغوت، والطواغيت كثيرة، ورؤوسهم خمسة:

* **الأول**: الشيطان، الداعي إلى عبادة غير الله، والدليل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس:٦٠].

* **الثاني**: الحاكم الجائر، المغير لأحكام الله تعالى، والدليل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النّساء:٦٠].

* **الثالث**: الذي يحكم بغير ما أنزل الله، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

* **الرابع**: الذي يدعي علم الغيب من دون الله، والدليل قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن:٢٦-٢٧]. وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

* **الخامس**: الذي يُعبد من دون الله، وهو راضٍ بالعبادة، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٢٩].

واعلم أن الإنسان ما يصير مؤمنا بالله إلا بالكفر بالطاغوت، والدليل قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦]، الرشد: دين محمد، والغي: دين أبي جهل، والعروة الوثقى: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي متضمنة للنفي والإثبات، تنفي جميع أنواع العبادة عن غير الله تعالى، وتثبت جميع أنواع العبادة كلها لله وحده لا شريك له» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل دين الإسلام وقاعدته: أمران:

* **الأول**: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاة فيه، وتكفير من تركه.

* **الثاني**: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله.

والمخالفون في ذلك أنواع:

- فأشدهم مخالفة: من خالف في الجميع، ومن الناس من عبد الله وحده، ولم ينكر الشرك، ولم يعاد أهله.

- ومنهم: من عاداهم ولم يكفرهم.

- ومنهم: من لم يحب التوحيد ولم يبغضه.

- ومنهم: من كفرهم وزعم أنه مسبة للصالحين.

- ومنهم: من لم يبغض الشرك ولم يحبه.

- ومنهم: من لم يعرف الشرك، ولم ينكره.

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٦١-١٦٣).

- ومنهم: من لم يعرف التوحيد ولم ينكره.

- ومنهم: وهو أشد الأنواع خطرًا من عمل بالتوحيد، لكن لم يعرف قدره، ولم يبغض من تركه، ولم يكفرهم.

ومنهم: من ترك الشرك وكرهه، ولم يعرف قدره، ولم يعاد أهله، ولم يكفرهم، وهؤلاء قد خالفوا ما جاءت به الأنبياء من دين الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالله الله، إخواني! تمسكوا بأصل دينكم أوله وآخره، أسه ورأسه، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله، واعرفوا معناها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم، ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت، وعادوهم، وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم، أو لم يكفرهم، أو قال: ما علي منهم، أو قال: ما كلفني الله بهم، فقد كذب هذا على الله وافترى، بل كلفه الله بهم، وفرض عليه الكفر بهم، والبراءة منهم، ولو كانوا إخوانه وأولاده، فالله الله، تمسكوا بأصل دينكم، لعلكم تلقون ربكم، لا تشركون به شيئًا» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى الكفر بالطاغوت: أن تبرأ من كل ما يعتقد فيه غير الله، من جني، أو أنسي، أو شجر، أو حجر، أو غير ذلك، وتشهد عليه بالكفر والضلال، وتبغضه، ولو كان أنه أبوك أو أخوك، فأما من قال: أنا لا أعبد إلا الله، وأنا لا أتعرض السادة، والقباب على القبور، وأمثال ذلك، فهذا كاذب في قول لا إله إلا الله، ولم يؤمن بالله، ولم يكفر بالطاغوت» اهـ[٣].

وكذا كثر جدا تقرير هذه المعاني من كلام أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فمن ذلك:

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٣).
(٢) الدرر السنية (٢/ ١١٩-١٢٠).
(٣) الدرر السنية (٢/ ١٢١-١٢٢).

قال العلامة عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أما قول من يقول: إن من تكلم بالشهادتين ما يجوز تكفيره، وقائل هذا القول لابد أن يتناقض، ولا يمكنه طرد قوله في مثل من أنكر البعث، أو شك فيه، مع إتيانه بالشهادتين، أو أنكر نبوة أحد من الأنبياء الذين سماهم الله في كتابه، أو قال: الزنا حلال، أو نحو ذلك، فلا أظن يتوقف في كفر هؤلاء وأمثالهم إلا من يكابر ويعاند، فإن كابر وعاند وقال: لا يضر شيء من ذلك، ولا يكفر به من أتى بالشهادتين، فلا شك في كفره، ولا كفر من شك في كفره؛ لأنه بقوله هذا مكذب لله ولرسوله، ولإجماع المسلمين، والأدلة على ذلك ظاهرة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن قال: إن التلفظ بالشهادتين لا يضر معهما شيء، أو قال: من أتى بالشهادتين وصلى وصام لا يجوز تكفيره وإن عبد غير الله؛ فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر؛ لأن قائل هذا القول مكذب لله ورسوله، وإجماع المسلمين كما قدمنا، ونصوص الكتاب والسنة في ذلك كثيرة، مع الإجماع القطعي، الذي لا يستريب فيه من له أدنى نظر في كلام العلماء، لكن التقليد والهوى يعمي ويصم» اهـ[1].

وقال العلماء الشيخ حسين، والشيخ عبدالله، ابنا الشيخ محمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ في أثناء جواب لهما على سؤال عن: رجل دخل هذا الدين وأحبه، ولكن لا يعادي المشركين، أو عاداهم ولم يكفرهم، أو قال: أنا مسلم، ولكن لا أقدر أن أكفّر أهل لا إله إلا الله، ولو لم يعرفوا معناها، ورجل دخل هذا الدين وأحبه، ولكن يقول: لا أتعرض للقباب، وأعلم أنها لا تنفع ولا تضر، ولكن ما أتعرضها؟ فأجابا: «الرجل لا يكون مسلمًا، إلا إذا عرف التوحيد ودان به، وعمل بموجبه، وصدق الرسول ﷺ فيما أخبر به، وأطاعه فيما نهى عنه، وأمر به، وآمن به وبما جاء به، فمن قال: لا أعادي المشركين، أو عاداهم ولم يكفرهم، أو قال: لا أتعرض أهل لا إله إلا الله، ولو فعلوا الكفر والشرك وعادوا

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٥٠).

دين الله، أو قال: لا أتعرض للقباب، فهذا لا يكون مسلمًا، بل هو ممن قال الله فيهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أوجب معاداة المشركين، ومنابذتهم، وتكفيرهم، فقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ الآيات، والله أعلم» اهـ[(١)].

وقال العلامة سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم، رحمك الله: أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفًا منهم ومداراة لهم، ومداهنة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين؛ هذا إذا لم يقع منه إلا ذلك، فكيف إذا كان في دار منعة واستدعى بهم، ودخل في طاعتهم وأظهر الموافقة على دينهم الباطل، وأعانهم عليه بالنصرة والمال ووالاهم، وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين، وصار من جنود القباب والشرك وأهلها، بعد ما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله؟ فإن هذا لا يشك مسلم أنه كافر، من أشد الناس عداوة لله ولرسوله ﷺ. ولا يستثنى من ذلك إلا المكره، وهو الذي يستولي عليه المشركون، فيقولون له: اكفر، أو افعل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك، أو يأخذونه فيعذبونه حتى يوافقهم، فيجوز له الموافقة باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان. وقد أجمع العلماء على أن من تكلم بالكفر هازلًا: أنه يكفر، فكيف بمن أظهر الكفر خوفًا وطمعًا في الدنيا» اهـ[(٢)].

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٣٩-١٤٠).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١٢١-١٢٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن جادل مجادل في أن عبادة القباب، ودعاء الأموات مع الله، ليس بشرك، وأن أهلها ليسوا بمشركين، بان أمره، واتضح عناده وكفره» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنت يا مَن منَّ الله عليه بالثبات على الإسلام، احذر أن يدخل في قلبك شيء من الريب، أو تحسين هؤلاء المرتدين، وأن موافقتهم للمشركين وإظهار طاعتهم رأيًا حسنًا؛ حذرًا على الأنفس والأموال والمحارم! فإن هذه الشبهة هي التي أوقعت كثيرًا من الأولين والآخرين في الشرك بالله، ولم يعذرهم الله بذلك، وإلا فكثير منهم يعرفون الحق، ويعتقدونه بقلوبهم، وإنما يدينون لله بالشرك، للأعذار الثمانية التي ذكرها الله في كتابه، أو لبعضها، فلم يعذر بها أحدًا ولا ببعضها، فقال: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة:٢٤]» اهـ[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يستريب المسلم أن اتباع المشركين، والدخول في جملتهم، والشهادة أنهم على حق، ومعاونتهم على زوال التوحيد وأهله، ونصرة القباب والقحاب واللواط؛ من اتباع ما يسخط الله، وكراهة رضوانه، وإن ادعوا أن ذلك لأجل الخوف، فإن الله ما عذر أهل الردة بالخوف من المشركين، بل نهى عن خوفهم. فأين هذا ممن يقول: ما جرى منا شيء ونحن على ديننا؟!» اهـ[(٣)].

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووسم تعالى أهل الشرك بالكفر فيما لا يحصى من الآيات، فلابد من تكفيرهم أيضا، وهذا هو مقتضى لا إله إلا الله، كلمة الإخلاص، فلا يتم معناها إلا بتكفير من جعل لله شريكا في عبادته» اهـ[(٤)].

---

(١) الدرر السنية (٨/ ١٢٨).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١٣٥).

(٣) الدرر السنية (٨/ ١٣٨).

(٤) الدرر السنية (٢/ ٢٠٦-٢٠٧).

وقال العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا لكلام جده الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(**قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أصل دين الإسلام، وقاعدته أمران:**

* **الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاة فيه، وتكفير من تركه**) قلت: وأدلة هذا في القرآن أكثر من أن تحصر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [آل عمران:٦٤]: أمر الله تعالى نبيه أن يدعو أهل الكتاب إلى معنى لا إله إلا الله، الذي دعا إليه العرب وغيرهم. والكلمة هي: لا إله إلا الله، ففسرها بقوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران:٦٤]، فقوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ﴾، فيه معنى: لا إله، وهو نفي العبادة عما سوى الله، وقوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾، هو المستثنى في كلمة الإخلاص، فأمره تعالى أن يدعوهم إلى قصر العبادة عليه وحده، ونفيها عمن سواه.

ومثل هذه الآية كثير يبين أن الإلهية هي العبادة، وأنها لا يصلح منها شيء لغير الله، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، معنى قضى: أمر ووصى، قولان ومعناهما واحد، وقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ [الإسراء:٢٣]، فيه معنى: لا إله، وقوله: ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] فيه معنى: إلا الله، وهذا هو توحيد العبادة، وهو دعوة الرسل، إذ قالوا لقومهم: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون:٣٢].

فلا بد من نفي الشرك في العبادة رأسًا، والبراءة منه وممن فعله، كما قال تعالى عن خليله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف:٢٦-٢٧]، فلا بد من البراءة من عبادة ما كان يعبد من دون الله، وقال عنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٤٨]، فيجب اعتزال الشرك وأهله بالبراءة منهما، كما صرح به في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ

أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُۥ ﴾ [الممتحنة:٤]، والذين معه هم الرسل، كما ذكره ابن جرير. وهذه الآية تتضمن جميع ما ذكره شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ من التحريض على التوحيد، ونفي الشرك، والموالاة لأهل التوحيد، وتكفير من تركه بفعل الشرك المنافي له؛ فإن من فعل الشرك فقد ترك التوحيد؛ فإنهما ضدان لا يجتمعان، فمتى وجد الشرك انتفى التوحيد. وقد قال تعالى في حال من أشرك: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر:٨]، فكفّره تعالى باتخاذ الأنداد، وهم الشركاء في العبادة، وأمثال هذه الآيات كثيرة، فلا يكون موحدا إلا بنفي الشرك، والبراءة منه، وتكفير من فعله.

* ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله**): فلا يتم مقام التوحيد إلا بهذا، وهو دين الرسل، أنذروا قومهم عن الشرك، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحقاف:٢١].

قوله (**في عبادة الله**): العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. وقوله: (**والتغليظ في ذلك**): وهذا موجود في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿ فَفِرُّوٓا إِلَى ٱللَّهِ ۖ إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الذاريات:٥٠]، ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۖ إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الذاريات:٥١]. ولولا التغليظ لما جرى على النبي وأصحابه من قريش ما جرى، من الأذى العظيم، كما هو مذكور في السير مفصلا، فإنه بادأهم بسب دينهم وعيب آلهتهم.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والمعاداة فيه**): كما قال تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة:٥]، والآيات في هذا كثيرة جدا،

كقوله: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩]، والفتنة: الشرك، ووسم تعالى أهل الشرك بالكفر فيما لا يحصى من الآيات، فلابد من تكفيرهم أيضًا، وهذا هو مقتضى لا إله إلا الله، كلمة الإخلاص؛ فلا يتم معناها إلا بتكفير من جعل لله شريكًا في عبادته، كما في الحديث الصحيح: «**من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرم ماله ودمه، وحسابه على الله**»، فقوله ﷺ: «**وكفر بما يعبد من دون الله**»: تأكيد للنفي، فلا يكون معصوم الدم والمال إلا بذلك، فلو شك أو تردد لم يعصم دمه وماله.

فهذه الأمور هي تمام التوحيد؛ لأن لا إله إلا الله قيدت في الأحاديث بقيود ثقال: بالعلم، والإخلاص، والصدق، واليقين، وعدم الشك، فلا يكون المرء موحدًا إلا باجتماع هذا كله، واعتقاده، وقبوله، ومحبته، والمعاداة فيه، والموالاة فبمجموع ما ذكره شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحصل ذلك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والمخالف في ذلك أنواع: فأشدهم مخالفة من خالف في الجميع**): فقبل الشرك واعتقده دينًا، وأنكر التوحيد واعتقده باطلًا، كما هو حال الأكثر؛ وسببه: الجهل بما دل عليه الكتاب والسنة، من معرفة التوحيد، وما ينافيه من الشرك والتنديد، واتباع الأهواء وما عليه الآباء، كحال من قبلهم من أمثالهم من أعداء الرسل، فرموا أهل التوحيد بالكذب والزور، والبهتان والفجور، وحجتهم: ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء:٧٤]، وهذا النوع من الناس والذي بعده قد ناقضوا ما دلت عليه كلمة الإخلاص، وما وضعت له، وما تضمنته من الدين الذي لا يقبل الله دينًا سواه، وهو دين الإسلام الذي بعث الله به جميع أنبيائه ورسله، واتفقت دعوتهم عليه كما لا يخفى فيما قص الله عنهم في كتابه.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومن الناس من عبد الله وحده، ولم ينكر الشرك، ولم يعاد أهله**) قلت: ومن المعلوم أن من لم ينكر الشرك لم يعرف التوحيد، ولم يأت به، وقد عرفت أن التوحيد لا يحصل إلا بنفي الشرك والكفر بالطاغوت المذكور في الآية.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومنهم من عاداهم ولم يكفرهم**): فهذا النوع أيضًا لم يأت بما دلت عليه لا إله إلا الله من نفي الشرك، وما تقتضيه من تكفير من فعله بعد البيان إجماعًا، وهو مضمون سورة الإخلاص، و﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١]، وقوله في آية الممتحنة: ﴿كَفَرۡنَا بِكُمۡ﴾ [الممتحنة:٤]، ومن لم يُكفِّر من كَفَّر القرآنُ فقد خالف ما جاءت به الرسل من التوحيد، وما يوجبه.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومنهم من لم يحب التوحيد، ولم يبغضه**) فالجواب: أن من لم يحب التوحيد لم يكن موحدًا؛ لأنه هو الدين الذي رضيه الله تعالى لعباده، كما قال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣]، فلو رضي بما رضي به الله وعمل به لأحبه، ولابد من المحبة؛ لعدم حصول الإسلام بدونها، فلا إسلام إلا بمحبة التوحيد. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإخلاص: محبة الله، وإرادة وجهه؛ فمن أحب الله أحب دينه، وما لا فلا، وبالمحبة يترتب عليها ما تقتضيه كلمة الإخلاص من شروط التوحيد.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومنهم من لم يبغض الشرك ولم يحبه**) قلت: ومن كان كذلك فلم ينف ما نفته لا إله إلا الله من الشرك والكفر بما يعبد من دون الله، والبراءة منه، فهذا ليس من الإسلام في شيء أصلًا، ولم يعصم دمه ولا ماله، كما دل عليه الحديث المتقدم.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومنهم من لم يعرف الشرك ولم ينكره**) قلت: من لم يعرف الشرك ولم ينكره، لم ينفه ولا يكون موحدًا، إلا من نفى الشرك وتبرأ منه وممن فعله، وكفرهم؛ وبالجهل بالشرك لا يحصل شيء مما دلت عليه لا إله إلا الله، ومن لم يقم بمعنى هذه الكلمة ومضمونها فليس من الإسلام في شيء؛ لأنه لم يأت بهذه الكلمة ومضمونها عن علم ويقين، وصدق وإخلاص، ومحبة وقبول، وانقياد، وهذا النوع ليس معه من ذلك شيء، وإن قال لا إله إلا الله، فهو لا يعرف ما دلت عليه، ولا ما تضمنته.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنهم من لم يعرف التوحيد ولم ينكره)** فأقول: هذا كالذي قبله، لم يرفعوا رأسًا بما خلقوا له من الدين الذي بعث الله به رسله، وهذه الحال حال من قال الله فيهم: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنهم وهو أشد الأنواع خطرًا: من عمل بالتوحيد ولم يعرف قدره، فلم يبغض من تركه ولم يكفرهم)** فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهو أشد الأنواع خطرا)** لأنه لم يعرف قدر ما عمل به، فلم يجئ بما يصحح توحيده، من القيود الثقال التي لابد منها، لما علمت أن التوحيد يقتضي نفي الشرك، والبراءة منه، ومعاداة أهله، وتكفيرهم، مع قيام الحجة عليهم، فهذا قد يغتر بحاله، وهو لم يجئ بما عليه من الأمور التي دلت عليها كلمة الإخلاص، نفيًا وإثباتًا.

وكذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنهم من ترك الشرك وكرهه، ولم يعرف قدره)** فهذا أقرب من الذي قبله، لكن لم يعرف قدر الشرك؛ لأنه لو عرف قدره لفعل ما دلت عليه الآيات المحكمات، كقول الخليل: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف:٢٦-٢٧]، وقوله: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾ [الممتحنة:٤]. فلا بد لمن عرف الشرك وتركه من أن يكون كذلك، من الولاء والبراء، من العابد والمعبود، وبغض الشرك وأهله، وعداوتهم.

وهذان النوعان هما الغالب على أحوال كثير ممن يدعى الإسلام، فيقع منهم من الجهل بحقيقته ما يمنع الإتيان بكلمة الإخلاص، وما اقتضته على الكمال الواجب الذي يكون به موحدًا، فما أكثر المغرورين، الجاهلين بحقيقة الدين!

فإذا عرفت أن الله كفر أهل الشرك، ووصفهم به في الآيات المحكمات، كقوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:١٧]، وكذلك السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأهل التوحيد والسنة يصدقون الرسل فيما أخبروا، ويطيعونهم فيما أمروا، ويحفظون ما قالوا، ويفهمونه، ويعملون به، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ويجاهدون من خالفهم، تقربًا إلى الله، وطلبًا للجزاء من الله لا منهم.

وأهل الجهل والغلو لا يميزون بين ما أمروا به ونهوا عنه، ولا بين ما صح عنهم، وما كذب عليهم، ولا يفهمون حقيقة مرادهم، ولا يتحرون طاعتهم، بل هم جهال لما أتوا به، معظمون لأغراضهم) قلت: ما ذكره شيخ الإسلام يشبه حال هذين النوعين الأخيرين.

بقي مسألة حدثت تكلم بها شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي عدم تكفير المعين ابتداء لسبب ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أوجب له التوقف في تكفيره قبل إقامة الحجة عليه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ونحن نعلم بالضرورة، أن النبي لم يشرع لأحد أن يدعو أحدًا من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها؛ كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت، ولا إلى ميت، ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن هذه الأمور كلها، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، ولكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يبين ما جاء به الرسول مما يخالفه) انتهى.

قلت: فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما أوجب له عدم إطلاق الكفر عليهم على التعيين خاصة، إلا بعد البيان والإصرار، فإنه قد صار أمة وحده؛ لأن من العلماء من كفره بنهيه لـهم عن الشرك في العبادة، فلا يمكن أن يعاملهم بمثل ما قال، كما جرى لشيخنا محمد بن عبد الوهاب، رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ابتداء دعوته، فإنه إذا سمعهم يدعون زيد بن الخطاب، قال: الله خير من زيد، تمرينًا لـهم على نفي الشرك، بلين الكلام، نظرًا إلى المصلحة،

وعدم النفرة» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإله: الذي تألـهه القلوب، محبة، ورجاء، وتعظيمًا، وتوكلًا، واستعانة، ونحو ذلك من أنواع العبادة، الباطنة، والظاهرة، فالتوحيد هو إفراد الله بالإلهية، كما تقدم بيانه، ولا يحصل ذلك إلا بالبراءة من الشرك والمشركين باطنًا وظاهرًا، كما ذكر الله تعالى ذلك عن إمام الحنفاء عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ الآية [الزخرف:٢٦]، وقوله: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٧٨-٧٩] فتأمل: كيف ابتدأهم بالبراءة من المشركين، وهذا هو حقيقة معنى لا إله إلا الله، ومدلولها» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أرشد الله نبيه محمدًا والمؤمنين أن يأتموا بخليله في ذلك، ويتأسوا به، فقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ [الممتحنة:٤]. ولهذا الأصل العظيم الذي هو ملة إبراهيم شرع الله جهاد المشركين، فقال: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٣٦]، وفي الحديث: «**بُعثت بالسيف بين يدي الساعة، حتى يعبد الله وحده لا شريك له**»، ومع هذا حذر الله نبيه وعباده المؤمنين من الركون إليهم، فقال: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ [الإسراء:٧٤-٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ الآية [هود:١١٣]. وأظلم الظلم: الشرك بالله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:١٣] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٠٢-٢١١).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٢٦٦).

وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ الآية [الممتحنة:١]، ومن المعلوم أن الذين نزلت هذه الآية في التحذير عن توليهم ليسوا من اليهود ولا من النصارى، ولا ريب أن الله تعالى أوجب على عباده المؤمنين البراءة من كل مشرك، وإظهار العداوة لهم والبغضاء، وحرم على المؤمنين موالاتهم والركون إليهم، ومعلوم أن مشركي العرب لا يقولون: إن آلهتهم تخلق وترزق، وتدبر أمر من دعاها، وشركهم إنما هو في التأله والعبادة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف:٥]، والآية الثانية، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد:١٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٣-١٤].

والآيات في بيان الشرك في العبادة، وأنه دين المشركين، وما تضمنه القرآن من الرد عليهم، وبيان ضلالهم، وضياع أعمالهم أكثر من أن تحصر، ويكفي اللبيب الموفق لدينه بعض ما ذكرناه من الآيات المحكمات، وأما من لم يعرف حقيقة الشرك، لإعراضه عن فهم الأدلة الواضحة، والبراهين القاطعة، فكيف يعرف التوحيد؟ ومن كان كذلك لم يكن من الإسلام في شيء، وإن صام وصلى، وزعم أنه مسلم.

وأما من شرح الله صدره للإسلام، وأصغى قلبه إلى ذكر الله من الآيات المحكمات في بيان التوحيد المتضمن لخلع الأنداد التي تعبد من دون الله، والبراءة منها ومن عابديها، عرف دين المرسلين، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، والطاغوت: ما تجاوز به العبد حده، من معبود، أو متبوع، أو مطاع. وكلما ازداد العبد تدبرًا لما ذكره الله تعالى في كتابه من أنواع العبادة التي

يحبها الله من عبده ويرضاها، عرف أن من صرف شيئًا منها لغير الله فقد أشرك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ الآية [الكهف:١١٠].

ويجمع أنواع العبادة تعريفها بأنها: كل ما يحبه الله ورسوله، من الأقوال والأعمال، الظاهرة والباطنة. إذا فهمتم ذلك وعقلتموه، علمتم أن من المصائب في الدين ما يقع اليوم من كثير ممن يدعي الإسلام، مع هؤلاء الذين يأتونهم من أهل الشمال، وهم يعلمون أن الأوثان التي تعبد، وتقصد بأنواع العبادة، موجودة في بلادهم، وأن الشرك يقع عندهم، من الأقوال، والأعمال، ولا يحصل منهم نفرة ولا كراهة له مثل هؤلاء الذين لا يعرف منهم أنهم عرفوا ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من توحيده، ولا أنكروا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، بل الواقع منهم إكرامهم وإعظامهم، بل زوجوهم نساءهم، فأي موالاة أعظم من هذا؟! وأي ركون أبين من هذا؟ أين العداوة لهم والبغضاء؟ هل كان ذلك الذي شرع الله وأوجبه على عباده خاصًّا بأناس كانوا فبانوا؟» اهـ[1].

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الواجب عند ورود الشبهات، هو القيام لله مثنى وفرادى، والتفكر، لا سيما عند هذه الفتنة التي عمت وطمت، وأعمت وأصمت، فإنها كما في حديث حذيفة، قال: قلت: يا رسول الله، إنا كنا في شر، فذهب الله بذلك الشر، وجاء بالخير على يديك، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**»، قال: ما هو؟ قال: «**فتن كقطع الليل المظلم، يتبع بعضها بعضًا، تأتيكم مشتبهة كوجوه البقر، لا تدرون أيًا من أي**». فهذه الفتن الواقعة في هذا الزمان من جنس ما أشير إليه في الحديث الذي خرجه الإمام أحمد في مسنده، فتعين الاهتمام بالمخرج منها، والنجاة فيها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاعتصام بحبل الله، ومعرفة ما أوجبه وندب إليه في كتابه من شرائع الإيمان وحدوده، وما نهى عنه وحرمه من شُعَب الكفر والنفاق وحدوده، وقد نص على هذا ﷺ لما سأله حذيفة عن الفتن:

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٦٤-٢٧٠).

فعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وأسأله عن الشر، وعرفت أن الخير لن يسبقني، قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**يا حذيفة، تعلّم كتاب الله، واتبع ما فيه**» ثلاث مرار، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**فتنة وشر**»، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الشر خير؟ قال: «**هدنة على دخن، وجماعة على إقذاء**» قال: قلت: يا رسول الله، الهدنة على دخن، ما هي؟ قال: «**لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه**»، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**يا حذيفة، تعلم كتاب الله، واتبع ما فيه**» ثلاث مرار، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**فتنة عمياء صماء، عليها دعاة على أبواب النار، وأن تموت يا حذيفة وأنت عاض على جذل، خير لك من أن تتبع أحدًا منهم**».

قلت: فتأمل ما أرشد إليه حذيفة، ووصاه عند حدوث الفتن العظام التي لا يبصر أهلها الحق، ولا يسمعون من الداعي والناصح، وتكريره الوصية بقراءة كتاب الله، واتباع ما فيه؛ لأن المخرج من كل فتنة موجود فيه مقرر، لكن لا يفهمه ويفقهه إلا من تعلم كتاب الله، ألفاظه ومعانيه، ووفق للعمل بما فيه، فذلك جدير أن يهبه الله نورًا يمشي به في الناس، ولا يخفى عليه ما وقع فيه الأكثر، من الشك والريب والالتباس، وهذا الصنف عزيز الوجود في القراء، ومن ينتسب إلى العلم والطلب، فكيف بغيرهم؟!

شعرًا:

أما الخيام فإنها كخيامهم ** وأرى نساء الحي غير نسائها

فعليكم بلزوم الوصية النبوية لصاحب السر حذيفة بن اليمان، وتدبر القرآن والتفقه في معانيه، فبذلك يعرف العبد إن عقل عن الله: أن أوجب واجب فيه، وأهمه وآكده، وزبدته: معرفة الله تعالى بما تعرف به إلى عباده، من صفات كماله ونعوت جلاله، وبديع أفعاله، وإحاطة علمه وشمول قدرته، وكمال عزته وعميم رحمته.

وبمعرفة ذلك يهتدي العبد إلى محبته وتعظيمه، وإسلام الوجه له، وإنابة القلب إليه، وإفراده بالقصد والطلب، وسائر العبادات، كالخشية والرجاء، والاستعانة والاستغاثة، والتوكل والتقوى، ويرضى به ربًّا وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا رسولًا، ويذوق من طعم الإيمان ما يوجب له كمال حب الله وحب رسوله، وكمال الحب بجلاله، ويعرف الوسائل إلى هذا المطلوب الأكبر، والمقصود الأعظم، ويهتم بها غاية الاهتمام، ويطلبها منتهى الطلب. ويعرف ما يضاد هذا الأصل ويناقضه، من تعطيل وكفر وشرك، ويعرف وسائلها وذرائعها الموصلة إليها، المفضية إلى اقتحامها وارتكابها، فيهتم بتحصيل وسائل التوحيد، ويهتم بالتباعد عن وسائل الكفر، والتعطيل والتنديد، كما يستفاد من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥].

فمن عرف هذا الأصل الأصيل عرف ضرر الفتن الواقعة في هذه الأزمان[1] وعرف أنها تعود على هذا الأصل الأصيل بالهدّ والهدم، والمحو بالكلية، وتقتضي ظهور الشرك والتعطيل، ورفع أعلامه الكفرية، وأن مرتبتها من الكفر وفساد البلاد والعباد فوق ما يتوهمه المتوهمون، ويظنه الظانون.

وبه يعلم: أن أسباب ما وقع من الوسائل، إلى تهوين تلك الفتنة، وتسهيل أمرها، والسكوت عن التغليظ فيها؛ من أكبر أسباب وقوع الشر، ومحو أعلام التوحيد، والوسيلة لها حكم الغاية. فإن انضاف إلى تسهيلها، إكرام من أقام بديارهم، وتلطخ بأوضارهم، وشهد مهرجانهم، وتوقيره، والمشي إليه، وصنع الولائم له، فعند ذلك ينعى الإسلام، ويبكيه من: ﴿كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧]، وفي الحديث: «**من وقر صاحب بدعة، فقد أعان على هدم الإسلام**»، فكيف بما هو أعظم وأطم من البدع؟! فالله المستعان، وأعجب من هذا: أن بعض من يتولى خدمة من حاد الله ورسوله يحسن أمرهم، ويرغب في ولايتهم، ويقدح في أهل الإسلام، وربما أشار

---

(١) يعني ما حدث من ظهور أهل الشرك على بلاد المسلمين في زمنه

بحربهم، فإذا قدم بعض بلاد أهل الإسلام تلقاه منافقوها وجهالها بما لا يليق إلا مع خواص الموحدين.

فافهم أسباب الشرك ووسائله، ومن كان في قلبه حياة وله رغبة، وله غيرة وتوقير لرب الأرباب، يأنف ويشمئز مما هو دون ذلك، ولكن الأمر كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية**»، وما جاء في القرآن من النهي والتغليظ والتشديد في موالاتهم وتوليهم دليل على أن أصل الأصول لا استقامة له ولا ثبات له إلا بمقاطعة أعداء الله، وحربهم وجهادهم، والبراءة منهم، والتقرب إلى الله بمقتهم وعيبهم، وقد قال تعالى لما عقد الموالاة بين المؤمنين، وأخبر أن الذين كفروا بعضهم أولياء بعض، قال: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال:٧٣]. وهل الفتنة إلا الشرك؟ والفساد الكبير هو انتشار عقد التوحيد والإسلام، وقطع ما أحكمه القرآن من الأحكام والنظام؟ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة:٥١-٥٢]، قال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يكون يهوديًّا أو نصرانيًّا، وهو لا يشعر. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:٥٧-٥٨].

قلت: فليتأمل من نصح نفسه ما يجري من هؤلاء العساكر عند سماع الأذان، من المعارضة بالطبل والبوق والمزمار، واستبدالهم به، عما اشتمل عليه الأذان من توحيد الله وتعظيمه، وتكبير الملك القهار، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ

يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٨١]، وقال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران:٢٨]. وقد جزم ابن جرير في تفسيره، بكفر من فعل ذلك، قال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة:٢٢].

فليتأمل من نصح نفسه هذه الآيات الكريمات، وليبحث عما قاله المفسرون وأهل العلم في تأويلها، وينظر ما وقع من أكثر الناس اليوم؛ فإنه يتبين له -إن وفق وسدد- أنها تتناول من ترك جهادهم، وسكت عن عيبهم، وألقى إليهم السلم، فكيف بمن أعانهم أو جرهم على بلاد أهل الإسلام، أو أثنى عليهم أو فضلهم بالعدل على أهل الإسلام، واختار ديارهم ومساكنتهم وولايتهم، وأحب ظهورهم؟! فإن هذا ردة صريحة بالاتفاق، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٥].

وقد عرفتم ما كان عليه أسلافكم من أهل الإسلام، وما مَنَّ الله به عليكم من دعوة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إلى توحيد الله والإيمان به، وإخلاص الدين له، والبراءة من أعدائه وجهادهم. وببركة دعوته وبيانه حصل للإسلام من الظهور والنصر وإعلاء كلمة الله ما لم يحصل مثله في دياركم وأوطانكم منذ قرون متطاولة. فيجب شكر هذه النعمة، ورعايتها حق الرعاية، والعض عليها بالنواجذ، وألا يستبدل بموالاة أعداء الله ورسله، والانحياز إلى دولتهم، والرضا بطاعتهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ الآية [إبراهيم: ٢٨]» اهـ[1].

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٣٢٠-٣٦٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من كفَّر المشركين ومقتهم وأخلص دينه لله فلم يعبد سواه فهو أفضل الأئمة وأحقهم بالإمامة؛ لأن التكفير بالشرك والتعطيل هو أهم ما يجب من الكفر بالطاغوت» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما تكفير من أجاز دعاء غير الله، والتوكل على سواه، واتخاذ الوسائط بين العباد وبين الله في قضاء حاجاتهم، وتفريج كرباتهم، وإغاثة لهفاتهم، وغير ذلك من أنواع عباداتهم؛ فكلامهم فيه وفي تكفير من فعله أكثر من أن يحاط به ويحصر. وقد حكى الإجماع عليه غير واحد ممن يقتدى به ويُرجَع إليه من مشايخ الإسلام، والأئمة الكرام» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن كان المُكَفِّر لأحد من هذه الأمة يستند في تكفيره له إلى نص وبرهان من كتاب الله وسنة نبيه، وقد رأى كفرًا بواحا كالشرك بالله وعبادة ما سواه، والاستهزاء به تعالى، أو بآياته، أو رسله، أو تكذيبهم، أو كراهة ما أنزل الله من الهدى ودين الحق، أو جحد صفات الله تعالى ونعوت جلاله ونحو ذلك؛ فالمكفر بهذا وأمثاله مصيب مأجور، مطيع لله ورسوله» اهـ(٣).

وقال العلامة إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الله تعالى أوجب علينا التعاون على البر والتقوى، والتناصر في ذاته على الأعداء، وكل إنسان عليه من العبودية بحسبه، فحيث لا عذر عن قبول الحق، فكذلك لا عذر عن تبليغه.

وقد سبقت الإشارة من بعض الإخوان بطلب النصيحة، وما لا يدرك كله لا يترك كله، فمن أجل ذلك أوصيكم ونفسي بتقوى الله تعالى، والتقوى: كلمة جامعة لخصال الخير، أمرًا ونهيًا؛ وأعظمها مشقة: عداوة من حاد الله ورسوله، وألحد في أسمائه وصفاته، وأشرك في توحيده.

---

(١) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص:٣٤).
(٢) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٢٢١).
(٣) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٤٣٥).

وتعلمون أن سر الخلق والأمر، هو: أن يُعرف الله بأسمائه وصفاته، ويُقصد وحده سبحانه بأنواع العبادة، وألا يشرك به أحد سواه، كائنًا من كان، وأن يقوم الناس بالقسط، فأنزل الحديد آلة يستعان بها على جهاد من خرج عن القسط. وقد لاح في أوائل هذا القرن علم التوحيد، وأغمدت سيوف الجهاد في هامات من حاد عنه، من شيع الكفر والتنديد، وأقيمت الحدود الشرعية في كافة بلدان المسلمين، وحصل القيام التام بواجبات الدين، وذلك أمر لا يخفى، وحصل لأسلافنا وأسلافكم من التعاون على ذلك ما أرغم الله به أنوف الأعداء، حتى صارت دياركم معقل الإسلام، ومهاجر السادات الأعلام. ولم يزل في هاتيك الجهات -لا زال فيها للحق دعاة- من يلهج بتحقيق توحيد المرسلين، ويرشد به الحيارى الجاهلين، وينكر أوضاع الجهمية المبتدعين الملحدين في رب العالمين.

فالتبس هذا الأصل على كثير من الخلق، حتى آن اندراسه، وانقلع -إلا ما شاء الله- أساسه، وكثر الطعن في الدعوة الإسلامية، والملة الحنيفية المحمدية، وفاه بين العوام: أن من تكلم بالشهادتين، فهو من أهل الإسلام، وخفي عليهم ما وضعت له من إخلاص العبادة لله، والكفر بما يعبد من دون الله، ونودي بالمسالمة لمن لاذ بالأوهام، وألحد في الدين وعادى المسلمين، عمياء صماء ظلماء، يحاول دعاتها إطفاء ما استبان من هذا الدين المتين، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويعلي كلمته.

وفي خلال تلك الفرقة حصل الابتلاء بتداعي الأمم علينا، عقوبة إعراضنا عن هذا الأمر، وفي الحديث عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يوشك أن تداعى عليكم الأمم، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها**»، قال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: «**بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل. لينزعنّ الله عن صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفنّ في قلوبكم الوهن**»، قال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: «**حب الدنيا وكراهة الموت**»، فدل الحديث: على أن الرغبة في الدنيا والإعراض عن الأخرى، سبب الهلاك والدمار، وتسلط الأعداء، وفشل الأعمار.

وعن ثوبان أيضًا مرفوعًا: «**ولا تقوم الساعة حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان**»، وقد اتسعت الفتنة بهم، وعظم الخطب، ودب الشؤم على عقائد أهل الإسلام وإيمانهم، والتحق بهم من ليس له بصيرة ولا قدم صدق، ولا معرفة بالحق، وظنوا أنهم بالتزامهم بعض أركان الإسلام، من دون هذا الركن الأعظم، على هدى مستقيم، وليس الأمر كذلك، بل هو كما قال أبو الوفاء ابن عقيل، رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا أردت أن تعرف محل الإسلام من أهل الزمان فلا تنظر إلى ازدحامهم في أبواب المساجد، ولا إلى ضجيجهم بـلبيك، ولكن انظر إلى مواطأتهم لأعداء الشريعة).

فاللجأ اللجأ إلى حصن الدين! والاعتصام بحبل الله المتين! والانحياز إلى أوليائه المؤمنين! والحذر الحذر من أعدائه المخالفين! فأفضل القرب إلى الله تعالى: مقت من حاد الله ورسوله، وجهاده باليد واللسان والجنان بقدر الإمكان، وما ينجي العبد من النيران، ومن كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما فلا بد أن ينقاد لأوامر القرآن والسنة، ويتبرأ من كل معتقد يخالف ما عليه السلف الصالح من سادات الأمة. وهل زال الإسلام، وغيرت الأحكام، وابتدع في الدين ما لم يأذن به الملك العلام؛ إلا بدعاة أبواب جهنم، يصدون الناس عن دينهم.

فاتقوا الله عباد الله! ولا تذهب بكم الدنيا كل الذهاب، فإنها رأس كل خطيئة، وليست من أولها إلى آخرها عوضًا -والله- عن ذرة من ذرات الآخرة. وكل ما صدر ممن يدعي الإسلام من الإعراض عن هذا الأمر، وتولي المشركين، والطعن على المسلمين، واستعجال الراحة، والرضا عن النفس والتزيين؛ هو بعينه نفس العقوبة، وسبب الخذلان، ومركب الندم والهوان، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾ [الأنفال:٧٣]. فكيف يخلد إلى الدنيا، ويصادق الأعداء، وينسى عهود الحمى، من يؤمن بالله واليوم الآخر، ويخاف سوء

الحساب، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]. قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ليتق أحدكم أن يكون يهوديًا أو نصرانيًا وهو لا يشعر)، وتلا هذه الآية.

وعاتب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبا موسى، في جعل النصراني كاتبًا، وقال: (ما لك؟ قاتلك الله! أما اتخذت حنيفًا مسلمًا؟)، وتلا هذه الآية، وهذا مع استخدامه، فكيف بموالاته وإكرامه؟!

وقد نفى الله تعالى الإيمان عمن وادّ المشركين، فقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية [المجادلة:٢٢]، ومن المعلوم: أن من وادَّ أحدًا فهو عنه راض، فإذا رضي عنه رضي بدينه، فصار من أهل ملته وهو لا يشعر.

وأكثر الناس يفطن للمعصية ووسائلها، ولا يفطن للشرك ووسائله، ولما نهى الله عن موالاة أعدائه من الكفار والمشركين، وأباح التقية مع الإكراه؛ قال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، وهذا من أعظم الوعيد والتهديد لمن تدبر كتاب الله، وعقل عن الله أمره.

نعم، خف أمر أهل الملل عندنا، لما سمعنا بمن جاسوا خلال الدين، وهموا باختلاس عقائد المسلمين، وأدخلوا الشبه ليصدوا بها الناس عن الحق الواضح المستبين، من أحسائي ذي غلّ، وفارسي مضل.

فتقربوا إلى الله تعالى بالبعد عن داعي الشبهات، واطلبوا علم التوحيد بدليله من البينات. قال بعض السلف: إن الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات، والعقل الكامل عند ورود الشهوات، فأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين، واقبلوا نصيحة مشفق بالمسلمين.

وهنا مقام آخر، وهو مقام استجلاب النعم، واستدفاع حلول النقم، ولا يحصل إلا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والأخذ على يد السفيه. وقد ذم الله من ليس فيهم بقية ينهون عن الفساد في الأرض، فقال جل من قائل: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [هود:١١٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ الآية [الأعراف:١٦٥]، وقال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤]، فدلت الآيات على وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأنه لا نجاة إلا لمن قام بذلك، وأن اتباع الشهوات وإيثار اللذات يوجب الكون في جملة المجرمين.

والآيات في هذا المعنى والأحاديث أكثر من أن تحصر، ومن كان الله وحده مراده، ومعبوده ومحبوبه؛ انقاد لأوامره ونواهيه، ولم يداهن أحدًا فيه» اهـ[1].

وقال العلامة عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما قد شاع وذاع من إعراض المنتسبين إلى الإسلام، وأنهم من أمة الإجابة عن دينهم وما خلقوا له، وقامت عليه الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية، من لزوم الإسلام ومعرفته، والبراءة من ضده، والقيام بحقوقه، حتى آل الأمر بأكثر الخلق، إلى عدم النفرة من أهل ملل الكفر، وعدم جهادهم، وانتقل الحال حتى دخلوا في طاعتهم، واطمأنوا إليهم، وطلبوا صلاح دنياهم بذهاب دينهم، وتركوا أوامر القرآن ونواهيه، وهم يدرسونه آناء الليل والنهار.

وهذا لا شك أنه من أعظم أنواع الردة، والانحياز إلى ملة غير ملة الإسلام ودخول في ملة النصرانية، عياذًا بالله من ذلك، كأنكم في أزمان الفترات، أو أناس

(١) الدرر السنية(٨/ ٢٧٩ - ٣٠٣).

نشأوا في محلة لم يبلغ شيء من نور الرسالة، أنسيتم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]، وقوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٨٠-٨١].

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:١٢٠]، والدخول في طاعتهم، اتباع لملتهم، وانحياز عن ملة الإسلام.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:٥٧-٥٨].

وقال تعالى: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء:١٣٨-١٤٠]،

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران:١١٨].

والآيات القرآنية في تحريم موالاة الكفار والدخول في طاعتهم أكثر من أن تحصر، ومن تدبر القرآن واعتقد أنه كلام الله منزل غير مخلوق، واقتبس الهدى والنور منه، وتمسك به في أمر دينه؛ عرف ذلك إجمالًا وتفصيلًا، قال جندب بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

(عليكم بالقرآن! فإنه نور بالليل وهدى بالنهار، فاعملوا به على ما كان من فقر وفاقة، فإن عرض بلاء فقدم مالك دون نفسك، فإن تجاوز البلاء فقدم نفسك دون دينك، فإن المحروب من حرب دينه، والمسلوب من سلب دينه، وإنه لا فاقة بعد الجنة، ولا غناء بعد النار، إن النار لا يستغني فقيرها، ولا يفك أسيرها)» اهـ[١].

وقال العلامة حمد بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض رده على من شبه على الناس وقرر عدم كفر الاتحادية والحلولية وأهل وحده الوجود، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما هذا الذي ألقى هذه الشبهة إليكم فيجب تعريفه، وإقامة الحجة عليه بكلام الله تعالى وكلام رسوله، وكلام أئمة الدين، فإن اعترف بالحق وببطلان ما عليه أهل البدع من الاتحادية وغيرهم فهو المطلوب، والحمد لله، وإن لم يفعل وجب هجره ومفارقته، إن لم يتيسر قتله وإلقاؤه على مزبلة؛ لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل الإسلام» اهـ[٢].

وقال العلامة محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يستقيم للعبد إسلام ولا دين، إلا بمعاداة أعداء الله ورسوله، وموالاة أولياء الله ورسوله» اهـ[٣].

وقال العلماء الشيخ عبدالله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «لا تصح إمامة من لا يكفر الجهمية والقبوريين أو يشك في كفرهم؛ وهذه المسألة من أوضح الواضحات عند طلبة العلم وأهل الأثر» اهـ[٤].

وقال العلماء الشيخ عبدالله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «القبوريون لا يشك في كفرهم من شم رائحة الإيمان، وقد

(١) الدرر السنية (٨/ ١٢-١٥).
(٢) الدرر السنية (٣/ ٣٥٧).
(٣) الدرر السنية (٨/ ٤٣٧).
(٤) الدرر السنية (٤/ ٤٠٩).

ذكر شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في غير موضع: أن نفي التكفير بالمكفرات قوليها وفعليها، فيما يخفى دليله ولم تقم الحجة على فاعله، وأن النفي يراد به نفي تكفير الفاعل وعقابه قبل قيام الحجة عليه، وأن نفي التكفير مخصوص بمسائل النّزاع بين الأمة. وأما دعاء الصالحين، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد فهذا لا ينازع مسلم في تحريمه، والحكم بأنه من الشرك الأكبر؛ فليس في تكفيرهم وتكفير الجهمية قولان.

وأما الإباضية في هذه الأزمان، فليسوا كفرقة من أسلافهم، والذي بلغنا أنهم على دين عباد القبور، وانتحلوا أمورًا كفرية لا يتسع ذكرها هنا، ومن كان بهذه المثابة فلا شك في كفره، فلا يقول بإسلامهم إلا مصاب في عقله ودينه، ولا تصح خلف من لا يرى كفر هؤلاء الملاحدة، أو يشك في كفرهم» اهـ(١).

وقال العلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُٱللَّهُ: «من العجب: أن بعض الناس إذا سمع من يتكلم في معنى لا إله إلا الله نفيًا وإثباتًا عاب ذلك، وقال: لسنا مكلفين بالناس والقول فيهم. فيقال له: بل أنت مكلف بمعرفة التوحيد، الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وأرسل جميع الرسل يدعون إليه، ومعرفة ضده وهو الشرك الذي لا يغفره الله، ولا عذر لمكلف في الجهل بذلك، ولا يجوز فيه التقليد؛ لأنه أصل الأصول، فمن لم يعرف المعروف وينكر المنكر فهو هالك، لا سيما أعظم المعروف، وهو التوحيد، وأكبر المنكر وهو الشرك.

قال رجل لعبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: هلكت إن لم آمر بالمعروف وأنه عن المنكر، فقال ابن مسعود: هلكت إن لم يعرف قلبك المعروف، وينكر المنكر. وبمعرفة التوحيد يعرف أهله، قال علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: اعرف الحق تعرف أهله» اهـ(٢).

---

(١) الدرر السنية (٤/ ٤٠٩).

(٢) الدرر السنية (١٢/ ٥٨-٥٩).

وقال العلامة محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «هذه الأفعال هي من دين الجاهلية التي بعث رسول الله ﷺ بإنكارها وإزالتها ومحو آثارها؛ لأنها من الشرك الأكبر، الذي دلت الآيات المحكمات على تحريمه، وهذه الأعياد تشبه أعياد الجاهلية، فمن اعتقد جوازه وحله وأنه عبادة ودين فهو من أكفر خلق الله وأضلهم، ومن شك في كفرهم بعد قيام الحجة عليهم فهو كافر» اهـ[1].

وقال بعض علماء نجد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في رسالة منشورة: «مما يوجب الجهاد لمن اتصف به: عدم تكفير المشركين، أو الشك في كفرهم، فإن ذلك من نواقض الإسلام ومبطلاته، فمن اتصف به فقد كفر، وحل دمه وماله، ووجب قتاله حتى يكفر المشركين، والدليل على ذلك قوله ﷺ: «**من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه**»، علق عصمة المال والدم بأمرين: الأمر الأول: قول: لا إله إلا الله، الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله.

فلا يعصم دم العبد وماله، حتى يأتي بهذين الأمرين:

الأول: قوله: لا إله إلا الله، والمراد معناها لا مجرد لفظها، ومعناها هو توحيد الله بجميع أنواع العبادة.

الأمر الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، والمراد بذلك تكفير المشركين، والبراءة منهم، ومما يعبدون مع الله.

فمن لم يكفر المشركين... وعباد القبور، ممن عبد الصالحين، وعدل عن توحيد الله إلى الشرك، وبدّل سنّة رسوله ﷺ بالبدع؛ فهو كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين فإن الذي لا يكفر المشركين غير مصدق بالقرآن، فإن القرآن قد كفر المشركين، وأمر بتكفيرهم، وعداوتهم وقتالهم» اهـ[2].

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٣٩).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٢٩١-٢٩٢) نقلها جامع الدرر السنية وقال: «قال بعضهم رحمهم الله تعالى» فذكرها.

وقال العلامة عبدالله بن حميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه أيها المسلمون، بعض من آيات الله، ظاهرة الدلالة، بينة الحجة، واضحة البرهان، حاكمة بمنطوقها على كل مسلم يوالي الكفار والمشركين واليهود والنصارى، ولا ينكر عليهم شركهم، ويحسن أفعالهم أو يشك في كفرهم؛ أنه كافر، ولو عرف التوحيد وعمل بشرائع الإسلام الظاهرة» اهـ[١].

وقال العلامة عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محبّة الكفار وإعانتهم على باطلهم، واتخاذهم أصحابًا وأخدانًا ونحو ذلك من كبائر الذنوب، ومن وسائل الكفر بالله. فإن نصرهم على المسلمين وساعدهم ضد المسلمين فهذا هو التّولي، وهو من أنواع الردّة عن الإسلام؛ لقول الله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]، وقال سبحانه: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة:٢٢] الآية، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٥٧]» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن من أعذر الزنادقة والقبوريين ونحوهم من المشركين في شركهم، وبيّن له أنهم كفار مشركون وإن قالوا لا إله إلا الله، وأن النطق بالتوحيد لا يمنع من تكفيرهم إذا تلبسوا بالشرك والكفر، فأصر على المحاماة عنهم وعدم تكفيرهم؛ فإنه يكفر، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا بيّن له ذلك واتضح له ذلك صار مثل من لم يكفر اليهود والنصارى، فمن قال: إن اليهود النصارى ليسوا كفارًا وهو ممن يعرف الأدلة الشرعية ومن أهل العلم يبين له حتى يعرف أنهم كفار، وإذا شك في كفرهم كفر؛ لأن من شك في كفر الكافر الواضح كفره كفر» اهـ[٣].

---

(١) الدرر السنية (١٥/ ٤٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٣) انظر موقع الشيخ على الإنترنت: http://www.binbaz.org.sa/noor/٩٢٥٢

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم من قال: (أهل الكتاب ليسوا كفارًا) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا القول كفر صريح، ومعتقِده مرتد عن الإسلام» اهـ[1].

فمما تقدم من الآيات والأحاديث وما نقلته من كلام أهل العلم بيان كافٍ شافٍ لمن طلب الحق وكان هدفه معرفة الحق والعمل به، يتضح منه خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وخطر إيجاد الأعذار لهم، ومظاهرتهم على المسلمين، ومعاداة المسلمين الموحدين لأجل موقفهم ممن كفر وأشرك برب العالمين، وأن هذا من نواقض الإسلام الظاهرة التي من قامت به كفر بعد إسلامه ومرق من الدين، وإن مات على ذلك فهو في النار من الخالدين.

(١) معجم المناهي اللفظية (ص:١٥٦).

المبحث السادس:

بيان ذكر السلف رحمهم الله أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين المحكم، كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان تتابع العلماء قرنا بعد قرن على ذلك، وأن هذا ليس قولًا محدثًا لأئمة الدعوة رحمهم الله ابتدعوه ولم يُسبَقوا إليه

Beylagen.

المبحث السادس:

بيان ذكر السلف رحمهم الله أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين المحكم، كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان تتابع العلماء قرنا بعد قرن على ذلك، وأن هذا ليس قولاً محدثًا لأئمة الدعوة رحمهم الله ابتدعوه ولم يُسبَقوا إليه

إذا عُلم معنى الإسلام والشرك والكفر، وحقيقة العبادة التي تعبد الله بها عباده، ومعنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها ولازمها ومقتضاها، وأن من قالها بلسانه ولم يعتقد معناها ولم يعمل بمقتضاها لم تنفعه، وأنه لا يصح إسلام ولا إيمان إلا باعتقاد وقول وعمل، وأن من حقق ذلك لا يصح منه إسلامه إلا باعتقاد بطلان عبادة غير الله، باجتناب الشرك والكفر، والبراءة من المشركين والكافرين، واعتقاد كفرهم، وأن من حقق ذلك لا يصح منه قول ولا عمل إلا أن يعتقد أن من لم يكفر الكافرين والمشركين فهو كافر مثلهم؛ فمن فعل ذلك وانقاد لأمر الله ظاهرًا وباطنًا، وصدق خبره، وآمن بوعده ووعيده، واستجاب لرسوله ﷺ، وعمل بشرعه، فهو المسلم، ومن أعرض فلم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدى الله الذي أرسل به رسوله ﷺ، ففرط في طلبه للحق، واتبع هواه، فوقع فيما هو معلوم من الدين بالضرورة كفر فاعله أو تاركه، فلا يعذر، ويعامل بموجب ما أظهره من الكفر والردة عن دين الإسلام، وذلك بإجماع أهل العلم -كما سيأتي بيانه-.

وهذه المسألة العظيمة من الدين يُزهَّد فيها اليوم، ويَزْعُم أقوام من أهل الضلال أنها جاءت من قبل أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأن أئمة الدعوة في تكفيرهم للزنادقة والقبوريين وتشديدهم في ذلك وبيانهم لكفر من لم يكفر القبوريين ليس لهم بذلك سلف، وأن المسألة محل خلاف معتبر، وأن قول الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب

رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بعدم عذر من أشرك بالله وكفر به أن هذا القول حادث، ويتهم الإمام المجدد وأئمة العدوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنهم شددوا في ذلك!

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا.

فقد نُقِل عن جمع من السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وتبعهم على ذلك الأئمة وعلماء المسلمين، ثم تبعهم على ذلك الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتلاميذه، ومن أخذ عنهم العلم والعمل من أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وتبعهم على ذلك العلماء والصلحاء من بعدهم إلى يومنا هذا: عدم العذر فيمن وقع في المكفرات المعلوم من الدين بالضرورة كفر فاعلها أو تاركها كفعل الشرك بالله وترك التوحيد، وأن ذلك موجب للحكم على صاحبه بالكفر عينًا، إلا المكره، هذا حكمه في الدنيا سواء قامت عليه الحجة الرسالية أو لم تقم، فإن قامت عليه الحجة الرسالية كان في الآخرة من أهل النار خالدا مخلدا فيها، وإن كان ممن لم تقم عليه الحجة الرسالية كان من عموم أهل الفترة وحكمه حكمهم كما سيأتي تفصيل ذلك.

فمما نقل في هذا الباب عن الصحابة وسلف الأمة في بيان أنه لا عذر في الواضحات من الدين والمحكمات بعد ختم الرسالات:

* عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «أيها الناس، إنه لا عذر لأحد بعد السنة في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بينت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر» اهـ[1].

* وقال عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا عذر لأحد بعد السنة في ضلالة ركبها يحسب أنها هدى» اهـ[2].

---

(١) الإبانة الكبرى (١/ ٣٢٠) والسنة للبربهاري (ص:٣٦) والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٣٨٣).

(٢) السنة للمزني (ص:٣١).

وساق ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناده عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ التفسير على أربعةِ أوجهٍ: «وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره» اهـ[1]، وبلفظ: «حلالٌ وحرامٌ لا يُعذَر أحدٌ بالجهالة به» اهـ[2].

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [القصص:٦٥-٦٦]: «ويوم ينادي الله هؤلاء المشركين، فيقول لهم: ﴿ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ فيما أرسلناهم به إليكم، من دعائكم إلى توحيدنا، والبراءة من الأوثان والأصنام، ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ يقول: فخفيت عليهم الأخبار، من قولهم: قد عمي عني خبر القوم: إذا خفي، وإنما عُنِي بذلك أنهم عميت عليهم الحجة، فلم يدروا ما يحتجون؛ لأن الله تعالى قد كان أبلغ إليهم في المعذرة، وتابع عليهم الحجة، فلم تكن لهم حجة يحتجون بها، ولا خبر يخبرون به، مما تكون لهم به نجاة ومخلص» اهـ[3].

* وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ ﴾ قال: «الحجج» اهـ[4].

* وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأسانيده في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام:١٩] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[5]:

* عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «من بلغه هذا القرآن فهو له نذير» اهـ.

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٥).
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٦).
(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٦٠٧).
(٤) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٦٠٧).
(٥) جامع البيان في تأويل القرآن (١١/ ٢٩٠-٢٩٢).

* وعن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذُكر لنا أن نبي الله ﷺ كان يقول: **يا أيها الناس، بلِّغوا ولو آية من كتاب الله، فإنه من بَلَغه آيةٌ من كتاب الله، فقد بلغه أمر الله، أخذه أو تركه**» اهـ.
وعنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «من بلغه آية من كتاب الله فقد بلغه أمر الله» اهـ.

* وعن حسن بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: سألت ليثًا: هل بقي أحدٌ لم تبلغه الدعوة؟ قال: كان مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «حيثما يأتي القرآنُ فهو داعٍ، وهو نذير، ثم قرأ: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ » اهـ.

* وعن محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «من بلغه القرآن، فكأنما رأى النبي ﷺ» اهـ. وعنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «من بلغه القرآن، فقد أبلغه محمد ﷺ» اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره: إن الفريق الذي حق عليهم الضلالة، إنما ضلوا عن سبيل الله وجارُوا عن قصد المحجة، باتخاذهم الشياطين نُصراء من دون الله، وظُهراء، جهلًا منهم بخطأ ما هم عليه من ذلك، بل فعلوا ذلك وهم يظنون أنهم على هدى وحق، وأن الصواب ما أتوه وركبوا، وهذا من أبين الدلالة على خطأ قول من زعمَ أن الله لا يعذِّب أحدًا على معصية ركبها أو ضلالة اعتقدها، إلا أن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها، فيركبها عنادًا منه لربه فيها؛ لأن ذلك لو كان كذلك لم يكن بين فريق الضلالة الذي ضلّ وهو يحسَبُ أنه هادٍ وفريق الهدى فَرْقٌ، وقد فرَّق الله بين أسمائهما وأحكامهما في هذه الآية» اهـ(١).

* وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ يقول: هم الذين لم يكن عملهم الذي عملوه في حياتهم

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٢/ ٣٨٨).

الدنيا على هدى واستقامة، بل كان على جور وضلالة، وذلك أنهم عملوا بغير ما أمرهم الله به بل على كفر منهم به، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، يقول: وهم يظنون أنهم بفعلهم ذلك لله مطيعون، وفيما ندب عباده إليه مجتهدون، وهذا من أدَل الدلائل على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحدانيته، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء الذين وصف صفتهم في هذه الآية أن سعيهم الذي سعوا في الدنيا ذهب ضلالًا وقد كانوا يحسبون أنهم محسنون في صنعهم ذلك، وأخبر عنهم أنهم هم الذين كفروا بآيات ربهم. ولو كان القول كما قال الذين زعموا أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يعلم، لوجب أن يكون هؤلاء القوم في عملهم الذي أخبر الله عنهم أنهم كانوا يحسبون فيه أنهم يحسنون صنعه، كانوا مثابين مأجورين عليها، ولكن القول بخلاف ما قالوا، فأخبر جل ثناؤه عنهم أنهم بالله كفرة، وأن أعمالهم حابطة» اهـ[١].

* وأخرج ابن أبي حاتم بإسناده عن عباد بن منصور قال: سألت الحسن عن قوله: ﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران:٦٦] قال: «لا يعذر من حاجَّ بالجهل» اهـ[٢].

* وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦٥ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص:٦٥-٦٦] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ أي: خفيت عليهم الحجج، قاله مجاهد؛ لأن الله قد أعذر إليهم في الدنيا فلا يكون لهم عذر ولا حجة يوم القيامة. و﴿ٱلْأَنۢبَآءُ﴾: الأخبار، سمى حججهم أنباء لأنها أخبار يخبرونها، ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ أي: لا يسأل بعضهم بعضًا عن الحجج؛ لأن الله تعالى أدحض حججهم، قاله الضحاك. وقال ابن عباس:

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٨/ ١٢٨).
(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٧٢).

﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ أي: لا ينطقون بحجة» اهـ[١].

* وقال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحجة إذا كانت في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام فلم تبق لمخالف عليهما حجة إلا بالبهت والإصرار على الجحود والإلحاد وإيثار الهوى واتباع أهل الزيغ والعمى» اهـ[٢].

* وقال القرافي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يَعْذر اللهُ بالجهل في أصول الدين إجماعًا» اهـ[٣].

* وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ أي: هداهم الله، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ﴾ وجب عليهم ﴿ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، أي: الإرادة السابقة، ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ فيه دليل على أن الكافر الذي يظن أنه في دينه على الحق والجاحد والمعاند سواء، ولا نفع له بظنه» اهـ[٤].

* وقال أبو حفص سراج الدين الدمشقي النعماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية: «﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ أي: هداهم الله، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ أي: الإرادة السابقة، ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ فيه دليل على أن الكافر الذي يظن أنه في دينه على الحق والجاحد والمعاند سواء، ولا نفع له بظنه» اهـ[٥].

* ونقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦٥ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص:٦٥-٦٦]: عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٣٠٤).
(٢) الإبانة الكبرى (٣/ ٢٩٣).
(٣) تنقيح الفصول (٢/ ٤٧٢).
(٤) معالم التنزيل (٢/ ١٨٨).
(٥) اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٨٧).

قوله: «الحجج يومئذ فلا يكون لهم عذر ولا حجة، فهم لا يتساءلون لا يجيبون. وقال قتادة: لا يحتجون» اهـ(١).

* وقال ابن حجر الهيتمي الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تنبيهات: منها: بيان الشرك وذكر جملة من أنواعه لكثرة وقوعها في الناس وعلى ألسنة العامة من غير أن يعلموا أنها كذلك، فإذا بان لهم بعضها فلعلهم أن يجتنبوها؛ لئلا تحبط أعمالهم ويخلدوا في أعظم العذاب وأشد العقاب، ومعرفة ذلك أمر مهم جدًّا، فإن من ارتكب مكفرا تحبط جميع أعماله» اهـ(٢).

* ونقل علاء الدين أبو بكر الكاساني الحنفي في بدائع الصنائع عن أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «كان أبو حنيفة يقول: لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفة خالقه؛ لأن الواجب على جميع الخلق معرفة الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وتوحيده لما يرى من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه وسائر ما خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأما الفرائض فمن لم يعلمها ولم تبلغه فإن هذا لم تقم عليه حجة حكمية » اهـ(٣).

وقال الخلواتي الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا وُصف الله سبحانه بما لا يليق به، بأن شبه الله سبحانه بشيء من المخلوقات، أو نفى صفاته، أو قال بالحلول والاتحاد، أو معه قديم غيره، أو معه مدبر مستقل غيره، أو اعتقد أنه سبحانه جسم، أو محدث، أو غير حي، أو اعتقد أنه لا يعلم الجزئيات، أو كفر باسم من أسمائه، أو أمر من أمره، أو وعيده أو وعده، أو أنكرهما، أو سجد لغير الله، أو سب الله سبحانه، أو ادعى أن له ولدًا، أو صاحبة، أو أنه متولد من شيء كائن عنه، أو أشرك بعبادته شيئًا من خلقه، أو افترى على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الكذب، بادعاء الإلهية أو الرسالة، أو نفى أن يكون خالقه ربه وقال:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٢٨٠).
(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤٦).
(٣) بدائع الصنائع (٧/ ١٣٢).

ليس لي ربًّا، أو قال لذرة من الذرات: هذه خلقت عبثًا وهملًا، وما أشبه ذلك مما لا يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عما يقولون علوًا كبيرًا؛ **يكفر في هذه الوجوه كلها بالإجماع**، سواء فعله عمدًا أو هزلًا» اهـ[1]، والشاهد من هذا النقل نقله للإجماع.

* وقال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام إذا نظر فعجز عن إدراك الحق فهو معذور غير آثم، وقال عبيد الله بن الحسن العنبري: كل مجتهد مصيب في الأصول والفروع جميعًا، أما الذي ذهب إليه الجاحظ: فباطل يقينًا، وكفر بالله تعالى وردٌّ عليه وعلى رسوله ﷺ، فإنا نعلم قطعًا أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتِّباعه، وذمهم على إصرارهم. وقاتل جميعهم، وقتل البالغ منهم، ونعلم: أن المعاند العارف مما يقل، وإنما الأكثر مقلدة، اعتقدوا دين آبائهم تقليدًا، ولم يعرفوا معجزة الرسول وصدقه، والآيات الدالّة في القرآن على هذا كثيرة...» اهـ[2] إلى آخر قوله.

* وقال الحجاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب حكم المرتد، وهو الذي يكفر بعد إسلامه ولو مميزًا طوعًا ولو هازلًا، فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة من صفاته، أو اتخذ له صاحبة أو ولدًا، أو ادعى النبوة أو صدَّق من ادعاها، أو جحد نبيًّا أو كتابًا من كتب الله أو شيئًا منه، أو جحد الملائكة أو البعث، أو سب الله أو رسوله أو استهزأ بالله أو كتبه أو رسله. قال الشيخ: أو كان مبغضًا لرسوله أو لما جاء به اتفاقًا، وقال: أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إجماعًا، انتهى. أو سجد لصنم أو شمس أو قمر، أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين، أو وجد منه امتهان القرآن أو طلب تناقضه أو دعوى أنه مختلف أو مختلق أو مقدور على

---

(١) تبيين المحارم (ص:٧) نقلته من مخطوط ضمن مخطوطات جامعة الملك سعود مرفوع على شبكة الإنترنت.

(٢) روضة الناظر (٢/ ٣٥١).

مثله أو إسقاط لحرمته، أو أنكر الإسلام أو الشهادتين أو أحدهما؛ كفر، لا من حكى كفرًا سمعه ولا يعتقده، أو نطق بكلمة الكفر ولا يعلم معناها، ولا من جرى على لسانه سبقًا من غير قصد لشدة فرح أو دهش أو غير ذلك كقول من أراد أن يقول: اللهم أنت ربي وأنا عبدك فقال: أنت عبدي وأنا ربك.

ومن أطلق الشارع كفره كدعواه لغير أبيه، ومن أتى عرافًا فصدقه بما يقول، فهو تشديد وكفرٌ دون كفر لا يخرج به عن الإسلام، وإن أتى بقول يخرجه عن الإسلام مثل أن يقول: هو يهودي أو نصراني أو مجوسي، أو بريء من الإسلام أو القرآن أو النبي عليه الصلاة والسلام، أو يعبد الصليب ونحو ذلك على ما ذكروه في الإيمان أو قذف النبي ﷺ...» إلى أن قال: «أو لم يكفر من دان بغير الإسلام كالنصارى أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم، أو قال قولًا يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة؛ فهو كافر، وقال الشيخ: من اعتقد أن الكنائس بيوت الله وأن الله يعبد فيها، وأن ما يفعل اليهود والنصارى عبادة لله وطاعة له ولرسوله أو أنه يحب ذلك أو يرضاه، أو أعانهم على فتحها وإقامة دينهم وأن ذلك قربة أو طاعة؛ فهو كافر.

وقال في موضع آخر: من اعتقد أن زيارة أهل الذمة كنائسهم قربة إلى الله فهو مرتد، وإن جهل أن ذلك محرم عرف ذلك، فإن أصر صار مرتدًّا، وقال: قول القائل ما ثم إلا الله، إن أراد ما يقوله أهل الاتحاد من أن ما ثم موجود إلا الله، ويقولون: إن وجود الخالق هو وجود المخلوق، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرب، والرب هو العبد، ونحو ذلك من المعاني، وكذلك الذين يقولون: إن الله تعالى بذاته في كل مكان، ويجعلونه مختلطًا بالمخلوقات؛ يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

وقال: من اعتقد أن لأحد طريقًا إلى الله من غير متابعة محمد ﷺ، أو لا يجب عليه اتباعه، وأن له أو لغيره خروجًا عن اتباعه وأخذ ما بعث به، أو قال: أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، أو قال: إن من

الأولياء من يسعه الخروج من شريعته كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى، أو إن هدى غير النبي ﷺ أكمل من هديه؛ فهو كافر» اهـ(١).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات؛ فهو كافر بإجماع المسلمين» اهـ(٢).

* وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ ولما لم يحصل لهم الهدى المطلوب بهذه الحواس كانوا بمنزلة فاقديها، قال تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، فالقلب يوصف بالبصر والعمى والسمع والصمم والنطق والبكم، بل هذه له أصلا، وللعين والأذن واللسان تبعًا، فإذا عدمها القلب فصاحبه أعمى مفتوح العين، أصم ولا آفة بأذنه، أبكم وإن كان فصيح اللسان، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج:٤٦].

فلا تنافي بين قيام الحجة بالعلم وبين سلبه ونفيه بالطبع والختم والقفل على قلوب من لا يعمل بموجب الحجة وينقاد لها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾﴾ [الإسراء:٤٥-٤٦]، فأخبر سبحانه أنه منعهم فقه كلامه وهو الإدراك الذي ينتفع به من فقهه، ولم يكن ذلك مانعًا لهم من الإدراك الذي تقوم به الحجة عليهم، فإنهم لو لم يفهموه جملة ما ولوا على أدبارهم نفورًا عند ذكر توحيد الله، فلما ولوا عند ذكر التوحيد دل على أنهم كانوا يفهمون الخطاب وأن الذي غشي قلوبهم كالذي غشي آذانهم.

---

(١) الإقناع (٤/ ٢٨٥-٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).

ومعلوم أنهم لم يعدموا السمع جملة ويصيروا كالأصم؛ ولذلك ينفي سبحانه عنهم السمع تارةً ويثبته أخرى، قال الله تعالى ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ ومعلوم أنهم قد سمعوا القرآن وأمر الرسول بإسماعهم إياه، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ فهذا السمع المنفي عنهم سمع الفهم والفقه، والمعنى: ولو علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم سمعًا ينتفعون به، وهو فقهه المعنى وعقله، وإلا فقد سمعوه سمعًا تقوم به عليهم الحجة، ولكن لما سمعوه مع شدة بغضه وكراهته ونفرتهم عنه لم يفهموه ولم يعقلوه، والرجل إذا اشتدت كراهته للكلام ونفرته عنه لم يفهم ما يراد به فينزل منزلة من لم يسمعه، قال تعالى ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ نفى عنه استطاعة السمع مع صحة حواسهم وسلامتها، وإنما لفرط بغضهم ونفرتهم عنه وعن كلامه صاروا بمنزلة من لا يستطيع أن يسمعه ولا يراه، وهذا استعمال معروف للخاصة والعامة، يقولون: لا أطيق أنظر إلى فلان ولا أستطيع أن أسمع كلامه؛ من بغضه ونفرته عنه.

وبعض الجبرية يحتج بهذه الآية وشبهها على مذهبهم، ولا دلالة فيها؛ إذ ليس المراد سلبهم السمع والبصر الذي تقوم به الحجة قطعًا، وإنما المراد سلب السمع الذي يترتب عليه فائدته وثمرته، والقدر حق، ولكن الواجب تنزيل القرآن منازله، ووضع الآيات مواضعها واتباع الحق حيث كان، ومثل هذا إذا لم يحصل له فهم الخطاب لا يعذر بذلك؛ لأن الآفة منه، وهو بمنزلة من سد أُذنيه عند الخطاب فلم يسمعه، فلا يكون ذلك عذرًا له، ومن هذا قولهم ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ يعنون أنهم في ترك القبول منه ومحبة الاستماع لما جاء به، وإيثار الإعراض عنه، وشدة النفار عنه؛ بمنزلة من لا يعقله ولا يسمعه ولا يبصر المخاطب لهم به، فهذا هو الذي يقولون لا خلود في النار ولو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير، ولهذا جعل ذلك مقدورًا لهم وذنبًا اكتسبوه، فقال تعالى ﴿فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾.

والله تعالى ينفي تارة عن هؤلاء العقل والسمع والبصر، فإنها مدارك العلم وأسباب حصوله، وتارة ينفي عنهم السمع والعقل، وتارة ينفي عنهم السمع والبصر، وتارة ينفي عنهم العقل والبصر، وتارة ينفي عنهم وحده، فنفي الثلاثة نفي لمدارك العلم بطريق المطابقة، ونفي بعضها نفي له بالمطابقة والآخر باللزوم، فإن القلب إذا فسد فسد السمع والبصر، بل أصل فسادهما من فساده، وإذا فسد السمع والبصر فسد القلب، فإذا أعرض عن سمع الحق وأبغض قائله بحيث لا يحب رؤيته امتنع وصول الهدى إلى القلب؛ ففسد، وإذا فسد السمع والعقل تبعهما فساد البصر، فكل مدرك من هذه يصح بصحة الآخر» اهـ(1).

فهذه النقول اليسيرة على وجه الإيجاز والاختصار تبين مذهب السلف في هذا الباب، وأن من ضل عن النصوص المحكمات والأحكام البينات، وأعظم ذلك توحيد العبادة فأشرك وكفر؛ فإنه غير معذور.

ففي ذلك بيان لما أجمع عليه العلماء في هذا الباب، وأن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة من بعده رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لم يبتدعوا قولًا من عند أنفسهم حينما يقررون أن من وقع في ذلك فإنه يتناوله حكمه من سلب اسم الإسلام والحكم عليه بالردة بعد الإسلام معينًا أو غير معين.

وعليه، يتبين من ذلك أمران:

* **الأول**: الرد على من افترى واتهم هذه الدعوة السلفية وإمامها الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بالغلو في التكفير! لأنهم يكفرون من نقض إسلامه وارتد بعد إيمانه؛ هكذا يفتري المتهوكون! فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لم يبتدعوا القول بكفر عباد القبور، بل عملوا بما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة، واتبعوا من قبلهم من السلف وأئمة وعلماء المسلمين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فتضليلهم تضليل للأمة، وتجهيلهم تجهيل للأئمة، والله المستعان.

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ١٠٢).

* **الثاني**: الرد على من نفى عن الدعوة تكفير من كفره الله ورسوله من الزنادقة والقبوريين بحجة الدفاع عن دعوة الإمام المجدد وتبرئتها من تهم الغلو في التكفير، كما يفعل المرجئة اليوم ومن تشبه بهم.

فتكفير الزنادقة والقبوريين وسائر المرتدين ليس عيبًا يُستر ويُجحد، بل هو دين ندين الله به لم نبتدعه من أنفسنا.

لا سيما وأن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن وصرح تصريحًا واضحًا شافيًا كافيًا -كما تقدم وسيأتي- أنه يكفر من عبد غير الله وأشرك به معه غيره وارتد بعد إسلامه، وأنه لم يخرج بذلك عن مقتضى نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء، وإنما الذي نفاه عن نفسه تكفير المسلمين، ومن لم يعرف وقوعه بالكفر أو الشرك ممن هو من عموم المسلمين، فلا يُكفَّر بالظن ممن لم يُعلم وقوعه بالشرك والكفر من عموم المسلمين.

وستجد مزيد بيان في هذه الرسالة، مما يغني الإشارة إليه في هذا المبحث عن نقل نصوصه، لتعين نقل ما يبين ذلك في موضعه في المبحث التالي.

المبحث السابع:

الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور

المبحث السابع:

الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور

إن معرفة الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية رَحِمَهُمُ اللَّهُ وما قرره مخالفوهم(١) في الموقف من الزنادقة وعباد القبور من الأهمية بمكان.

فمن ذلك: معرفة أن تقريراتهم ما هي ببدع من القول، بل هي قول من سبقهم من سلف الأمة كما تقدم بيانه، بينما تقريرات مخالفيهم من الخوارج والمرجئة تقريرات محدثة مبتدعة تخرج صاحبها عن الحق إلى الباطل.

ومن ذلك: معرفة أن تقريراتهم على المنهج الوسطي منهج أهل السنة والجماعة، ليست كتقريرات من خالفهم من الخوارج والمرجئة.

ومن ذلك: تمييز أهل الحق ممن سار على عقيدة السلف ممن يدعو إلى ما دعا إليه أئمة الدعوة من الحق علمًا وعملًا، من أهل الباطل ممن يزعم أنه على منهج السلف ويزعم الدفاع عن أئمة الدعوة ودعوة الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يدس الباطل فيها وينقضها ويرد عليها.

---

(١) أردت بالمخالفين هنا: بعض من يزعم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يرد عليها وينقضها، وينسب باطله ذلك إلى الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رحمهم الله تحريفا وتزويرا سواء من المرجئة أو الخوارج ممن ينسب نفسه للدعوة الإصلاحية.

ومن ذلك: تعرية جملة من الأقوال التي تروج عند من لم يمحص ويزعم أنها هي ما عليه أئمة الدعوة في الموقف من الزنادقة وعباد القبور، فيُعرف بمعرفة هذه الفروق زيفها وضلالها، وعظيم تلبيس أهلها.

وغير ذلك من الثمرات العظيمة.

فأقول مستعينا بالله:

الفرق الأول:

أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يقررون أن من وقع في الشرك والكفر الناقل من الملة، فإنه لا يتوقف في تكفيره بعينه خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

قرر الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع كثيرة من مؤلفاته ورسائله ومكاتباته، وكذا أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، أن من فعل الشرك الأكبر المخرج من الملة، وكفر بالله الكفر الناقل عن الإسلام، كمن سب الله ورسوله، أو استهزأ بدينه، أو أهان كتاب الله، أو كذب بالوحي، أو اعتقد أو قال أو فعل ما هو معلوم من الدين بالضرورة كفر فاعله، كدعاء غير الله من الأموات أو الغائبين، أو ترك التوحيد وأعرض عن عبادة رب العبيد؛ فهو كافر خارج من الإسلام يحكم عليه بموجب ظاهر فعله.

وهذا هو مقتضى النصوص من الكتاب والسنة وإجماع العلماء؛ فإن المكلف يأخذ حكم فعله، فمن كان فعله فعل المسلمين سُمِّي مسلمًا، ومن كان فعله فعل المشركين سُمِّي مشركًا، وإن كان له عذر فيما بينه وربه، فالحكم بالظاهر. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٢١] فمن لم يؤمن ويسلم لله فهو مشرك، فسماه الله مشركا.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧] فمن لم يكن حنيفًا مسلمًا فهو يهودي أو نصراني أو مشرك أو غيره، سماه مسلمًا لمفارقة فعله فعل المشركين.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤] فمن لم يكن مسلمًا فهو مشرك.

وقال تعالى: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام:١٠٦] فمن لم يتبع ما أوحي إلى الرسول من ربه ويسلم لله في قوله وعمله فهو من المشركين.

وقال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة:٦] سماه مشركًا وهو لم يسمع القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَأَنۡ أَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥] فمن لم يقم وجهه لله فيسلم له ويتبرأ من الشرك وأهله فهو من المشركين.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ وَٱدۡعُ إِلَىٰ رَبِّكَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [القصص:٨٧] فمن صدَّ عن الآيات وأعرض ولم ينقد فهو من المشركين.

وروى البخاري (٣٩٢) عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا؛ فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**».

وفي رواية (٣٩٣) عن حميد، قال: سأل ميمون بن سِيَاهٍ، أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: «**من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم**».

وفي البخاري (٢٥) ومسلم (٣٦) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**».

وفي مسلم (٣٧) عن أبي مالك، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله**».

وفي البخاري (٢٦٤١) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «إن أناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه، ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة».

فهذه الآيات والأحاديث دلت على أنه يحكم على كل مكلف بموجب ظاهر فعله، فمن كان فعله فعل المسلمين فهو المسلم، ومن كان فعله فعل الكافرين والمشركين مما هو معلوم أنه كُفرٌ بالضرورة من دين الإسلام فهو كافر مشرك، هذا هو مقتضى النصوص، وأما التكلف في التأويل، والإعذار للمشركين، والمحاماة عن الزنادقة والقبوريين، بحجة التحقق من انطباق الشروط وانتفاء الموانع[1]! فهذا ليس محله الحكم بالظاهر مما هو معلوم من الدين بالضرورة، بل ما كان خفيًّا من المسائل مما قد يجهل، أو ما كان عند إقامة العقوبة الشرعية من قبل ولي الأمر، فيستتاب المفارق للإسلام ويؤمر بالتوبة في مواضع ليس هذا موضع تفصيلها، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل، فإطلاق هذا القيد في كل من فعل الشرك أو الكفر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام قول محدث، مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

---

(١) أقصد بانطباق الشروط وانتفاء الموانع ما عده أهل العلم من شروط التكفير كالعلم والاختيار، والموانع كالجهل والإكراه، لا شروط الأهلية كالعقل والبلوغ، فليست هي محل البحث، فالكلام هنا عن إعمال مقولة (لا يصح تكفير المعين حتى تنطبق عليه الشروط وتنتفي الموانع) في كل مكفر وفي كل حالة ومع كل شخص، وتجد في ثنايا الكتاب أن التحقق من انطباق الشروط وانتفاء الموانع ليس عند تكفير المعين إذا وقع في نواقض الإسلام كالشرك بالله، وإنما كأن يكون قبل إقامة الحد عليه من الإمام أو كان ذلك في المسائل الخفية ونحو ذلك.

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمن ذلك:

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «استدلالك بترك النبي ﷺ ومَن بعده تكفير المنافقين وقتلهم، فقد عرفه الخاص والعام ببديهة العقل، أنهم لو يظهرون كلمة واحدة أو فعلًا واحدًا من عبادة الأوثان أو مسبة التوحيد الذي جاء به الرسول ﷺ، أنهم يُقتلون أشر قتلة. فإن كنت تزعم أن الذين عندكم أظهروا اتباع الدين الذي تشهد أنه دين الرسول ﷺ، وتبرؤوا من الشرك بالقول والفعل، ولم يبق إلا أشياء خفية تظهر على صفحات الوجه، أو فلتة لسان في السر، وقد تابوا من دينهم الأول، وقتلوا الطواغيت، وهدموا البيوت المعبودة، فقل لي. وإن كنت تزعم أن الشرك الذي خرج عليه رسول الله ﷺ أكبر من هذا، فقل لي.

وإن كنت تزعم أن الإنسان إذا أظهر الإسلام، لا يكفر إذا أظهر عبادة الأوثان، وزعم أنها الدين، وأظهر سب دين الأنبياء، وسماه دين أهل العارض، وأفتى بقتل من أخلص لله الدين وإحراقه وحل ماله، فهذه مسألتك، وقد قررتها وذكرت أن من زمن النبي ﷺ إلى يومنا هذا لم يقتلوا أحدًا، ولم يكفروه من أهل الملة.

أما ذكرت قول الله تعالى: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦٠-٦٢].

واذكر قوله: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ٩١].

واذكر قوله في الاعتقاد في الأنبياء: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ

ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠].

واذكر ما صح عن رسول الله ﷺ أنه أشخص رجلًا معه الراية، إلى من تزوج امرأة أبيه ليقتله ويأخذ ماله، فأي هذين أعظم؟ تزوج امرأة الأب أو سب دين الأنبياء بعد معرفته؟

واذكر أنه قد هم بغزو بني المصطلق لما قيل إنهم منعوا الزكاة، حتى كذب الله من نقل ذلك.

واذكر قوله في أعبد هذه الأمة وأشدهم اجتهادًا: «**لئن أدركتهم لأقتلنّهم قتل عاد، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة**».

واذكر قتال الصديق وأصحابه مانعي الزكاة، وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم.

واذكر إجماع الصحابة على قتل أهل مسجد الكوفة، وكفرهم وردتهم، لما قالوا كلمة في تقرير نبوة مسيلمة، ولكن الصحابة اختلفوا في قبول توبتهم لما تابوا؛ والمسألة في صحيح البخاري وشرحه، في الكفالة.

واذكر إجماع الصحابة لما استفتاهم عمر على أن من زعم أن الخمر تحل للخواص، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [المائدة:٩٣] مع كونه من أهل بدر.

وأجمع الصحابة على كفر من اعتقد في علي مثل اعتقاد هؤلاء في عبد القادر، وردّتهم، وقتلهم، فأحرقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهم أحياء، فخالفه ابن عباس في الإحراق، وقال: يقتلون بالسيف، مع كونهم من أهل القرن الأول، أخذوا العلم عن الصحابة.

واذكر إجماع أهل العلم من التابعين وغيرهم على قتل الجعد بن درهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

شكر الضحية كل صاحب سنة ** لله درك من أخي قربان

ولو ذهبنا نعدد من كفّره العلماء مع ادعائه الإسلام وأفتوا بردته وقتله لطال الكلام، لكن من آخر ما جرى: قصة بني عبيد ملوك مصر وطائفتهم، وهم يدّعون أنهم من أهل البيت، ويصلّون الجمعة والجماعة، ونصبوا القضاة والمفتين، أجمع العلماء على كفرهم وردّتهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، يجب قتالهم ولو كانوا مكرهين مبغضين لهم.

واذكر كلامه في الإقناع وشرحه في الردة، كيف ذكروا أنواعًا كثيرة موجودة عندكم، ثم قال منصور: (وقد عمت البلوى بهذه الفرق وأفسدوا كثيرًا من عقائد أهل التوحيد) نسأل الله العفو والعافية. هذا لفظه بحروفه. ثم ذكر قتل الواحد منهم، وحكم ماله، هل قال واحد من هؤلاء من الصحابة من أصحابه إلى زمن منصور: إن هؤلاء يكفر أنواعهم لا أعيانهم؟!» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مفيد المستفيد تعليقًا على مواضع من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «انتهى كلام الشيخ، وهو الذي ينسب إليه بعض أعداء الدين، أنه لا يكفِّر المعين. فانظر أرشدك الله إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة، وتصريحه أن المنافق يصير مرتدًّا لذلك، وهذا في المعين، إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين» اهـ[٢].

وقال: «فانظر -رحمك الله- إلى هذا الإمام الذي ينسب عنه -من أزاغ الله قلبه- عدم تكفير المعين، كيف ذكر مثل الفخر الرازي، وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل أبي معشر، وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام» اهـ[٣].

---

(١) الدرر السنية (٠/ ٦٤-٦٩).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٤٠٢).

(٣) الدرر السنية (٩/ ٤٠٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتأمل أول الكلام وآخره، وتأمل كلامه فيمن دعا نبيًّا أو وليًّا، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني، ونحوه، أنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، هل يكون هذا إلا في المعين؟ والله المستعان» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتأمل: كلام هذا الذي ينسب عنه عدم تكفير المعين، إذا جاهر بسب دين الأنبياء، وصار مع أهل الشرك ويزعم أنهم على الحق، ويأمر بالمصير معهم، وينكر على من لا يسب التوحيد، ويدخل مع المشركين، لأجل انتسابه إلى الإسلام؟ انظر كيف كفر المعين، ولو كان عابدًا باستحلال الحشيشة، ولو زعم حلها للخاصة الذين تعينهم على الفكرة، واستدل بإجماع الصحابة على تكفير قدامة وأصحابه إن لم يتوبوا، وكلامه في المعين، وكلام الصحابة في المعين، فكيف بها نحن فيه، مما لا يساوي استحلال الحشيشة جزءًا من ألف جزء منه» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على كلام لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» في إنكار تعظيم القبور: وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين إلى أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابا سماه: (مناسك المشاهد)، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عبادة الأصنام، انتهى، وهذا الذي ذكره ابن القيم، رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد، فقد رأيت ما قال فيه بعينه، فكيف ينكر تكفير المعين؟!» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق ذكره لابن حجر الهيتمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «صنف في هذا النوع كتابًا مستقلا سماه (الإعلام بقواطع الإسلام) ذكر فيه أنواعًا كثيرة من الأقوال والأفعال، كل واحد منها ذكر أنه يخرج من الإسلام، ويكفر به المعين، وغالبه لا يساوي عشر معشار ما نحن فيه» اهـ[٤].

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٤١٠).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٤٤٦).

(٣) الدرر السنية (٩/ ٤٢١).

(٤) الدرر السنية (٩/ ٤٢٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «لا يتصور أنك تقول لرجل ولو من أجهل الناس وأبلدهم: ما تقول فيمن عصى الرسول ﷺ ولم ينقد له في ترك عبادة الأوثان والشرك، ممن يدعي أنه مسلم متبع؟ إلا ويبادر بالفطرة الضرورية إلى القول: بأن هذا كافر، من غير نظر في الأدلة، أو سؤال أحد من العلماء ولكن لغلبة الجهل وغرابة العلم وكثرة من يتكلم في هذه المسألة من الملحدين اشتبه الأمر فيها على بعض العوام من المسلمين» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «لما بينت ما صرحت به آيات التنْزيل، وعلمه الرسول ﷺ أمته، وأجمع عليه العلماء: أن من أنكر البعث، أو شك فيه، أو سب الشرع، أو سب الأذان إذا سمعه، أو فضل فراضة الطاغوت على حكم الله، أو سب من زعم أن المرأة ترث، أو أن الإنسان لا يؤخذ في القتل بجريرة أبيه وابنه؛ أنه كافر مرتد، قال علماؤكم: معلوم أن هذا حال البوادي لا ننكره، ولكن يقولون: لا إله إلا الله، وهي تحميهم من الكفر، ولو فعلوا كل ذلك، ومعلوم أن هؤلاء أولى وأظهر من يدخل في تقريركم.

فلما أظهرت تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به سبوني غاية المسبة، وزعموا أني أكفّر أهل الإسلام، وأستحل أموالهم، وصرحوا: أنه لا يوجد في جزيرتنا رجل واحد كافر، وأن البوادي يفعلون من النواقض، مع علمهم أن دين الرسول عند الحضر، وجحدوا كفرهم، وأنتم تذكرون: أن من رد شيئًا مما جاء به الرسول بعد معرفته أنه كافر. فإذا كان المويس، وابن إسماعيل، والعديلي، وابن عباد، وجميع أتباعهم، كلهم على هذا، فقد صرحتم غاية التصريح أنهم كفار مرتدون، وإن ادعى مدع أنهم يكفرونهم، أو ادعى أن جميع البادية لم تتحقق من أحد منهم من النواقض شيئًا، أو ادعى أنهم لا يعرفون أن دين الرسول خلاف ما هم عليه، فهذا كمن ادعى أن ابن سليمان، وسويد، وابن دوّاس، وأمثالهم، عباد زهاد فقراء، ما شاخوا في بلد قط، ومن ادعى هذا فأسقط الكلام معه.

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٢٦).

ونقول ثانيًا: إذا كانوا أكثر من عشرين سنة، يقرون ليلًا ونهارًا، سرًّا وجهارًا، أن التوحيد الذي أظهر هذا الرجل هو دين الله ورسوله، لكن الناس لا يطيعوننا، وأن الذي أنكره هو الشرك، وهو صادق في إنكاره، ولكن لو يسلم من التكفير والقتال كان على الحق، هذا كلامهم على رؤوس الأشهاد، ثم مع هذا يعادون التوحيد ومن مال إليه، العداوة التي تعرف، ولو لم يكفر ويقاتل، وينصرون الشرك نصر الذي تعرف، مع إقرارهم بأنه مشرك، مثل كون المويس وخواص أصحابه ركبوا وتركوا أهليهم وأموالهم إلى أهل قبة الكواز، وقبة رجب، سنة، يقولون: إنه قد خرج من ينكر قببكم وما أنتم عليه، وقد أحل دماءهم وأموالهم، وكذلك ابن إسماعيل، وابن ربيعة، والمويس أيضا بعدهم بسنة، رحلوا إلى أهل قبة أبي طالب، وأغروهم بمن صدق النبي ﷺ، وأحلوا دماءنا وأموالنا، حتى جرى على الناس ما تعرف، مع أن كثيرًا منهم لم يكفر ولم يقاتل.

وقررتم: أن من خالف الرسول ﷺ في عشر معشار هذا، ولو بكلمة، أو عقيدة قلب، أو فعل؛ فهو كافر، فكيف بمن جاهد بنفسه وماله وأهله ومن أطاعه في عداوة التوحيد، وتقرير الشرك، مع إقراره بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ؟ فإن لم تُكَفِّروا هؤلاء ومن اتبعهم، ممن عرف أن التوحيد حق، وأن ضده الشرك، فأنتم كمن أفتى بانتقاض وضوء من نزغ منه مثل رأس الإبرة من البول، وزعم أن من يتغوط ليلًا ونهارًا، وأفتى للناس أن ذلك لا ينقض، وتبعوه على ذلك حتى يموت؛ أنه لا ينقض وضوءه» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من عبد الله ليلًا ونهارًا، ثم دعا نبيًّا، أو وليًّا عند قبره، فقد اتخذ إلهين اثنين، ولم يشهد أن لا إله إلا الله؛ لأن الإله هو المدعو، كما يفعل المشركون اليوم عند قبر الزبير، أو عبد القادر، أو غيرهما، وكما يفعل قبل هذا عند قبر زيد وغيره.

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ١١٤-١١٦).

ومن ذبح لله ألف أضحية، ثم ذبح لنبي أو غيره، فقد جعل إلهين اثنين، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢] الآيتين، والنسك هو الذبح، وعلى هذا فقس.

فمن أخلص العبادات كلها لله، ولم يشرك فيها غيره، فهو الذي شهد أن لا إله إلا الله. ومن جعل فيها مع الله غيره، فهو المشرك الجاحد لقوله لا إله إلا الله، وهذا الشرك الذي ذكره الله، قد طبق اليوم مشارق الأرض ومغاربها، إلا الغرباء المذكورين في الحديث، وقليل ما هم، وهذه المسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم، من كل المذاهب» اهـ(١).

هذه تقريرات الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ ظاهرة بينة جلية في حكمه على من كفر بالله وأشرك في عبادة الله وفعل ما يوجب الكفر الأكبر أنه يحكم عليه بظاهر فعله ولا يتوقف في ذلك.

وكذلك أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فمن تقريراتهم:

قال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ «ومعلوم أن مشركي العرب لا يقولون: إن آلهتهم تخلق وترزق، وتدبر أمر من دعاها، وشركهم إنما هو في التأله والعبادة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] الآية. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، والآية الثانية. وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]. وقال تعالى: ﴿تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤] والآيات في

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٦٢-٦٣).

بيان الشرك في العبادة، وأنه دين المشركين، وما تضمنه القرآن من الرد عليهم، وبيان ضلالهم، وضياع أعمالهم أكثر من أن تحصر، ويكفي اللبيب الموفق لدينه بعض ما ذكرناه من الآيات المحكمات، وأما من لم يعرف حقيقة الشرك، لإعراضه عن فهم الأدلة الواضحة، والبراهين القاطعة، فكيف يعرف التوحيد؟ ومن كان كذلك، لم يكن من الإسلام في شيء، وإن صام وصلى، وزعم أنه مسلم» اهـ[١].

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما من ترك التوحيد الذي دلَّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، فقد اتفق العلماء على كُفْرِه» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من نشأ من هذه الأمة وهو يسمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية من إيجاب التوحيد والأمر به، وتحريم الشرك والنهي عنه، فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لا سيما إن عاند في إباحة الشرك ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعم أنها مستحبة، وأن القرآن دل عليها، فهذا كفره أوضح من الشمس في الظهيرة، ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده وتحريره» اهـ[٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من تسمى بالإسلام حقيقة وأحب محمدًا واقتدى به في الطريقة، وأحب أصحابه الكرام ومن تبعهم من علماء الشريعة؛ يجزم ولا يتوقف بكفر من سوى بالله غيره ودعا معه سواه من الأنداد والآلهة» اهـ[٥].

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٦٨).

(٢) مصباح الظلام (٣/ ٥٤٣).

(٣) منهاج التأسيس في رد شبهات داود بن جرجيس (ص:١٠١).

(٤) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص:١٠٢-١٠٣).

(٥) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص:٤٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أعظم حق الإسلام وأصله الأصيل هو: عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من دونه، وهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص، فمن قالها وعبد غير الله أو استكبر عن عبادة الله فهو مكذب لنفسه، شاهد عليها بالكفر والإشراك» اهـ[1].

وقال العلامة عبدالله البابطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ «نقول في تكفير المعين: ظاهر الآيات، والأحاديث، وكلام جمهور العلماء تدل على كفر من أشرك بالله فعبد معه غيره، ولم تفرق الأدلة بين المعين وغيره، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨] وقال تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة:٥] وهذا عام في كل واحد من المشركين.

وجميع العلماء في كتب الفقه يذكرون حكم المرتد، وأول ما يذكرون من أنواع الكفر والردة: الشرك، فقالوا: إن من أشرك بالله كفر، ولم يستثنوا الجاهل، ومن زعم لله صاحبة أو ولدًا كفر ولم يستثنوا الجاهل، ومن قذف عائشة كفر، ومن استهزأ بالله أو رسله أو كتبه كفر إجماعا، لقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، ويذكرون أنواعا كثيرة مجمعًا على كفر صاحبها، ولم يفرقوا بين المعين وغيره، ثم يقولون: فمن ارتد عن الإسلام قتل بعد الاستتابة، فحكموا بردته قبل الحكم باستتابته، فالاستتابة بعد الحكم بالردة، والاستتابة إنما تكون لمعين، ويذكرون في هذا الباب حكم من جحد وجوب واحدة من العبادات الخمس، أو استحل شيئًا من المحرمات، كالخمر والخنْزير ونحو ذلك، أو شك فيه؛ يكفر، إذا كان مثله لا يجهله، ولـم يقولوا ذلك في الشرك ونحوه مما ذكرنا بعضه، بل أطلقوا كفره ولم يقيدوه بالجهل، ولا فرقوا بين المعين وغيره، وكما ذكرنا أن الاستتابة إنما تكون لمعين، وهل يجوز لمسلم أن يشك في كفـر من قال: إن لله صاحبة أو ولدا، أو أن جبرائيل غلط في الرسالة، أو ينكر البعث بعد الموت، أو ينكر أحدًا من الأنبياء، وهل يفرق مسلم بين المعين

(١) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص:٤٥).

وغيره في ذلك ونحوه» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دلّ عليه الكتاب والسّنة وإجماع العلماء على أنّ مثل الشّرك بعبادة غير الله سبحانه كفر، فَمَن ارتكب شيئًا من هذا النّوع أو حسّنه، فهذا لا شكّ في كفره ولا بأس بِمَن تحقّقت منه أشياء من ذلك أن تقول: كفر فلان بهذا الفعل، يبيّن هذا أنّ الفقهاء يذكرون في باب حكم المرتدّ أشياء كثيرة يصير بها المسلم مرتدًّا كافرًا، ويستفتحون هذا الباب بقولهم: مَن أشرك بالله فقد كفر، وحكمه أنّه يستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل، والاستتابة إنّما تكون مع معيّن، ولما قال بعض أهل البدع عند الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنّ القرآن مخلوق، قال: كفرت بالله العظيم. وكلام العلماء في تكفير المعيَّن كثير.

وأعظم أنواع هذا الشّرك عبادة غير الله، وهو كفر بإجماع المسلمين، ولا مانع من تكفير مَن اتّصف بذلك؛ لأن مَن زنا قيل: فلان زانٍ، ومَن رابا قيل: فلان ربا» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعل مشركي الزمان عند القبور، من دعاء أهل القبور، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والذبح، والنذر لهم، وقولنا: إن هذا شرك أكبر، وأن من فعله فهو كافر، والذين يفعلون هذه العبادات عند القبور كفار بلا شك، وقول الجهال: إنكم تكفرون المسلمين، فهذا ما عرف الإسلام، ولا التوحيد، والظاهر عدم صحة إسلام هذا القائل، فإن لم ينكر هذه الأمور، التي يفعلها المشركون اليوم، ولا يراها شيئا، فليس بمسلم» اهـ[3].

وقال العلماء الشيخ عبد الله، والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى: «ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٠١-٤٠٣).
(٢) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٦٥٧).
(٣) الدرر السنية (١٠/ ٤١٦).

من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله» اهـ[(١)].

وقال العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ «من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وهو مقيم على شركه، يدعو الموتى، ويسألهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، فهذا كافر مشرك، حلال الدم والمال، وإن قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وصلى وصام، وزعم أنه مسلم، كما تقدم بيانه» اهـ[(٢)].

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ «وأما تكفير الشخص المعين، فلا مانع من تكفيره إذا صدر منه ما يوجب تكفيره، فإن عبادة الله وحده لا شريك له من الأمور الضرورية المعلومة من دين الإسلام، فمن بلغته دعوة الرسول، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، وأما الأمور التي لا يكفر فاعلها مما ليس معلومًا بالضرورة من دين الإسلام، بل في الأمور الخفية، فهذا لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة؛ لأن هذا إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية التي قد يخفى دليلها، وأما عباد القبور، فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو، يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم.

فمسأله توحيد الله، وإخلاص العبادة له، لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء، ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه» اهـ[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «إن ما علم بالضرورة من دين الإسلام كالإيمان بالله ورسوله وبما جاء به لا يعذر أحد بالجهل بذلك، فقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار مع

---

(١) الدر السنية (١٠/ ٤٣٣).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٣٠٣).
(٣) الضياء الشارق (ص: ٦٥٤-٦٥٥).

تصريحه بكفرهم، ووصف النصارى بالجهل مع أنه لا يشك مسلم في كفرهم، ونقطع أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون ونعتقد كفرهم وكفر من شك في كفرهم، وقد دل القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر، والشك هو التردد بين شيئين كالذي لا يجزم بصدق الرسول ولا كذبه ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه ونحو ذلك، كالذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنا ولا عدم تحريمه وذلك كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن كان حاله هكذا لكونه لم يفهم حجج الله وبيناته؛ لأنه لا عذر له بعد بلوغها وإن لم يفهمها كما تقدم بيانه.

فالشخص المعين إذا صدر منه ما يوجب كفره من الأمور التي هي معلومة بالضرورة، مثل عبادة غير الله سبحانه، ومثل جحد علو الله على خلقه، ونفي صفات كماله ونعوت جلاله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث والكائنات قبل كونها، فإن المنع من التكفير والتأثيم بالخطأ والجهل في هذا كله رد على من كفر معطلة الذات ومعطلة الربوبية ومعطلة الأسماء والصفات ومعطلة إفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأن الله لا يعلم الكائنات قبل كونها كغلاة القدرية، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصلين النور والظلمة، فإن من التزم هذا كله فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى، وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح والشرك العظيم والتعطيل لحقيقة وجود رب العالمين إلا خطؤهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه؛ فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل، وهل قتل الحلاج باتفاق أهل الفتوى على قتله إلا ضلال اجتهاده، وهل كفر القرامطة وانتحلوا ما انتحلوه من الفضائح الشنيعة وخلع ربقة الشريعة إلا باجتهادهم فيما زعموا، وهل قالت الرافضة ما قالت واستباحت ما استباحت من الكفر والشرك وعبادة الأئمة الاثنا عشر وغيرهم ومسبة أصحاب رسول الله ﷺ وأم المؤمنين إلا باجتهادهم فيما زعموا؟!» اهـ[1].

---

(١) تمييز الصدق من المين في محاورة الرجلين (ص:١٤٧-١٤٩).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قام به وصف الكفر منهم فهو كافر، كمن يعبد غير الله ويشرك به أحدًا من المخلوقين، أو يتحاكم إلى الطواغيت ويرى أن حكمهم أحسن وأفضل من حكم الله ورسوله، أو يستهزئ بدين الله ورسوله أو ينكر البعث، فمن قام به هذا الوصف الذي ذكرنا من المكفرات وغيرها مما يخرج من الملة في بادية أو حاضرة: فهو كافر.

كما ذكر ذلك شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيره من العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى، وهذا هو الذي ندين الله به في أي بادية كانت أو حاضرة، ثم لو ذهبنا نذكر ما أحدثه هؤلاء من البدع والغلو والمجاوزة للحد في الأوامر والنواهي لطال الجواب، والعاقل يسير فينظر والهداية والتوفيق بيد الله، وإنما عليه الإعذار والإنذار وبيان الحق، ومن لم يقم به وصف الكفر وكان ملتزمًا لشرائع الإسلام الظاهرة فهو مسلم» اهـ[(١)].

وقال العلامة محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من وجد منه مكفر بأن صدق الرسول في شيء وكذبه في شيء، أو رفع المخلوق في رتبة الخالق، أو غلا في أحد الصالحين فادعى فيه الألوهية، أو خالف الشريعة في أشياء مثل استحلال نكاح الأختين، أو وجد منه نوع من أنواع الردة، أو استهزأ بالله أو آياته؛ فهو مرتد» اهـ[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من تعلَّق على غير الله بأي نوع من أنواع العبادة فهو كافر خارج من الملة مرتد» اهـ[(٣)].

(١) منهاج أهل الحق والاتباع (ص:٢١).
(٢) شرح كشف الشبهات (ص:١٦).
(٣) شرح كشف الشبهات (ص:٩٩).

هذا ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، خلافًا لما يقرره مخالفوهم من المرجئة، ومن دخلت عليه شبهة الإرجاء، حيث يطلق بعضهم التوقف في التكفير في كل مكفر دون تفصيل، وأن المشرك إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ويصلي فإنه لا يَكْفُر ولو فعل ما فعل من المكفرات التي يعلم كفر صاحبها بالضرورة من دين الإسلام، ويسميه مسلمًا مع تلبسه بالشرك والكفر، حتى يتحقق كفره الباطن، وتنتفي عنه كل شبهة مانعة من قبول الحق، ويختار الكفر على الإسلام، وكلامهم منشور تغني لشهرته الإشارة عن الإحالة.

وهنا مسائل:

* **المسألة الأولى**: بطلان زعم بعضهم حيث يقرر أن من المهمات والضروريات في باب التكفير التفريق بين الأعمال الظاهرة التي لا تحتمل إلا الكفر الأكبر، فتضاد الإيمان من كل وجه، كقتل النبي وإهانة المصحف ونحو ذلك، والأعمال التي تحتمل الكفر وغيره لا تضاد الإيمان من كل وجه، وأن النوع الأول يكفر صاحبه مطلقًا إذا توافرت في حقه الشروط وانتفت الموانع فقيد تكفير من قتل النبي أو أهان المصحف بأن تتحقق الشروط وتنتفي الموانع، وما لم يتحقق من ذلك فهو مسلم موحد غير ظالم!

- **والجواب على هذه الشبهة**: ما تقدم من الأدلة من الكتاب والسنة، أن كل من فعل كفرًا مما هو معلوم من الدين بالضرورة أنه ينقل من دين الإسلام إلى الكفر، ومعلوم ظهور أدلته للأعيان من الخاصة والعامة، ومعلوم حكمه للمكلف ضرورة من الدين ولو كان عاميًّا، وما تقدم من نقل كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة أن المشرك بالله قد سوى الله بخلقه في أعظم أمر وأجله وأبينه في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، وقام شاهده بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، فالمشرك في العبادة، قد أشرك بالله وجعل له ندًّا من خلقه تعالى الله عما يشركون، فالمشرك ظالم لنفسه ظلمًا عظيمًا، بإعراضه عن حجج الله وبيناته التي أقامها دليلًا على وحدانيته في

ذاته وأسماءه وصفاته وربوبيته وألوهيته التي نوعها لخلقه، فمنها الآيات الشرعية والكونية، وأيد ذلك بالعقل الذي يقر اضطرارًا بربوبية الله على خلقه وما فطر الله الناس على ذلك، فمن أعرض عن الحجة الرسالية، وعن قبول الحق والإذعان له، فلا عذر له لتفريطه في اتباع الحجة الرسالية، وتركُه طلب معرفة الحق لأمر اشتبه عليه ليس عذرًا؛ لأن أصول الدين وأعظمها توحيد الله أوضح ما بينه الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ، وأوضح ما أقام الله عليه الشواهد والبراهين، ما به أبلغ الحجة على الجن والإنس، فهي لا تخفى على من طلب معرفتها.

فمن فعل الشرك أو ترك التوحيد أو نقض إسلام بما هو معلوم أنه من نواقض الإسلام الظاهرة البينة، فهو مشرك كافر بعينه، كيف إذا كان فعلُه -تَنَزُّلًا- قتل النبي الذي أرسله الله شاهدًا على وحدانية الله وداعيًا إلى عبادته، ومبلغًا لأمره، ومبلّغًا الحجة لعباده، فكيف يقال أن هذا يبقى مسلمًا مع قتله للنبي عن علمه واختياره، كيف بإهانة كلام الله كدوسه بالأقدام أو إلقاءه بالقاذورات عن عمد وعلم، كيف يقال أن هذا مسلم حتى تنطبق بحقه الشروط وتنتفي الموانع!

وكيف يقال: الأصل بقاء إسلام من فعل ذلك حتى يناقش ويبين له وتزول عنه الشبهة المانعة فإن اقتنع بالمعلوم وإلا فهو مسلم موحد غير ظالم.

فلا يقول ذلك إلا مرتكس في الضلالة والغواية، نسأل الله العافية والسلامة!

وتأمُّل هذه الشبهة الساقطة كافٍ في النفرة منها، واستبشاعها، والعلم ببطلانها، وضلال صاحبها، ومناقضة قائلها لما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

* **المسألة الثانية:** بطلان زعم بعضهم أن الشرك إذا فعله المكلف ممن يشهد أن لا إله إلا الله لا يخرجه عن الأصل وهو إسلامه؛ لأنه مشكوك فيه، فلا يكون فاعله مشركًا عينًا، إنما يقال فعله شرك، وأما الفاعل فلا يُكَفَّر، بل هم مسلمٌ! موحدٌ! غير ظالم! هكذا يزعم قائل هذه الضلالة.

- **والجواب على هذه الشبهة:** إضافة إلى ما تقدم نقله من كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وما سيأتي والذي فيه البيان الكافي الشافي، فإن القول بأن التكفير في أمر مشكوك فيه لا يجوز شرعًا، فهذا حق، فلا يكفر المسلم إلا إذا عُلم تحقق وقوع المكفِّر منه، وأن يكون المكفِّر غير مظنون أنه ناقض، وذلك أن يكون مجمعًا على التكفير به، أما أن يكون الأمر مشكوكًا فيه، بحيث لا يعلم هل وقع فيه أم لم يقع، فهذا هو الذي يُجرى فيه على المسلم حكم الأصل وهو الإسلام، فلا يُخرج منه حتى يتيقن وقوعه بالشرك والكفر المخرج من الإسلام، فإذا علم عنه ذلك كُفِّر بإجماع العلماء.

وقد نص على عدم التكفير بالظن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع كثيرة، منها: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أظهر الإسلام وظننا أنه أتى بناقض، لا نكفره بالظن؛ لأن اليقين لا يرفعه الظن، وكذلك لا نكفر من لا نعرف منه الكفر، بسبب ناقض ذُكر عنه، ونحن لم نتحققه» اهـ[1].

أما أصحاب هذه الشبهة فإنهم يجعلون الرجل إذا فعل الشرك وتحقق وقوعه به مشكوك في خروجه من الإسلام، لما قد يوجد لدى فاعل الشرك من الشبه المانعة التي مع وجودها لا يخرج عندهم عن أصل الإسلام مع تلبسه بالشرك!

فهذا قول باطل، ووجود الشبهة عند فاعل الشرك لا أثر لها؛ لأن الحكم بالشرك يقع على من أظهره، فالحكم على الظاهر لا على الباطن بإجماع العلماء، فاليقين الثابت وهو الإسلام نقض بيقين متحقق وهو فعل الشرك، أما اشتراط تيقن خروجه من الإسلام في الباطن[2] فليس لذلك اعتبار عند الحكم على المشرك بموجب ظاهر فعله

(١) الدرر السنية (١٠/ ١١٢)

(٢) يزعم قائلوا هذه الشبهة أنهم لا يشترطون ذلك ويقررون ما يفيد عدم اشتراطهم العلم بكفر الباطن، لكن بالنظر بمجموع تقريراتهم وتطبيقاتهم وجمل كثيرة من كلامهم يتبين أن ما هم عليه حصر الكفر بالاعتقاد.

أو قوله، إلا عند المرجئة الذين يجعلون مناط التكفير الجحود، وهذا واقع من يبث هذه الشبه، نسأل الله السلامة من الفتن، وسيأتي مزيد بيان لذلك ونقل لما قرره الإمام المجدد وأئمة لدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذه المسألة.

فهاتان الشبهتان الواهيتان دلت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء على فسادهما وبطلانهما، كما تقدم، وكما تقدم من تقرير أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وأن هذا الزعم ناشئ بسبب الجهل بمعرفة حقيقة الإسلام والشرك، وأن الإسلام والشرك الأكبر نقيضان لا يجتمعان، فمن وقع في الشرك الأكبر ارتفع عنه اسم الإسلام، ومن أثبت للمشرك بالله إسلامًا بزعم أنه يقول لا إله إلا الله فقد جمع بين النقيضين، يعرف هذا من لديه أدنى مسكة من عقل، فضلًا عن الديانة والعلم الشرعي.

هذا ما قـرر الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة، وهو ما عليه علماؤنا، فتقريراتهم على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمن ذلك:

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من فعل أو قال أو اعتقد ما يقتضي الكفر حُكم بكفره، وعومل معاملة الكفار، معيَّنًا كان أو غير معيَّن، لعموم الأدلة، كمن دعا غير الله أو ذبح لغير الله أو تكلم بكلام الكفر، كمن سب الله أو رسوله أو استهزأ بشيء من الدين، فإنه يحكم بكفره ويستتاب، فإن تاب وإلا وجب على ولي أمر المسلمين قتله مرتدًا» اهـ[1].

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تكفير المعين إذا أنكر معلومًا من الدين بالضرورة؛ كالصلاة، أو الزكاة، أو الصوم بعد البلاغ واجب، وينصح، فإن تاب وإلا وجب على ولي الأمر قتله كفرًا، ولو لم يشرع تكفير

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤١٨).

المعين عندما يوجد منه ما يوجب كفره ما أقيم حد على مرتد عن الإسلام» اهـ[١].

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعين يكفر إذا تعاطى أسباب الكفر، فإنه يكفر كفرًا معينًا، فإذا علم أنه يسب الدين، أو يسب الرسول ﷺ، أو يترك الصلاة عمدًا، أو جحدًا لوجوبها فيقال: فلان كافر لما أظهره من الكفر، لكن عند قتله لابد أن يستتاب، لعله يندم لعله يرجع، فإن تاب وإلا قتل على الصحيح» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع المسلمون إجماعًا قطعيًّا معلومًا من الدين بالضرورة ومنقولًا في كتب أهل العلم التي تحكي الإجماع والخلاف، على أن من كذب الله سبحانه، أو كذب رسوله ﷺ ولو في شيء يسير، أو أجاز الخروج عن دينه، أو قال إن محمدًا ﷺ رسول إلى العرب خاصة أو إلى أهل زمانه خاصة؛ فهو كافر مرتد عن الإسلام يباح دمه وماله، ليس في ذلك بين أهل العلم بحمد الله خلاف» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من سب الله سبحانه بأي نوع من أنواع السب، أو سب الرسول محمدًا ﷺ، أو غيره من الرسل بأي نوع من أنواع السب أو سب الإسلام، أو تنقص أو استهزأ بالله أو برسوله ﷺ؛ فهو كافر مرتد عن الإسلام إن كان يدعي الإسلام بإجماع المسلمين» اهـ[٤].

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «من ادعى عدم ختم النبوة بعد محمد ﷺ، أو صدق من يدعي ذلك؛ فهو مرتد عن دين الإسلام، ولهذا؛ حكم الصحابة على من ادعى النبوة بعد محمد ﷺ بالردة، وقاتلوه هو وأتباعه،

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ١٤٠).
(٢) فتاوى نور على الدرب (٤/ ١٦٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٧٦).

وسموهم بالمرتدين، وهذا مما أجمع عليه علماء المسلمين سلفًا وخلفًا» اهـ(١).

وقال حفظه الله: «الإيمان بكتبه: وهي الكتب التي أنزلها الله على الرسول لهداية البشر، نؤمن بأنها كلام الله حقيقة، ونؤمن بما سمى الله منها وما لم يسم، سمى الله لنا منها التوراة والإنجيل والقرآن العظيم وصحف إبراهيم وموسى والزبور، فنؤمن بها، ونؤمن بما لم يسمه الله منها، فالإيمان بالكتب السابقة يكون إيمانًا مجملًا، والإيمان بالقرآن يكون إيمانًا مفصلًا بكل ما فيه؛ لأنه كتابنا، وأنزل على نبينا محمد ﷺ، فمن جحد آية أو حرفًا من حروفه فهو كافر مرتد عن الإسلام. وكذلك من آمن ببعض القرآن وكفر ببعض فهو كافر، وكذلك من آمن ببعض الكتب وكفر ببعض فهو كافر، ومن قال: أنا أؤمن بالقرآن ولا أومن بالتوراة والإنجيل فهو كافر، أو قال: أؤمن بالتوراة والإنجيل ولا أؤمن بالزبور الذي أنزل على داود عَلَيْهِ السَّلَامُ فهو كافر، قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، أو أنكر صحف إبراهيم فهو كافر؛ لأنه مكذب لله عَزَّوَجَلَّ، ومكذب لرسله، فهو كافر لأنه جحد ركنًا من أركان الإيمان» اهـ(٢).

هذا ما قرره علماؤنا المتبعون لسلفهم أئمة الدعوة في تقرير ما أجمع عليه العلماء أن من فعل الشرك الأكبر وما هو معدود من النواقض الناقلة من الإسلام حكم عليه بموجبه من الشرك والكفر معينًا أو غير معين، خلافًا لما يقرره مخالفوهم كما تقدم بيانه، والله الحكم بين العباد يوم التناد، وهو المسؤول أن يحفظ دينه وينصر أولياءه وينزل عقوبته وسخطه بأعدائه إنه سميع مجيب.

---

(١) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص:١١٣).
(٢) شرح ثلاثة الأصول (ص:٢١٣-٢١٤).

الفرق الثاني:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يعدون الحجة التي يكفر تاركها إذا بلغته على وجه يفهمه إذا أراد، هو الوحي، فهو الحجة الرسالية اللازمة لكل من بلغه، وإن لم يفهمه لوجود شبهة مانعه فلا اعتبار لذلك مع بلوغه الحجة الرسالية،

خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

فإن الله تعالى أنزل كتابه وأرسل رسوله ﷺ إقامة للحجة على المكلفين، وقطعًا لمحجة المبطلين أن يقولوا: ما جاءنا من بشير أو نذير، فقطع محجتهم بالرسالة، وأقام البينة بالوحي، وأقام شواهد الحق في آياته الشرعية والكونية، والله تعالى وهب المكلف آلة الفهم والعقل عن الله آياته، وجعل الإيمان بالله ربًّا وخالقًا ومدبرًا فطرة فطر الناس عليها، فانقطع العذر واستحق كل معرض العقاب لقيام الحجة الرسالية، دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٢-١٥].

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿٦﴾ إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ﴿٧﴾ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك:٦-١١].

وقال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام:١٣٠].

وقال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف:٥٢-٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه:١٣٤]

وقال تعال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٤٧-٥٠]

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴾ [القصص:٥٩]

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل:٣٦]

وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَـٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر:٧١-٧٢]

وقال تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:١٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿ هَـٰذَا بَلَـٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَـٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَـٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَـٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴿٩﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق:٩-١١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [نوح:١٤-١٥]

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:١-٥]

وفي صحيح مسلم (٢٤٠) عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**».

وروى مسلم (١٢١٩) عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «**تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله**».

وروى الحاكم في المستدرك (٣١٩) والدارقطني في سننه (٤٦٠٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي**».

وروى ابن ماجه في سننه (٤٣) وأحمد في المسند (١٧١٤٢) والحاكم في المستدرك (٣٣١) عن العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله، إن هذه لموعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**».

فهذه النصوص من الكتاب والسنة كلها تدل على أن الوحي هو الحجة، وأن من بلغه فقد قامت عليه الحجة التي يعاقب تاركها، وإن لم يفهمها معرضًا عن فهمها لوجود صوارف وشبه تحول بينه وبين تصور الحق على ما هو عليه، فمن أعرض عما

جاء به الرسول ﷺ لوجود شبه مانعة مفرطًا في طلب الحق أو مقلدًا لأهل الضلال، فلا عذر له، هذا ما دلت على الأدلة من الكتاب والسنة وما أجمع عليه أهل العلم.

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحجة في بلوغ القرآن وإن لم يفهمها، عملًا بأدلة الكتاب والسنة وآثار من سلف وإجماع العلماء الذي من خالفه فقد ضل.

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعين لا يكفر إلا إذا قامت عليه الحجة، فمن المعلوم أن قيامها ليس معناه: أن يفهم كلام الله ورسوله، مثل فهم أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بل إذا بلغه كلام الله ورسوله، وخلا من شيء يعذر به، فهو كافر، كما كان الكفار كلهم تقوم عليهم الحجة بالقرآن، مع قول الله: ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء:٤٦] وقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنفال:٢٢]» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بلغه القرآن فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر، وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها.

إن أشكل عليكم ذلك فانظروا قوله ﷺ في الخوارج: «**أينما لقيتموهم فاقتلوهم**»، وقوله: «**شر قتلى تحت أديم السماء**» مع كونهم في عصر الصحابة، ويحقر الإنسان عمل الصحابة معهم، ومع إجماع الناس أن الذي أخرجهم من الدين هو التشدد والغلو والاجتهاد، وهم يظنون أنهم يطيعون الله، وقد بلغتهم الحجة، ولكن لم يفهموها،

(١) الدرر السنية (١٠/ ٦٩).

وكذلك قتل علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الذين اعتقدوا فيه، وتحريقهم بالنار، مع كونهم تلاميذ الصحابة، ومع عبادتهم وصلاتهم وصيامهم، وهم يظنون أنهم على حق. وكذلك إجماع السلف: على تكفير غلاة القدرية وغيرهم، مع علمهم وشدة عبادتهم، وكونهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا؛ ولم يتوقف أحد من السلف في تكفيرهم لأجل كونهم لم يفهموا، فإن هؤلاء كلهم لم يفهموا.

إذا علمتم ذلك، فإن هذا الذي أنتم فيه كفر: الناس يعبدون الطواغيت، ويعادون دين الإسلام، فيزعمون أنه ليس ردة، لعلهم ما فهموا الحجة، كل هذا بين، وأظهر مما تقدم: الذين حرقهم علي، فإنه يشابه هذا» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُٱللَّهُ: «فأول ما أوصيك به: الالتفات إلى ما جاء به محمد ﷺ من عند الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، فإنه جاء من عند الله بكل ما يحتاج إليه الناس، فلم يترك شيئًا يقربهم إلى الله وإلى جنته إلا أمرهم به، ولا شيئًا يبعدهم من الله ويقربهم إلى عذابه إلا نهاهم وحذرهم عنه، فأقام الله الحجة على خلقه إلى يوم القيامة، فليس لأحد حجة على الله بعد بعثه محمدًا ﷺ، قال الله عَزَّوَجَلَّ فيه وفي إخوانه من المرسلين: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٥].

فأعظم ما جاء به من عند الله وأول ما أمر الناس به: توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وإخلاص الدين له وحده، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ١-٣]، ومعنى قوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ٣] أي: عظم ربك بالتوحيد، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وهذا قبل الأمر بالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرهن من شعائر الإسلام، ومعنى ﴿قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ٢] أي: أنذر عن الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا قبل الإنذار عن الزنى والسرقة والربا وظلم

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٩٣-٩٥).

الناس، وغير ذلك من الذنوب الكبار.

وهذا الأصل هو أعظم أصول الدين، وأفرضها، ولأجله خلق الله الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولأجله أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ولأجله تفرق الناس بين مسلم وكافر. فمن وافى الله يوم القيامة وهو موحد لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن وافاه بالشرك دخل النار، وإن كان من أعبد الناس، وهذا معنى قولك: لا إله إلا الله» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه قد جرى عندنا فتنة عظيمة، بسبب أشياء نهيت عنها بعض العوام، من العادات التي نشأوا عليها، وأخذها الصغير عن الكبير، مثل: عبادة غير الله، وتوابع ذلك، من تعظيم المشاهد، وبناء القباب على القبور، وعبادتها، واتخاذها مساجد، وغير ذلك مما بينه الله ورسوله غاية البيان، وأقام الحجة، وقطع المعذرة...» اهـ[٢].

وكذلك قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فمن ذلك:

قال العلامة عبدالله بن الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة، كما قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، فإذا بلغه القرآن وأعرض عنه، ولم يبحث عن أوامره ونواهيه، فقد استوجب العقاب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِ﴾ [طه:٩٩-١٠١]» اهـ[٣].

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٣١-٣٢).
(٢) الدرر السنية (٢/ ٤٩).
(٣) الدرر السنية (١٠/ ٢٧٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإجماع منعقد على أن من بلغته دعوة الرسول ﷺ فلم يؤمن بها، فهو كافر، ولا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد، لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة؛ والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذة بالخطأ لهذه الأمة؛ وإذا كان كذلك فأصول الإيمان تقتضي وجوب الإيمان بالواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو لم يكن من الأدلة إلا ما أقر به من يعبد الأولياء والصالحين من ربوبيته تعالى، وانفراده بالخلق والإيجاد والتدبير لكفى به دليلًا مبطلًا للشبهة، كاشفًا لها، منكرًا لمن أعرض عنه ولم يعمل بمقتضاه، من عبادة الله وحده لا شريك له؛ ولذلك حكم على المعينين من المشركين من جاهلية العرب الأميين لوضوح الأدلة، وظهور البراهين.

وفي حديث متفق عليه: «**ما مررت عليه من قبر دوسي أو قرشي فقل له: إن محمدًا يبشّرك بالنّار**»، هذا وهم أهل فترة، فكيف بمن نشأ من هذه الأمة وهو يسمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية من إيجاب التوحيد والأمر به، وتحريم الشرك والنهي عنه؟ فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لا سيما إن عاند في إباحة الشرك ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعم أنها مستحبة، وأن القرآن دل عليها. فهذا كفره أوضح من الشمس في الظهيرة، ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده وتحريره.

والغالب على كل مشرك أنه عرضت له شبهة اقتضت كفره وشركه، قال تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، عرضت لهم شبهة القدرية فردوا أمره تعالى ودينه وشرعه بمشيئته القدرية الكونية، وعلى إطلاق هذا العراقي وفهمه

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٤٧).

تكون هذه الشبهة مانعة من تكفير أعيانهم.

والنصارى شبهتهم في القول بالبنوة والأقانيم الثلاثة: كون المسيح خُلق من غير أب، بل بالكلمة، فاشتبه الأمر عليهم؛ لأنهم عرفوا من بين سائر الأمم بالبلادة وعدم الإدراك في المسائل الدينية، فلذلك ظنوا أن الكلمة تدرعت في الناسوت، وأنها ذات المسيح، ولم يفرقوا بين الخلق والأمر، ولم يعلموا أن الخلق يكون بالكلمة، لا هو نفس الكلمة، وقد أشار تعالى إلى شبهتهم وردها وأبطلها في مواضع من كتابه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وأكثر أعداء الرسل عرضت لهم شبهات» اهـ(١).

وقال العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا على قول من يقول: «الجاهل معذور؛ لأنه لم يدر ما الشرك والكفر، ومن مات قبل البيان فليس بكافر، وحكمه حكم المسلمين في الدنيا والآخرة...» قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الله تعالى أرسل الرسل مبشرين ومنذرين؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، كل من بلغه القرآن ودعوة الرسول ﷺ فقد قامت عليه الحجة، قال الله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقد أجمع العلماء على أن من بلغته دعوة الرسول ﷺ أن حجة الله قائمة عليه، ومعلوم بالاضطرار من الدين أن الله بعث محمدًا ﷺ وأنزل عليه الكتاب ليعبد وحده ولا يشرك معه غيره، فلا يدعى إلا هو، ولا يذبح إلا له، ولا ينذر إلا له، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف خوف السر إلا منه.

والقرآن مملوء من هذا، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال:

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص:١٠٢-١٠٣).

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، والآيات الواردة في هذا المعنى كثيرة.

والله تعالى لا يعذب خلقه إلا بعد الإعذار إليهم، فأرسل رسله وأنزل كتبه لئلا يقولوا: ﴿لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، وقال: ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤].

كل من بلغه القرآن فليس بمعذور؛ فإن الأصول الكبار التي هي أصل دين الإسلام قد بينها الله تعالى في كتابه، وأوضحها وأقام بها حجته على عباده، وليس المراد بقيام الحجة أن يفهمها الإنسان فهمًا جليًّا، كما يفهمها من هداه الله ووفقه، وانقاد لأمره، فإن الكفار قد قامت عليهم الحجة من الله تعالى، مع إخباره بأنه جعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوا كلامه، فقال: ﴿وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗا﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال: ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًى﴾ [فصلت:٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، يخبر سبحانه أنهم لم يفهموا القرآن ولم يفقهوه، وأنه عاقبهم بالأكنة على قلوبهم، والوقر في آذانهم، وأنه ختم على قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم، فلم يعذرهم مع هذا كله؛ بل حكم بكفرهم وأمر بقتالهم، وقاتلهم رسول الله ﷺ وحكم بكفرهم، فهذا يبين لك أن بلوغ الحجة نوع، وفهمها نوع آخر » اهـ[1].

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٧٣-٧٧).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥] وما بعدها من الآيات، فهو الحق الذي لا ريب فيه، والهدى الذي لا ضلال يعتريه، والشأن كل الشأن في فهم خطابه وما دل عليه، وما انطوى عليه من الأحكام والدلالات، ليس المعنى ما زعمه هذا من أنه لا يكفر أحد حتى يتبين له الإيمان ويختار الكفر، بل المراد عند أهل العلم بالتأويل أن من تبين له ما جاء به الرسول من الحجة والبيان، ثم عاند وأصر وشاق الرسول، ولو ظن إصابة نفسه، كالخوارج، متوعد بهذا الوعيد العظيم في هذه الآيات الكريمات، وليس المراد أنه لا يكفر إلا هذا الصنف من الناس، وقد تقدم من الآيات الدالة على تكفير من زين له سوء عمله فرآه حسنًا، ومن ضل سعيه في الحياة الدنيا وهو يحسب أنه محسن، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ﴾ [الزخرف: ٣٦].

وقد ذكر العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره حال المقلدين لرؤساء الكفر من عامتهم وضعفائهم وجزموا بكفرهم، كما دلت عليه الآيات المحكمات، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وكذلك آية الحجر وغيرها من الآيات الدالة على تكفير الأتباع على ما هم فيه من الكفريات والضلالات.

وتقدم أن أكثر النصارى وجمهورهم والمجوس ونحوهم لم يتبين لهم كفرهم؛ لكن تبين لهم أن محمدًا ﷺ جاء بخلافه، وأنه كفرهم واستباح دماءهم وأموالهم وذراريهم، وعلى زعم هذا الرجل ليسوا بكفار؛ لأنه حصر الكفر في صنف واحد، وقد تقدم هذا، ولكنه يكرر فنكرر الجواب، ولولا ظهور هذه المسألة لذكرت من الآيات والأحاديث وكلام المفسرين وكلام الفقهاء في تقسيم الكفار إلى أقسام ما يثلج الصدر وتقر به العين، ولكن أردت الاختصار في النقل، وأرشدت الطالب، فمن أراد الوقوف على ذلك فهو سهل بحمد الله تعالى.

وفي كلام شمس الدين ابن القيم الذي قرره في طبقات المكلفين وما ذكره في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩] ما يكفي المؤمن المسترشد، والله الهادي والموفق، وبهذا تعلم أن هذا المعترض من أبعد الناس عن فهم كلام الله ورسوله وكلام أهل العلم» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بلغته دعوة الرسل إلى توحيد الله، ووجوب الإسلام له، وفقه أن الرسل جاءت بهذا لم يكن له عذر في مخالفتهم وترك عبادة الله، وهذا هو الذي يجزم بتكفيره إذا عبد غير الله، وجعل معه الأنداد والآلهة» اهـ[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من بين له ما جاء به الرسول، وأصر وعاند، فهو غير مستجيب، والحجة قائمة عليه سواء كان إصراره لشبهة عرضت، كما وقع للنصارى، وبعض المشركين من العرب، أو كان ذلك عن عناد وجحود واستكبار كما جرى لفرعون وقومه، وكثير من مشركي العرب، فالصنفان يحكم بكفرهم إذا قامت الحجة التي يجب اتباعها، ولا يلزم أن يعرف الحق في نفس الأمر كما عرفته اليهود وأمثالهم، بل يكفي في التكفير رد الحجة وعدم قبول ما جاءت به الرسل، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩] إلى قوله- ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، وقال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَـٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ

(١) مصباح الظلام (٣/ ٤٦٨-٤٧٠).
(٢) مصباح الظلام (١/ ٤٩٩).

ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] ونحو ذلك من الآيات.

وإذا بلغ النصراني ما جاء به الرسول، ولم ينقد له، لظنه أنه رسول الأميين فقط فهو كافر، وإن لم يتبين له الصواب في نفس الأمر، وكذلك كل من بلغته دعوة الرسول بلوغًا يعرف منه المراد والمقصود، فرد ذلك لشبهة أو نحوها فهو كافر، وإن التبس عليه الأمر، وهذا لا خلاف فيه» اهـ[1].

وقال العلامة عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنى ولا عدم تحريمه، وهذا كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن كان حاله هكذا، بكونه لم يفهم حجج الله وبيناته؛ لأنه لا عذر له بعد بلوغها، وإن لم يفهمها. وقد أخبر الله تعالى عن الكفار أنهم لم يفهموا، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام:٢٥]، وقال: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[الأعراف:٣٠]، فبين الله سبحانه: أنهم لم يفقهوا، فلم يعذرهم لكونهم لم يفهموا، بل صرح القرآن بكفر هذا الجنس من الكفار، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥] الآية» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا عذر لأحد في الجهل بهذه الأمور ونحوها، بعد بعثته ﷺ وبلوغ حجج الله وبيناته، وإن لم يفهمها من بلغته، فحجة الله قائمة على عباده ببلوغ الحجة، لا بفهمها، فبلوغ الحجة شيء وفهمها شيء آخر، ولهذا لم يعذر الله الكفار بعدم فهمهم، بعد أن بلغتهم حجته وبيناته، وهذا ظاهر بحمد الله» اهـ[3].

---

(١) مصباح الظلام (١/ ٤٩٩-٥٠١).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٣٦٥-٣٦٦).
(٣) الدرر السنية (١٠/ ٣٥٩-٣٦٠).

وقال العلامة محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا على سؤال عمن يصدر منه مسبة للدين وأهل الدين ويفعل أشياء من المكفرات، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا كان بهذه الصفة، فهو مرتد قد خرج من الإسلام، ولا ينفعه ما فعله أولا؛ لأن إقامته عند إخوانه، وسماع النصائح، والمواعظ، وسماع القرآن من أعظم قيام الحجة عليه» اهـ[١].

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشخص المعين إذا صدر منه ما يوجب كفره من الأمور التي هي من ضروريات دين الإسلام مثل عبادة غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإن الله قد أقام الحجة بإنزال كتبه، وبعث رسله، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وهذا مما لا إشكال فيه» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يلزم من قيام الحجة وبلوغها أن يبلغها الإنسان لكل فرد، من أفراد الجهمية وعباد القبور وغيرهم ممن تخرجه بدعته من الإسلام، كغلاة القدرية والمرجئة وغلاة الرافضة، كما يزعمه هؤلاء الجهال الذين يزعمون أن حجة الله بالقرآن لم تبلغ جميع الخلق، وأنه لابد من إبلاغها لكل فرد، وما علمت هذا عن أحد من أهل العلم، والذي ذكر أهل العلم أن هذا لا يلزم إلا من نشأ ببادية بعيدة، أو كان حديث عهد بالإسلام، أو يكون ذلك في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، وأما من كان بين أظهر المسلمين كجهمية...، وإباضية أهل هذا الساحل وجهميته، فهؤلاء قد بلغتهم الدعوة وقامت عليهم الحجة، وقد وقعت المخاصمة والمجادلة بينهم وبين من هناك من طلبة العلم، وراسلوا المشايخ وأجابوهم على مسائلهم، وأقاموا عليهم الحجة بالدليل؛ فوضحت لهم فلم يبق لهم عذر» اهـ[٣].

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٥٢).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص:٦٥٤).

(٣) كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (ص:١١٤).

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، خلافًا لما يقرره مخالفوهم، حيث يقرر بعضهم أن الحجة لا تقوم ببلوغ القرآن! وإنما تقوم بالبيان القاطع للشبه المانعة!

وهنا مسألة مهمة وهي: بطلان زعم من قال إن الحجة تقوم بالتبيين للوحي، لا مطلق بلوغ الحجة، وإن البلاغ للحجة لا يكون بلاغًا معتبرًا إلا إذا كان مفسرًا بالتبين لا بمجرده، فلا حجة ببلاغ الوحي حتى يفهم الحجة فهمًا كافيًا؛ ويُفسِّرُ الفهم الكافي -بزعمه- أنه: هو الذي لا يجعل للعبد عذرًا في عدم قبوله للعلم بأن تزول عنه الشبهة المانعة، أما إذا حصل نوع فهم لم تزل به الشبهة لم يتم المقصود من إقناعه بالمعلوم! وأنه ما لم يتبين له ويحصل إقناعه بالمعلوم فيصر بعد القناعة فهو وإن فعل ما فعل من النواقض مسلم لا يخرجه فعله للشرك والكفر عن الإسلام! إلا أن يصر ويعاند بعد التبين وانكشاف الشبهة المانعة!

والجواب على هذه الشبهة: ما تقدم من الآيات المبينة أن الله تعالى أقام الحجة على من بلغه القرآن، وأنه بإرسال الرسول ﷺ انقطعت حجة كل مبطل، فلا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، وما من مشرك إلا وله عذر، ولكن ليس كل عذر يقبل، فقد بين الله تعالى أن أكثر المشركين لا يفقهون ولا يعلمون ولا يعقلون وغير ذلك، وأنهم كالأنعام إلى غير ذلك من الأوصاف التي تدل على عدم فهمهم لما جاءت به الرسل، ومع ذلك لم يكن ذلك عذرا لهم.

قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٦].

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨].

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

ففي هذه الآيات وغيرها بين الله اعتذارهم، وبين أنهم يحسبون أنهم مهتدون، ومع ذلك لم يكن هذا عذرًا لهم، فما دام بإمكان المكلف معرفة الحق ولكنه أعرض عنه لأي عذر من الأعذار فقد قامت عليه الحجة، وقد نقلت من كلام الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ما يكفي ويشفي لمن قصده معرفة الحق والعمل به، وبينت رد الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على من تعلق بمثل هذه الشبه الواهية، وسيأتي مزيد نقل لكلامهم في هذا الباب.

وعلماؤها على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذه المسألة العظيمة، فقد بينوا أن من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة ولو كان عنده شبه مانعة، فما دام يمكنه رفع الجهل ولكنه أعرض لأي عذر من الأعذار فهو غير معذور.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يعذر أحد في عدم معرفة أصول الإسلام وقواعده ممن بلغه القرآن وبعث الرسول ﷺ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقوله سبحانه: ﴿هَٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم:٥٢]، وما جاء في معناهما من الآيات» اهـ[1].

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤١٩).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بلغته الدعوة في هذا الزمان فقد قامت عليه الحجة» اهـ[١].

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِن أصول الإسلام أنه يجب اعتقاد كفر كل من لم يدخل في الإسلام من اليهود والنصارى وغيرهم، وتسميته كافرًا، ممن قامت عليه الحجة، وأنه عدو لله ورسوله والمؤمنين، وأنه من أهل النار، كما قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١]، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦]، وقال تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [إبراهيم:٥٢] الآية، وغيرها من الآيات.

وثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار**»» اهـ[٢].

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمور الواضحة، الأمور التي تعد بالضرورة كالإيمان بتوحيد الله، وأنه الخلاق العليم، وأنه مستحق للعبادة، وأنه الكامل في أسمائه وصفاته، والإيمان بما جاء في القرآن العظيم والسنة المطهرة من أسماء الله وصفاته، هذا ليس محل عذر إذا كان ممن بلغه القرآن والسنة» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من تلبس بالشرك من سائر الناس وهو بين المسلمين فيمن بلغه القرآن والسنة، فإنه يحكم عليه بالشرك، قال الله جل وعلا: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٤٧).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١٢/ ٢٧٨).

(٣) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٦).

بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال الله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال جل وعلا: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد:٤٠]، فمن بلغه القرآن العظيم والسنة المطهرة، ثم تعاطى الشرك يحكم عليه بالشرك» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من جحد شيئًا مما أوجبه الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، مما أجمع عليه المسلمون، كالذي يجحد وجوب الصلاة، أو وجوب الزكاة، أو يجحد وجوب صوم رمضان، أو يجحد وجوب الحج مع الاستطاعة، أو يستحل ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، وأجمع المسلمون على تحريمه: كالزنى والخمر، فيقول: الزنى حلال أو الخمر حلال، أو يقول: عقوق الوالدين حلال، هذا كافر كفرًا أكبر لا يصلى عليه، ولا يستغفر له ولا يحج عنه ولا يتصدق عنه؛ لأنه مات على غير الإسلام، ما دام بين المسلمين: قد سمع القرآن، ورأى المسلمين، ورأى أعمالهم، هذا غير معذور، قد قامت عليه الحجة؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة، قال الله سبحانه: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ ولأنه معرض، ما تعلم ولا سأل، وأمره إلى الله، لكن هذا حكمه في الدنيا، مثل عامة كفار قريش، الذين قتلوا يوم بدر وفي غيره، أو ماتوا في مكة، ومثل عامة كفار اليوم، عامة كفار النصارى، كفار اليهود كلهم جهال، لكن لما رضوا بما هم عليه ولم ينقادوا لما بعث الله به محمدًا ﷺ ولم يلتفتوا إليه صاروا كفارًا، نسأل الله العافية والسلامة» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بلغه القرآن أو بعثة الرسول ﷺ فلم يستجب فقد قامت عليه الحجة، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ يعني: أن من بلغه القرآن فقد أنذر. وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ﴾ فمن بلغه القرآن وبلغه

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٥٣).

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٦٢).

الإسلام، ثم لم يدخل فيه فله حكم الكفرة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار**» خرجه مسلم في الصحيح. فجعل سماعه ببعثة النبي ﷺ حجة عليه» اهـ[١].

وسُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله عمن بلغه الإسلام مشوهًا عن طريق بني جلدته ومات على كفره، فهل يعد ممن قامت عليه الحجة؟ فأجاب بقوله: «إيه، نعم، ما دام عرف أن هنا إسلام يجب عليه أن يبحث عن الإسلام الصحيح، وهو ميسور ولله الحمد، ميسور، لا يبقى بين قومه وبين بني جلدته، بل يبحث عن الإسلام الصحيح ويتأكد» اهـ[٢].

وقال حفظه الله: «الله جلَّ وعلا قال لرسوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ من بلغه القرآن قامت عليه الحجة» اهـ[٣].

وقال حفظه الله: «لا يعذر من بلغته الدعوة وبلغة القرآن في مخالفة الأمور الظاهرة كالشرك وفعل الكبائر؛ لأنه قامت عليه الحجة وبلغته الرسالة، وبإمكانه أن يتعلم ويسأل أهل العلم عما أشكل عليه، ويسمع القرآن والدروس والمحاضرات في وسائل الإعلام» اهـ[٤].

وعليه:

يتبين أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ومن بعدهم من علمائنا يقررون: أن من بلغه الوحي فقد قامت عليه الحجة ووجب عليه أن يتحقق من دينه،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٠).

(٢) موقع الشيخ على الإنترنت، انظر https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/٩٤٦٥

(٣) موقع الشيخ على الإنترنت، انظر https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٣٨٩٨

(٤) موقع الشيخ على الإنترنت، انظر https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٣٢١٠

وأما إن أعرض بعد علمه بالدعوة وبعثة الرسول ﷺ فليس هذا حجة له، بل عليه، هذا تقريرهم خلافًا لما يقرره مخالفوهم من أهل الجهالة والغواية.

ويتبين مما تقدم الرد على الشبهة الواهية التي ينشرها الدخلاء على العلم وأهله: أن بلاغ القرآن لا تقوم به الحجة مع وجود الشبهة.

ويتبين الرد على زعمهم: أن من بلغه القرآن والسنة وتلبس بالشرك معذور حتى تنكشف له الشبهة المانعة!

ويتبين أن هذه الشبهة التي يروجها المرجئة ومن شابههم أقوال من لم يفقه دين الله وما بعث الله به رسله، ولم يعرف آياته ولم يدر مراد الله من إرسال رسله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفرق الثالث:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يعتبرون ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يُكفَّر به عينًا بمجرد وقوع المكلف به، أو ما يتوقف في التكفير به حتى يُبَيَّن له، فما كان من المسائل الظاهرة فلا يتوقف في تكفير من واقع الشرك والكفر الناقل من الملة إلا إذا كان حديث عهد بإسلام ونحوه، أو كان من المسائل الخفية فيتوقف في تكفير المعين حتى تبين له الحجة، خلافًا لما يقرره مخالفوهم

فإن مما أجمع عليه أهل العلم وكثر تقريره في كلام الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أن ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يُكفَّر به المكلف عينًا بمجرد وقوعه فيه، وما يتوقف في التكفير به حتى يبين له.

إن دلائل التوحيد ووجوبه على المكلفين، ودلائل الشرك وكفر فاعله، وكذلك أركان الإسلام، وأركان الإيمان، وكذا الفرائض والحدود وما هو معلوم في الشريعة حرمته، وما هو معلوم حله، كل هذا ظاهر في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، هو ما يعده أهل العلم من المعلوم من الدين بالضرورة، فالمسلم الذي يقرأ القرآن ويعيش بين المسلمين لا تخفاه هذه الأصول إلا على وجه التفريط في التعلم، فلا يعذر، خلافًا لما هو معدود من المسائل الخفية مما يعذر فيه الجاهل.

ولذلك يعترف المشركون بذنوبهم ويعودون على أسيادهم باللوم؛ بسبب ضلالهم وإضلالهم؛ لأنهم أعرضوا عن مسائل ظاهرة بينة وأصول محكمة قطعية أرسل الله الرسل لأجلها.

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ

ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٦٥-١٦٧].

وقال تعالى: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ ۖ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ [إبراهيم:٢١-٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾ قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴿١٠٦﴾ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾ قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١٤﴾ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٣-١١٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٨]

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه:٧٧-٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود:٩٦-٩٩].

وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٥٤﴾ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْـَٔاخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤-٥٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ﴾ [القصص: ٨].

وقال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٩﴾ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴿٥٠﴾ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر: ٤٦- ٥٢].

وقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم بِٱلۡعَذَابِ إِذَا هُمۡ يَجۡـَٔرُونَ ﴿٦٤﴾ لَا تَجۡـَٔرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ ﴿٦٥﴾ قَدۡ كَانَتۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَكُنتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمۡ لَمۡ يَعۡرِفُواْ رَسُولَهُمۡ فَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤-٧٠].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٦﴾ إِذَآ أُلۡقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقٗا وَهِيَ تَفُورُ ﴿٧﴾ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ ﴿٩﴾ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ٦-١١]

وروى ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦] بإسناده عن محمد بن كعب وغيره قالوا: قال رجل من المنافقين: ما أرى قُرَّاءنا هؤلاء إلا أرغبنا بطونًا، وأكذبنا ألسنة، وأجبننا عند اللقاء! فرُفع ذلك إلى رسول الله ﷺ، فجاء إلى رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله ﷺ، إنما كنا نخوض ونلعب! فقال: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿مُجۡرِمِينَ ﴾، وإن رجليه لتنسفان الحجارة، وما يلتفت إليه رسول الله ﷺ، وهو متعلق بنِسْعَةِ رسول الله ﷺ.

وبإسناده عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغبَ بطونًا، ولا أكذبَ ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء! فقال رجل في المجلس: كذبتَ، ولكنك منافق! لأخبرن رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ونزل القرآن. قال عبد الله بن عمر: فأنا رأيته متعلقًا بحَقَب ناقة رسول الله ﷺ تَنْكُبه الحجارة، وهو يقول: يا رسول الله، إنما كنا نخوض ونلعب!

ورسول الله ﷺ يقول: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾(١).

وفي صحيح مسلم (٢٤٠) عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**».

فهذه النصوص: تدل على أنه لا عذر لأحد في مخالفة الرسل بالكفر بالله والشرك في عبادته، وأن كل من أعرض عن اتباع الوحي وكفر بالله ولم ينقد إلى ما أرسل به رسول الله ﷺ، وخالف ما جاءت به الرسل من أمور ظاهرة بينة محكمة يتعين على الأعيان العلم والعمل بها، لأي عذر من الأعذار تقليدًا أو هوى طاعةً للأمراء أو العلماء أو اتباعًا للعادات والأهواء، أو غير ذلك من الأعذار، فترك الحق البين الظاهر وأخذ بالباطل مما بيانه محكم في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ حكم عليه بموجبه، وعوقب في الآخرة على فعله؛ لأن الحجة عليه قائمة بما بلغه من الوحي وما أنزله الله على رسوله لظهور دليله وحكمه.

وأما ما كان خفيًّا من المسائل غير ظاهر الدلالة والحكم لجميع المكلفين، فيبين للواقع فيه حكمه ويوضح له الدليل حتى تنجلي الشبهة وتقام الحجة وتنقطع المحجة بمعرفته حكم الله، وذلك في مسائلَ مخصوصة قد يخفى دليلها على بعض الناس كما في مسائل القدر والإرجاء، ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية من ردِّ أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لردِّ بعض النصوص كفرًا، ولا يُحكم على قائله بالكفر؛ لاحتمال وجود مانع يمنع من تكفيره فأهل الأهواء والبدع في العموم من أهل القبلة لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم إلا من كانت بدعته مما هو معلوم كفر صاحبها بالتعيين بمجرد فعلها؛ لأنها من المسائل الظاهرة التي لا تخفى على المعينين من أهل التكليف ممن بلغه القرآن ويعيش بين المسلمين.

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري (١٤/ ٣٣٣-٣٣٥).

ومما لا يجزم بكفره ظاهرًا وباطنًا الكفر الموجب للعذاب والخلود في النار حديث العهد بالإسلام، والناشئ في محل بعيد عن معرفة الحق ولم يفرط أو يقصر في طلب الحق ومعرفته، فيقع في الشرك أو الكفر مما يخفى على مثله فيبين له الحكم، وكذلك من أدركه الهرم أو المجنون أو كان أصما، ونحو ذلك ممن لم يتمكن من التعلم وهو على دين أهل الشرك، فحكمهم في الدنيا بموجب ما أظهروه من الكفر والشرك، وأما في الآخرة فحكمهم حكم أهل الفترة، فيتوقف في تكفيرهم باطنًا، وإنما هم في حكم الكفار في الظاهر، ولكنهم يعذرون في الآخرة كحال من لم تبلغه الحجة ومات على شركه وكفره، والراجح في أهل الفترة ومن في حكمهم أنهم يمتحنون في الآخرة، فهم يعذرون لجهلهم، وعدم تفريطهم وعدم وجود من ينبههم[1].

ومما لا يحكم بكفره من وقع في أمر كفري لجهل وهو حديث عهد بإسلام، أو ناشئ في محل بعيد عن معرفة الحق، ولم يقصر في طلبه، فنُبِّه فتاب ورجع.

هذا ما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة المتقدم نقل طرف منها، وعليه إجماع العلماء.

وهذا ما عليه تقرير الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نصوص كثيرة في رسائله وكتبه ومراسلاته وردوده، فمن ذلك:

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي لم تقم عليه الحجة هو الذي حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف، وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة» اهـ[2].

---

(١) انظر طريق الهجرتين (ص:٣٧٦-٣٦٩) ومجموع الفتاوى والمقالات للشيخ عبدالعزيز بن باز (٨/ ٩٧-٩٨).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٩٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما ذكرتم من قول الشيخ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من جحد كذا وكذا، وقامت عليه الحجة...» وأنكم شاكون في هؤلاء الطواغيت وأتباعهم، هل قامت عليهم الحجة؟ فهذا من العجب، كيف تشكون في هذا وقد أوضحته لكم مرارًا؟! فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو (الذي حديث عهد بالإسلام)، و(الذي نشأ ببادية بعيدة)، أو (يكون ذلك في مسألة خفية)، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف، وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين، لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر، وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أشرك بالله تعالى كفر بعد إسلامه، ولو مكرهًا بحق كفر، أو جحد ربوبيته أو وحدانيته كفر، أو جحد صفة من صفاته، أو ادعى النبوة، أو صدق من ادعاها بعد النبي ﷺ، أو استهزأ بالله أو رسله، أو هزل بشيء فيه ذكر الله تعالى، أو كان مبغضًا لرسوله ﷺ، أو لما جاء به الرسول اتفاقًا؛ كفر، أو جعل بينه وبين الله وسائط، يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم؛ كفر إجماعًا؛ لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام قائلين ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، أو سجد لصنم أو شمس أو قمر، أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين الذي شرعه الله تعالى، أو وجد منه امتهان القرآن، أو أنكر الإسلام؛ كفر؛ لأن الدين عند الله الإسلام، أو سحر أو أتى عرافًا فصدقه، أو جحد البعث؛ كفر، أو أتى بقول يخرجه عن الإسلام، مثل أن يقول: هو يهودي، أو نصراني أو مجوسي، أو برئ من الإسلام أو القرآن أو النبي ﷺ، أو يعبد الصليب.

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٩٣-٩٤).

وقد عمت البلوى بهذه الفرق، وأفسدوا كثيرًا من عقائد أهل التوحيد، نسأل الله العفو والعافية.

أقول: يتأمل المسلم الذي قَصْدُه اتباع أمر الله ورسوله، ما ذكره هؤلاء العلماء، وحكوا عليه إجماع المذاهب كلها، في أناس يشهدون أن لا إله إلا الله، ويصلون ويصومون، وأهل عبادة، لكنهم يعتقدون في بعض الأولياء، مثل عبدالقادر، ومعروف الكرخي وغيرهما، ويتعلقون عليهم، يقولون: لهم جاه عند الله، كيف حكى العلماء إجماع المذاهب على أن من فعل ذلك فهو كافر، ولو كان زاهدًا.

هذا الذي أنا طالب منهم، وأعظم من أن الرافضي إذا سب الشيخين فقد توقف الإمام أحمد في تكفيره. وأما إذا اعتقد في علي أو الحسين فهو كافر، مع كونه يشهد أن لا إله إلا الله. أتظنون أن هذا في قوم مضوا؟ أتقولون الصحابة أراهم يكفرون أهل الإسلام؟ أم تظنون أن الذين يعتقدون في علي لا يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فرحم الله امرأ نصح نفسه، ونصر الله ورسوله ودينه، ولم تأخذه في الله لومة لائم» اهـ(١).

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة العظيمة واضحا جليا، ومثل ذلك قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمن كلامهم في ذلك:

قال العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي نعتقده دينًا، ونرضاه لإخواننا مذهبًا، أن من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وقامت عليه الحجة، فإنه يكفر بذلك، ولو ادعى الإسلام، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء» اهـ(٢).

---

(١) الدرر السنية (١/ ٨٨-٩٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ١٣١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الحوادث المذكورة، والكفريات المشهورة، والبدع المزبورة، قد أنكرها أهل العلم والإيمان، واشتد نكيرهم حتى حكموا على فاعلها بخلع ربقة الإسلام والإيمان» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من ارتكب ما يوجب الكفر والردة والشرك يحكم عليه بمقتضى ذلك، وبموجب ما اقترف كفرًا أو شركًا أو فسقًا إلا أن يقوم مانع شرعي يمنع من الإطلاق، وهذا له صور مخصوصة، لا يدخل فيها من عبد صنمًا أو قبرًا أو بشرًا أو مدرًا لظهور البرهان، وقيام الحجة بالرسل» اهـ[٢].

وقال العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معلوم بالاضطرار من الدين: أن الله بعث محمدًا ﷺ، وأنزل عليه الكتاب ليعبد وحده ولا يشرك معه غيره، فلا يُدعى إلا هو، ولا يذبح إلا له، ولا ينذر إلا له، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف خوف السر إلا منه. والقرآن مملوء من هذا، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، والآيات الواردة في هذا المعنى كثيرة، والله تعالى لا يعذب خلقه إلا بعد الإعذار إليهم، فأرسل رسله وأنزل كتبه لئلا يقولوا: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]» اهـ[٣].

---

(١) الدرر السنية (١/ ٣٨٧).

(٢) منهاج التأسيس والتقديس في الرد على شبهات داود بن جرجيس (ص: ٣٢٠).

(٣) الدرر السنية (١١/ ٧٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكلام في تكفير المعين، فالمقصود به مسائل مخصوصة، قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة النبوية، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفرًا، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع، كالجهل وعدم العلم بنفس النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها؛ ولذلك ذكر هذا في الكلام على بدع أهل الأهواء، وقد نص على هذا، فقال في تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال: بعدم التكفير. وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله» اهـ(١).

وقال العلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذين قالوا للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط، وإن كانوا يظنون أن هذا من التأله لغير الله، الذي تنفيه لا إله إلا الله؛ لأنهم يقولون لا إله إلا الله، ويعرفون معناها لأنهم العرب، لكن خفيت عليهم هذه المسألة، لحداثة عهدهم بالكفر، حتى قال النبي ﷺ: **«الله أكبر! إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾** [الأعراف:١٣٨] **لتركبن سنن من كان قبلكم»**. فإن قيل: فالنبي ﷺ لم يكفرهم بذلك. قلنا: هذا يدل على أن من تكلم بكلمة كفر جاهلًا بمعناها، ثم نبه فانتبه، أنه لا يكفر، ولا شك أن هؤلاء لو اتخذوا ذات أنواط بعد إنكار النبي ﷺ لكفروا» اهـ(٢).

وقال العلماء الشيخ عبد الله، والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «أما الجهمية فالمشهور من مذهب أحمد، وعامة علماء السنة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، تكفيرهم؛ لأن قولهم صريح في مناقضة ما جاء به الرسل، وأنزلت به الكتب،

---

(١) منهاج التأسيس في رد شبهات داود بن جرجيس (ص:١٠١).
(٢) الدرر السنية (١٢/ ٦٣).

وحقيقة قولهم: جحود الصانع، وجحود ما أخبر به عن نفسه، بل وجميع الرسل، ولهذا قال الإمام: عبد الله بن المبارك: (إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية). وبهذا كفروا من يقول: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وإن الله ليس على العرش، وإنه ليس له علم ولا قدرة، ولا رحمة، ولا غضب، ولا غير ذلك من صفاته، وهم عند كثير من السلف مثل ابن المبارك، ويوسف ابن أسباط، وطائفة من أصحاب أحمد، ليسوا من الثلاث والسبعين فرقة.

وقد بينا لك فيما مضى: أن الإمام أحمد، وأمثاله من أهل العلم والحديث، لا يختلفون في تكفير الجهمية، وأنهم ضلال زنادقة مرتدون، وقد ذكر من صنف في السنة: تكفيرهم عن عامة أهل العلم والأثر، كاللالكائي، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة له، وابن أبي ملكية، والخلال في السنة له، وإمام الأئمة ابن خزيمة قد قرر كفرهم ونقله عن أساطين الأئمة.

وقد حكى كفرهم شمس الدين ابن القيم في كافيته، عن خمسمائة من أئمة المسلمين وعلمائهم، فكيف إذا انضاف إلى ذلك كونهم من عباد القبور، وعلى طريقتهم؟! فلا إشكال -والحالة هذه- في كفرهم وضلالهم.

وأما إباضية أهل هذا الزمان فحقيقة مذهبهم وطريقتهم: جهمية قبوريون، وإنما ينتسبون إلى الإباضية انتسابًا، فلا يشك في كفرهم وضلالهم، إلا من غلب عليه الهوى، وأعمى الله عين بصيرته، فمن تولاهم فهو عاص ظالم، يجب هجره ومباعدته، والتحذير منه، حتى يعلن بالتوبة، كما أعلن بالظلم والمعصية» اهـ (إلى أن قالوا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «أهل الأهواء من هذه الأمة، ومن لا تخرجه بدعته من الإسلام، كالخوارج ونحوهم، فهؤلاء لا يكفرون؛ لأن أصل الإيمان الثابت، لا يحكم بزواله إلا بحصول مناف لحقيقته، مناقض لأصله، والعمدة: استصحاب الأصل وجودًا وعدمًا، لكنهم يبدعون ويضللون، ويجب هجرهم وتضليلهم، والتحذير عن مجالستهم ومجامعتهم، كما هو طريقة السلف في هذا الصنف.

وأما الجهمية وعباد القبور، فلا يستدل بمثل هذه النصوص على عدم تكفيرهم، إلا من لم يعرف حقيقة الإسلام، وما بعث الله به الرسل الكرام؛ لأن حقيقة ما جاؤوا به ودعوا إليه وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له، وألا يشرك في واجب حقه أحد من خلقه، وأن يوصف بما وصف به نفسه، من صفات الكمال ونعوت الجلال. فمن خالف ما جاؤوا به، ونفاه وأبطله، فهو كافر ضال، وإن قال لا إله إلا الله، وزعم أنه مسلم؛ لأن ما قام به من الشرك يناقض ما تكلم به من كلمة التوحيد، فلا ينفعه التلفظ بقول لا إله إلا الله؛ لأنه تكلم بما لم يعمل به، ولم يعتقد ما دل عليه.

وأما قوله: نقول بأن القول كفر، ولا نحكم بكفر القائل، فإطلاق هذا جهل صرف؛ لأن هذه العبارة لا تنطبق إلا على المعين، ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولًا يكون القول به كفرا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية، التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية، من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفرًا، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع كالجهل، وعدم العلم بنقض النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه في كثير من كتبه، وذكر أيضا تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله، ولا تجعل هذه الكلمة عكازة تدفع بها في نحر من كفر البلدة الممتنعة عن توحيد العبادة والصفات، بعد بلوغ الحجة ووضوح المحجة» اهـ[1].

(١) الدرر السنية (٨/ ٤٢٩-٤٣٣).

وقال العلماء الشيخ عبدالله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «القبوريون لا يشك في كفرهم من شم رائحة الإيمان، وقد ذكر شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ، في غير موضع: أن نفي التكفير بالمكفرات قوليها وفعليها، فيما يخفى دليله ولم تقم الحجة على فاعله، وأن النفي يراد به نفي تكفير الفاعل وعقابه قبل قيام الحجة عليه، وأن نفي التكفير مخصوص بمسائل النّزاع بين الأمة.

وأما دعاء الصالحين، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد، فهذا لا ينازع مسلم في تحريمه، والحكم بأنه من الشرك الأكبر، فليس في تكفيرهم وتكفير الجهمية قولان.

وأما الإباضية في هذه الأزمان، فليسوا كفرقة من أسلافهم، والذي بلغنا أنهم على دين عباد القبور، وانتحلوا أمورًا كفرية لا يتسع ذكرها هنا، ومن كان بهذه المثابة فلا شك في كفره، فلا يقول بإسلامهم إلا مصاب في عقله ودينه، ولا تصح خلف من لا يرى كفر هؤلاء الملاحدة، أو يشك في كفرهم» اهـ[1].

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ: «تكفير الشخص المعين، فلا مانع من تكفيره إذا صدر منه ما يوجب تكفيره، فإن عبادة الله وحده لا شريك له من الأمور الضرورية المعلومة من دين الإسلام، فمن بلغته دعوة الرسول، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة.

وأما الأمور التي لا يكفر فاعلها مما ليس معلومًا بالضرورة من دين الإسلام، بل في الأمور الخفية، فهذا لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة؛ لأن هذا إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية التي قد يخفى دليلها، وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل

---

(١) الدرر السنية (٤/ ٤٠٩).

العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو، يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم.

فمسأله توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء، ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فحجة الله هي القرآن، فمن بلغه القرآن فلا عذر، وليس كل جهل يكون عذرًا لصاحبه، فهؤلاء جهال المقلدين لأهل الكفر كفار بإجماع الأمة، اللهم إلا من كان منهم عاجزًا عن بلوغ الحق ومعرفته لا يتمكن منه بحال مع محبته له وإرادته وطلبه وعدم المرشد إليه، أو من كان حديث عهد بالإسلام، أو من نشأ ببادية بعيدة، فهذا الذي ذكر أهل العلم أنه معذور؛ لأن الحجة لم تقم عليه فلا يكفر الشخص المعين حتى يعرف وتقوم عليه الحجة بالبيان» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله، وهؤلاء الأغبياء أجملوا القضية وجعلوا كل جهل عذرًا ولم يفصلوا، وجعلوا المسائل الظاهرة الجلية وما يعلم من الدين بالضرورة كالمسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، وكذلك من كان بين أظهر المسلمين كمن نشأ ببادية بعيدة أو كان حديث عهد بالإسلام؛ فضلوا وأضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل» اهـ[٣].

هذا ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، خلافًا لما يقرره مخالفوهم ممن دخلت عليه شبهة الإرجاء.

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص:٦٥٤).

(٢) كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (ص:١١٦).

(٣) كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (ص:١١٧).

وهنا مسألة مهمة وهي:

بطلان زعم بعض المتعالمين حيث يقرر: أن من يعيش في بلاد المسلمين ومن نشأ في بلاد المشركين، ومن هو حديث عهد بإسلام، كلهم سواء، فيعذرون، وأن من فرق بينهم في الإعذار فهو تفريق لا ينضبط! -هكذا يزعم المبطلون-.

ويقرر: أن من يفرقون بين ما هو معلوم من الدين بالضرورة وغيره، ويرتبون على إنكار المعلوم من الدين بالضرورة الكفر دون غيره؛ مخطئون لأن -بزعمه- تقسيم الشرع إلى هذين القسمين فيه نظر، فكيف إذا بني عليه التكفير! هكذا يقرر الأفاكون.

ويقرر: أن الأصل في كل من وقع في النواقض أنه معذور، وأن من وقع في جميع المكفرات، سواء كانت من الأمور الظاهرة أو غيرها أو ما علم بالضرورة أو غيرها، فالأصل فيه العذر، وأنه لا دليل على التفريق بين مكفر وآخر، وأن من أراد التفريق فعليه بالدليل! هكذا ينشر هؤلاء الملبسون.

ويقرر: أن التفريق بين من كان في بلاد المسلمين ومن كان في محلة بعيدة ولم يتمكن من التعلم فلا يعذر الذي يعيش في بلاد المسلمين بخلاف غيره، أن هذا تفريق خاطئ؛ لأنه لا ينضبط! ويزعم أن من عاش في بلاد المسلمين ويقرأ القرآن ويسمع دعوة الحق وعنده العلماء ومن ينبهه فيُعْرِض، ومن كان في بلاد المشركين وليس عنده من ينبهه ولم يسمع دعوة الحق كلهم سواء، فيُعذرون إذا أهان أحد منهم المصحف أو قتل نبيًّا! أو أشرك في عبادة الله سواء كان في بلاد المسلمين أو خارجها سواء كان حديث عهد بإسلام أو له فيه عمر طويل فهؤلاء -بزعمه- سواء، يعذرون، ولا يفرق في الحكم على أحدهم إذا وقع في مكفر كالشرك بالله لأجل هذه الأوصاف!

ويقرر: أن التفريق بين حديث عهد بالكفر وغيره لا ينضبط، وأن من أسلم حديثًا فوقع في ناقض لم يدر أنه ناقض كأن يكون عادة له قبل إسلامه، ومن كان بين المسلمين ويدرس في مدارسهم ويقرأ القرآن وعنده العلماء ويسمع دعوة الحق، أنهما سواء،

فيعذر كل من وقع في النواقض الناقلة من الإسلام إلى الكفر مطلقًا دون تفصيل.

ويقرر: أن التفريق بين حديث العهد بالإسلام وغيرهم والناشيء في بلاد المشركين ومن في بلاد المسلمين تفريق أغلبي، وليس ضابطًا فاصلًا!

وغير ذلك من تقريرات هؤلاء المتهوكين المفترين مما هو منشور مشهور باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ والرد على الغلاة في التكفير، ويزعم أربابها أنهم يشرحون رسائل الإمام كنواقض الإسلام وكشف الشبهات ومفيد المستفيد، وهم يعملون على هدمها ونقضها، فالله حسيبهم وهو ناصر دينه.

والجواب على هذه الشبه الواهية الساقطة: أن هذه دعوى وتلبيس وتعمية ونقض لدعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وترديد لدعايات المبطلين من أعداء الدعوة، ورد لظاهر النصوص من الكتاب والسنة المتقدم ذكر طرف منها، ونقض لما عليه تقرير أهل العلم وأجمعوا عليه: أن من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وقامت عليه الحجة الرسالية، فإنه يكفر بذلك ظاهرًا وباطنًا، ولو ادعى الإسلام.

والرد على هذه الشبهة بما تقدم نقله من الأدلة من الكتاب والسنة، وما تقدم نقله عن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مما فيه أوضح البيان وأتمه.

فالعلماء تتابعوا على نقل الإجماع على كفر من أنكر أو جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو ما يسمونه المسائل الظاهرة، أي ظاهرة في حكمها وقطعية في دلالتها، وعدم العذر بالجهل بها، ظهورًا يقوم مقام التبيين والتفصيل، للمخالف فيها، كمن دعا غير الله أو جوز ذلك أو اتخذ الوسائط، أو سوغ التعبد باليهودية والنصرانية، أو البوذية، أو المجوسية، أو فضل حكم غير الله على حكم الله، أو جوز التحاكم لغير الله، أو ظاهر المشركين وناصرهم على المسلمين وغير ذلك، كما نصوا على أن ما لا يعلم من الدين بالضرورة وهو ما يعدونه مما هو خفي من المسائل، أو كان مثله يخفى عليه، كمن هو حديث عهد بكفر؛ فيتوقف في تكفير من وقع فيه على النحو الذي تقدم بيانه.

مما يبين أن العلماء يفرقون بين المسائل وبين أصحابها، ولا يجعلون المسألة واحدة إلا عند أهل الجهالة والغواية.

ومما يدل على ذلك دلالة ظاهرة بينة قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يخبر تعالى أن في القرآن آيات محكمات هن أم الكتاب، أي: بينات واضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد من الناس، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، فمن رد ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده، فقد اهتدى» اهـ[1].

ثم ساق جملة من الآثار في معنى المشتبهات، ثم قال: «وأحسن ما قيل فيه الذي قدمناه، وهو الذي نص عليه محمد بن إسحاق بن يسار رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: ﴿ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فيهن حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لهن تصريف ولا تحريف عما وضعن عليه، قال: والمتشابهات في الصدق، لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد، كما ابتلاهم في الحلال والحرام ألا يصرفن إلى الباطل، ولا يحرفن عن الحق، ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي: ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ أي: إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها، لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحجة عليهم» اهـ[2].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٦).
(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٧).

وفي معنى هذه الآية ما روي عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المتقدم نقله، في أن التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: «وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لاَ يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره» اهـ[١] وبلفظ: «حلالٌ وحرامٌ لاَ يُعذَر أحدٌ بالجهالة به» اهـ[٢].

ومما يدل على ذلك ما رواه الترمذي (٢١٨٠) وقال: حديث حسن صحيح، عن أبي واقد الليثي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط، يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «**سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم**».

وعند الطبراني في المعجم الكبير (٣٢٩١) والطيالسي في مسنده (١٤٤٣) بلفظ: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، قال: فمررنا بالسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال رسول الله ﷺ: «**الله أكبر! إنها السنن، قلتم -والذي نفسي بيده- كما قالت بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لتركبن سنن من كان قبلكم**». وللطبراني (٣٢٩٤) وفيه: «وكانوا أسلموا يوم الفتح».

ففيه التنبيه على سبب جهلهم، وهو كونهم حديثو عهد بكفر، ففيه: التفريق بين حديث العهد وغيره.

وليس غريبًا أن يقرر من هو أجنبي عن العلم هذا التقرير الفاسد المناقض لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُٱللَّهُ وما حكوه مما هو مجمع عليه عند العلماء، أن من

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٥).
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٦).

وقع في الكفر يحكم عليه بالكفر، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو ناشئًا في محل بعيد عن سماع الحق، أو كان ما وقع فيه مما هو من المسائل الخفية، فمن كان أجنبيًّا عن العلم وأهله، ولم يسلك مسالك العلماء في دراسة الاعتقاد، وتقفر العلم تقفرًا وتلقف الشبه فاستقرت بقلبه، فانطمس وعمي، فلم يعد يفرق بين السِّمَن والورم، ولا بين الجمر والتمر، فاللهم إنا نسألك السلامة من الضلال والغواية.

فهذه النصوص التي نقلتها من الكتاب والسنة وتقريرات أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تدل على التفريق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، ولم يخالف في ذلك إلا من لم يفهم معاني نصوص الكتاب والسنة، ولم يدرك منزع تقريرات أهل العلم، ولم يصدر مما صدروا عنه.

والشاهد أن هذه الجرأة على تخطئة أهل العلم والإيمان بوابة الزندقة والإلحاد، فكيف ومن يقرر ذلك ويبث هذه الشبه لهم أتباع متعصبون، وغوغاء متحزبون، فالفتنة على الدين وأهله بهم عظيمة.

فإنكار التفريق بين المسائل الظاهرة وغير الظاهرة، أو المعلوم من الدين بالضرورة وغيرها، أو من يعيش بين المسلمين ومن هو بين المشركين، أو حديث العهد بالإسلام وغيره، جدل بالباطل، وجرأة من هؤلاء المشبهة الملبسين.

وقد تقدم نقل كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وسيأتي مزيد بيان في تقريرهم هذه المسائل على هذا المنوال، فهدر هذا التقسيم جرأة لا يتقحمها إلا من لا يدرك مصطلحات العلماء والأصول التي بنوا عليها ذلك، كما أنه تسفيه وتجهيل لهم، كيف والذي يردد هذه الشبهة أغمار دخلاء على العلم وأهله.

وهذه الشبهة مثيلة لشبهة غلاة المبتدعة ممن ينكر تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، توحيد العبادة والربوبية والأسماء والصفات، فكل هؤلاء مجترئون على العلم وأهله، أهل جهالة، ومنهم المعلن لعدائه للتوحيد وأهله، ومنهم المنطوي على ذلك، وإلا

فكيف يتصور إسلام لمن ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة مما لا يصح إسلام المرء إلا به؟! وكيف يتصور إسلام من يخالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة كُفْرُه وهو يعيش بين المسلمين ويقرأ القرآن ويسمع دعوة الحق؟! فلا يتصور إسلام هؤلاء إلا من لم يدر ما يخرج من رأسه، ولم يفقه حقيقة ما أرسل الله به الرسل من أمره ونهيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد قرر علماؤنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ هذه المسألة، آخذين بما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

فقد بين علماؤنا أن المسائل نوعان: مسائل ظاهرة، ومسائل خفية، وأن من المكلفين من لا يعذر، كالذي بين المسلمين إذا وقع في الكفر الناقل من الملة مما هو معلوم ظاهر، ومنهم من يعذر كحديث عهد بالإسلام ونحو ذلك، وأن من الأعمال ما يكفر فاعله بمجرد فعله، ومنها ما يتوقف في تكفير فاعله حتى يبين له ويعرَّف، وهم بذلك متمسكون بنصوص الكتاب والسنة وآثار السلف لا يحيدون عن ذلك قيد أنملة، على نمط وسط، بين أهل الغلو والإفراط وأهل الجفاء والتفريط، وسط بين الخوارج والمرجئة.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يعذر أحد في عدم معرفة أصول الإسلام وقواعده ممن بلغه القرآن وبعث الرسول ﷺ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ﴾، وما جاء في معناهما من الآيات، أما المسائل الفرعية التي قد يخفى حكمها، فهذه يعذر فيها بالجهل حتى تقام عليه الحجة؛ لأحاديث كثيرة وردت في ذلك» اهـ[1].

وسئل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: متى يعذر الإنسان بالجهل؟

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤١٩).

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «يعذر بالأشياء الخفية، لاسيما في بعض الأحكام الشرعية، قد تخفى على العامي حتى يتعلم، أما الذي بين المسلمين وقال: لا أدري عن الزنى، ما يعذر وهو بين المسلمين. الزنى معروف عند المسلمين أنه حرام، فلو قال: ما عرفت أن الزنى حرام، لا يعذر بهذا، أو قال: ما عرفت أن الخمر حرام وهو بين المسلمين، لا يعذر. لكن في بعض المسائل التي قد تخفى في مسائل الأحكام الدقيقة قد يعذر فيها الإنسان؛ لأجل كونه ليس من أهل العلم. كذلك لو قال: ما أعلم أن دعاء الأموات والاستغاثة بالأموات ممنوع، لا يعذر بهذا؛ لأن هذا هو أصل التوحيد وأصل الدين، والله أنزل القرآن للنهي عن هذه الأمور والقضاء عليها وبين حال المشركين، وحذر من أعمالهم» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس في العقيدة عذر في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، ليس فيها عذر، بل يجب على المؤمن أن يعتقد العقيدة الصحيحة، وأن يوحد الله جل وعلا، ويؤمن بأنه رب العالمين، وأنه الخلاق العليم، وأنه المنفرد بالربوبية، ليس هناك خالق سواه، وأنه مستحق العبادة وحده دون كل ما سواه، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلا، لا شبيه له، ولا كفء له، الذي يؤمن بهذا ليس له عذر في التساهل في هذا الأمر، إلا إذا كان بعيدًا عن المسلمين في أرض لا يبلغه فيها الوحي، فإنه معذور في هذه الحالة، وأمره إلى الله، يكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله يوم القيامة يمتحن، فإن أجاب جوابًا صحيحا دخل الجنة، وإن أجاب جوابًا فاسدًا دخل النار، فالمقصود أن هذا يختلف، فإذا كان في محل بعيد لا يسمع القرآن والسنة فهذا حكمه حكم أهل الفترة، حكمهم عند أهل العلم أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنة ومن عصى دخل النار، وأما كونه بين المسلمين يسمع القرآن والسنة ثم يبقى على الشرك وعلى إنكار الصفات فهو غير معذور، نسأل الله العافية.

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٦٤-٢٦٥).

وليس العذر بالجهل مسألة قياسية تختلف من زمان إلى زمان ومكان إلى آخر؛ لأن الجهل ليس بعذر بالنسبة للعقيدة، إلا إذا كان في محل لم تبلغه الدعوة: القرآن ولا السنة، أما في الأحكام فهو عذر: يعني جهل بالحكم الشرعي في بعض الأحكام التي تخفى، أو في دقائق الصفات، وبعض الصفات التي قد تخفى فهذا عذر، أما في الأمور الواضحة، الأمور التي تعد بالضرورة كالإيمان بتوحيد الله، وأنه الخلاق العليم، وأنه مستحق للعبادة، وأنه الكامل في أسمائه وصفاته، والإيمان بما جاء في القرآن العظيم والسنة المطهرة من أسماء الله وصفاته، هذا ليس محل عذر إذا كان ممن بلغه القرآن والسنة، نسأل الله السلامة» اهـ[١].

وسُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: متى يعذر الرجل بالجهل أو في العقيدة أو في الأحكام الشرعية؟

فأجاب: «يُعذر بالجهل إذا كان في أرضٍ منقطعة لم يبلغهُ شيء، منقطع لا يبلغهُ شيء، ولا يسمع عن وسائل الإعلام، ولا يسمع شيء، هذا يعذر بالجهل، هذه واحدة. الثانية: الأمور الخفية التي تحتاج إلى بيان وتوضيح، وهو لا يعرف التوضيح والبيان، يسأل أهل العلم، قال جلَّ وعلا: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، فيزول الجهل عنه بالسؤال، ولا يبقى يقول: أنا جاهل ومعذور بالجهل، وعنده أهل العلم» اهـ[٢].

وعليه: يتبين تقرير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمهم الله وما عليه علماؤنا في هذه المسألة العظيمة والفرق بين تقريرهم وتقرير من خالفهم من الأدعياء، ويتبين بطلان الشبه التي يلقيها أهل الأهواء في هذا الباب، كما تقدم بيانه وتفصيله.

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٦).

(٢) انظر موقع الشيخ على الإنترنت، https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٥٥٠٩

الفرق الرابع:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لا يفرقون بين المازح والجاد والجاهل والشاك والمتأول والمقلد، في فعل أو قول الشرك والكفر، إلا المكره، خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن الأصول المحكمة، والمسائل الظاهرة البينة، وما هو معلوم من الدين بالضرورة مما هو معلوم كفر فاعله أو تاركه، وأنه ناقل من الإسلام إلى الكفر إذا وقع فيه المكلف، سواء كان على وجه الهزل أو المزاح، أو التأويل، أو الجهل، أو التقليد، أو طلب الدنيا، أو غير ذلك من الأعذار، فإنه يكفر بذلك، ولا يكون ذلك عذرًا له، بل يخرجه ذلك من الإسلام، ويحكم عليه عينًا بموجبه بالكفر، إلا المكره.

فمن فعل الشرك والكفر باختياره فقد كفر، وحكم عليه بموجبه، وإن لم يقصد فعل ذلك على وجه القصد للكفر والخروج من الإسلام، كالمازح والهازل، وطالب الدنيا ونحوه، ولو لم يعتقد تسوية الله بخلقه كالمتأول الذي يظن أن ذلك وسيلة مشروعه وقربة إلى الله، وأن ذلك من تعظيم الله وأوليائه، وأن بها تنال الشفاعة، وكالجاهل والمقلد الذي يقلد السادة والكبراء والمطاعين والمتبوعين من الأمراء والعلماء، فيصرف العبادة لغير الله وينقض دين الله بقوله أو عمله أو اعتقاده.

فكل من صرف العبادة لغير الله ووقع بالشرك بالله الناقل من الملة مختارًا غير مكره فهو كافر مشرك.

قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]، قال ابن جرير الطبري:

«يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: قل لهؤلاء الذين وصفت لك صفتهم: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا﴾ بالباطل، فتقولوا: ﴿كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾، ﴿قَدْ كَفَرْتُم ﴾ يقول: قد جحدتم الحق بقولكم ما قلتم في رسول الله ﷺ والمؤمنين به، ﴿بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ يقول: بعد تصديقكم به وإقراركم به» اهـ[١].

وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ فإن قيل: كيف قال: ﴿كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾وهم لم يكونوا مؤمنين؟ قيل: معناه: أظهرتم الكفر بعدما أظهرتم الإيمان» اهـ[٢].

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «فهذه القصّة فيها فوائد عظيمة:

* **الفائدة الأولى**: أن من استهزأ بالله أو برسوله أو بالقرآن ارتدّ عن دين الإسلام رِدّةً تنافي التّوحيد، وهذا وجه المناسبة من عقد المصنِّف لهذا الباب، أنّ مَنِ استهزأ بالله أو برسوله أو بالقرآن، أو استهان بشيء من ذلك، أنّه يرتدّ عن دين الإسلام رِدّة تنافي التّوحيد وتُخرج من دين الإسلام؛ لأن هؤلاء كانوا مؤمنين، فارتدّوا عن دينهم بهذه المقالة، بدليل قوله تعالى: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾.

* **الفائدة الثانية**: أن نواقض الإسلام لا يُعفى فيها عن اللّعب والمزح، سواءً كان جادًّا أو هازلًا، بل يُحكم عليه بالردّة والخُروج من دين الإسلام؛ لأن هؤلاء زعموا أنّهم يمزحون ولم يقبل الله جل وعلا عذرهم؛ لأن هذا ليس موضع لعب ولا موضع مزح» اهـ[٣].

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٤/ ٣٣٦).
(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن (٤/ ٧٠).
(٣) إعانة المستفيد (٢/ ١٩٠).

* وقال حفظه الله: «**الفائدة الثامنة**: في الحديث دليل على أنّ نواقِض الإسلام لا يُعذَر فيها بالمزح واللّعب؛ لأنها ليست مجالًا لذلك، وإنّما يُعذر فيها المُكْره على القول خاصة كما في آية النحل: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]» اهـ(١).

وقال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٩].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر تعالى عمن كفر به بعد الإيمان والتبصر، وشرح صدره بالكفر واطمأن به، أنه قد غضب عليه، لعلمهم بالإيمان ثم عدولهم عنه، وأن لهم عذابًا عظيمًا في الدار الآخرة؛ لأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فأقدموا على ما أقدموا عليه من الردة لأجل الدنيا، ولم يهد الله قلوبهم ويثبتهم على الدين الحق، فطبع على قلوبهم فلا يعقلون بها شيئًا ينفعهم وختم على سمعهم وأبصارهم فلا ينتفعون بها، ولا أغنت عنهم شيئًا، فهم غافلون عما يراد بهم. ﴿لَا جَرَمَ﴾ أي: لا بد ولا عجب أن من هذه صفته، ﴿أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ أي: الذين خسروا أنفسهم وأهاليهم يوم القيامة. وأما قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ فهو استثناء ممن كفر بلسانه ووافق المشركين بلفظه مكرها، لما ناله من ضرب وأذى، وقلبه يأبى ما يقول، وهو مطمئن بالإيمان بالله ورسوله» اهـ(٢).

---

(١) إعانة المستفيد (٢/ ١٩١).
(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٦٠٥).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الآية تدل على أنه لا يعذر أحد كفر بعد إيمانه إلا من كان مكرهًا، وأما من كفر على سبيل الاختيار لأي غرض من الأغراض سواء كان مزاحًا، أو مشحة في وظيفة، أو دفاعًا عن وطن، أو ما أشبه ذلك فإنه يكون كافرًا، فالله عَزَّوَجَلَّ لم يعذر من كفر إلا من كان مكرهًا بشرط أن يكون قلبه مطمئنًا بالإيمان، أي: إن الله تعالى لم يستثن في الآية من الكافرين إلا من أكره، والإكراه لا يكون إلا على القول أو الفعل، أما عقيدة القلب فلا يطلع عليها إلا الله، ولا يتصور فيها الإكراه؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يكره شخصًا فيقول: لابد أن تعتقد كذا وكذا؛ لأنه أمر باطن لا يعلم به، وإنما الإكراه على ما ظهر فقط بالقول أو الفعل.

الوجه الثاني: أنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فكان كفرهم سببه أنهم استحبوا الدنيا على الآخرة، ويعني بالدنيا: كل ما يتعلق بها من جاه، أو مال، أوْ رياسة، أو غير ذلك مما آثر الدنيا بما فيها على الآخرة، وكفره من أجل إيثار الدنيا، فإنه يكون كافرًا وإن لم يكن مستحبًا للكفر، ولكنه مستحب لحياة الدنيا، فإنه يكفر، وذلك أن بعض الناس يكفر لأنه يحب الكفر ويعجبه، وبعض الناس يكفر لمال، أو جاه، أو رياسة، وبعض الناس يكفر لينال بذلك شيئًا من السلطان، وما أشبه ذلك، فالأغراض كثيرة» اهـ[1].

أخرج البخاري (٣٠١٧) عن عكرمة، أن عليًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حرق قومًا فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: «**لا تعذبوا بعذاب الله**» ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**».

أخرج البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨٩٦) عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، ثم تركوه، فلما أتى رسول الله ﷺ قال: «**ما وراءك؟**» قال: شر يا رسول

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٣-١٠٥).

الله، ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير، قال: «**كيف تجد قلبك؟**» قال: مطمئنًا بالإيمان، قال: «**إن عادوا فعد**».

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨٧٤) بإسناده عن عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يقول: «من كفر بعد إيمانه طائعًا، فإنه يقتل» اهـ وله عن عبد الله بن وهف أخبرني يونس عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «ذلك فيمن كفر بعد إيمانه» اهـ.

وأخرج البيهقي في السنن الصغير (٣١٨١) عن ابن عباس، في قوله عَزَّوَجَلَّ ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] قال: «أخبر الله سبحانه أنه من كفر بعد إيمانه، فعليه غضب من الله، وله عذاب عظيم، فأما من أكره فتكلم بلسانه، وخالفه قلبه بالإيمان؛ لينجو بذلك من عدوه، فلا حرج عليه، إن الله سبحانه إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم».

وأخرج البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٦٦٤٩) و(١٦٦٥٠) عن الربيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: قال الشافعي: «قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] فلو أن رجلًا أسره العدو فأكره على الكفر لم تبن منه امرأته، ولم يحكم عليه بشيء من حكم المرتد، قد أكره بعض من أسلم في عهد النبي ﷺ على الكفر فقاله، ثم جاء النبي ﷺ فذكر له ما عذب به فنزلت فيه هذه الآية، ولم يأمره النبي ﷺ باجتناب زوجه ولا بشيء مما على المرتد» اهـ.

فهذه النصوص والأحاديث عمدة في أن من قال أو فعل أو اعتقد الكفر بالله، من غير إكراه، مما كون حكمه ظاهر بين محكم في نصوص الكتاب والسنة، فمن وقع في ذلك من غير إكراه فإنه يكفر به عينًا، ويحل دمه وماله، ويقيم عليه حد الردة ولي أمر المسلمين. هذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأجمع عليه العلماء.

وعلى ذلك تقرير الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقال لهذا الجاهل: إن كنت تعرف أن الإله هو: المعبود، وتعرف أن الدعاء من العبادة، فكيف تدعو مخلوقًا، ميتًا، عاجزًا؟! وتترك الحي، القيوم، الحاضر، الرؤوف، الرحيم، القدير؟!

فقد يقول هذا المشرك[1]: إن الأمر بيد الله، ولكن هذا العبد الصالح يشفع لي عند الله، وتنفعني شفاعته وجاهه، ويظن أن ذلك يسلمه من الشرك.

فيقال لهذا الجاهل: المشركون عباد الأصنام، الذين قاتلهم رسول الله ﷺ وغنم أموالهم وأبناءهم ونساءهم، كلهم يعتقدون أن الله هو النافع، الضار، الذي يدبر الأمر، وإنما أرادوا ما أردت من الشفاعة عند الله، كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس:١٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣.]، وإلا فهم يعترفون بأن الله هو الخالق، الرازق، النافع الضار، كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٣١]» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ترى من يعرف الحق ويترك العمل به لخوف نقص دنيا أو جاه أو مداراة لأحد، وترى من يعمل به ظاهرًا لا باطنًا، فإذا سألته عما يعتقد بقلبه فإذا هو لا يعرفه. ولكن عليك بفهم آيتين من كتاب الله:

* **أولاهما** قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٦] فإذا تحققت أن بعض الصحابة الذين غزوا الروم مع الرسول ﷺ كفروا بسبب كلمة قالوها على

(١) سماه مشركا مع النص على جهله.
(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٥).

وجه المزح واللعب، تبين لك أن الذي يتكلم بالكفر أو يعمل به خوفًا من نقص مال أو جاه أو مداراة لأحد أعظم ممن يتكلم بكلمة يمزح بها.

* **والآية الثانية** قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل:١٠٦-١٠٧] فلم يعذر الله من هؤلاء إلا من أكره مع كون قلبه مطمئنًا بالإيمان، وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه، سواء فعله خوفًا أو مداراة أو مشحة بوطنه، أو أهله، أو عشيرته أو ماله، أو فعله على وجه المزح، أو لغير ذلك من الأغراض، إلا المكره.

فالآية تدل على هذا من جهتين:

- **الأولى**: قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ [النحل: ١٠٦] فلم يستثن الله تعالى إلا المكره، ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الكلام أو الفعل، وأما عقيدة القلب فلا يكره عليها أحد.

- **والثانية**: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧] فصرح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر، وإنما سببه أن له في ذلك حظًّا من حظوظ الدنيا فآثره على الدين» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر نواقض الإسلام العشرة: «ولا فرق في جميع هذه النواقض، بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكره، وكلها من أعظم ما يكون خطرًا، ومن أكثر ما يكون وقوعًا، فينبغي للمسلم أن يحذرها، ويخاف منها على نفسه، نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه» اهـ[2].

---

(١) كشف الشبهات (ص:٥٥-٥٧).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٩٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلموا: أن الأدلة على تكفير المسلم الصالح إذا أشرك بالله، أو صار مع المشركين على الموحدين ولو لم يشرك، أكثر من أن تحصر، من كلام الله، وكلام رسوله، وكلام أهل العلم كلهم.

وأنا أذكر لكم آية من كتاب الله، أجمع أهل العلم على تفسيرها، وأنها في المسلمين، وأن من فعل ذلك فهو كافر في أي زمان كان، قال تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى آخر الآية، وفيها ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]، فإذا كان العلماء ذكروا أنها نزلت في الصحابة لما فتنهم أهل مكة، وذكروا أن الصحابي إذا تكلم بكلام الشرك بلسانه، مع بغضه لذلك وعداوة أهله، لكن خوفًا منهم، أنه كافر بعد إيمانه، فكيف بالموحد في زماننا إذا تكلم في البصرة، أو الإحساء، أو مكة، أو غير ذلك خوفًا منهم، لكن قبل الإكراه، وإذا كان هذا يكفر، فكيف بمن صار معهم، وسكن معهم، وصار من جملتهم؟! فكيف بمن أعانهم على شركهم، وزينه لهم؟ فكيف بمن أمر بقتل الموحدين، وحثهم على لزوم دينهم؟

فأنتم وفقكم الله تأملوا هذه الآية، وتأملوا من نزلت فيه، وتأملوا إجماع العلماء على تفسيرها، وتأملوا ما جرى بيننا وبين أعداء الله، نطلبهم دائمًا الرجوع إلى كتبهم التي بأيديهم، في مسألة التكفير والقتال، فلا يجيبوننا إلا بالشكوى عند الشيوخ، وأمثالهم، والله أسأل أن يوفقكم لدينه القيم، ويرزقكم الثبات عليه» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ما معنى الباب الذي ذكر العلماء في كل مذهب؟ وهو: باب حكم المرتد، وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه، حتى ذكروا فيه أنواعًا كثيرة، كل نوع منها يكفّر الإنسان، ويحل دمه وماله، حتى ذكروا أشياء يسيرة، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب، والذين قال الله فيهم:

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٨-١٠).

﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ [التوبة:٧٤] الآية، أسمعت الله كفّرهم بكلمة؟ مع كونهم في زمن النبي ﷺ يجاهدون معه، ويصلون ويزكون، ويصومون ويحجون، ويوحدون الله سبحانه، وكذلك الذين قال الله فيهم: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ الآية، قالوا كلمة على وجه المزح واللعب، فصرح الله أنهم كفروا بعد إيمانهم، وهم مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك.

فتأمل أرشدك الله، من انتسب إلى الإسلام، مرق من الإسلام لما أظهر خلاف ذلك، فكيف بما هو أطم من ذلك، فإذا كان على عهد النبي ﷺ وخلفائه من انتسب إلى الإسلام من مرق منه، مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي ﷺ بقتالهم، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام في هذه الأزمان، قد يمرق من الإسلام» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٤-٦٥] قال: «فيه مسائل» وذكر منها: «**الثانية**: أن المسلم إذا أطاع من أشار عليه في الظاهر كفر، ولو كان باطنه يعتقد الإيمان؛ فإنهم لم يريدوا من النبي ﷺ تغيير عقيدته، ففيه بيان لما يكثر وقوعه ممن ينتسب إلى الإسلام، في إظهار الموافقة للمشركين خوفًا منهم، ويظن أنه لا يكفر إذا كان قلبه كارها له» اهـ[(٢)].

ثم قال: «أما الآية الثانية، ففيها مسائل أيضا»، وذكر منها: «الثالثة: أن الذي يكفر به المسلم، ليس هو عقيدة القلب خاصة، فإن هذا الذي ذكرهم الله لم يريدوا منه ﷺ تغيير العقيدة كما تقدم، بل إذا أطاع المسلم من أشار عليه بموافقتهم لأجل ماله، أو بلده، أو أهله، مع كونه يعرف كفرهم، ويبغضهم، فهذا كافر، إلا من أكره» اهـ[(٣)].

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٠٥).
(٢) الدرر السنية (١٣/ ٣٨٣-٣٨٤).
(٣) الدرر السنية (١٣/ ٣٨٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنا كفّرنا هؤلاء الطواغيت... وغيرهم، بالأمور التي يفعلونها هم، منها: أنهم يجعلون آباءهم وأجدادهم وسائط، ومنها: أنهم يدعون الناس إلى الكفر، ومنها: أنهم يبغضون عند الناس دين محمد ﷺ، ويزعمون: أن أهل العارض كفروا لما قالوا: لا يعبد إلا الله، وغير ذلك من أنواع الكفر، وهذا أمر أوضح من الشمس، لا يحتاج إلى تقرير، ولكن أنت رجل جاهل مشرك، مبغض لدين الله، وتلبس على الجهال الذين يكرهون دين الإسلام ويحبون الشرك ودين آبائهم، وإلا فهؤلاء الجهال، لو مرادهم اتباع الحق، عرفوا أن كلامك من أفسد ما يكون» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنتم مسلِّمون: أن رسول الله ﷺ قد أنكره -يعني الشرك- ونهى عنه، فلو أن رجلًا أقر بذلك مع كونه لم يفعله، لكنه زينه للناس ورغبهم فيه، أليس هذا كافرًا مرتدًّا؟ ولو قدرنا: أن الأمر الذي كرهه وصد الناس عنه، ما أمر به الرسول ﷺ إلا أمر استحباب، كركعتي الفجر، أو أن الذي نهى عنه ما نهى عنه إلا نهي تنْزيه، كالأكل بالشمال، والنوم للجنُب من غير وضوء، ولو أن رجلًا عرف نهي الرسول ﷺ، وزعم لأجل غرض من الأغراض: أن الأكل بالشمال هو الأحب المرضي عند الله، وأن الأكل باليمين يضر عند الله، وأن الوضوء للجنُب إذا أراد النوم يضر عند الله، وأن النوم من غير وضوء أحب إلى الله، مع علمه بما قال الرسول ﷺ، أليس هذا كلام كافر مرتد؟ فكيف بمن سب دين الله الذي بعث به جميع أنبيائه، مع إقراره ومعرفته به، ومدح دين المشركين، الذي بعث الله الأنبياء بإنكاره، ودعا الناس إليه، مع معرفته؟!» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... قوله تعالى في حق بعض المسلمين المجاهدين، في غزوة تبوك: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ الآية، فذكر السلف والخلف: أن معناها عام إلى يوم القيامة، فيمن استهزأ بالله، أو القرآن، أو الرسول، وصفة

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٩).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ١١٩-١٢٠).

كلامهم أنهم قالوا: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء، يعنون بذلك رسول الله ﷺ والعلماء من أصحابه. فلما نقل الكلام عوف بن مالك، أتى القائل يعتذر أنه قال ذلك على وجه اللعب، كما يفعل المسافرون، فنَزل الوحي أن هذا كفر بعد الإيمان، ولو كان على وجه المزح واللعب» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه كلمات في معرفة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وقد غلط أهل زماننا فيها، وأثبتوا لفظها دون معانيها، وقد يأتون بأدلة على ذلك، تلتبس على الجاهل المسكين، ومن ليس له معرفة في الدين، وذلك يفضي إلى أعظم المهالك، فمن ذلك قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم**»، وكذلك قوله ﷺ لما سئل عن شفاعته: من أحق بها يوم القيامة؟ قال: «**من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**»، وقوله ﷺ: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»، وكذلك حديث عتبان: «**فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**».

وهذه الأحاديث الصحيحة إذا رآها هذا الجاهل، أو بعضها، أو سمعها من غيره، طابت نفسه وقرت عينه، واستفزه المساعد على ذلك، وليس الأمر كما يظنه هذا الجاهل المشرك» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل، فلا يعذر بالجهل» اهـ(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٢١).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٥).

(٣) الدرر السنية (١/ ٧١).

[الحجرات:١-٢] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ أي: لا تدرون، فإذا كان هذا فيمن لا يدري، دل على وجوب التعلم والتحرز، وأن الإنسان لا يعذر بالجهل في كثير من الأمور» اهـ[١].

هذا جانب مما قرره ونص عليه الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الجاهل لا يعذر، وكذا المتأول والهازل وغيرهم، إلا المكره، وهذا ما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمن ذلك:

قال العلامة سليمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفًا منهم ومداراة لهم، ومداهنة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين، هذا إذا لم يقع منه إلا ذلك، فكيف إذا كان في دار منعة واستدعى بهم، ودخل في طاعتهم وأظهر الموافقة على دينهم الباطل، وأعانهم عليه بالنصرة والمال ووالاهم، وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين، وصار من جنود القباب والشرك وأهلها، بعد ما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله؟!

فإن هذا لا يشك مسلم أنه كافر، من أشد الناس عداوة لله ولرسوله ﷺ، ولا يستثنى من ذلك إلا المكره، وهو الذي يستولي عليه المشركون، فيقولون له: اكفر، أو افعل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك، أو يأخذونه فيعذبونه حتى يوافقهم، فيجوز له الموافقة باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان.

وقد أجمع العلماء على أن من تكلم بالكفر هازلًا: أنه يكفر، فكيف بمن أظهر الكفر خوفًا وطمعًا في الدنيا» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو نطق أحد بالشهادتين، ولم يعرف معناها، وصلى، وصام، وحج؛ لأنه رأى الناس يفعلونها ففعله، ولم يفعل شيئًا من الشرك: فلا يشك أحد في

---

(١) الدرر السنية (١٣/ ٣٩٩).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١٢١-١٢٢).

عدم إسلامه. فكيف بعباد القبور الذين لم يعرفوا معناها وفعلوا نواقضها؟! فهم أشد من ذلك لاعتقادهم الإلهية في أرباب متفرقين» اهـ[١].

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى سلكوا منهج الاستقامة وذكروا باب حكم المرتد، ولم يقُل أحدٌ منهم أنه إذا قال كفرًا أو فعل كفرًا وهو لا يعلم أنه يضاد الشهادتين أنه لا يكفر لجهله، وقد بيّن الله تعالى في كتابه أن بعض المشركين جُهّال مقلدون، فلم يرفع عقاب الله بجهلهم وتقليدهم» اهـ[٢].

وقال العلامةُ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأهل العلم والإيمان لا يختلفون في أن من صدر منه قول، أو فعل، يقتضي كفره، أو شركه، أو فسقه، أنه يحكم عليه بما ظهر بمقتضى ذلك، وإن كان ممن يقر بالشهادتين، ويأتي ببعض الأركان، وإنما يكف عن الكافر الأصلي إذا أتى بهما، ولم يتبين منه خلافهما ومناقضتهما، وهذا لا يخفى على صغار الطلبة» اهـ[٣].

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجاهل والمتأول لا يعذر إلا مع العجز، ولذلك قيده الشيخ ابن القيم بقوله: «تأويلًا يعذر صاحبه»، فليس كل تأويل وكل جهل يعذر صاحبه، وليس كل ذنب يجري التأويل فيه ويعذر الجاهل به، وقد تقدم أن عامّة الكفار والمشركين من عهد نوح إلى وقتنا هذا جهلوا وتأولوا، وأهل الحلول والاتحاد كابن عربي وابن الفارض والتلمساني وغيرهم من الصوفية تأولوا، وعبّاد القبور والمشركون الذين هم محل النزاع تأولوا، وقالوا: لا يدخل على الملك العظيم إلا بواسطة، وقالوا إذا تعلقت روح الزائر بروح المزور فاض عليها مما ينزل على روح المزور، كما ينعكس شعاع الشمس على المرايا والصور، والنصارى

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٨٠).

(٢) الدرر السنية (١١/ ٤٧٩).

(٣) الدرر السنية (١٢/ ٣٤٥).

تأولت فيما أتته من الإفك العظيم والشرك الوخيم، فقاتل الله العراقي ما أعظم جهله، وما أشد عداوته لتوحيد الله وعباده المؤمنين» اهـ[١].

وقال العلامة إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المسألة وفاقية، ولا تشكل إلا على مدخول عليه في اعتقاده» اهـ[٢].

وقال العلامة محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «نقول: لا يدعى إلا الله، ولا يستغاث في الشدائد وجلب الفوائد إلا به، ولا يذبح القربان إلا له، ولا ينذر إلا له، ولا يخاف خوف السر إلا منه وحده، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يستعان ولا يستعاذ إلا به، وليس لأحد من الخلق شيء من ذلك، لا الملائكة، ولا الأنبياء، ولا الأولياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، فلله حق لا يكون لغيره، وحقه تعالى: إفراده بجميع أنواع العبادة، فلا تأله القلوب محبة، وإجلالًا، وتعظيمًا، وخوفًا، ورجاء، إلا الله، فهذه هي الحكمة الشرعية الدينية، والأمر المقصود في إيجاد البرية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ومعنى يعبدون: يوحدون، والعبادة هي: التوحيد؛ لأن الخصومة بين الرسل وأممهم فيه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فمن دعا غير الله، من ميت، أو غائب، أو استغاث به، فهو مشرك كافر، وإن لم يقصد إلا مجرد التقرب إلى الله، وطلب الشفاعة عنده» اهـ[٣].

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص:٢٦٢-٢٦٣).

(٢) انظر رسالته «تكفير المعين» ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي، تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص:١٧٨).

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٦٧).

سُئل العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عمن ارتكب شيئًا من المكفرات جهلًا، يكفر إذا كان جاهلًا بكون ما ارتكبه كفر، أم لا؟

فأجاب: «قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٣-١٦٥] فلا عذر لأحد بعد بعثة محمد ﷺ في عدم الإيمان به وبما جاء به، بكونه لم يفهم حجج الله وبيناته؛ لأن الله سبحانه أخبر عن الكفار بعدم الفهم، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام:٢٥] وقال: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠] وقال: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:١٧١]، والآيات في وصفهم بغاية الجهل كثيرة معلومة، فلم يعذرهم تعالى بكونهم لم يفهموا، بل صرح بتكفير هذا الجنس، وأنهم من أهل النار، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٩].

قال الشيخ أبو محمد المقدسي، لما انجر كلامه في مسألة: هل كل مجتهد مصيب، أم لا؟ ورجح ما هو الحق في ذلك، وهو: أنه ليس كل مجتهد مصيبًا، بل الحق في قول واحد من أقوال المجتهدين، قال: وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام، إذا نظر فعجز عن إدراك الحق، فهو معذور غير آثم، - إلى أن قال: وأما ما ذهب إليه الجاحظ فباطل

يقينًا، وكفر بالله، ورد عليه وعلى رسوله. فإنا نعلم قطعا: أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتباعه، وذمهم على إصرارهم، وقاتل جميعهم، وقتل البالغ منهم، ونعلم أن المعاند العارف مما يقل، وإنما الأكثر مقلدة، اعتقدوا دين آبائهم تقليدًا، ولم يعرفوا معجزة الرسول ﷺ وصدقه.

قال: والآيات الدالة على هذا كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٢٧]، وقوله: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت:٢٣] ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة:٧٨] وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة:١٨]، وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠] وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٤].

وفي الجملة: ذم المكذبين لرسوله ﷺ مما لا ينحصر في الكتاب والسنة، انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ. فبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنا لو لم نكفر إلا العارف المعاند لزمنا ألا نكفر اليهود والنصارى، وهذا من أبطل الباطل» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حكم أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم في المرتد، أنه يستتاب فإن تاب وإلا قتلوه، ولم يتوقفوا في قتله حتى تتحقق منه المعاندة، وكذلك العلماء في المذاهب ذكروا حكم من كانت ردته بإنكار ما يمكن جهله به، أنه يعرف ذلك، فإن أصر قتل، ولم يعتبروا تحقق العناد منه، كما قالوا فيمن جحد تحريم الخمر ونحوه، أو شك فيه، ومثله لا يجهله، كفر، وإن كان مثله يجهله عرف، فإن أصر بعد التعريف كفر وقُتل، ولم يعتبروا المعاندة، وأيضًا فقد دل القرآن على أن الشك في الجملة كفر، كما في قوله تعالى في الكفار: ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية:٣٢]، وغير ذلك من الآيات الصريحة، والشك غير العناد، وهذا ظاهر بحمد

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٥١-٣٥٤).

الله تعالى.» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا عذر لأحد في الجهل بهذه الأمور ونحوها بعد بعثته ﷺ وبلوغ حجج الله وبيناته، وإن لم يفهمها من بلغته، فحجة الله قائمة على عباده ببلوغ الحجة، لا بفهمها، فبلوغ الحجة شيء وفهمها شيء آخر، ولهذا لم يعذر الله الكفار بعدم فهمهم، بعد أن بلغتهم حجته وبيناته، وهذا ظاهر بحمد الله» اهـ[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بلغته رسالة محمد ﷺ وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، فلا عذر له بعد ذلك بالجهل. وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار، مع تصريحه بكفرهم، ووصف النصارى بالجهل، مع أنه لا يشك مسلم في كفرهم، ونقطع أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون، فنعتقد كفرهم، وكفر من شك في كفرهم» اهـ[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مما يبين أن الجهل ليس بعذر في الجملة قوله ﷺ في الخوارج ما قال، مع عبادتهم العظيمة؛ ومن المعلوم: أنه لم يوقعهم ما وقعوا فيه إلا الجهل، وهل صار الجهل عذرًا لهم؟

يوضح ما ذكرنا: أن العلماء من كل مذهب يذكرون في كتب الفقه: باب حكم المرتد، وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه. وأول شيء يبدؤون به من أنواع الكفر: الشرك، يقولون: من أشرك بالله كفر؛ لأن الشرك عندهم أعظم أنواع الكفر، ولم يقولوا إن كان مثله لا يجهله، كما قالوا فيما دونه، وقد قال النبي ﷺ لما سئل: أي الذنب أعظم إثمًا عند الله؟ قال: «**أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك**»، فلو كان الجاهل أو المقلد غير محكوم بردته إذا فعل الشرك، لم يغفلوه، وهذا ظاهر، وقد وصف الله سبحانه أهل النار

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٥٧).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٣٥٩-٣٦٠).
(٣) الدرر السنية (١٠/ ٣٦٥-٣٦٦).

بالجهل، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٩]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾.

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠]، قال ابن جرير -عند تفسير هذه الآية-: وهذا يدل على أن الجاهل غير معذور، ومن المعلوم: أن أهل البدع الذين كفرهم السلف والعلماء بعدهم أهل علم وعبادة وفهم وزهد، ولم يوقعهم فيما ارتكبوه إلا الجهل، والذين حرقهم علي بن أبي طالب بالنار هل آفتهم إلا الجهل؟!

ولو قال إنسان: أنا أشك في البعث بعد الموت، لم يتوقف من له أدنى معرفة في كفره، والشاك جاهل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا قُلۡتُم مَّا نَدۡرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾ [الجاثية:٣٢]، وقد قال الله تعالى عن النصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾[التوبة:٣١] الآية. قال عدي بن حاتم للنبي ﷺ: ما عبدناهم، قال: «**أليس يحلون ما حرم الله فتحلونه؟ ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟**» قال: بلى، قال: «**فتلك عبادتهم**». فذمهم الله سبحانه، وسماهم مشركين مع كونهم لم يعلموا أن فعلهم معهم هذا عبادة لهم، فلم يعذروا بالجهل.

ولو قال إنسان عن الرافضة في هذا الزمان: إنهم معذورون في سبهم الشيخين وعائشة؛ لأنهم جهال مقلدون، لأنكر عليهم الخاص والعام.

وما تقدم من حكاية شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع المسلمين على: أن من جعل بينه وبين الله وسائط، يتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، أنه كافر مشرك، يتناول الجاهل وغيره؛ لأنه من المعلوم أنه إذا كان إنسان يقر برسالة محمد ﷺ ويؤمن

بالقرآن، ويسمع ما ذكر الله سبحانه في كتابه، من تعظيم أمر الشرك، بأنه لا يغفره، وأن صاحبه مخلد في النار، ثم يقدم عليه وهو يعرف أنه شرك، هذا مما لا يفعله عاقل، وإنما يقع فيه من جهل أنه شرك، وقد قدمنا كلام ابن عقيل، في جزمه بكفر الذين وصفهم بالجهل فيما ارتكبوه من الغلو في القبور، نقله عنه ابن القيم مستحسنًا له.

والقرآن يرد على من قال: إن المقلد في الشرك معذور، فقد افترى وكذب على الله، وقد قال الله تعالى عن المقلدين من أهل النار: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧]، وقال سبحانه حاكيا عن الكفار قولهم: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣]، واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها على أنه لا يجوز التقليد في التوحيد، والرسالة، وأصول الدين، وأن فرضًا على كل مكلف أن يعرف التوحيد بدليله، وكذلك الرسالة، وسائر أصول الدين؛ لأن أدلة هذه الأصول ظاهرة، ولله الحمد، لا يختص بمعرفتها العلماء» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من فعل اليوم ذلك -الشرك- عند هذه المشاهد، فهو مشرك كافر بلا شك، بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، ونحن نعلم أن من فعل ذلك ممن ينتسب إلى الإسلام، أنه لم يوقعهم في ذلك إلا الجهل، فلو علموا أن ذلك يبعد عن الله غاية الإبعاد، وأنه من الشرك الذي حرمه الله، لم يقدموا عليه، فكفرهم جميع العلماء، ولم يعذروهم بالجهل، كما يقول بعض الضالين: إن هؤلاء معذورون لأنهم جهال. وهذا قول على الله بغير علم، معارض بمثل قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠]، ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤]» اهـ(٢).

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٩١-٣٩٤).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٠٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على من زعم أن المتأول في عبادة غير الله لا يكفر، محتجًّا بما ينقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: العالم قد يكون متأولًا، أو مجتهدًا مخطئًا، أو مقلدًا؛ فيغفر له خطؤه، ويثاب على فعله من المشروع، المقرون بغير المشروع. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا كلامه في الأمور التي ليست شركًا » اهـ[١].

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول الصنعاني: إنه لا ينفع قول من فعل الشرك: أنا لا أشرك بالله... إلخ؟

فأجاب «يعني: أنه إذا فعل الشرك فهو مشرك، وإن سماه بغير اسمه، ونفاه عن نفسه. وقوله: وقد صرح الفقهاء في كتبهم بأن من تكلم بكلمة الكفر، يكفر، إن لم يقصد معناها، فمرادهم بذلك: أن من يتكلم بكلام كفر، مازحًا أو هازلًا، وهو عبارة كثير منهم في قولهم: من أتى بقول، أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين، وإن كان مازحًا؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [التوبة:٦٥]» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا علم الإنسان وتحقق معنى الإله، وأنه المعبود، وعرف حقيقة العبادة، تبين له أن من جعل شيئًا من العبادة لغير الله، فقد عبده واتخذه إلهًا، وإن فر من تسميته معبودًا وإلهًا، وسمى ذلك توسلًا وتشفعًا، والتجاء، ونحو ذلك.

فالمشرك مشرك شاء أم أبى، كما أن المرابي مراب شاء أم أبى، وإن لم يسم ما فعله ربًا، وشارب الخمر شارب للخمر وإن سماها بغير اسمها. وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**يأتي أناس من أمتي يشربون الخمر، يسمونها بغير اسمها**»، فتغيير الاسم لا يغير حقيقة المسمى، ولا يزيل حكمه، كتسمية البوادي سوالفهم الباطلة حقًّا، وتسمية الظلمة ما يأخذونه من الناس بغير اسمه. ولما سمع عدي بن حاتم -وهو نصراني- قوله تعالى:

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٨٨).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤١٩).

﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، قال للنبي ﷺ إنا لسنا نعبدهم، قال: «**أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟**» قال: قلت: بلى، قال: «**فتلك عبادتهم**»، فعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما كان يظن أن موافقتهم في ذلك عبادة منهم لهم، فأخبر النبي ﷺ أن ذلك عبادة منهم لهم، مع أنهم لا يعتقدونه عبادة لهم، وكذلك: ما يفعله عباد القبور، من دعاء أصحابها، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالذبائح والنذور، عبادة منهم للمقبورين، وإن كانوا لا يسمونه ولا يعتقدونه عبادة» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والعلماء يذكرون: أن من أنكر وجوب عبادة من العبادات الخمس، أو قال في واحدة منها: إنها سنة لا واجبة، أو جحد حل الخبز ونحوه، أو جحد تحريم الخمر أو نحوه، أو شك في ذلك ومثله لا يجهله: كفر، وإن كان مثله يجهله عرف ذلك، فإن أصر بعد التعريف كفر وقتل، ولم يقولوا: فإذا تبين له الحق وعاند: كفر، وأيضا نحن لا نَعْرف أنه معاند حتى يقول أنا أعلم أن ذلك حق ولا ألتزمه، أو لا أقوله، وهذا لا يكاد يوجد.

وقد ذكر العلماء من أهل كل مذهب أشياء كثيرة لا يمكن حصرها من الأقوال والأفعال والاعتقادات: أنه يكفر صاحبها، ولم يقيدوا ذلك بالمعاند. فالمدعي أن مرتكب الكفر متأولًا أو مجتهدًا مخطئًا أو مقلدًا أو جاهلًا معذورٌ، مخالف للكتاب والسنة والإجماع بلا شك» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن كان مرتكب الشرك الأكبر معذورًا لجهله، فمن هو الذي لا يعذر؟ ولازم هذه الدعوى: أنه ليس لله حجة على أحد إلا المعاند» اهـ(٣).

---

(١) الدرر السنية (١٢/ ٦٣).
(٢) الانتصار لحزب الله المفلحين (ص:٤٦).
(٣) الانتصار لحزب الله المفلحين (ص:٤٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨]، وقال عن المسيح إنه قال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة:٧٢] فمن خص ذلك الوعيد بالمعاند فقط وأخرج الجاهل والمتأول والمقلد: فقد شاقَّ الله ورسوله، وخرج عن سبيل المؤمنين، والفقهاء يصدِّرون باب حكم المرتد: بمن أشرك بالله. ولم يقيِّدوا ذلك بالمعاند، وهذا أمر واضح ولله الحمد» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من فعل اليوم ذلك عند المشاهد فهو مشرك كافر بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، ونحن نعلم أن من فعل ذلك ممن ينتسب إلى الإسلام أنه لم يُوقعهم في ذلك إلا الجهل، فلو علموا أن ذلك يُبعد عن الله غاية الإبعاد، وأنه من الشرك الذي حرمه الله لم يُقدموا عليه، فكفَّرهم جميع العلماء ولم يعذروهم بالجهل، كما يقول بعض الضالين إن هؤلاء معذورون لأنهم جهال» اهـ(٢).

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ آخذون بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأجمع العلماء عليه، متبعون بذلك غير مبتدعين، في أنه لا عذر بالجهل ولا التأويل ولا التقليد ولا قصد الدنيا ونحو ذلك لمن كفر بالله وأشرك في عبادته، خلافًا لما يقرره المخالفون لهم، الناقضون لأقوالهم، المنافحون عن عباد القبور، والمحامون عنهم بحجة الجهل والتقليد.

وأقوال المخالفين كثيرة في هذا الباب، منها من تقدم ذكر طرف منه والرد عليه بما تقدم.

وهنا مسألة مهمة جدا: وهي بطلان تقرير بعضهم في مسألة السجود للشمس أو الأصنام أو بوذا أو الذبح للأصنام ونحو ذلك، حيث يقرر: أن مناط التكفير بها قصد التقرب، فيجعلونها من الأمور المحتملة، ويقرر: أنه لابد من العلم والتيقن أنه قصد

---

(١) الانتصار لحزب الله المفلحين (ص:٦٢).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٠٥).

السجود لها من دون الله، وليس سجودها أمامها لله، فيجعل المناط هو ما في القلب وهو قصد السجود للأصنام.

ويقرر: أن من فعل شيئًا من ذلك جاهلًا أو لأجل الدنيا بغير قصد التعبد والاعتقاد، ولو قصد السجود لها، كان يسجد لها لأجل المال ونحوه، -فبزعمه- لا يكفر بذلك.

ويقرر: أنه لا يلزم من السجود للشيء عبادته! ومن سجد سجودًا على غير وجه التعبد والتقرب للشمس فإنه لا يكفر، بخلاف من سجد تقربًا وتعبدًا؛ لأن -بزعمه- المعول في التكفير بالسجود هو التقرب القلبي، فلا يكفر الساجد أو الذابح لبوذا، إلا إذا كان على وجه التقرب والتعبد.

ويقرر: أن هذه الأعمال ونحوها كالسحر وإعانة المشركين في قتال المسلمين وتوليهم ونصرتهم، وحماية الكفر وإقامة الأضرحة التي تعبد من دون الله وبنائها وإقامة السدنة عليها، لا يحكم بكفر فاعل ذلك؛ لأنها من الأعمال المحتملة! فلابد -بزعمه- من الاستفصال والبيان والإيضاح من الفاعل عما قصده بفعله ذلك! وأن يتبين أنه فعل ذلك تقربًا؛ لأن مناط التكفير بالسجود أو الذبح أو نحو ذلك هو التقرب القلبي! -هكذا يزعم-.

ويقرر: أن الشرك هو تسوية الخالق بالمخلوق في الاعتقاد، وأنه إذا كانت التسوية في الاعتقاد فهذا شرك أكبر، وإذا كانت باللفظ دون الاعتقاد فهو شرك أصغر!

ويقرر: أن الأعمال إن دلت على كفر الباطن فهي كفر، وإلا لم تكن كفرًا.

ويقر: أن الأعمال إنما توصف بالكفر لأن كل كفر في الظاهر فهو مسبوق بكفر بالباطن، فكانت هذه الأعمال الظاهرة تقوم مقام إعرابه بلسانه عما في قلبه!

هكذا يزعم هؤلاء المتهوكون! وهكذا يقرر الملبسون، وهكذا يقرر المتعالمون! وأعظم ما يحدثونه من تغيير الدين هو نسبتهم هذه التقريرات الباطلة لمذهب السلف ودعوة الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودعوته الإصلاحية السلفية، فالله حسيبهم ونعم الوكيل.

والجواب على هذه الشبه:

هذه التقريرات هي عين ما يقرره المرجئة القائلون: لا كفر إلا باعتقاد، والرد على ذلك بما تقدم بيانه من الرد على من زعم أنه لا يحكم بِكُفْر من وقع في الشرك إلا بعد تحقق زوال الشبهة المانعة، وفهمه الفهم الذي تنجلي به كل شبهة، وحصول إقناعه بالمعلوم ثم عناده وإصراره، وما لم يتحقق ذلك فهو على الأصل -بزعمهم- مسلم وموحد وغير ظالم! عملًا -بزعمهم- بالقاعدة الفقهية الكلية (اليقين لا يزول بالشك)، فجعل اليقين وهو (الإسلام) والشك وهو (الشرك)، فجعل ما وقع فيه المكلف من الكفر والردة والشرك بالله الظاهر المعلوم للأعيان (شكًّا) لا يزول به الإيمان ولا يخرج به من الإسلام إلا بيقين وهو انتفاء الإيمان الباطن! فهؤلاء هم المرجئة، الذين لا شك فيهم، جفوا في باب التكفير في إزاء من غلا فيه وكفر المسلمين كالخوارج والمعتزلة، توهموا أن من صيانة الاعتقاد والتحوط للذمة ألا يكفر أحد إلا أن يريد الكفر، ويُعلم وقوعه فيه ويصر ويعاند ويستكبر رغبة فيه وإيثارًا للكفر على الإسلام بعد التبيين والتفصيل وانتفاء الشبه المانعة!

وهذا إنما دخل عليهم بسبب جهلهم بحقيقة العبادة، وحقيقة الإسلام والإيمان والكفر، وما هو من مسماه وما يخرج عن ذلك، ومعنى لا إله إلا الله وما ينقضها، وما يجب لله من الإخلاص له في العبادة قولًا وعملًا واعتقادًا وما يجب له من الانقياد ظاهرًا وباطنًا، فبسبب جهلهم بذلك وخلطهم في هذه الأصول العظيمة التي لا يصح إسلام أحد إلا بمعرفتها، دخلهم الانحراف فوقعوا في الإرجاء.

وإلا فإن الصبي المميز من أهل التوحيد ليعلم أن من سجد للشمس أو لبوذا أو لأي صنم أو معظم فهو كافر، ولو قيل له أن من فعل ذلك فهو مسلم لاستبشعه ونفر منه، ولا يعرف هذه الهرطقة الإرجائية في التفريق بين من سجد للصنم أو سجد إليه! وإنما هو على فطرته أن الله هو المعبود، وأن من عبد غير الله فهو كافر، كيف بمن قضى عمره ودهره في العلم والدعوة ويظهر الدفاع عن مذهب السلف ودعوة الإمام المجدد المصلح محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثم يحكم بإسلام الزنادقة والقبوريين!؟

ولكن كما قيل:

يقضى على المرء في أيام محنته ** حتى يرى حسنًا ما ليس بالحسن

ويُرد على هذه الهرطقات الإرجائية بما تقدم ذكره من قول الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]، فحكم عليهم بموجب ظاهر فعلهم، ولم يجعل مناط ذلك كفرًا مسبوقًا، ولم يقبل لهم عذرهم باللعب وعدم القصد.

وبقول الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٩]، فلم يعذر إلا المكره على القول أو الفعل وقلبه مطمئن بالإيمان، ومن سواه ففعله للكفر أو الشرك عن اختيار له ولو من غير قصد الكفر كفرٌ لا يعذر به.

ففي هاتين الآيتين وغيرها في كتاب الله وفي السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ أعظم بيان وأوضحه في الرد على هؤلاء الملبسين المضللين.

وقد نبه علماؤنا على هذه الشبهة وبينوا أن هذا من الغلط البين:

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم إنا نقول: ما ميزان الكفر؟ فقد يرى البعض هذا كفرًا، والبعض لا يراه كفرًا؛ ولهذا قيد النبي ﷺ ذلك بقوله كفرًا بواحًا ليس فيه احتمال،كما لو رأيته يسجد للصنم، أو سمعته يسب الله، أو رسوله أو ما أشبه ذلك» اهـ[١].

فنص رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن السجود للصنم كفر أكبر بواح، كسبِّ الله ورسوله ﷺ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اشتبه على بعض طلبة العلم الآن يقولون: (إذا رأيت الذي لا يصلي لا تكفره بعينه)، كيف لا يكفَّر بعينه؟! -ويقولون- (إذا رأيت الذي يسجد للصنم لا تكفره بعينه؛ لأنه ربما يكون قلبه مطمئن بالإيمان)! فيقال: هذا غلطٌ عظيم، نحن نحكم بالظاهر، فإذا وجدنا شخصًا لا يصلي قلنا: هذا كافر، بملء أفواهنا، وإذا رأينا من يسجد للصنم قلنا هذا كافر ونعيِّنه، ونلزمه بأحكام الإسلام، فإن لم يفعل قتلناه» اهـ[٢].

وقد سُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله عن السجود أمام الصنم لله لأجل أمر دنيوي فقال: «ما يقول هذا إلا رجل معتوه أو فاسد العقيدة» اهـ[٣].

وقال حفظه الله: «يقولون: إذا (شفت واحد) يصلي إلى صنم لا تكفره، لأنك ما تدري لعله اتخذه سترة! يعني ما وجد سترة غير الصنم؟! يا سبحان الله! هذا قول المرجئة، قول المرجئة، اتركوهم» اهـ[٤].

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص١٤٢-١٤٣).

(٢) ذكره في تفسير سورة المائدة، شريط مسموع رقم ١٤، وجه ب.

(٣) انظر موقع الشيخ http://www.alfawzan.af.org.sa/node/١٠٣٤٧

(٤) انظر موقع اليوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=v٧٧C١٣bClmI

وسُئل حفظه الله: هل هذه المقالة قول لأهل السنة: أن كل عمل أو كل قول يكفر به صاحبه لم يكفر به إلا لأنه يدل على كفر الباطن؟

فأجاب: «هذا من (جيب اللي) قاله! أهل السنة والجماعة ما قالوه، ما قالوه، يحكمون بالكفر على الظاهر، (إحنا) ما لنا إلا الظاهر، فمن أشرك بالله قولًا أو فعلًا ظاهرًا، ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، حكمنا عليه بالكفر لأعماله. أو تكلم بكلام الكفر نحكم عليه بالكفر لأعماله، ليس لنا إلا الظاهر، كما أن من أسلم وتظاهر بالإسلام نحكم له بالإسلام على الظاهر، فنحن لا نحكم إلا على الظواهر» اهـ[1].

فالإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وعلماؤنا تبع لهم براء من هذه التقريرات الباطلة الوافدة التي يحامي أصحابها عن الزنادقة وعباد القبور، فإن الإمام والمجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يقررون أن من سجد لغير الله أو ذبح لغير الله أو دعا غير الله من الأموات والغائبين، أو سب الله أو استهزأ بدينه أو رسوله ﷺ، أو أنكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام، كمن أنكر التوحيد أو أنكر فرض الصلوات الخمس أو أركان الإسلام أو أركان الإيمان، أو حرم الحلال البين أو حلل الحرام البين؛ أنه كافر مرتد خارج عن الإسلام، لا يعذر بالجهل أو التقليد أو التأويل أو عدم القصد، ما دام فعل ذلك مختارًا غير مكره وما دام بإمكانه التعلم، ولكنه أعرض عن التعلم وآثر البقاء على جهله، أو قناعة بما استقر في نفسه من الشبه التي يحسب أنه بها على علم وهدى، وقد تقدم نقل كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وتقرير علمائنا جزاهم الله خيرا وبيانهم لهذه المسألة العظيمة على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمن ذلك:

---

(١) انظر موقع الشيخ: https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/٩٦٤٦

ما قررته اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية وما قرر الشيخ عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تقريرات عظيمة مؤصلة لا غنى لأحد عن النظر بها ومراجعتها.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يعذر المكلف بعبادته غير الله أو تقربه بالذبائح لغير الله أو نذره لغير الله، ونحو ذلك من العبادات التي هي من اختصاص الله، إلا إذا كان في بلاد غير إسلامية ولم تبلغه الدعوة، فيعذر لعدم البلاغ، لا لمجرد الجهل؛ لما رواه مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**»، فلم يعذر النبي ﷺ من سمع به، ومن يعيش في بلاد إسلامية قد سمع بالرسول ﷺ فلا يعذر في أصول الإيمان بجهله» اهـ[1].

وقال علماء اللجنة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من عاش في بلاد يسمع فيها الدعوة إلى الإسلام وغيره، ثم لا يؤمن ولا يطلب الحق من أهله، فهو في حكم من بلغته الدعوة الإسلامية وأصر على الكفر، ويشهد لذلك عموم حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتقدم، كما يشهد له ما قصه الله تعالى من نبأ قوم موسى إذ أضلهم السامري فعبدوا العجل وقد استخلف فيهم أخاه هارون عند ذهابه لمناجاة الله، فلما أنكر عليهم عبادة العجل قالوا: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى، فاستجابوا لداعي الشرك، وأبوا أن يستجيبوا لداعي التوحيد، فلم يعذرهم الله في استجابتهم لدعوة الشرك والتلبيس عليهم فيها؛ لوجود الدعوة للتوحيد إلى جانبها مع قرب العهد بدعوة موسى إلى التوحيد.

ويشهد لذلك أيضًا ما قصه الله من نبأ نقاش الشيطان لأهل النار وتخليه عنهم وبراءته منهم، قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ

(١) مجموع فتاوى اللجنة (١/ ١٣٦).

ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم:٢٢]، فلم يعذروا بتصديقهم وعد الشيطان مع مزيد تلبيسه وتزيينه الشرك، وإتباعهم لما سول لهم من الشرك، لوقوعه إلى جانب وعد الله الحق بالثواب الجزيل لمن صدق وعده فاستجاب لتشريعه واتبع صراطه السوي.

ومن نظر في البلاد التي انتشر فيها الإسلام وجد من يعيش فيها يتجاذبه فريقان: فريق يدعو إلى البدع على اختلاف أنواعها شركية وغير شركية، ويلبس على الناس ويزين لهم بدعته بما استطاع من أحاديث لا تصح وقصص عجيبة غريبة يوردها بأسلوب شيق جذاب. وفريق يدعو إلى الحق والهدى، ويقيم على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ويبين بطلان ما دعا إليه الفريق الآخر وما فيه من زيف، فكان في بلاغ هذا الفريق وبيانه الكفاية في إقامة الحجة وإن قل عددهم، فإن العبرة ببيان الحق بدليله لا بكثرة العدد.

فمن كان عاقلًا وعاش في مثل هذه البلاد واستطاع أن يعرف الحق من أهله إذا جد في طلبه وسلم من الهوى والعصبية، ولم يغتر بغنى الأغنياء ولا بسيادة الزعماء ولا بوجاهة الوجهاء ولا اختل ميزان تفكيره، وألغى عقله، وكان من الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٨].

أما من عاش في بلاد غير إسلامية ولم يسمع عن النبي ﷺ ولا عن القرآن والإسلام، فهذا -على تقدير وجوده- حكمه حكم أهل الفترة يجب على علماء المسلمين

أن يبلغوه شريعة الإسلام أصولًا وفروعًا؛ إقامة للحجة وإعذارًا إليه، ويوم القيامة يعامل معاملة من لم يكلف في الدنيا لجنونه أو بلهه أو صغره وعدم تكليفه.

وأما ما يخفى من أحكام الشريعة من جهة الدلالة، أو لتقابل الأدلة وتجاذبها، فلا يقال لمن خالف فيه: آمن وكفر، ولكن يقال: أصاب وأخطأ، فيعذر فيه من أخطأ، ويؤجر فيه من أصاب الحق باجتهاده أجرين، وهذا النوع مما يتفاوت فيه الناس باختلاف مداركهم ومعرفتهم باللغة العربية وترجمتها، وسعة اطلاعهم على نصوص الشريعة كتابًا وسنة، ومعرفة صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها ونحو ذلك.

وبذا يعلم أنه لا يجوز لطائفة الموحدين الذين يعتقدون كفر عباد القبور أن يكفروا إخوانهم الموحدين الذين توقفوا في كفرهم حتى تقام عليهم الحجة؛ لأن توقفهم عن تكفيرهم له شبهة، وهي اعتقادهم أنه لا بد من إقامة الحجة على أولئك القبوريين قبل تكفيرهم، بخلاف من لا شبهة في كفره كاليهود والنصارى والشيوعيين وأشباههم، فهؤلاء لا شبهة في كفرهم ولا في كفر من لم يكفرهم، والله ولي التوفيق، ونسأله سبحانه أن يصلح أحوال المسلمين، وأن يمنحهم الفقه في الدين، وأن يعيذنا وإياهم من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ومن القول على الله سبحانه وعلى رسوله ﷺ بغير علم، إنه ولي ذلك والقادر عليه» اهـ[1].

قال علماء اللجنة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يعذر بالجهل من عنده القدرة على تعلم ما هو واجب عليه من ضروريات الدين ولم يتعلم» اهـ[2].

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعذر بالجهل من لم تقم عليه الحجة، وهو من لم يبلغه شيء عن النبي ﷺ، ويكون حكمه حكم أهل الفترة، يمتحن يوم القيامة، فإن نجح نجا، وإن لم ينجح هلك، أما من بلغه بعثة

---

(١) فتاوى اللجنة (٢/ ١٤٧-١٥١).

(٢) فتاوى اللجنة (١٣/ ٨٥).

الرسول ﷺ أو سمع شيئًا من الكتاب والسنة، فإنه لا يعذر بالجهل» اهـ(١).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يعذر بذلك من أقام في بلد التوحيد، لا يعذر فيه بالجهل، وما دام بين المسلمين، ليس في فترة من الزمان، ولا في محل بعيد عن أهل الإسلام، بل بين المسلمين، لا يعذر في التوحيد، بل متى وقع الشرك منه أخذ به، كما يقع الآن في مصر والشام ونحو ذلك في بعض البلدان عند قبر البدوي وغيره، فالواجب على علماء الإسلام أن ينبهوا الناس، وأن يحذروهم من هذا الشرك، وأن يعظوهم ويذكروهم في المساجد وغيرها، وعلى الإنسان أن يطلب العلم ويسأل، ولا يرضى بأن يكون إمعة لغيره، بل يسأل، والله يقول سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

فلا يجوز للإنسان أن يبقى على الكفر والشرك لأنه رأى الناس على ذلك، ولا يسأل ولا يتبصر! وقد ثبت عن النبي ﷺأنه قال لمن سأله عن أبيه: «**إن أباك في النار**»، فلما رأى تغير وجهه قال: «**إن أبي وأباك في النار**» وأبوه مات في الجاهلية، رواه مسلم في الصحيح؛ لأنهم كانوا على شريعة تلقوها عن خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهي التوحيد، وأمه عليه الصلاة والسلام ماتت في الجاهلية، واستأذن ربه أن يستغفر لها فلم يؤذن له، واستأذن أن يزورها فأذن له، فدل ذلك على أن من مات على كفر لا يستغفر له ولا يدعى له، وإن كان في الجاهلية، فكيف إذا كان بين المسلمين، وبين أهل التوحيد، وبين من يقرأ القرآن، ويسمع أحاديث الرسول ﷺ، هو أولى بأن يقال في حقه: إنه كافر وله حكم الكفار.

وكثير منهم لو سمع من يدعوه إلى توحيد الله، وينذره من الشرك لأنف واستكبر وخاصم، أو ضارب على دينه الباطل، وعلى تقليده لأسلافه وآبائه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) فتاوى اللجنة (١/ ٤٢٠).

فالواجب على كل إنسان مكلف أن يسأل ويتحرى الحق، ويتفقه في دينه، ولا يرضى بمشاركة العامة، والتأسي بكفرهم وضلالهم، وأعمالهم القبيحة، وعليه أن يسأل العلماء، ويعتني بأهل العلم» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «العقيدة أهم الأمور، وهي أعظم واجب، وحقيقتها: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، والإيمان بأنه سبحانه هو المستحق للعبادة، والشهادة له بذلك، وهي شهادة أن لا إله إلا الله يشهد المؤمن بأنه لا معبود بحق إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والشهادة بأن محمدًا رسول الله أرسله الله إلى الثقلين الجن والإنس، وهو خاتم الأنبياء، كل هذا لا بد منه، وهو من صلب العقيدة، فلابد من هذا في حق الرجال والنساء جميعًا، وهو أساس الدين وأساس الملة، كما يجب الإيمان بما أمر الله به ورسوله من أمر القيامة، والجنة والنار، والحساب والجزاء، ونشر الصحف، وأخذها باليمين أو بالشمال، ووزن الأعمال، إلى غير ذلك مما جاءت به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

فالجهل بهذا لا يكون عذرًا، بل يجب على المؤمن أن يعلم هذا وأن يتبصر فيه، ولا يعذر بقوله: إني جاهل في هذه الأمور، وهو بين المسلمين، وهو قد بلغه كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، هذا يسمى معرضًا، ويسمى غافلًا ومتجاهلًا لهذا الأمر العظيم، فلا يعذر.

أما من كان بعيدًا عن المسلمين في أطراف البلاد التي ليس فيها مسلمون ولم يبلغه القرآن ولا السنة فهذا معذور، وحكمه حكم أهل الفترة إذا مات على هذه الحالة، حكمه حكم أهل الفترات الذين يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب وأطاع الأمر دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار.

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤١-٢٤٣).

أما المسائل التي قد تخفى في بعض الأحيان على بعض الناس كبعض أحكام الصلاة أو بعض أحكام الزكاة أو بعض أحكام الحج، هذه قد يعذر فيه بالجهل، ولا حرج في ذلك؛ لأنها تخفى على كثير من الناس، وليس كل واحد يستطيع الفقه فيها، هذه المسائل أمرها أسهل» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس في العقيدة عذر في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، ليس فيها عذر، بل يجب على المؤمن أن يعتقد العقيدة الصحيحة، وأن يوحد الله جل وعلا، ويؤمن بأنه رب العالمين، وأنه الخلاق العليم، وأنه المنفرد بالربوبية، ليس هناك خالق سواه، وأنه مستحق العبادة وحده دون كل ما سواه، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلا، لا شبيه له، ولا كفء له، الذي يؤمن بهذا ليس له عذر في التساهل في هذا الأمر، إلا إذا كان بعيدًا عن المسلمين في أرض لا يبلغه فيها الوحي، فإنه معذور في هذه الحالة، وأمره إلى الله، يكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله يوم القيامة يمتحن، فإن أجاب جوابًا صحيحًا دخل الجنة، وإن أجاب جوابًا فاسدًا دخل النار.

فالمقصود أن هذا يختلف، فإذا كان في محل بعيد لا يسمع القرآن والسنة فهذا حكمه حكم أهل الفترة، حكمهم عند أهل العلم أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنة ومن عصى دخل النار، وأما كونه بين المسلمين يسمع القرآن والسنة ثم يبقى على الشرك وعلى إنكار الصفات فهو غير معذور، نسأل الله العافية.

وليس العذر بالجهل مسألة قياسية تختلف من زمان إلى زمان ومكان إلى آخر؛ لأن الجهل ليس بعذر بالنسبة للعقيدة، إلا إذا كان في محل لم تبلغه الدعوة: القرآن ولا السنة، أما في الأحكام فهو عذر: يعني جهل بالحكم الشرعي في بعض الأحكام التي تخفى، أو في دقائق الصفات، وبعض الصفات التي قد تخفى فهذا عذر، أما في الأمور الواضحة،

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٣-٢٤٥).

الأمور التي تعد بالضرورة كالإيمان بتوحيد الله، وأنه الخلاق العليم، وأنه مستحق للعبادة، وأنه الكامل في أسمائه وصفاته، والإيمان بما جاء في القرآن العظيم والسنة المطهرة من أسماء الله وصفاته، هذا ليس محل عذر إذا كان ممن بلغه القرآن والسنة، نسأل الله السلامة» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجهل بالجملة قد يكون عذرًا، وقد لا يكون عذرًا، فإذا كان الشخص المكلف بعيدًا عن أهل الإسلام وعن أهل العلم، كالذي ينشأ في بلاد بعيدة عن بلاد المسلمين، ولم تبلغه الرسالة ولا القرآن ولا السنة، هذا يكون معذورًا بالجهل، وله حكم أهل الفترات يوم القيامة يمتحنون، فإن أجاب دخل الجنة، وإن عصى دخل النار.

وقد يكون معذورًا أيضًا في الأشياء الخفية في الفروع التي قد تخفى على مثله، كما عذر النبي ﷺ صاحب الجبة لما تضمخ بالطيب وقد أحرم بالعمرة، قال له عليه الصلاة والسلام: «**انزع عنك الجبة، واغسل عنك الخلوق، واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك**»، ولم يأمره بفدية عن لبسه الجبة ولا عن تضمخه بالطيب للجهل.

فالحاصل: أن الجهل عذر في الأمور التي قد يخفى مثلها في المسائل الفرعية، أو في حق من كان بعيدًا عن المسلمين وعن سماع القرآن والسنة، كأهل البلاد التي تبعد عن المسلمين في أطراف الدنيا ومثل أهل الفترة الذين ما بلغتهم الرسالات، هؤلاء يعذرون بالجهل، والصحيح أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب الأمر دخل الجنة ومن عصى دخل النار، أما من بين المسلمين يسمع السنة ويسمع القرآن هذا غير معذور لا في العقيدة ولا في غيرها، قال الله جل وعلا: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩] فالله جعل القرآن نذيرًا، ومحمدًا جعله نذيرًا، فالقرآن نذير ومحمد نذير، فالذي يبلغه القرآن والسنة ويعيش بين المسلمين فهذا غير معذور، عليه أن يسأل وعليه

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

أن يتفقه في الدين، وعليه أن يتعلم، والله المستعان» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس:١٠٦]، ويقول سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، ويقول: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، هذه أمور معلومة من الدين بالضرورة، ومشهورة بين المسلمين فلا يعذر من قال: إني أجهل، وهو بين المسلمين، لو كان في بلاد بعيدة عن المسلمين، في أطراف الدنيا بين أهل الكفر بالله، ما عندهم من يعلمهم، هذا يكون حكمه حكم أهل الفترة، أمرهم إلى الله يوم القيامة، إن شاء عذبهم وإن شاء رحمهم، فهو سبحانه يمتحنهم يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنة، ومن عصى دخل النار، هذا هو الصواب فيهم! إنهم يمتحنون ويؤمرون بشيء، فإن أجابوا وأطاعوا دخلوا الجنة، وإن عصوا دخلوا النار» اهـ[٢].

وقال جوابًا على سؤال: هل يقال هذه مسألة خلافية؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليست خلافية إلا في الدقائق التي قد تخفى، مثل قصة الذي قال لأهله حرقوني» اهـ[٣].

هذا ما قررته اللجنة الدائمة وما قرر الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وغفر لهم.

وللشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقريرات بديعة وفق ما قرره سائر علمائنا، فمما قرره مما هو محكم مبين مفصل لا يحتمل تأويلا ولا عسفًا:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اشتبه على بعض الطلبة الآن، يقولون: (إذا رأيت الذي لا يصلي لا تكفره بعينه) كيف لا يكفر بعينه؟! إذا رأيت الذي يسجد للصنم لا تكفره بعينه؛ لأنه ربما يكون قلبه مطمئنًا بالإيمان!

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٦-٢٤٧).
(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٥٠-٢٥١).
(٣) شرح كشف الشبهات (ص:٢٦-٢٧).

فيقال: هذا غلط عظيم، نحن نحكم بالظاهر، فإذا وجدنا شخصًا لا يصلي قلنا: هذا كافر بملء أفواهنا، وإذا رأينا من يسجد للصنم قلنا: هذا كافر ونعينه ونلزمه بأحكام الإسلام، فإن لم يفعل قتلناه.

أما في أمر الآخرة فنعم لا نشهد لأحد معين لا جنة ولا بنار إلا من شهد له النبي ﷺ، أو جاء ذلك في القرآن» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن فرط بترك التعلم والتبين لم يعذر، مثل أن يبلغه أن عمله هذا كفر فلا يتثبت ولا يبحث، فإنه لا يكون معذورًا حينئذ، وإن كان غير قاصد لعمل ما يكفر لم يكفر بذلك، مثل أن يكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ومثل أن ينغلق فكره فلا يدري ما يقول لشدة فرح ونحوه، كقول صاحب البعير الذي أضلها، ثم اضطجع تحت شجرة ينتظر الموت، فإذا بخطامها متعلقًا بالشجرة فأخذه، وقال: «**اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح**».

لكن من عمل شيئًا مكفرًا مازحًا فإنه يكفر؛ لأنه قصد ذلك[٢]، كما نص عليه أهل العلم» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا كان هذا الجاهل مفرطًا في التعلم ولم يسأل ولم يبحث فهذا محل نظر. فالجهال بما يكفر وبما يفسق إما ألا يكون منهم تفريط وليس على بالهم إلا أن هذا العمل مباح، فهؤلاء يعذرون[٤]، ولكن يدعون للحق، فإن أصروا حكم عليهم بما

---

(١) تفسير سورة المائدة (١٤/ وجه ب).

(٢) القصد هنا اختيار الفعل من غير إكراه كالمازح بنطق الكفر فيخرج بذلك من الإسلام ولو لم يقصد الخروج منه كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]. وضده من لا قصد ولا اختيار له كالنائم والمجنون والمكره فلا يؤاخذ بذلك.

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٦).

(٤) نصَّ الشيخ رحمه الله أن هؤلاء يعذرون، وهو مع كونه يعذرهم رحمه الله فتقريره بذلك جار على تقرير أهل السنة رحمهم الله كما هو مبين في هذه الرسالة، كمن هو حديث عهد بالإسلام أو

يقتضيه هذا الإصرار، وأما إذا كان الإنسان يسمع أن هذا محرم أو أن هذا مؤد للشرك ولكنه تهاون أو استكبر فهذا لا يعذر بجهله» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من الجهلة من يكون عنده نوع من العناد، أي إنه يذكر له الحق ولكنه لا يبحث عنه، ولا يتبعه، بل يكون على ما كان عليه أشياخه، ومن يعظمهم ويتبعهم، وهذا في الحقيقة ليس بمعذور؛ لأنه قد بلغه من الحجة ما أدنى أحواله أن يكون شبهة يحتاج أن يبحث ليتبين له الحق، وهذا الذي يعظم من متبوعيه

= الناشئ في محل بعيد لا يسمع فيه بداعي الحق ولم يفرط في طلب الحق ولا يوجد من ينبههم، ولم يطرأ في باله أن غير ما هو عليه هو الحق، ولم يسمع دعاة الحق ولم يبلغه شيء من دعوتهم أو خبرهم، فهؤلاء يعذرون، ومع ذلك فهو رحمه الله لا يسميهم مسلمين مع تلبسهم بالشرك، مع أنها لم تقم عليهم الحجة الرسالية التي يعذب تاركها، فيسميهم مشركين وحكمهم حكم أهل الفترة فهم كفار عملا بالظاهر، وأما من بلغه الحق وسمع به ولكنه أعرض فتهاون أو استكبر فلا يعذر فهو كافر في الظاهر والباطن، كما سيأتي من كلام الشيخ رحمه الله، انظر القول المفيد (١/ ٥٣) وفيه (١/ ٣٨٧) وفتاوى نور على الدرب (١/ ٤٣١) وهي منقولة في هذه الرسالة، وله تفصيل بنحو ذلك رحمه الله في مواضع كثيرة من فتاويه وشروحه، فهو كغيره من علماء السنة يفرق بين الحكم بالظاهر على من أشرك بالله ولو لم تقم عليه الحجة الرسالية كأهل الفترة، وبين الحكم ظاهرا وباطنا وهو من بلغته الحجة على وجه يفهمها إذا أراد، فلا يكفر ظاهرا وباطنا إلا من بلغته الحجة الرسالية التي يكفر تاركها، وأما حكم الدنيا فهو على الظاهر، وهو كغيره من العلماء قد يوجد في كلامه ما يشتبه، ما يكون فتنة للذين في قلوبهم زيغ كالمرجئة، فكما تمسك من لا يدري ومن هو صاحب هوى بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وكلام الإمام المجدد رحمه الله وجمل من كلام الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله مع وضوح تقريراتهم ومباينتها لتقريرات المرجئة فإنهم تمسكوا بجمل من كلامه رحمه الله وظنوا أنه لهم وهو عليهم، ما يجعل الإعراض عن محكم بيانهم في هذه المسألة العظيمة هوىً محضًا، وقد يكون في شيء من كلام العلماء ما خالف الصواب، أو ما كان محل زلل، أو ما فيه شيء من الاشتباه واللبس، فهذا أمر وارد على كل حي، ولا معصوم إلا من عصمه الله، والواجب على المسلم أن يبرأ لدينه ويتحرى الحق، ويتعبد لله بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة هذا هو الذي أمرنا الله به وحذرنا من مخالفته، والله تعالى أعلم.

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٧).

شأنه شأن من قال الله عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٢]، وفي الآية الثانية: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣].

فالمهم أن الجهل الذي يعذر به الإنسان بحيث لا يعلم عن الحق، ولا يذكر له» اهـ[1].

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل يعذر طلبة العلم الذين درسوا العقيدة على غير مذهب السلف الصالح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ محتجين بأن العالم الفلاني أو الإمام الفلاني يعتقد هذه العقيدة؟

فأجاب: «هذا لا يعذر به صاحبه حيث بلغه الحق؛ لأن الواجب عليه أن يتبع الحق أينما كان، وأن يبحث عنه حتى يتبين له. والحق ولله الحمد ناصع، بين لمن صلحت نيته، وحسن منهاجه، فإن الله عَزَّوَجَلَّ يقول في كتابه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧].

ولكن بعض الناس يكون لهم متبوعون معظمون لا يتزحزحون عن آرائهم، مع أنه قد ينقدح في أذهانهم أن آراءهم ضعيفة أو باطلة، لكن التعصب والهوى يحملهم على موافقتهم، وإن كانوا قد تبين لهم الهدى» اهـ[2].

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ فضيلة الشيخ: يقول: بعض الناس عند الشدة: يا محمد، أو يا علي، أو يا جيلاني، فما الحكم؟

فأجاب بقوله: «إذا كان يريد دعاء هؤلاء والاستغاثة بهم فهو مشرك شركًا أكبر مخرجًا عن الملة، فعليه أن يتوب إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وأن يدعو الله وحده، كما قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٩).

[النمل:٦٢]، وهو مع كونه مشركًا سفيه مضيع لنفسه، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[البقرة:١٣٠]، وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف:٥]» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجهل نوعان: جهل يعذر فيه الإنسان، وجهل لا يعذر فيه، فما كان ناشئًا عن تفريط وإهمال مع قيام المقتضي للتعلم، فإنه لا يعذر فيه، سواء في الكفر أو في المعاصي، وما كان ناشئًا عن خلاف ذلك، أي إنه لم يهمل ولم يفرط ولم يقم المقتضي للتعلم بأن كان لم يطرأ على باله أن هذا الشيء حرام؛ فإنه يعذر فيه» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يوجد في مجاهل أفريقيا وغيرها من لا يعرفون عن الإسلام شيئًا، فلو ماتوا لا نقول: إنهم مسلمون ونصلي عليهم ونترحم عليهم، مع أنهم لم تقم عليهم الحجة، لكننا نعاملهم في الدنيا بالظاهر، أما في الآخرة فأمرهم إلى الله»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد يكون الإنسان مفرطًا في طلب العلم فيأثم من هذه الناحية، أي إنه قد يتيسر له أن يتعلم، لكن لا يهتم، أو يقال له: هذا حرام، ولكن لا يهتم، فهنا يكون مقصرًا من هذه الناحية، ويأثم بذلك» اهـ(٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد يكون الإنسان مقصرًا بطلب العلم، بحيث يتيسر له العلم ولكنه لا يهتم به ولا يلتفت إليه، وقد يكون الإنسان مستكبرًا عما بلغه من الحق، فيبين له الحق ولكنه يقول: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٢]، كما يوجد من كثير من العامة المعظمين لكبرائهم من أمراء أو علماء أو غير ذلك، يستنكفون عن الحق إذا دعوا إليه، وهؤلاء ليسوا بمعذورين» اهـ(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٦٣).
(٢) القول المفيد (١/ ١٧٤).
(٣) القول المفيد (١/ ٣٧٨).
(٤) لقاء الباب المفتوح اللقاء الثالث والثلاثون.
(٥) نور على الدرب (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما مصير المسلم الذي يصوم ويصلي ويزكي ولكنه يعتقد بالأولياء الاعتقاد الذي يسمونه في بعض الدول الإسلامية اعتقادًا جيدًا أنهم يضرون وينفعون، وكما أنه يقوم بدعاء هذا الولي فيقول: يا فلان لك كذا وكذا إذا شفي ابني أو بنتي، أو: بالله يا فلان، مثل هذه الأقوال فما حكم ذلك؟ وما مصير المسلم فيه؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تسمية هذا الرجل الذي ينذر للقبور والأولياء ويدعوهم، تسميته مسلمًا جهل من المسمي، ففي الحقيقة أن هذا ليس بمسلم؛ لأنه مشرك، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠] فالدعاء لا يجوز إلا لله وحده، فهو الذي يكشف الضر وهو الذي يجلب النفع: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل:٦٢] فهذا وإن صلى وصام وزكى وهو يدعو غير الله ويعبده وينذر له فإنه مشرك قد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، وما للظالمين من أنصار» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحجة تقوم على الإنسان من حين أن يبلغ، فإنه يدخل في التكليف ولا يعذر بالجهل، فإن الواجب على المرء أن يتعلم من شريعة الله ما يحتاج إليه» اهـ[2].

ولشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله تقريرات مفصلة مبينة في هذه المسألة العظيمة، إضافة لما تقدم نقله عنه، فمن ذلك:

قال حفظه الله: «قال الرسول ﷺ للذي قال له: ما شاء الله وشئتَ: **«أجعلتني لله نِدًّا؟»** مع أنّ القائل ما أراد أن يجعل لله نِدًّا، ولكن هذا اللّفظ لا يجوز، فهو شرك ولو لم يقصده، فكيف إذا قصده؟ ففيه ردٌّ على من يقول: إن من قال كلمة الشرك أو فعل

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٤٣١).

(٢) شرح رياض الصالحين المجلد الأول شرح حديث (أعذر الله تعالى إلى امرئ آخر أجله حتى بلغ ستين سنة).

الشرك لا يُحكم عليه أنه مشرك حتى يعتقده بقلبه، كما هو قول مرجئة هذا العصر» اهـ(١).

وقال حفظه الله: «يُعذر بالجهل إذا كان في أرضٍ منقطعة لم يبلغهُ شيء، منقطع لا يبلغهُ شيء، ولا يسمع عن وسائل الإعلام، ولا يسمع شيء، هذا يعذر بالجهل، هذه واحدة. الثانية: الأمور الخفية التي تحتاج إلى بيان وتوضيح، وهو لا يعرف التوضيح والبيان، يسأل أهل العلم، قال جلَّ وعلا: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء:٧]، فيزول الجهل عنه بالسؤال، ولا يبقى يقول: أنا جاهل ومعذور بالجهل، وعنده أهل العلم» اهـ(٢).

وقال حفظه الله: «بعد بعثة الرسول ﷺ ونزول القرآن الكريم والسنة النبوية ووجود العلم والعلماء زال الجهل والحمد لله، فالذي يعيش مع المسلمين ويقرأ القرآن ويسمع الأحاديث والخطب والمواعظ والمحاضرات والدروس هذا لا يجهل أمر الشرك.

الشرك من الأمور الظاهرة الواضحة التي توعد الله عليها بأشد الوعيد، فأمره واضح جلي، فالذي يعيش مع المسلمين ويسمع القرآن ويسمع الأحاديث والنصوص، ويسمع البرامج الإعلامية في العقيدة، هذا بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة، فلا يُعذر ببقائه على الجهل وعلى الشرك في أمرٍ ظاهر واضح.

إنما يُعذر بالجهل من عاش بعيدًا عن المسلمين، ولم يسمع القرآن ولم يسمع شيئًا من العلم، فهذا هو الذي يُعذر بالجهل، ويكون مثل أصحاب الفترة الذين يُوكل أمرهم إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا قليلٌ في الناس خصوصًا الآن بعدما قويت وسائل الإعلام وبلغت المشارق والمغارب، فصار كلٌ يسمعها، وكلٌ يقرأها، وهذا من حكمة

(١) إعانة المستفيد (٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٢) انظر موقع الشيخ في الإنترنت https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٥٥٠٩

الله لإقامة الحجة، كان الإسلام في الأول ينتشر بالجهاد والدعوة إلى الله، ولما ضعُف الجهاد أو قل أو انعدم، وضعُفت الدعوة إلى الله على بصيرة، صارت وسائل الإعلام مما أقام الله بها الحجة على عباده، فلا يبقى أحدٌ لا يدري عن الشرك وعن التوحيد وعن الجنة وعن النار، لا أحد يجهل تحريم الزنى، لا أحد يجهل تحريم الشرك، لا أحد يجهل تحريم الربا، لا أحد يجهل تحريم الخمر والمسكرات، هذه أمورٌ واضحة، ولا أحد يجهل تحريم قتل النفوس بغير حق، هذه كلها أمورٌ واضحة.

فلا يُعذر الإنسان بدعوى الجهل فيها لأنها واضحة والإنسان يسمعها ويقرأها، ويعيش في مجتمعٍ مسلم، فكيف يدَّعي أنه جاهل، فهذا لا يُعذر بالجهل، إلى متى الجهل؟ وهذا بإمكانه أن يسأل، بإمكانه أن يتعلم، فيزول جهله، ولكنه قصَّر وفرط، فهو الملوم في هذا» اهـ[1].

وقال حفظه الله: «العذر بالجهل على حالتين: الأمور الواضحة الظاهرة هذي لا يعذر فيها بالجهل لمن بلغه القرآن، القرآن ينهى عن الشرك ينهى عن الكفر ينهى عن الزنى ينهى عن الربا، أمور واضحة هذه إن سمعها من القرآن وهو عربي فهمها. وهناك أمور خفية تحتاج إلى علماء يُبنها الأمور المشتبهات كما قال ﷺ: «**إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن بينهما أمور مشتبهات لا يعلمُهن كثيرًا من الناس**»، فهذه يسأل عنها ويهتدي إلى الصواب فيها ولا يبقى على جهله، بإمكانه أن يتعلم أن يسأل ما يبقى على جهله» اهـ[2].

وسُئل حفظه الله: هل مسألة العذر بالجهل مسألة خلافية؟

فأجاب: «لا، صارت مسألة خلافية عند المتأخرين هؤلاء[3]، والجهل على قسمين: جهل يمكن زواله، هذا لا يعذر فيه بالجهل، يعني يسأل أهل العلم، يطلب العلم،

---

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٣٥٩٥

(٢) انظر: https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٥٦٧٤

(٣) في الأصل هزولا.

يتعلم، يقرأ، هذا يمكن زواله ولا يعذر إذا بقي عليه.

أما جهل لا يمكن زواله، ما عنده أحد ولا يسمع شيء ولا يدري، عاش منقطعًا ولم يسمع بشيء، هذا ما يمكن زواله، هذا يعذر به ويكون من أصحاب الفترة، ما يحكم بإسلامه، لكن يكون من أصحاب الفترة، يفوض أمره إلى الله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]» اهـ(١).

وقال حفظه الله: «من أشرك بالله قولًا أو فعلًا ظاهرًا، ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، حكمنا عليه بالكفر لأعماله، أو تكلم بكلام الكفر نحكم عليه بالكفر لأعماله، ليس لنا إلا الظاهر» اهـ(٢).

وقال حفظه الله في بيان مفصل الجهل وما يعذر به: «الجهل الذي يعذر به صاحبه هو الجهل الذي لا يمكن زواله؛ لكون صاحبه يعيش منقطعًا عن العالم، لا يسمع شيئًا من العلم، وليس عنده من يعلمه، فهذا إذا مات على حاله فإنه يعتبر من أصحاب الفترة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، والجهل الذي لا يعذر به صاحبه هو الجهل الذي يمكن زواله لو سعى صاحبه في إزالته، مثل الذي يسمع أو يقرأ القرآن وهو عربي يعرف لغة القرآن، فهذا لا يعذر في بقائه على جهله؛ لأنه بلغه القرآن بلغته والله تعالى يقول: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فالذي بلغه القرآن ووصلت إليه الدعوة والنهي عن الشرك الأكبر لا يعذر إذا استمر على الشرك، أو استمر على الزنا أو الربا، أو نكاح المحارم، أو أكل الميتة وأكل لحم الخنزير وشرب الخمر، أو أكل أموال الناس بالباطل، أو ترك الصلاة أو منع الزكاة، أو امتنع عن الحج، وهو يستطيعه لأن هذه أمور ظاهرة وتحريمها أو وجوبها قاطع، وإنما يعذر بالجهل في الأمور الخفية حتى يبين له حكمها.

(١) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=pHF_DGmVNTo

(٢) انظر: http://alfawzan.af.org.sa/node/٩٦٤٦

فالعذر بالجهل فيه تفصيل:

* **أولًا**: يعذر بالجهل من لم تبلغه الدعوة، ولم يبلغه القرآن، ويكون حكمه أنه من أصحاب الفترة.

* **ثانيًا**: لا يعذر من بلغته الدعوة وبلغه القرآن في مخالفة الأمور الظاهرة، كالشرك وفعل الكبائر؛ لأنه قامت عليه الحجة وبلغته الرسالة، وبإمكانه أن يتعلم ويسأل أهل العلم عما أشكل عليه، ويسمع القرآن والدروس والمحاضرات في وسائل الإعلام.

* **ثالثًا**: يعذر بالجهل في الأمور الخفية التي تحتاج إلى بيان حتى تبين له حكمها؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**إن الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه**»، فالحلال البين يؤخذ، والحرام البين يتجنب، والمختلف فيه يتوقف فيه حتى يتبين حكمه بالبحث وسؤال أهل العلم.

فالجاهل يجب عليه أن يسأل أهل العلم، فلا يعذر ببقائه على جهله، وعنده من يعلمه قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٣]، فيجب على الجاهل أن يسأل ويجب على العالم أن يبين ولا يكتم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠]» اهـ[1].

هذا ما قرره علماؤنا تبعًا لأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا، خلافًا لما يقرره مخالفوهم. فليس بعد هذا البيان بيان، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٣٢١٠

وبهذا يتبين حقيقة ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وما قرره علماؤنا جزاهم الله خيرا، في هذه المسألة، وأن تقريراتهم من مشكاة واحدة، خلافًا لما هو عليه حال مخالفيهم ممن ينتسب لهم مع مناقضته ونقضه لتقريراتهم في هذه المسألة العظيمة، فتمييز الفرق بين الفريقين من شأنه تمييز الحق من الباطل، وأهل الحق من أهل الباطل، مما فيه سلامة وصيانة الدين والديانة.

الفرق الخامس:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يقررون أنه لا بد مع النطق بشهادة التوحيد التزام الشريعة والعمل بها ظاهراً وباطناً، وأنه لا يكفي لصحة التوحيد النطق بالشهادة دون العمل، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

فإن الله تعالى لما أرسل رسوله ﷺ، وأنزل كتابه، وأحكم شرعه، وأمر عباده بالانقياد لذلك، جعل مقتضى ذلك طاعته فيما أمر، والانتهاء عما نهى عنه وزجر، وتصديقه فيما أخبر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، هذا هو الإيمان، فمنه ما هو متعلق بالقلب، ومنه ما هو متعلق باللسان، ومنه ما هو متعلق بالجوارح والأركان، دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [الأنفال:٢-٤]، فهذه الآية الجامعة دالة على أن الإيمان المنجي يوم القيامة ما تحقق فيه إيمان القلب واللسان والجوارح.

ودل على ذلك ما رواه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الإيمان بضع وسبعون -أو بضع وستون- شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»**.

وروى البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في**

الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

فدلت هذه النصوص على أن الإيمان قول وعمل: قول القلب وعمله، وقول اللسان وعمله، وعمل الجوارح. وأن الظاهر والباطن متلازمان، فما في الباطن من الإيمان يكون في الظاهر، وما يكون في الظاهر من الكفر يستلزم كفر الباطن. هذا اعتقاد أهل السنة والجماعة، خلافًا للمرجئة، وعليه إجماع يرويه الخلف عن السلف.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر» اهـ[١].

وقال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب بيان الإيمان وفرضه وأنه: تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمنًا إلا بهذه الثلاث.

قال الشيخ: اعلموا -رحمكم الله- أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولًا، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمنًا بقلبه، مقرًّا بلسانه، عاملًا مجتهدًا بجوارحه، ثم لا يكون أيضًا مع ذلك مؤمنًا حتى يكون موافقًا للسنة في كل ما يقوله ويعمله، متبعًا للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة» اهـ[٢].

---

(١) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥/ ٩٥٦).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٧٦٠).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلموا -رحمكم الله- أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يثن على المؤمنين، ولم يصف ما أعد لهم من النعيم المقيم والنجاة من العذاب الأليم، ولم يخبرهم برضاه عنهم؛ إلا بالعمل الصالح والسعي الرابح، وقرن القول بالعمل والنية بالإخلاص، حتى صار اسم الإيمان مشتملًا على المعاني الثلاثة لا ينفصل بعضها عن بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار الإيمان قولًا باللسان، وعملًا بالجوارح، ومعرفة بالقلب، خلافًا لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم، وذكر الله عَزَّوَجَلَّ ذلك كله في كتابه، والرسول ﷺ في سنته» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أخبر الله تعالى في كتابه في آي كثيرة منه أن هذا الإيمان لا يكون إلا بالعمل، وأداء الفرائض بالقلوب والجوارح» اهـ(٢).

وقال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلا أن يجتمع فيه هذه الخصال الثلاث».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقًا، ولا تجزئ معرفة القلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنًا، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين» اهـ(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ومعنى ذلك أنه قول القلب وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح» اهـ(٤).

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٧٧٩).
(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٧٦٥).
(٣) الشريعة للآجري (ص:١١٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٢).

هذا ما أجمع عليه العلماء في بيان حقيقة الإيمان ومسماه، وأنه قول وعمل، وأنه لا يصح إيمان القلب دون القول واللسان، ولا يصح إيمان القلب واللسان دون إيمان الجوارح، كما لا يصح إيمان اللسان والجوارح دون إيمان القلب، فلا يصح الإيمان إلا بها مجتمعة.

وهذا التقرير هو ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسائله وكتبه ومراسلاته وردوده، فمن ذلك:

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أن دين الله يكون على القلب بالاعتقاد، وبالحب والبغض، ويكون على اللسان بالنطق وترك النطق بالكفر، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفر، فإذا اختل واحدة من هذه الثلاث كفر وارتدَّ» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا خلاف بين الأمة أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا، فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس، وإن عمل بالتوحيد ظاهرًا وهو لا يعتقده باطنًا فهو منافق خالصًا، أشر من الكافر» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس وأمثالهما، وهذا يغلط فيه كثير من الناس» اهـ(٣).

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٨٧).
(٢) الدرر السنية (٢/ ١٢٤-١٤٥).
(٣) كشف الشبهات (ص: ٥٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما الذي بعث الله به محمدًا ﷺ من الدين؟ وما الذي عابه على قومه وبني عمه، وأنكروه؟ وهل ينكرون الله؟ أم يعرفونه؟ فأما الذي أمرهم به، فهو عبادة الله وحده لا شريك له، وألا يتخذوا مع الله إلهًا آخر، ونهاهم عن عبادة المخلوقين، من الملائكة، والأنبياء، والصالحين، والحجر، والشجر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، [النحل:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزّخرف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: ٥٦].

فليعلم بذلك أن الله ما خلق الخلق إلا ليعبدوه ويوحدوه، وأرسل الرسل إلى عباده، يأمرونهم بذلك.

وأما الذي أنكرناه عليهم، وكفرناهم به، فإنما هو الشرك بالله، مثل أن تدعو نبيًّا من الأنبياء، أو ملكًا من الملائكة، أو تنحر له، أو تنذر له، أو تعتكف عند قبره، أو تركع بالخضوع والسجود له، أو تطلب منه قضاء الحاجات، أو تفريج الكربات، فهذا شرك قريش، الذي كفرهم به رسول الله ﷺ وقاتلهم عند هذا، وإلا لم يقل أحد من الكفار أن أحدًا يخلق، أو يرزق، أو يدبر أمرًا، بل كلهم يقرون أن الفاعل لذلك هو الله، وهم يعرفون الله بذلك، قال الله تعالى حاكيًا عنهم: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [يونس: ٣١]، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الآيات [المؤمنون:٨٤]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ الآية [العنكبوت: ٦١]، وهذا الإقرار لم يدخلهم الإسلام، ولا أوجب الكف عن قتالهم وتكفيرهم» اهـ[1].

(١) الدرر السنية (١/ ١٤٤-١٤٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا إله إلا الله هي: العروة الوثقى، وهي: كلمة التقوى، وهي: الحنيفية ملة إبراهيم، وهي: التي جعلها الله عَزَّوَجَلَّ كلمة باقية في عقبه، وهي: التي خلقت لأجلها المخلوقات، وبها قامت الأرض والسماوات، ولأجلها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، والمراد: معنى هذه الكلمة، وأما: التلفظ باللسان مع الجهل بمعناها فلا ينفع، فإن المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في الدرك الأسفل من النار» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المراد من هذه الكلمة معناها، لا مجرد لفظها، والكفار الجهال يعلمون أن مراد النبي ﷺ بهذه الكلمة هو: إفراد الله بالتعلق، والكفر بما يعبد من دونه، والبراءة منه، فإنه لما قال لهم: قولوا لا إله إلا الله، قالوا: أجعل الآلهة إلها واحدًا إن هذا لشيء عجاب. فإذا عرفت: أن جهال الكفار يعرفون ذلك، فالعجب ممن يدعي الإسلام، وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عرفه جهال الكفار، بل يظن أن ذلك هو التلفظ بحروفها، من غير اعتقاد القلب بشيء من المعاني، والحاذق منهم يظن أن معناها: لا يخلق، ولا يرزق، ولا يحيي، ولا يميت، ولا يدبر الأمر إلا الله. فلا خير في رجل جهال الكفار أعلم منه بمعنى لا إله إلا الله» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النطق بها لا ينفع إلا بالعمل بمقتضاها، وهو: ترك الشرك، وهذا هو المطلوب، ونحن إنما نهينا عن الأوثان المجعولة على قبر الزبير، وطلحة، وغيرهما، في الشام، وغيره.

فإن قلتم: ليس هذا من الأوثان، وإن دعاء أهل القبور، والاستغاثة بهم في الشدائد ليست من الشرك، مع كون المشركين الذين في عهد رسول الله ﷺ يخلصون لله

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٢).
(٢) الدرر السنية (١/ ٧٠).

في الشدائد، ولا يدعون أوثانهم، فهذا كفر، وبيننا وبينكم كلام العلماء من الأولين والآخرين الحنابلة وغيرهم.

وإن أقررتم أن ذلك كفر وشرك، وتبين أن قول: لا إله إلا الله، لا ينفع إلا مع ترك الشرك، فهذا هو المطلوب، وهو الذي نقول، وهو الذي أكثرتم النكير فيه، وزعمتم أنه لا يخرج إلا من خراسان، وهذا القول، كما في أمثال العامة: (لا وجه سمح، ولا بنت رجال)، لا أقول صواب، بل خطأ ظاهر، وسب لدين الله؛ وهو أيضا متناقض، يكذب بعضه بعضًا، لا يصدر إلا ممن هو أجهل الناس.

وأما دعواه: أن الصحابة لم يطلبوا من الأعاجم إلا مجرد هذه الكلمة، ولم يعرفوهم بمعناها، فهذا قول من لا يفرق بين دين المرسلين، ودين المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، فإن المؤمنين يقولونها، والمنافقين يقولونها، لكن المؤمنون: يقولونها مع معرفة قلوبهم بمعناها، وعمل جوارحهم بمقتضاها، والمنافقون يقولونها من غير فهم لمعناها، ولا عمل بمقتضاها، فمن أعظم المصائب وأكبر الجهل من لا يعرف الفرق بين الصحابة والمنافقين.

لكن هذا لا يعرف النفاق، ولا يظنه في أهل زماننا، بل يظنه في زمان رسول الله ﷺ وأصحابه، وأما زمانه فصلح بعد ذلك! وإذا كان زمانه وبلدانه ينزهون عن البدع، ومخرجها من أهل خراسان، فكيف بالشرك والنفاق؟!

ويا ويح هذا القائل، ما أجرأه على الله! وما أجهله بقدر الصحابة وعلمهم! حيث ظن أنهم لا يعلمون الناس معنى لا إله إلا الله.

أما علم هذا الجاهل أنهم يستدلون بها على مسائل الفقه، فضلًا عن مسائل الشرك، ففي الصحيحين: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أشكل عليه قتال مانعي الزكاة؛ لأجل قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها**»، قال أبو بكر: فإن الزكاة من حقها، فإذا كان منع الزكاة

من منع حق لا إله إلا الله فكيف بعبادة القبور؟! والذبح للجن؟! ودعاء الأولياء وغيرهم، مما هو دين المشركين؟!» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قصة الردة بعد موته ﷺ، فمن سمعها ثم بقي في قلبه مثقال ذرة من شبهة الشياطين الذين يسمون العلماء وهي قولهم: هذا هو الشرك، لكن يقولون: لا إله إلا الله، ومن قالها لا يكفر بشيء.

وأعظم من ذلك وأكبر: تصريحهم بأن البوادي ليس معهم من الإسلام شعرة، ولكن يقولون: لا إله إلا الله، وهم بهذه اللفظة أهل إسلام، وحرم الإسلام مالهم ودمهم، مع إقرارهم أنهم تركوا الإسلام كله، ومع علمهم بإنكارهم البعث، واستهزائهم بمن أقر به، واستهزائهم بالشرائع، وتفضيلهم دين آبائهم مخالفًا لدين النبي ﷺ. ومع هذا كله يصرح هؤلاء الشياطين المردة الجهلة أن البدو أهل إسلام، ولو جرى منهم ذلك كله؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله أيضًا، ولازم قولهم: أن اليهود أسلموا؛ لأنهم يقولونها، وأيضًا كفر هؤلاء أغلظ من كفر اليهود بأضعاف مضاعفة، أعني البوادي المتصفين بما ذكرنا.

والذي يبين ذلك من قصة الردة، أن المرتدين افترقوا في ردتهم: فمنهم من كذب النبي ﷺ ورجعوا إلى عبادة الأوثان، وقالوا: لو كان نبيًّا ما مات، ومنهم من ثبت على الشهادتين ولكن أقر بنبوة مسيلمة، ظنًا أن النبي ﷺ أشركه في النبوة؛ لأن مسيلمة أقام شهود زور شهدوا له بذلك، فصدقهم كثير من الناس، ومع هذا أجمع العلماء أنهم مرتدون ولو جهلوا ذلك، ومن شك في ردتهم فهو كافر.

فإذا عرفت أن العلماء أجمعوا: أن الذين كذبوا النبي ﷺ ورجعوا إلى عبادة الأوثان، وشتموا رسول الله ﷺ، ومنهم من أقر بنبوة مسيلمة في حال واحد، ولو ثبت

(١) الدرر السنية (٢/ ٤٨).

على الإسلام كله، ومنهم من أقر بالشهادتين وصدق طليحة في دعواه النبوة، ومنهم من صدق العنسي صاحب صنعاء؛ وكل هؤلاء أجمع العلماء أنهم مرتدون.

ومنهم أنواع أخر، منهم الفجاءة السلمي لما وفد على أبي بكر، وذكر له أنه يريد قتال المرتدين، ويطلب من أبي بكر أن يمده، فأعطاه سلاحًا ورواحل، فاستعرض السلمي المسلم والكافر يأخذ أموالهم، فجهز أبو بكر جيشًا لقتاله، فلما أحس بالجيش، قال لأميرهم: أنت أمير أبي بكر، وأنا أميره، ولم أكفر، فقال: إن كنت صادقًا فألق السلاح، فألقاه، فبعث به إلى أبي بكر، فأمر بتحريقه بالنار وهو حي. فإذا كان هذا حكم الصحابة في هذا الرجل مع إقراره بأركان الإسلام الخمسة، فما ظنك بمن لم يقر من الإسلام بكلمة واحدة إلا أنه يقول: «لا إله إلا الله» بلسانه، مع تصريحه بتكذيب معناها، وتصريحه بالبراءة من دين محمد ﷺ ومن كتاب الله؟!

ويقولون: هذا دين الحضر، وديننا دين آبائنا. ثم يفتي هؤلاء المردة الجهال أن هؤلاء مسلمون، ولو صرحوا بذلك كله، إذا قالوا: لا إله إلا الله. سبحانك هذا بهتان عظيم!

وما أحسن ما قاله واحد من البوادي لما قدم علينا وسمع شيئًا من الإسلام، قال: أشهد أننا كفار -يعني هو وجميع البوادي-، وأشهد أن المطوع الذي يسمينا أهل إسلام أنه كافر» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أقر بهذا الدين، وشهد أنه الحق، وأن الشرك هو الباطل، وقال بلسانه ما أريد منه، ولكن لا يدين بذلك، إما بغضًا له أو عدم محبته، كما هي حال المنافقين الذين بين أظهرنا.

(١) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٣٦٠-٢٦٢)الدرر السنية (٨/ ١١٧-١١٩).

وأما إيثار الدنيا، مثل تجارة أو غيرها، فيدخلون في الإسلام، ثم يخرجون منه، كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ﴾ الآية [المنافقون:٣]، وقال تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مجرد الإتيان بلفظ الشهادة من غير علم بمعناها ولا عمل بمقتضاها لا يكون به المكلف مسلمًا، بل هو حجة على ابن آدم، خلافًا لمن زعم أن الإيمان مجرد الإقرار» اهـ[2].

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلى ذلك تقرير أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمن ذلك:

قال العلامة عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما قول من يقول: إن من تكلم بالشهادتين ما يجوز تكفيره، وقائل هذا القول لابد أن يتناقض، ولا يمكنه طرد قوله في مثل من أنكر البعث، أو شك فيه، مع إتيانه بالشهادتين، أو أنكر نبوة أحد من الأنبياء الذين سماهم الله في كتابه، أو قال: الزنى حلال، أو نحو ذلك، فلا أظن يتوقف في كفر هؤلاء وأمثالهم، إلا من يكابر ويعاند.

فإن كابر وعاند وقال: لا يضر شيء من ذلك، ولا يكفر به من أتى بالشهادتين، فلا شك في كفره، ولا كفر من شك في كفره؛ لأنه بقوله هذا مكذب لله ولرسوله، ولإجماع المسلمين، والأدلة على ذلك ظاهرة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن قال: إن التلفظ بالشهادتين لا يضر معهما شيء، أو قال: من أتى بالشهادتين وصلى وصام لا يجوز تكفيره، وإن عبد غير الله؛ فهو كافر، ومن شك في كفره فهو

(١) الدرر السنية (٩/ ١١٩).
(٢) الدرر السنية (١/ ٥٢٢-٥٢٣).

كافر؛ لأن قائل هذا القول مكذب لله ورسوله، وإجماع المسلمين كما قدمنا، ونصوص الكتاب والسنة في ذلك كثيرة، مع الإجماع القطعي، الذي لا يستريب فيه من له أدنى نظر في كلام العلماء، لكن التقليد والهوى يعمي ويصم» اهـ[(١)].

وقال العلامة سليمان بن عبدالله بن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يظنون أنهم إذا قالوها بهذا المعنى[(٢)]، فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى، ولو فعلوا ما فعلوا من عبادة غير الله، كدعاء الأموات، والاستغاثة بهم في الكربات، وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسموات، إلى غير ذلك من أنواع العبادات، وما شعروا أن إخوانهم من كفار العرب يشاركونهم في هذا الإقرار، ويعرفون أن الله هو الخالق القادر على الاختراع، ويعبدونه بأنواع من العبادات، فليهن أبو جهل وأبو لهب ومن تبعهما بحكم عباد القبور، وليهن أيضًا إخوانُهم عُباد ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، إذ جعل هؤلاء دينهم هو الإسلام المبرور» اهـ[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قال هذه الكلمة عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها، من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك والعمل به، فهذا هو المسلم حقًّا، فإن عمل به ظاهرًا من غير اعتقاد فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها، ألا ترى أن المنافقين يعملون بها ظاهرًا وهم ﴿فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النّساء: ١٤٥]، واليهود يقولونها وهم على ما هم عليه من الشرك والكفر، فلم تنفعهم، وكذلك من ارتدَّ عن الإسلام بإنكار شيء من لوازمها وحقوقها، فإنها لا تنفعه، ولو قالها مائة ألف، فكذلك من يقولها ممن يصرف أنواع العبادة لغير الله، كعباد القبور والأصنام، فلا تنفعهم ولا يدخلون في الحديث الذي جاء في فضلها، وما

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٥٠).
(٢) يعني كلمة التوحيد بمعنى (لا خالق إلا الله).
(٣) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٥).

أشبهه من الأحاديث» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أبوا عن النطق بها، وإلا فلو قالوها وبقوا على عبادة اللات والعزى ومناة لم يكونوا مسلمين، ولقاتلهم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حتى يخلعوا الأنداد، ويتركوا عبادتها، ويعبدوا الله وحده لا شريك له، وهذا أمر معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة والإجماع» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «عباد القبور نطقوا بها، وجهلوا معناها وأبوا عن الإتيان به، فصاروا كاليهود الذين يقولونها ولا يعرفون معناها، ولا يعملون به، فتجد أحدهم يقولها وهو يأله غير الله بالحب والإجلال والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء عند الكرب، ويقصده بأنواع العبادة الصادرة عن تأله قلبه لغير الله مما هو أعظم مما يفعله المشركون الأولون» اهـ[3].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «لا ريب أنه لو قالها أحد من المشركين ونطق أيضًا بشهادة أن محمدًا رسول الله ولم يعرف معنى الإله ولا معنى الرسول، وصلى وصام وحج، ولا يدري ما ذلك إلا أنه رأى الناس يفعلونه فتابعهم ولم يفعل شيئًا من الشرك، فإنه لا يشك أحد في عدم إسلامه، وقد أفتى بذلك فقهاء المغرب كلهم في أول القرن الحادي عشر أو قبله في شخص كان كذلك، كما ذكره صاحب الدر الثمين في شرح المرشد المعين، من المالكية، ثم قال شارحه: وهذا الذي أفتوا به جلي في غاية الجلاء، لا يمكن أن يختلف فيه اثنان انتهى. ولا ريب أن عباد القبور أشد من هذا؛ لأنهم اعتقدوا الإلهية في أرباب متفرقين.» اهـ[4].

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٦).
(٢) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٧).
(٣) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٧).
(٤) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٨).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: (من قال: **لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله**) اعلم أن النبي ﷺ في هذا الحديث علق عصمة المال والدم بأمرين: الأول: قول: لا إله إلا الله، الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لا بد من قولها والعمل بها، قال المصنف: وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصمًا للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، فيا لها من مسألة ما أجلها! ويا له من بيان ما أوضحه! وحجة ما أقطعها للمنازع!

قلت: وقد أجمع العلماء على معنى ذلك فلابدّ في العصمة من الإتيان بالتوحيد، والتزام أحكامه، وترك الشرك كما قال تعالى: ﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال:٣٩]، والفتنة هنا: الشرك، فدل على أنه إذا وجد الشرك فالقتال باق بحاله، كما قال تعالى: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾ [التوبة:٣٦].

وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة:٥]، فأمر بقتالهم على فعل التوحيد، وترك الشرك، وإقامة شعائر الدين الظاهرة، فإذا فعلوها خلي سبيلهم، ومتى أبوا عن فعلها أو فعل شيء منها فالقتال باق بحاله إجماعًا ولو قالوا: لا إله إلا الله، وكذلك النبي ﷺ علق العصمة بما علقها الله به في كتابه كما في هذا الحديث.

وفي (صحيح مسلم) عن أبي هريرة مرفوعًا: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**».

وفي (الصحيحين) عنه قال: «لما توفي رسول الله وكفر من كفر من العرب، فقال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»؟!** فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق»، لفظ مسلم. فانظر كيف فهم صديق الأمة أن النبي ﷺ لم يرد مجرد اللفظ بها من غير إلزام لمعناها وأحكامها، فكان ذلك هو الصواب، واتفق عليه الصحابة، ولم يختلف فيه منهم اثنان إلا ما كان من عمر حتى رجع إلى الحق، وكان فهم الصديق هو الموافق لنصوص القرآن والسنة.

وفي (الصحيحين) أيضًا عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»**، فهذا الحديث كآية براءة بيّن فيه ما يقاتل عليه الناس ابتداء، فإذا فعلوه وجب الكف عنهم إلا بحقه، فإن فعلوا بعد ذلك ما يناقض هذا الإقرار والدخول في الإسلام وجب القتال؛ حتى يكون الدين كله لله، بل لو أقروا بالأركان الخمسة وفعلوها وأبوا عن فعل الوضوء للصلاة ونحوه، أو عن تحريم بعض محرمات الإسلام كالربا أو الزنا أو نحو ذلك؛ وجب قتالهم إجماعًا، ولم تعصمهم لا إله إلا الله ولا ما فعلوه من الأركان.

وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، وأنه ليس المراد منها مجرد النطق، فإذا كانت لا تعصم من استباح محرمًا، أو أبى عن فعل الوضوء مثلًا، بل يقاتل على ذلك حتى يفعله، فكيف تعصم من دان بالشرك وفعله وأحبه ومدحه، وأثنى على أهله، ووالى عليه، وعادى عليه، وأبغض التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله، وتبرأ منه، وحارب أهله، وكفرهم، وصد عن سبيل الله كما هو شأن عباد القبور؟!

وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، وهو مشرك أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد» اهـ[(١)].

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «من الأمور التي لا يصلح الإسلام إلا بها: العمل بشرائعه وأحكامه، وبالقيام بذلك يقوم الدين، وتستقيم الأعمال» اهـ[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليتأمل الناصح لنفسه ما قرره الله في كتابه من أدلة التوحيد، كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم:٣٠-٣٢].

ومنهم المنافقون، وقد كانوا مع المسلمين، ويقولون لا إله إلا الله، ويشهدون أن محمدًا رسول الله، ويصلون ويزكون، ويصومون، ويجاهدون مع المسلمين، ولم يظاهروا عليهم عدوًّا، ومع هذا وغيره أكذبهم الله لما جاءوا رسوله ﷺ وقالوا: نشهد إنك رسول الله، وأكدوا لشهادتهم بالمؤكدات: إنّ واللام، فقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون:١-٣]، ووجه الدلالة من هذه الآيات: أن شهادتهم وأعمالهم لم تنفعهم، مع قيام المنافي لذلك فإنهم قام بهم من الجهل والشك، والريب وغير ذلك، ما صاروا به كفارًا في الدرك الأسفل من النار.

(١) تيسير العزيز الحميد (ص:١١٥-١١٧).
(٢) الدرر السنية (١١/ ٣٠٧).

ومن صفاتهم ما ذكر الله في سورة البقرة: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] إلى قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ الآية [البقرة: ١٤]، وقال: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾ الآية [النساء: ١٤٣]، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨].

والمقصود: أن القول لا ينفع إلا مع علم القلب، وإيمانه، ويقينه، والأعمال تصدق ذلك إذا كانت على مقتضى الإيمان، وأما مع الإتيان بالمنافي، فإنه أعدل شاهد على كذب ذلك القول، إذ لو كان صدقًا لعمل بمدلول ذلك، ومدلول اللفظ هو المعنى المطابق للدال، وهو اللفظ، وكل قول مستعمل دال، ومدلوله: المعنى الذي وضع ذلك اللفظ للدلالة عليه. إذا عرف ذلك فإن منهم من يقول: لا إله إلا الله، عالمًا بمدلولها، لكن قد يعرض له ما يمنعه من الاستقامة على العمل، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [العنكبوت: ١٠-١١]، فتأمل ما ذكره المفسرون في معنى هذه الآيات، وكان يمنعني من سياق كلامهم وجوده وشهرته، مع أن قصدي الاختصار.

ولما توفي رسول الله ﷺ وكفر من كفر من العرب، ولم يتركوا قول لا إله إلا الله، ومنهم بنو حنيفة، كفروا بتصديقهم مسيلمة في كذبه، وقصة عمر مع أبي بكر رضي الله عنهما مشهورة في الصحاح والسنن والمسانيد.

وتأمل قول الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وسبب نزولها وفيمن نزلت مشهور في كتب التفسير والحديث، وكان أولئك

النفر مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك يصلون وينفقون ويجاهدون، فكفرهم الله تعالى بما قالوه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] الآية، وسبب نزولها ومن نزلت فيهم معروف، لا يحتاج إلى أن نذكره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧]. فليتق الله المرء في نفسه، ويخاف من عقوبات الذنوب» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على قول الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: «قال شيخنا: فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصمًا للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، قال هذا المخذول الضال: واغوثاه من هذا الكلام.

قلت: وهذا الذي ذكره شيخنا هو معنى لا إله إلا الله مطابقة، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وهذا لا يشك فيه مسلم -بحمد الله-، ومن شك فيه فلم يكفر بالطاغوت، وكفى بهذا حجة على المعترض، وبيانًا لجهله بالتوحيد، الذي هو أصل دين الإسلام وأساسه.

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٣١٢-٣١٣).

فرحم الله محمد بن شهاب الزهري حيث يقول لعبد الملك بن مروان، لما ذكر العلماء في الأمصار، قال: إنما هو دين، من حفظه ساد، ومن ضيعه سقط. فلقد ساد شيخنا بهذا التوحيد، وبيانه والدعوة إليه. وهذا يبين حال هذا الرجل، أنه لم يعرف لا إله إلا الله، ولو عرف معنى لا إله إلا الله، لعرف أن من شك أو تردد في كفر من أشرك مع الله غيره، أنه لم يكفر بالطاغوت» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس الإسلام بمجرد الدعوى والتلفظ بالقول، وإنما معناه: الانقياد لله بالتوحيد والخضوع، والإذعان له بالربوبية والإلهية، دون كل ما سواه، كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٦]، وقال: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، إلى قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ الآية [البينة: ٥]، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ الآية [يوسف: ٤٠]، وهو الدين الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦]» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦]، وقوله: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩]، فتأمل: كيف ابتدأهم بالبراءة من المشركين، وهذا هو حقيقة معنى لا إله إلا الله، ومدلولها، لا بمجرد قولها باللسان، من غير معرفة وإذعان، لما تضمنته كلمة الإخلاص من نفي

(١) الدرر السنية (١١/ ٥٢٢-٥٢٣).
(٢) الدرر السنية (٢/ ٢٦٤).

الشرك، وإثبات التوحيد، والجاهلون من أشباه المنافقين يقولونها بألسنتهم، من غير معرفة لمعناها، ولا عمل بمقتضاها» اهـ[١].

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة، من غير علم بمعناها، ولا عمل بمقتضاها، لا يكون به المكلف مسلمًا، بل هو حجة على ابن آدم، خلافًا لمن زعم أن الإيمان مجرد الإقرار، كالكرامية، ومجرد التصديق كالجهمية.

وقد أكذب الله المنافقين فيما أتوا به وزعموه من الشهادة، وأسجل[٢] على كذبهم، مع أنهم أتوا بألفاظ مؤكدة بأنواع من التأكيدات، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فأكدوا بلفظ الشهادة و(إِنَّ) المؤكدة واللام والجملة الاسمية، فأكذبهم وأكد تكذيبهم بمثل ما أكدوا به شهادتهم سواء بسواء، وزاد التصريح باللقب الشنيع، والعلم البشع الفظيع، وبهذا تعلم أن مسمى الإيمان لابد فيه من الصدق والعمل، ومن شهد أن لا إله إلا الله وعبد غيره، فلا شهادة له، وإن صلى وزكى وصام، وأتى بشيء من أعمال الإسلام، قال تعالى لمن آمن ببعض الكتاب، ورد بعضًا: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا الجاهل يظن أن من أشرك بالله واتخذ معه الأنداد والآلهة ودعاهم مع الله لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات يحكم عليه والحال هذه بأنه من المسلمين؛ لأنه يتلفظ بالشهادتين ومناقضتها لا تضره ولا توجب عنده كفره، فمن كفَّره فهو من الغلاة الذين أسقطوا حرمة (لا إله إلا الله)! وهذا القول مخالف لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة.

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٦٥).

(٢) هكذا ورد في الدرر السنية، وأثبتت بلفظ «سجل» في منهاج التأسيس والتقديس (ص:٦٠) ط:٢، دار الهداية.

(٣) الدرر السنية (١٢/ ٥٣٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم ويتوكل عليهم كفر إجماعًا. ومجرد التلفظ من غير التزام لما دلت عليه كلمة الشهادة لا يجدي شيئا، والمنافقون يقولونها وهم في الدرك الأسفل من النار، نعم، إذا قالها المشرك ولم يتبين منه ما يخالفها فهو ممن يكف عنه بمجرد القول ويحكم بإسلامه، وأما إذا تبين منه وتكرر عدم التزام ما دلت عليه من الإيمان بالله وتوحيده، والكفر بما يعبد من دونه فهذا لا يحكم له بالإسلام ولا كرامة له، ونصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة تدل على هذا» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد ابتلي بهذه الشبهة وضل بها كثير من الناس وظنوا أن مجرد التكلم بالشهادتين مانع من الكفر وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس:١٠٦]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد:١٤] فالتكفير بدعاء غير الله هو نص كتاب الله.

وفي الحديث: «**من مات وهو يدعو لله ندًا دخل النار**» وفي الحديث أيضًا أن رسول الله ﷺ قال: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها**»، وفي رواية: «**إلا بحق الإسلام**»، وأعظم حق الإسلام وأصله الأصيل هو: عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من دونه، وهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص، فمن قالها وعبد غير الله، أو استكبر عن عبادة الله فهو مكذب لنفسه، شاهد عليها بالكفر والإشراك» اهـ(٢).

---

(١) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص:٤٤).
(٢) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص:٤٥-٤٧).

وقال العلامة محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على من يقول: «من قال: لا إله إلا الله لا يكفر ولا يقتل ولو فعل ما فعل»، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تدل على ما زعم المشبه من أن مجرد قول لا إله إلا الله يمنع من التكفير، بل يقولها ناس كثير وهم كفار، إما لعدم العلم بمعناها أو عدم العمل بمقتضاها أو وجود ما ينافيها، ومثل لذلك بأن اليهود يقولونها، وأصحاب مسيلمة الذين قاتلهم الصحابة، وكذلك الذين حرقهم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقولها باللسان لا يكفي في عصمة الدم والمال» اهـ[1].

هذا ما قرره أئمة الدعوة، أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا يصح الإيمان إلا بالانقياد ظاهرًا وباطنًا، وأن قول لا إله إلا الله مع عدم العمل بمقتضاها من إقامة التوحيد ظاهرًا وباطنًا، والعمل بالشريعة واجتناب نواقضها القولية والعملية والاعتقادية، لا تنفع قائلها كما لا تصح إلا بالبراءة مما يعبد من دون الله، وتكفير المشركين، هذا تقريرهم خلافًا لما يقرره مخالفوهم.

وهنا مسألة عظيمة جدًا وهي: بطلان زعم بعضهم ممن لا علم عنده ومن خالط قلبه الزيغ حيث يقرر: أن الإيمان هو ما في القلب، وهو التصديق دون العمل، فلو لم يعمل فما دام يقول لا إله إلا الله فهو مؤمن.

ويقرر: أن الكفر ما في القلب وهو الجحود، فلو أشرك وكفر بالله فما دام مصدقًا ينطق بالتوحيد، فلا يضره شركه وكفره إلا أن يتحقق انتفاء التصديق بالجحود لأمر الله.

ويقرر: أنه إذا فقد المكلف الأعمال كلها لم يفقد معه أصل الإيمان.

ويزعم أن القول بأن تارك العمل لا يكفر، أو القول بأن العمل من كمال الإيمان لا يتنافى مع القول بأن العمل من الإيمان!

---

(١) شرح كشف الشبهات (ص:١٦).

ويقرر أنه لا يشنع على من قرر أن تارك العمل مؤمن.

ويقرر: أنه تكفي كلمة لا إله إلا الله دون العمل؛ لأنها تراد للنجاة في الآخرة، وأما في الدنيا فيكفي النطق بها لإجراء أحكامها في الظاهر لأن العمل من كمال الإيمان، أو لأنه لا يزول أصل الإيمان بزوال العمل

ويقرر أنه لا يضر من يقول الإيمان قول وعمل، وأن الظاهر والباطن متلازمان أن يقول تارك العمل مؤمن! لأن -بزعمه- مسألة التكفير بترك العمل مسألة تفريعية على معتقد أهل السنة في إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، فمن قال بالتلازم بين الظاهر والباطن لا يضره أن يقول تارك العمل مؤمن ترجى له النجاة!

ويقرر: أن من قال الإيمان قول وعمل فقد برئ من الإرجاء أوله وآخره، فلا يضره أن يقول العمل كمال أو لا يزول بزواله الإيمان وأن لا كفر إلا بالاعتقاد وغير ذلك.

ويقرر: أن العمل لا يكفر تاركه إلا إذا لم يلتزمه اعتقادًا!

ويقرر: أن من عبد غير الله ودعا غيره أو سجد لغير الله أو غير ذلك من الكفريات لا يحكم بكفره إلا من جهة دلالته على كفر الباطن؛ لأن -بزعمه- العمل الظاهر لا يوصف أنه كفر إلا إذا دل على كفر الباطن وإلا لم يكن كفرًا!

هكذا يقرر هؤلاء المتهوكون المتحذلقون باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد وتبرئتها من فرية التكفير والرد على الغلاة! فالله حسيبهم وهو ناصر دينه فعليه توكلنا وهو نعم الوكيل.

والجواب على هذه الشبهة الواهية أن يقال: هذا التقرير مخالف لإجماع العلماء على أن الإيمان قول وعمل، كما في الأدلة المتقدمة وكما تبين مما نقلته من إجماع العلماء وما نقلته من تقرير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وهذه الشبه الزائغة مخالفة لإجماع العلماء أن الكفر يكون بالقول والعمل والاعتقاد والشك[١].

والعجيب أنهم مع تقرير بعضهم لهذه الشبه يزعم أنه على معتقد السلف في أن الإيمان قول وعمل واعتقاد! فإن القول بنجاة تارك العمل، أو أن العمل من كمال الإيمان، وتقييد الكفر بالاعتقاد ينقض تقرير أصحاب هذه الأقوال أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، فكيف يكون العمل من الإيمان، ثم لا يكون شيء من العمل كفر إلا بالاعتقاد، هذا جمع بين النقيضين.

وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]، فدل على وقوع الكفر بالقلب.

وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[التوبة: ٦٥-٦٦]، فدل على وقوع الكفر بالقول.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، والمغني لابن قدامة (١٢/ ٢٧٥-٢٧٦)، والصارم المسلول (ص:٥٢٣)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٧/ ٢٢٠)، وكتاب الصلاة لابن القيم (ص:٦٣) وأعلام السنة المنشورة لحافظ حكمي (ص:١٠٠).

﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فدل على وقوع الكفر بالعمل.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣١-٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الكهف:٣٥]، وقال تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ﴾ [ق:٢٤-٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ فِى شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ [سبأ:٥٤]، فدل على وقوع الكفر بالشك.

فهذه الآيات وغيرها من النصوص في الكتاب والسنة دالة على بطلان قول هؤلاء الذين يجعلون مناط التكفير لمن وقع في الشرك بالله تحقق كفره بالباطن وانتفاء إيمان القلب.

فالقول بهذه الأقوال مع القول بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل: تناقض، وكذب على السلف، فإن السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ عدوا من قال الإيمان قول وعمل ولكنه يفسر العمل بقول اللسان مرجئا، وهكذا يقال فيمن قال العمل كمال أو لا يزول الإيمان بزواله، وإن زعم أنه يقرر تقرير أهل السنة في هذا الباب من وجه، فهذا لا ينفعه ولا يجدي شيئا؛ لأنه ينقضه من وجه آخر.

وقد بوب الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه السنة: «ومن قول المرجئة أن الإيمان قول باللسان وعمل بالجارحة، فإذا قال فقد عملت جوارحه، وهذا أخبث قول لهم»، ثم ذكر بسنده عن الأثرم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «وسمعت أبا عبد الله وقيل له: شبابة أي شيء يقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء. قال: وقد حكي عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد مثله، قال: قال شبابة: إذا قال فقد عمل. قال: الإيمان قول وعمل كما يقولون، فإذا قال فقد عمل بجارحته، أي بلسانه، فقد عمل بلسانه حين تكلم. ثم قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحدًا يقول به

ولا بلغني» اهـ[١].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان طائفة من المرجئة يقولون: الإيمان قول وعمل موافقة لأهل السنة، ثم يفسرون العمل بالقول، ويقولون: هو عمل اللسان. وقد ذكر الإمام أحمد هذا القول عن شبابة بن سوار وأنكره عليه، وقال: هو أخبث قول، ما سمعت أن أحدًا قال به ولا بلغني. يعني: أنه بدعةٌ، لم يقله أحد ممن سلف. لعل مراده إنكار تفسير قول أهل السنة: الإيمان قول وعمل، بهذا التفسير فإنه: بدعة، وفيه عِيٌّ وتكريرٌ، إذ العمل على هذا هو القول بعينه، ولا يكون مراده إنكار أن القول يسمى عملًا» اهـ[٢].

وقال الذهبي عن شبابة بن سوار: «كان من كبار الأئمة إلا أنه مرجئ» اهـ ثم نقل قول شبابه الإرجائي فقال: قال أحمد العجلي: «قيل لشبابة: أليس الإيمان قولًا وعملًا؟ قال: إذا قال فقد عمل» اهـ، ثم نقل بعض ما قيل فيه فمما جاء في ذلك: قال أحمد: «كان- يعني شبابة- داعية إلى الإرجاء. وقال علي بن المديني: صدوق إلا أنه يرى الإرجاء» اهـ[٣].

وقال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسمعت إسحاق يقول: أول من تكلم بالإرجاء زعموا أن الحسن بن محمد بن الحنفية، ثم غلت المرجئة حتى صار من قولهم: أن قومًا يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض، من غير جحود بها أنا لا نكفِّره، يرجى أمره إلى الله بعد، إذ هو مقر. فهؤلاء المرجئة الذين لاشك فيهم، ثم هم أصناف: منهم من يقول: نحن مؤمنون البتة، ولا يقول: عند الله، ويرون الإيمان قولًا وعملًا، وهؤلاء أمثلهم. وقوم يقولون: الإيمان قول، ويصدقه

---

(١) السنة (٣/ ٥٧٠).

(٢) فتح الباري (١/ ١١٣-١١٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥١٣-٥١٤) وقال الذهبي: «قال أبو زرعة: رجع شبابة عن الإرجاء» اهـ.

العمل، وليس العمل من الإيمان، ولكن العمل فريضة، والإيمان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة، ونحن مؤمنون عند الله، وإيماننا وإيمان جبريل واحد، فهؤلاء الذين جاء فيهم الحديث أنهم المرجئة التي لعنت على لسان الأنبياء» اهـ[1].

فالسلف نصوا على أن من قال إن من ترك العمل مؤمن، أن هذا قول المرجئة، وأنكروا على شبابة، مع قوله الإيمان قول وعمل، إلا أنه يفسر العمل بقول اللسان، وأنه إذا قال فقد عمل، فعدوا ذلك إرجاءً.

وهكذا بينت اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله أن القول بأن العمل شرط كمال قول المرجئة، قال علماء اللجنة الدائمة: «هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط وليست منه، فمن صدق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيرًا قط.

ولزم على ذلك الضلال لوازم باطلة، منها حصر الكفر بكفر التكذيب والاستحلال القلبي، ولا شك أن هذا قول باطل وضلال مبين مخالف للكتاب والسنة وما عليه أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا» اهـ[2].

وسيأتي مزيد بيان لتقريرات اللجنة الدائمة في هذه المسألة العظيمة.

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «وهناك فرقة خامسة ظهرت الآن وهم الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رواية حرب الكرماني (ص:٣٧٧).

(٢) مجموع فتاوى اللجنة (٢٨/ ١٢٦) بعنوان (انتشار عقيدة الإرجاء والدعوة إليها).

المستحب» اهـ[١].

وقال حفظه الله جوابًا على من يقول إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول العمل شرط كمال والكفر لا يكون إلا بالاعتقاد، قال حفظه الله: «الذي يقول هذا ما فهم الإيمان، ولا فهم العقيدة، والواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم، ويتلقاها من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال، وقوله: «الإيمان قول وعمل واعتقاد»، ثم يقول: «إن العمل شرط في كمال الإيمان وصحته»، هذا تناقض! كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول: العمل شرط؟ ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه، وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض؛ لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين، فأراد أن يدمج بينهما، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس شرطًا من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن. فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد وينقص بالمعصية» اهـ[٢].

وسُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله هل تصح هذه المقولة: (من قال الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص، فقد برئ من الإرجاء كله) حتى لو قال: لا كفر إلا باعتقاد وجحود؟

فأجاب: «هذا تناقض؛ لأنه إذا قال: لا كفر إلا باعتقاد أو جحود، فهذا يناقض قوله: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح؛ لأنه إذا كان الإيمان قولًا باللسان واعتقادًا بالجنان وعملا بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فمعناه أن من تخلى عن الأعمال نهائيًا فإنه لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان مجموع هذه

(١) التعليق المختصر على القصيدة النونية لابن القيم (٢/ ٦٤٧-٦٤٨).
(٢) الإجابات المهمة في المشاكل الملمة (ص:٧٤).

الأشياء ولا يكفي بعضها. والكفر ليس مقصورًا على الجحود، وإنما الجحود نوع من أنواعه، فالكفر يكون بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، وبالشك، كما ذكر العلماء ذلك. وانظر باب أحكام المرتد من كتب الفقه» اهـ[1].

فبهذا يتبين ضلال هذه التقريرات الوافدة لهؤلاء الملبسين وما فيها من عظيم التضليل للخلق، وعظيم التلبيس للحق لنسبتها للسلف ودعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتقرير علماؤنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، تبعًا لمن سلفهم من سلف هذه الأمة، أخذًا بنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن الإيمان قول وعمل، وأن الكفر بالقول والعمل والاعتقاد والشك، وأنه لا ينفع قول المكلف لا إله إلا الله وهو معرض عن العمل، أو ناقض للتوحيد بالشرك بالله وموالاة المشركين.

فمن ذلك ما قرره علماء اللجنة الدائمة للإفتاء من تقريرات في بيان هذه المسألة العظيمة بالإضافة لما تقدم نقله.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بعد الاطلاع على الكتاب المذكور، وجد أنه متضمن لما ذكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره، من أنه لا كفر إلا كفر الجحود والتكذيب، وإظهار هذا المذهب المردي باسم السنة والدليل، وأنه قول علماء السلف، وكل هذا جهل بالحق وتلبيس وتضليل لعقول الناشئة بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها، وإنما هو مذهب المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، والإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، والكفر هو التكذيب فقط، وهذا غلو في التفريط، ويقابله مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير، وكلاهما مذهبان باطلان مرديان من مذاهب الضلال، ويترتب عليهما من

---

(١) مسائل في الإيمان، أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها عبد الرحمن بن محمد الهرفي (ص:٢٣).

اللوازم الباطلة ما هو معلوم، وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى القول الحق والمذهب الصدق والاعتقاد الوسط بين الإفراط والتفريط من حرمة عرض المسلم وحرمة دينه، وأنه لا يجوز تكفيره إلا بحق قام الدليل عليه، وأن الكفر يكون بالقول والفعل والترك والاعتقاد والشك، كما قامت على ذلك الدلائل من الكتاب والسنة.

لما تقدم: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وطبعه، ولا نسبة ما فيه من الباطل إلى الدليل من الكتاب والسنة، ولا أنه مذهب أهل السنة والجماعة، وعلى كاتبه وناشره إعلان التوبة إلى الله، فإن التوبة تغفر الحوبة، وعلى من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي ألا يخوض في مثل هذه المسائل، حتى لا يحصل من الضرر وإفساد العقائد أضعاف ما كان يؤمله من النفع والإصلاح» اهـ(١).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: «بناه مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي» اهـ(٢).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: «هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان وحقيقته وأنه عندهم شرط كمال» اهـ(٣).

فهذه التقريرات تبين جانبًا مما قرره علماء اللجنة الدائمة للإفتاء في الموقف من أمثال هذه الشبه التي ينشرها بعض المخالفين.

---

(١) مجموع فتاوى اللجنة (٢٨/ ١٣٣) وبعنوان: (التحذير من كتاب إحكام التقرير لمراد شكري).
(٢) مجموع فتاوى اللجنة (٢٨/ ١٣٧-١٣٩) بعنوان: (التحذير من كتابي التحذير من فتنة التكفير وصيحة نذير لعلي الحلبي).
(٣) مجموع فتاوى اللجنة (٢٨/ ١٣٥-١٣٦) بعنوان (التحذير من كتاب حقيقة الإيمان لعدنان عبدالقادر).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان الصادق يتضمن قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح» اهـ[١].

وعلق رَحِمَهُ ٱللَّهُ على قول الطحاوي: «والإيمان: هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان» قال: «هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولأهل السنة عبارة أخرى في هذا الباب وهي أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وكلتا العبارتين صحيحة: فهو قول وعمل يعني قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، وهو قول وعمل واعتقاد قول باللسان وعمل بالجوارح واعتقاد بالقلب. فالجهاد في سبيل الله والصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الأعمال المشروعة كلها أعمال خيرية، وهي من شعب الإيمان التي يزيد بها الإيمان وينقص بنقصها عند أهل السنة والجماعة وهم أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بالإحسان» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما المرجئة الذين يسمون مرجئة هم المرجئة الذين لم يدخلوا العمل في الإيمان وهو الواجب، يجب على العبد أن يعمل ما أوجب الله ويدع ما حرم الله، ولكن ما سموها إيمانًا، سموه إذا (قال) و(صدق بقلبه) لكن (لم يعمل) مؤمن

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٨٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥).

ناقص الإيمان لا يكون كافرًا» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان» اهـ[٢].

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل يكفي النطق والاعتقاد بهذا الركن من أركان الإسلام أم لابد من أشياء أخر حتى يكتمل إسلام المرء ويكتمل إيمانه؟

فأجاب: «هذا الركن يدخل به الكافر في الإسلام، وذلك بأن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله عن صدق وعن يقين وعن علم بمعناها وعمل بذلك إذا كان لا يأتي بهما في حال كفره ثم يطالب بالصلاة وبقية الأركان وسائر الأحكام، ولهذا لما بعث النبي ﷺ معاذًا إلى اليمن قال له: «ادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»، فلم يأمرهم بالصلاة إلا بعد التوحيد والإيمان بالرسول ﷺ، فالكفار أولا يطالبون بالتوحيد والإيمان بالرسول ﷺ، فإذا أقر الكافر بذلك وأسلم صار له حكم المسلمين، ثم يطالب بالصلاة وبقية أمور الدين، فإذا امتنع من ذلك صار له أحكام أخر.

فمن امتنع عن الصلاة يستتاب فإن تاب وإلا قتل كافرًا وإن لم يجحد وجوبها في أصح قولي العلماء، وإن امتنع من الزكاة وكابر عليها وقاتل دونها فكذلك يقاتل، كما قاتل الصحابة مانعي الزكاة مع أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وحكموا عليهم بالردة، فإن لم يقاتل دونها أجبره الإمام على تسليمها وعزره التعزير الشرعي الرادع لأمثاله.

---

(١) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=mlgLjAcJTGY

(٢) التعليق على الطحاوية انظر مجموع الفتاوى (٢/ ٨٣).

وهكذا يطالب المسلم بصوم رمضان وحج البيت مع الاستطاعة وسائر ما أوجب الله عليه، ويطالب أيضا بترك ما حرم الله عليه؛ لأن دخوله في الإسلام والتزامه به يقتضي ذلك ومن أخل بشيء مما أوجبه الله أو تعاطى شيئًا مما حرم الله عُومل بما يستحق شرعًا، أما إن كان الكافر يأتي بالشهادتين في حال كفره كغالب الكفار اليوم، فإنه يطالب بالتوبة مما أوجب كفره ولا يكتفي بنطقه بالشهادتين؛ لأنه ما زال يقولها في حال كفره لكنه لم يعمل بها، فإذا كان كفره بعبادة الأموات أو الجن أو الأصنام أو غير ذلك من المخلوقات والاستغاثة بهم ونحو ذلك وجب عليه أن يتوب من ذلك، وأن يخلص العبادة لله وحده، وبذلك يدخل في الإسلام، وإذا كان كفره بترك الصلاة وجب عليه أن يتوب من ذلك وأن يؤديها، فإذا فعل ذلك دخل في الإسلام، وهكذا إذا كان كفره باستحلال الزنى أو الخمر وجب عليه أن يتوب من ذلك، فإذا تاب من ذلك دخل في الإسلام، وهكذا يطالب الكافر بترك العمل أو الاعتقاد الذي أوجب كفره، فإذا فعل ذلك دخل في الإسلام.

وهذه مسائل عظيمة يجب على طالب العلم أن يعتني بها وأن يكون فيها على بصيرة، وقد أوضحها أهل العلم في باب حكم المرتد، وهو باب عظيم يجب على طالب العلم أن يعتني به، وأن يقرأه كثيرًا، والله ولي التوفيق» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الكلمة العظيمة لا تنفع قائلها ولا تخرجه من دائرة الشرك إلا إذا عرف معناها وعمل به وصدق به» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السادس من شروط شهادة أن لا إله إلا الله: الانقياد لما دلت عليه من المعنى، ومعناه أن يعبد الله وحده وينقاد لشريعته ويؤمن بها ويعتقد أنها الحق. فإن قالها ولم يعبد الله وحده ولم ينقد لشريعته بل استكبر عن ذلك فإنه لا يكون مسلمًا، كإبليس وأمثاله» اهـ[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٧).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق تعريف الإيمان: «وفي الشرع: إقرار القلب المستلزم للقول والعمل، فهو اعتقاد وقول وعمل: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل القلب والجوارح» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس الإيمان بالله تعالى عند أهل السنة، ولا في حقيقة الشرع مجرد الإيمان بوجود الله تعالى، أو صحة رسالة النبي ﷺ، أو فرضية الصلاة والزكاة، فإن الإقرار بذلك موجود حتى من المشركين، فها هو أبو طالب عم النبي ﷺ يقر بالله ورسوله وصحة رسالته وصدقه، ومع ذلك فهو مخلد في النار عليه نعلان من نار يغلي منهما دماغه» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «المرجئة: وهم الذين يقولون بإرجاء العمل عن الإيمان أيّ تأخيره عنه، فليس العمل عندهم من الإيمان، والإيمان مجرد الإقرار بالقلب، فالفاسق عندهم مؤمن كامل الإيمان، وإن فعل ما فعل من المعاصي أو ترك ما ترك من الطاعات، وإذا حكمنا بكفر من ترك بعض شرائع الدين فذلك لعدم الإقرار بقلبه لا لترك هذا العمل، وهذا مذهب الجهمية، وهو مع مذهب الخوارج على طرفي نقيض» اهـ[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا بد أن يكون الإنسان موحدًا بقلبه وقوله وعمله، فإن كان موحدًا بقلبه ولكنه لم يوحد بقوله أو بعمله فإنه غير صادق في دعواه؛ لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فإذا وحد الله كما زعم بقلبه ولكنه لم يوحده بقوله أو فعله فإنه من جنس فرعون الذي كان مستيقنًا بالحق عالمًا لكنه أصر وعاند وبقي على ما كان عليه من

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٩١).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٦١).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٩٢).

دعوى الربوبية، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وحكى تعالى عن موسى أنه قال لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢]» اهـ[١].

وقال في تعليقه على ما رواه البخاري (٤٢٥) ومسلم (٣٣) من حديث عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «**فإن الله قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وله: «**من قال: لا إله إلا الله**» أي: بشرط الإخلاص، بدليل قوله: «**يبتغي بذلك وجه الله**»، أي: يطلب وجه الله، ومن طلب وجهًا فلابد أن يعمل كل ما في وسعه للوصول إليه؛ لأن مبتغي الشيء يسعى في الوصول إليه، وعليه فلا نحتاج إلى قول الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ساق الحديث، كما في صحيح مسلم، حيث قال: «ثم وجبت بعد ذلك أمور، وحرمت أمور، فلا يغتر مغتر بهذا»، فالحديث واضح الدالة على شرطية العمل لمن قال: لا إله إلا الله، حيث قال: «**يبتغي بذلك وجه الله**»؛ ولهذا قال بعض السلف عن قول النبي ﷺ: «**مفتاح الجنة: لا إله إلا الله**»، لكن من أتى بمفتاح لا أسنان له لا يفتح له.

قال شيخ الإسلام: إن المبتغي لا بد أن يكمل وسائل البغية، وإذا أكملها حرمت عليه النار تحريمًا مطلقًا، وإن أتى بالحسنات على الوجه الأكمل فإن النار تحرم عليه تحريمًا مطلقًا، وإن أتى بشيء ناقص، فإن الابتغاء فيه نقص، فيكون تحريم النار عليه فيه نقص، لكن يمنعه ما معه من التوحيد من الخلود في النار، وكذا من زنى، أو شرب الخمر، أو سرق، فإذا فعل شيئًا من ذلك ثم قال حين فعله: أشهد أن لا إله إلا الله أبتغي بذلك وجه الله، فهو كاذب في زعمه؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، فضلًا عن أن يكون مبتغيًا وجه الله، وفي الحديث رد على المرجئة الذين يقولون: يكفي قول: لا إله إلا الله، دون ابتغاء وجه الله» اهـ[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٠).

(٢) القول المفيد (١/ ٧٧-٧٨).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دخول من شهد أن لا إله إلا الله خالصًا من قلبه الجنة، فالحديث مقيد بكونه خالصًا من قلبه، ولا يمكن لمن قالها خالصًا من قلبه أن يدع الصلاة أبدًا، كما لا يمكن أن ينكر القرآن، أو اليوم الآخر، أو نحوه، ولو أخذنا بظاهر الحديث من غير أن نتفطن لقوله: «**خالصًا من قلبه**» وما تتضمنه هذه الجملة من الإذعان والانقياد والقبول، لقلنا: إن من قالها وأنكر القرآن واليوم الآخر ونحوهما يدخل الجنة ولا أحد من المسلمين يقول ذلك.

ومثله حديث: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان**»، فإننا نقول: ليس الإيمان مجرد التصديق، ولو كان كذلك لكان إبليس مؤمنًا؛ لأنه يصدق بالله، ولكان أبو طالب مؤمنًا، ولكان كل من أقر بالله مؤمنًا، ولكن الإيمان ما استلزم القبول والانقياد» اهـ[1].

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في تقريرات مشهورة معلومة في بيان فساد هذه الشبه: «الردة تحصل بارتكاب ناقض من نواقض الإسلام، ونواقض الإسلام كثيرة ترجع في أربعة أقسام هي:

١- **الردة بالقول**: كسبِّ الله تعالى أو رسوله ﷺ أو ملائكته أو أحد من رسله، أو ادعاء علم الغيب، أو ادعاء النبوة، أو تصديق من يدعيها، أو دعاء غير الله، أو الاستعانة به فيما لا يقدر عليه إلا الله، أو الاستعاذة به في ذلك.

٢- **الردة بالفعل**: كالسجود للصنم والشجر والحجر والقبور والذبح لها، وإلقاء المصحف في المواطن القذرة وعمل السحر وتعلمه وتعليمه، والحكم بغير ما أنزل الله معتقدًا حله.

٣- **الردة بالاعتقاد**: كاعتقاد الشريك لله، أو أن الزنا والخمر والربا حلال، أو أن الخبز حرام، أو أن الصلاة غير واجبة، ونحو ذلك مما أجمع على حله أو حرمته أو وجوبه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٦١-٦٢).

إجماعًا قطعيًّا ومثله لا يجهله.

٤- **الردة بالشك في شيء مما سبق**: كمن شك في تحريم الشرك أو تحريم الزنا والخمر - أو في حل الخبز، أو شك في رسالة النبي ﷺ أو رسالة غيره من الأنبياء، أو في صدقه أو في دين الإسلام أو في صلاحيته لهذا الزمان» اهـ[(١)].

وقال حفظه الله معلقًا على قصة أبي طالب لما أبى الدخول في الإسلام مات على الكفر: «**المسألة السابعة**: وهي عظيمة جدًّا: تفسير لا إله إلا الله كما يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأن معناها: ترك عبادة غير الله؛ لأن أبا جهل وزميله فهما أنه إذا قال: لا إله إلا الله فقد ترك ملة عبد المطلب، وأن لا إله إلا الله ليست مجرد كلمة تُقال، وإنما هي كفر بالطّاغوت وإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، بخلاف ما يعتقده كثير من الخرافيين في هذا الزمان، يقولون: لا إله إلا الله، ويقولون: يا حسين، ويا فلان، ويذبحون للموتى، ويستغيثون بهم، وهم يقولون: لا إله إلا الله! بل لهم أوراد صباحية ومسائية يقولونها بالمئات، ثم يذبحون للضريح ويطوفون به، ويستغيثون به؛ فدلّ على أن أبا جهل أفهم منهم بمعنى لا إله إلا الله؛ لأن أبا جهل فهم أن معنى لا إله إلا الله: ترك عبادة الأوثان، وهؤلاء ما فهموا هذا، ما فهموا أن لا إله إلا الله معناها ترك عبادة القبور، وهذا من الفقه العظيم، وهذه هي العقيدة الصحيحة، والداعي إلى الله يجب أن يفهم هذا الفقه؛ لأن هذا هو فقه الدعوة.

المسألة الثامنة: فيه الردّ على المرجئة، الذين يقولون: إن الإيمان هو مجرّد المعرفة أو الاعتقاد، فإذا عرف الإنسان بقلبه أو اعتقد أنه لا إله إلا الله وأن محمّدًا رسول الله، ولو لم يعمل، فإنه يكون مسلمًا؛ لأن الأعمال ليست شرطًا في الإيمان، بل مجرّد المعرفة أو الاعتقاد بالقلب يكفي عندهم، وهذا باطل؛ لأنها لم تعتبر معرفة أبي طالب لرسالة النبي ﷺ، لم تعتبر إسلامًا» اهـ[(٢)].

---

(١) كتب التوحيد له (ص:٣٧).

(٢) إعانة المستفيد (١/ ٢٦٠).

وقال حفظه الله بعد أن ذكر فرق المرجئة قال: «فتبين من هذا معنى الإرجاء، وأنه تأخير العمل عن الإيمان، وأن العمل لا يدخل في الإيمان، وأن الإنسان يكون مؤمنًا ولو لم يعمل، ولو لم يصل، ولم يصم، ولم يحج، ولم يعمل أي شيء، لو فعل ما فعل من المعاصي ومن الموبقات فهو مؤمن، والمعاصي لا تنقص إيمانه، لو زنى وسرق فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم، ما دام أنه مصدق بقلبه» اهـ[1].

وقال حفظه الله: «نحكم على الناس بالظاهر لنا، ولا ندري عن القلوب، ولكن من فعل الخير شهدنا له بالخير بناء على الظاهر، ومن فعل الشر شهدنا له بالشر بناء على الظاهر، وأما القلوب فلا يعلمها إلا الله. لكن المرجئة الآن يقولون: من فعل الكفر أو الشرك أو منكرًا فإنك لا تحكم عليه بما ظهر منه؛ لأنك لا تدري عن الذي في قلبه» اهـ[2].

وقال حفظه الله: «ليس المقصود قول: (لا إله إلا الله) باللسان فقط من غير فهم لمعناها، لابد أن تتعلم ما معنى (لا إله إلا الله)، أما إذا قلت وأنت لا تعرف معناها فإنك لا تعتقد ما دلت عليه، فكيف تعتقد شيئًا تجهله، فلابد أن تعرف معناها حتى تعتقده، تعتقد بقلبك ما يلفظ به بلسانك، فلازم أن تتعلم معنى (لا إله إلا الله)، أما مجرد نطق اللسان من غير فهم لمعناها فهذا لا يفيد شيئًا.

أيضًا لا يكفي الاعتقاد بالقلب ونطق اللسان، بل لابد من العمل بمقتضاها، وذلك بإخلاص العبادة لله، وترك عبادة من سواه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فـ (لا إله إلا الله) كلمة نطق وعلم وعمل، ليست كلمة لفظ فقط.

أما المرجئة فهم يقولون: يكفي التلفظ بـ (لا إله إلا الله)، أو يكفي التلفظ بها مع اعتقاد معناها، والعمل ليس بلازم، من قالها ولو لم يعمل شيئًا من لوازمها من أهل

---

(١) شرح رسالة الإمام محمد بن عبدالوهاب لأهل القصيم (ص:٤٣-٤٤).
(٢) شرح رسالة الإمام محمد بن عبدالوهاب لأهل القصيم (ص:١٦٥).

الجنة، ولو لم يصل، ولم يزك، ولم يحج، ولم يصم، ولو فعل الفواحش والكبائر والزنا والسرقة وشرب الخمر، وفعل ما يريد من المعاصي، وترك الطاعات كلها؛ لأنه تكفيه (لا إله إلا الله) عندهم، هذا مذهب المرجئة، الذين يخرجون العمل من حقيقة الإيمان، ويعتبرون العمل إذا جاء فبها ونعمت، وإن لم يجئ فإنها تكفي (لا إله إلا الله) عندهم، ويستدلون بأحاديث تفيد أن من قال: (لا إله إلا الله) دخل الجنة، ولكن الرسول ﷺ ما اقتصر على هذه الأحاديث، فالرسول ﷺ له أحاديث أخرى تقيد هذه الأحاديث، ولابد من أن تجمع بين كلام الرسول ﷺ بعضه إلى بعض، لا أن تأخذ منه طرفًا وتترك طرفًا؛ لأن كلام الرسول ﷺ يفسر بعضه بعضًا، أما الذي يأخذ طرفًا ويترك طرفًا فإنه من أهل الزيغ الذين يتبعون: ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]. الرسول ﷺ قال: «**من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله**» أخرجه مسلم من حديث طارق بن أشيم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهذا حديث صحيح، فلماذا غفلتم عنه، وقال ﷺ: «**فإن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**» أخرجه البخاري، ومسلم من حديث عتبان بن مالك رضي الله تعالى عنه.

أما الذي يقول (لا إله إلا الله)، ولا يكفر بما يعبد من دون الله، ويدعو الأولياء والصالحين، فإن هذا لا تنفعه (لا إله إلا الله)؛ لأن كلام الرسول ﷺ يفسر بعضه بعضًا، ويقيد بعضه بعضًا فلا تأخذ بعضه وتترك بعضه، والله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧] يأخذون الذي يصلح لهم، ويتركون الذي لا يصلح لهم، ويقولون: استدللنا بالقرآن. نقول: ما استدللتم بالقرآن، فالقرآن إذا قال كذا فقد قال كذا، فلماذا تأخذون بعضه وتتركون بعضًا؟ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] المحكم والمتشابه، فيردون المتشابه إلى المحكم، ويفسرونه به ويقيدونه به، ويفصلونه، أما إنهم يأخذون المتشابه ويتركون المحكم فهذه طريقة أهل الزيغ.

فالذين يأخذون بحديث أن من قال: «**لا إله إلا الله دخل الجنة**»، ويقتصرون على هذا، ولا يوردون الأحاديث الواضحة التي فيها القيود، وفيها التفصيل، فهؤلاء أهل زيغ.

فيجب على طالب العلم أن يعرف هذه القاعدة العظيمة؛ لأنها هي جماع الدين وأساس الملة.

ليس المقصود أنك تأخذ آية أو حديثًا وتترك غيره، بل المقصود أنك تأخذ القرآن كله، وتأخذ السنة كلها. وكذلك كلام أهل العلم، العالم إذا قال كلامًا لا تأخذه وحده حتى ترده إلى كلامه الكامل، وتتبع كلامه في مؤلفاته؛ لأنه يقيد بعضه بعضًا؛ لأنهم على سنن كتاب الله وسنة رسوله، فترد المطلق إلى المقيد من كلامهم، فطالب العلم يجب عليه أن يأخذ هذه القاعدة معه دائمًا، ويحذر من طريقة أهل الزيغ الذين يأخذون الذي يصلح لهم من الكتاب، ومن السنة، ومن كلام أهل العلم، ويبترون النقول، ويتركون باقي الكلام، أو يتركون الكلام الثاني الذي يوضحه، ويأخذون الكلام المشتبه ويتركون الكلام البين.

كثير من الذين يدعون العلم غفلوا عن هذا الشيء، إما عن قصد التضليل، وإما عن جهل، فيجب معرفة هذه الأمور، وأن تكون أصولًا وقواعد عند طالب العلم» اهـ[1].

وقال حفظه الله: «لا بد من اجتماع الإيمان والإسلام في العبد، فيكون مسلمًا مؤمنًا، مسلمًا في ظاهره، يؤدي أركان الإسلام، ومؤمنًا في باطنه يؤمن بهذه الأركان الستة، فلا يكون مسلمًا فقط، وليس عنده إيمان، فهذا شأن المنافقين الذين يظهرون الإسلام في الظاهر، فيصلون ويصومون ويقولون: لا إله إلا الله، ويحجون، ولكن ليس عندهم إيمان في القلب: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وهؤلاء في الدرك الأسفل من النار، وكذلك العكس، لا يكون مؤمنًا بدون الإسلام،

(١) سلسلة شرح الرسائل تفسير كلمة التوحيد (ص:١٣٥-١٣٩).

مصدقا ومؤمنا بهذه الأركان بقلبه لكن ليس عنده إسلام فلا يصلي ولا يزكي ولا يصوم ولا يحج، هذا ليس بمؤمن حتى يكون مسلما يؤدي الأركان الظاهرة والباطنة، فلا بد من هذا، فالإيمان مجموع اعتقاد القلب وعمل الجوارح ونطق اللسان.

ولهذا يقول أهل السنة والجماعة -كما ذكره الشيخ هنا-: أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، لا بد من هذه الأمور الثلاثة: نطق باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هذا تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة الذين هم على سنة الرسول ﷺ، والذين هم الفرقة الناجية من بين الفرق الضالة التي توعدها الله بالنار، هذا الإيمان عندهم يتكون من هذه الأمور الثلاثة.

أما المرجئة فيقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، والأعمال لا تدخل فيه. وبعضهم يقول: شرط كمال. وبعضهم يقول: شرط جواب، ولكنها لا تدخل في حقيقة الإيمان، فإذا كان مصدقًا بقلبه فهذا مؤمن ولو لم يؤد الأعمال، وهذا مذهب باطل؛ لأن المشركين كانوا يعرفون بقلوبهم صحة ما جاء به الرسول ﷺ، ولكن أبوا أن ينطقوا بلا إله إلا الله، أبوا أن يقولوا: لا إله إلا الله، وأبوا أن يصلوا وأن يصوموا، ويزكوا، ويحجوا، قال الله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾، معنى هذا أنهم يصدقون الرسول ﷺ ولكن منعهم الكبر، أو الحسد، أو الحمية لدينهم من أن يأتوا بلا إله إلا الله، وأن يصلوا، ويصوموا، ويزكوا، والحج يحجون ويعتمرون وهو من البقايا الباقية من دين إبراهيم، ولكن ليس عندهم غيره، مقرون بالشرك، فيقولون: لبيك لا شريك لك إلا شريكًا هو لك تملكه وما ملك، يلبون بالشرك، ولهذا لبى النبي ﷺ بالتوحيد، فقال: «لبيك لا شريك لك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، نفى الشرك وهم يقولون: لله شريك، وهم من يعبدونهم من دون الله، ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وسائط بيننا وبين الله، هذا في الحج، أما الصلاة فلا يصلون، ولا يزكون، ولا

يصومون، ولا يقولون: لا إله إلا الله، وهم في قلوبهم يعتقدون أنه رسول الله يصدقونه ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾، اليهود والنصارى أيضًا يصدقون أنه رسول الله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، فهم يعترفون أنه رسول الله بقلوبهم، ولكن أبوا أن ينطقوا بألسنتهم وأبوا أن يتبعوه، فلم يكن التصديق بالقلوب كافيًا كما تقوله المرجئة.

وليس هو اعتقاد بالقلب وقول باللسان فقط، كما تقوله طائفة من المرجئة، وهم مرجئة الفقهاء، يقولون: الإيمان هو قول باللسان واعتقاد بالقلب، ولو لم يعمل. فيلغون العمل، ولا يدخلونه في الإيمان، جاؤوا باثنين وتركوا الثالث، قالوا: إن العمل ليس بضروري ما دام أنه ينطق ويعتقد فيكفي هذا، وهذا مذهب باطل أيضًا، لا بد من الأعمال، والله دائما يقرن الإيمان بالعمل ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ما قال: آمنوا فقط، بل قال: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فلا يكون إيمان إلا بالعمل، فالإرجاء مذهب باطل بجميع أقسامه.

والأشاعرة جاؤوا بواحد وتركوا اثنين، فيقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب ولو لم ينطق بلسانه، فمن صدق بقلبه فهو مؤمن حتى ولو ما يتكلم. والحق هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو مأخوذ من الكتاب والسنة، أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح » اهـ[1].

وسُئل حفظه الله: فضيلة الشيخ وفقكم الله، يقول ظهر أناس في هذا الزمان ممن يشار إليهم بالبنان يقولون إنهم لا يكفرون المشركين يقول: (أنا لا أستطيع أن أكفر من يقول لا إله إلا الله إذا طاف على القبر)؟

(١) شرح رسالة الإمام محمد بن عبدالوهاب لأهل القصيم (ص:١٦٧-١٧١).

فأجاب: «يا سبحان الله !! يقول: لا إله إلا الله ويطوف على القبر (وين) لا إله إلا الله، (وش) معنى لا إله إلا الله، لا إله إلا الله ما هي قول باللسان، قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل، لا بد أن يترك الشرك بجميع أنواعه وإلا فهو مشرك وإن كان يقول لا إله إلا الله؛ لأنه لم يصدق فيها، لا إله إلا الله ما هي مجرد كلمة تقال باللسان فقط» اهـ(١).

وسئل حفظه الله: ما هو الأثر الذي يترتب على من يقول بأن الإيمان هو التصديق والإقرار؟

فأجاب: «يترتب عليه إلغاء العمل، وأنه ما تضر المعاصي. المعاصي ما تضر ولا تنقِّص الإيمان، هذا الذي يترتب على الإرجاء، أن المعاصي ما تضر الإنسان ولو فعل ما فعل ما يضره ما دام أنه في قلبه معترف أو مصدق» اهـ(٢).

وسئل حفظه الله عمن يقول تارك العمل مؤمن؟

فقال: «العمل إيمان، فمن تركه يكون تاركًا للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائيًا فلم يعمل شيئًا أبدًا، أو أنه ترك بعض العمل لأنه لا يراه من الإيمان ولا يراه داخلًا في الإيمان، فهذا يدخل في المرجئة» اهـ(٣).

و قرر حفظه الله أن من قال بأن العمل شرط كمال في الإيمان لا نقول إنه وافق المرجئة، بل هو من المرجئة(٤).

و قال حفظه الله بعد أن عدد فرق المرجئة: «و هناك فرقة خامسة ظهرت الآن وهم

---

(١) انظر موقع الشيخ: https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٤٤٧٦

(٢) انظر موقع الشيخ: http://www.alfawzan.af.org.sa/node/٩٥٢٩

(٣) مسائل في الإيمان، أسئلة أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها عبد الرحمن بن محمد الهرفي (ص:١٣) السؤال (١٧).

(٤) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=ltdyS-b٥K٤٤

الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال المستحب» اهـ[١].

وقال حفظه الله جوابا على من يقول أن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول العمل شرط كما والكفر لا يكون إلا بالاعتقاد قال حفظه الله: «الذي يقول هذا ما فهم الإيمان، ولا فهم العقيدة، والواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم، ويتلقاها من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال، وقوله: «الإيمان قول وعمل واعتقاد»، ثم يقول: «إن العمل شرط في كمال الإيمان وصحته»، هذا تناقض!! كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول: العمل شرط؟ ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه، وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض، لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين، فأراد أن يدمج بينهما، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس شرطًا من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن. فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد وينقص بالمعصية» اهـ[٢]

وقال حفظه الله: «وهذا يدل على بطلان قول من يقول: إن من قال كلمة الكفر، أو عمل الكفر، لا يكفر حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل. ومن يقول: إن الجاهل يعذر مطلقًا، ولو كان بإمكانه أن يسأل ويتعلم، وهي مقالة ظهرت ممن ينتسبون إلى العلم والحديث في هذا الزمان» اهـ[٣].

وقال حفظه الله: «إذا قال: لا كفر إلا باعتقاد أو جحود، فهذا يناقض قوله: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح؛ لأنه إذا كان الإيمان قولًا

---

(١) التعليق المختصر على القصيدة النونية لابن القيم (٦٤٧-٦٤٨/ ٢).
(٢) الإجابات المهمة في المشاكل الملمة (ص ٧٤).
(٣) شرح كشف الشبهات (ص:٥٥).

باللسان، واعتقادًا بالجنان، وعملًا بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، فمعناه أن من تخلى عن الأعمال نهائيًا فإنه لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان مجموع هذه الأشياء ولا يكفي بعضها. والكفر ليس مقصورًا على الجحود، وإنما الجحود نوع من أنواعه، فالكفر يكون بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، وبالشك، كما ذكر العلماء ذلك. وانظر باب أحكام المرتد من كتب الفقه» اهـ[١].

وقال حفظه الله: «السلف ما قالوا أن الذي يترك جنس العمل ولا يعمل شيء أنه يكون مؤمنًا، من ترك العمل نهائيًّا من غير عذر ما يصلي ولا يصوم ولا يعمل أي شيء ويقول أنا مؤمن هذا كذاب، أما (الذي)[٢] يترك العمل لعذر شرعي، ما تمكن من العمل، نطق بالشهادتين بصدق ومات، أو قتل في الحال، فهذا ما في شك أنه مؤمن؛ لأنه ما تمكن من العمل، ما تركه رغبة عنه، أما الذي يتركه لا يصلي ولا يصوم ولا يزكي ولا يتجنب المحرمات ولا يتجنب الفواحش هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن إلا المرجئة» اهـ[٣].

وعليه يتبين حقيقة ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذا الباب، ويتبين أن ما قرره علماؤنا تبع لهم إنما هو من مشكاة واحدة، وأن تقريرهم مفارق أشد المفارقة لما يقرره المخالفون لهم، وأن بين التقريرين أبعد مما بين السماء والأرض، وهذا لا يلتبس إلا على جاهل مطموس العقل لا يدرك معاني نصوص الكتاب والسنة، أو غاوٍ يميل مع الأهواء، نسأل الله العافية.

(١) مسائل في الإيمان، أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها عبد الرحمن بن محمد الهرفي (ص:٢٣).

(٢) في الأصل (اللِّي) وعدلتها إلى لفظ (الذي) وهي بمعناه.

(٣) انظر موقع الشيخ في الإنترنت http://www.alfawzan.af.org.sa/node/٩٥٣١

الفرق السادس:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ينزلون النصوص الواردة في الكفار والمشركين الأصليين على من كان ينطق بالتوحيد ويصلي ويصوم ويحج ويفعل فعل المشركين، فهم في الحكم بالكفر والشرك سواء، ولا يعدون نطق الرجل بالتوحيد مانعًا من تنزيل النصوص الواردة في المشركين الأصليين على المسلم إذا كفر وأشرك بالله، خلافًا لما يقرره مخالفوهم

فإن الله تعالى لما بين الشرك وحذر منه، وبين حكم المشركين وعاقبتهم، لم يكن ذلك في أناس كانوا فبانوا! أو أنه مخصوص في أناس لا يقولون لا إله إلا الله، بل كل من فعل كما يفعل المشركون، أخذ حكمهم، وتتناوله النصوص الواردة في المشركين، من جهة حكم المشرك من حبوط الإيمان وسلب اسم الإسلام منه ووجوب البراءة منه ومعاداته وما ينتظره في الآخرة إن مات على شركه من العذاب والخلود في النار، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [التوبة:٢٣].

وروى البخاري (٢٩٤٦) ومسلم (٢١) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ، قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله**» وفي لفظ: «**ويؤمنوا بي، وبما جئت به**».

وفي رواية عند البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

«حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة».

وفي رواية عند البخاري (١٤٠٠) ومسلم (٢٠) فقال أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه» فقال عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «فوالله، ما هو إلا أن رأيت الله عَزَّوَجَلَّ قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق».

ولمسلم (١٧٣١) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرًا على جيش، أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: **«اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال** -أو خلال- **فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم»** الحديث.

وروى البخاري (٣٠١٧) عن عكرمة، أن عليًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حرق قومًا، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: **«لا تعذبوا بعذاب الله»** ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: **«من بدل دينه فاقتلوه»**.

وفي مسلم (٢٣) عن أبي مالك، عن أبيه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول **«من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله»**.

فدلت هذه النصوص وغيرها في كتاب الله وفي السنة عن رسول الله ﷺ أن الشرك

محبط للعمل، سالب للإيمان، مخرج من الإسلام، موجب للعداوة والبراءة.

فجميع ما ورد من النصوص في بيان حكم الكفار والمشركين الأصليين وعاقبتهم وما يجب على المؤمن تجاههم تتناول المسلم إذا كفر بالله وأشرك به، ويدخل فيها دخولًا لا انفكاك منه.

وقد أجمع العلماء على ذلك كما في النصوص التي نقلتها في هذه الرسالة أن المسلم إذا أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة أو جحده أو رده أو سب الله أو رسوله أو استهزأ بالله وآياته وشرعه أنه كافر مرتد، وأنه من الكافرين اسمًا وحكمًا وعاقبة.

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المسلم إذا أشرك فهو كافر مرتد، وأن ما ورد من النصوص في الموقف من المشركين ووجوب تكفيرهم والبراءة منهم وجهادهم تتناوله.

وقد كشف الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الشبهة في كتبه ورسائله وردوده ومن ذلك ما بينه في رسالته العظيمة (كشف الشبهات) حيث يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا تحققت أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ أصح عقولًا وأخف شركًا من هؤلاء. فاعلم أن لهؤلاء (شبهة) يوردونها على ما ذكرنا، وهي من أعظم شبههم، فاصغ سمعك لجوابها. وهي أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن (لا إله إلا الله)، ويكذبون الرسول ﷺ وينكرون البعث، ويكذبون القرآن ويجعلونه، سحرًا. ونحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ونصدق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلي، ونصوم. فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟!

فالجواب: أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء أنه كافر لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج.

ولما لم ينقد أناس في زمن النبي ﷺ للحج، أنزل الله في حقهم ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومن أقر بهذا كله وجحد البعث كفر بالإجماع، وحل دمه وماله كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١].

فإذا كان الله قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقًّا، وأنه يستحق ما ذكر، زالت الشبهة. وهذه هي التي ذكرها بعض أهل الإحساء في كتابه الذي أرسله إلينا.

ويقال أيضا: إن كنت تقر أن من صدق الرسول في كل شيء، وجحد وجوب الصلاة أنه كافر حلال الدم والمال بالإجماع، وكذلك إذا أقر بكل شيء إلا البعث، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضان وصدق بذلك كله لا تختلف المذاهب فيه، وقد نطق به القرآن كما قدمنا، فمعلوم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ وهو أعظم من الصلاة والزكاة والصوم والحج، فكيف إذا جحد الإنسان شيئًا من هذه الأمور كفر، ولو عمل بكل ما جاء به الرسول، وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر؟! سبحان الله ما أعجب هذا الجهل!

ويقال أيضا: هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة، وقد أسلموا مع النبي ﷺ وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤذنون ويصلون.

فإن قال: إنهم يقولون: إن مسيلمة نبي، فقل: هذا هو المطلوب، إذا كان من رفع رجلًا إلى رتبة النبي ﷺ كفر وحل ماله ودمه ولم تنفعه الشهادتان ولا الصلاة، فكيف بمن رفع شمسان أو يوسف، أو صحابيًّا، أو نبيًّا إلى مرتبة جبار السماوات والأرض، سبحان الله ما أعظم شأنه ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم:٥٩].

ويقال أيضًا: الذين حرقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنار كلهم يدعون الإسلام، وهم من أصحاب علي، وتعلموا العلم من الصحابة، ولكن اعتقدوا في علي مثل الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما، فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكفرهم، أتظنون أن الصحابة يكفرون المسلمين أم تظنون أن الاعتقاد في (تاج) وأمثاله لا يضر، والاعتقاد في (علي بن أبي طالب) يكفر.

ويقال أيضًا: بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس كلهم يشهدون أن (لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله) ويدعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين.

ويقال أيضا: إذا كان الأولون لم يكفروا إلا لأنهم جمعوا بين الشرك وتكذيب الرسول والقرآن وإنكار البعث وغير ذلك، فما معنى الباب الذي ذكره العلماء في كل مذهب (باب حكم المرتد) وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه، ثم ذكروا أنواعًا كثيرة، كل نوع منها يكفر ويحل دم الرجل وماله، حتى أنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب.

ويقال أيضًا: الذين قال الله فيهم: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة:٧٤] أما سمعت الله كفرهم بكلمة مع كونهم في زمن رسول الله ﷺ ويجاهدون معه ويصلون ويزكون ويحجون ويوحدون.

وكذلك الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦] فهؤلاء الذين صرح الله فيهم أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك قالوا كلمة ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح.

فتأمل هذه الشبهة وهي قولهم: تكفرون من المسلمين أناسًا يشهدون أن (لا إله إلا الله) ويصلون ويصومون، ثم تأمل جوابها، فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق.

ومن الدليل على ذلك أيضًا: ما حكى الله عن بني إسرائيل مع إسلامهم وعلمهم وصلاحهم، أنهم قالوا لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة. وقول أناس من الصحابة: «اجعل لنا ذات أنواط، فحلف النبي ﷺ أن هذا نظير قول بني إسرائيل: اجعل لنا إلهًا»» اهـ[1] إلى آخر كلامه النفيس الذي رد فيها على هذه الشبهة.

ومن ذلك قول الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع من رسائله وردوده: «وأنا إلى الآن أطلب الدليل من كل من خالفني، فإذا قيل له: استدل، أو اكتب، أو ذاكر، حاد عن ذلك، وتبين عجزه، لكن يجتهدون الليل والنهار في صد الجهال عن سبيل الله، ويبغونها عوجًا، اللهم إلا إن كنتم تعتقدون أن كلامي باطل وبدعة، مثل ما قال غيركم، وأن الاعتقاد في الزاهد، وشمسان، والمطيوية، والاعتماد عليهم، هو الدين الصحيح، وكل ما خالفه بدعة وضلالة، فتلك مسألة أخرى.

إذا ثبت هذا فتكفير هؤلاء المرتدين، انظروا في كتاب الله من أوله إلى آخره، والمرجع في ذلك إلى ما قاله المفسرون والأئمة، فإن جادل منافق بكون الآية نزلت في الكفار، فقولوا له: هل قال أحد من أهل العلم أولهم وآخرهم: إن هذه الآيات لا تعم من عمل بها من المسلمين؟ من قال هذا قبلك؟! وأيضًا فقولوا له: هذا رد على إجماع الأمة، فإن استدلالهم بالآيات النازلة في الكفار، على من عمل بها، ممن انتسب إلى الإسلام، أكثر من أن تذكر.

وهذا أيضا كلام رسول الله ﷺ فيمن فعل مثل هذه الأفاعيل، مثل الخوارج العباد الزهاد، الذين يحقر الإنسان الصحابة عندهم، وهم بالإجماع لم يفعلوا ما فعلوا إلا باجتهاد، وتقرب إلى الله.

---

(١) كشف الشبهات (ص:٣٦-٤٣).

وهذه سيرة أصحاب رسول الله ﷺ فيمن خالف الدين، ممن له عبادة واجتهاد، مثل: «تحريق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من اعتقد فيه بالنار، وأجمع الصحابة على قتلهم وتحريقهم، إلا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، خالفهم في التحريق، فقال: يقتلون بالسيف، وهؤلاء الفقهاء من أولهم إلى آخرهم عقدوا باب: حكم المرتد للمسلم إذا فعل كذا وكذا، ومصداق ذلك في هذه الكتب، الذي يقول المخالف: جمعوا فيها الثمر، وهم أعلم منا، وهم، وهم، انظروا في متن (الإقناع)، في باب حكم المرتد، هل صرح أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، أنه كافر بإجماع الأمة؟ وذكر فيمن اعتقد في علي بن أبي طالب، دون ما يعتقد طالب في حسين وإدريس، أنه لا شك في كفره.

وأنا ألزم عليكم: أنكم تحققون النظر في عبارات (الإقناع)، وتقرؤونها قراءة تفهم، وتعرفون ما ذكر في هذا» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا اعتقد في علي أو الحسين فهو كافر، مع كونه يشهد أن لا إله إلا الله. أتظنون أن هذا في قوم مضوا؟ أتقولون الصحابة أراهم يكفرون أهل الإسلام؟ أم تظنون أن الذين يعتقدون في علي لا يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فرحم الله امرأ نصح نفسه، ونصر الله ورسوله ودينه، ولم تأخذه في الله لومة لائم» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: (المشرك لا يقول: لا إله إلا الله)، فيا عجبًا من رجل يدعي العلم، وجاء من الشام بحمل كتب، فلما تكلم إذا إنه لا يعرف الإسلام من الكفر، ولا يعرف الفرق بين أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبين مسيلمة الكذاب.

أما علم أن مسيلمة يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلي ويصوم، أما علم أن غلاة الرافضة الذين حرقهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقولونها؟! وكذلك الذين يقذفون عائشة، ويكذبون القرآن، وكذلك الذين يزعمون أن جبرائيل غلط، وغير

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٥٨-٦٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٩٠).

هؤلاء ممن أجمع أهل العلم على كفرهم، منهم من ينتسب إلى الإسلام، ومنهم: من لا ينتسب إليه، كاليهود، وكلهم يقولون: لا إله إلا الله! وهذا بين عند من له أقل معرفة بالإسلام من أن يحتاج إلى تبيان.

وإذا كان المشركون لا يقولونها، فما معنى: باب حكم المرتد الذي ذكر الفقهاء من كل مذهب؟ هل الذين ذكرهم الفقهاء وجعلوهم مرتدين، لا يقولونها؟ هل الذي ذكر أهل العلم أنه أكفر من اليهود، والنصارى وقال بعضهم: من شك في كفر أتباعه فهو كافر، وذكرهم في الإقناع في: باب حكم المرتد، وإمامهم: ابن عربي، أيظنهم لا يقولون: لا إله إلا الله؟!» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة:٥]. وفي الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى**» فهذا كتاب الله الصريح للعامي البليد، وهذا كلام رسول الله ﷺ، وهذا إجماع العلماء الذي ذكرت لك، فمن بعدهم تريد؟ فما بعد هذا إلا الضلال البعيد، أو تسويل كل شيطان مريد.

والذي يعرفك هذا: معرفة ضده، وهو أن العلماء في زماننا يقولون: من قال: لا إله إلا الله فهو المسلم، حرام المال والدم، لا يكفر، ولا يقاتل، حتى إنهم يصرحون بذلك في البدو، الذين يكذبون بالبعث، وينكرون الشرائع كلها، ويزعمون أن شرعهم الباطل هو حق الله ولو يطلب أحد منهم خصمه أن يخاصمه عند شرع الله، لعدوه من أكبر المنكرات.

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٤٤-٤٥).

ومن حيث **الجملة**: إنهم يكفرون بالقرآن من أوله إلى آخره، ويكفرون بدين الرسول كله، مع إقرارهم بذلك، وإقرارهم أن شرعهم أحدثه آباؤهم لهم، كفر بشرع الله، وعلماء الوقت يعترفون بهذا كله، ويقولون: ما فيهم من الإسلام شعرة، لكن من قال: لا إله إلا الله، فهو المسلم، حرام المال والدم، ولو كان ما معه من الإسلام شعرة. وهذا القول، تلقته العامة عن علمائهم، وأنكروا ما بينه الله ورسوله، بل كفروا من صدق الله ورسوله في هذه المسألة، وقالوا: من كفر مسلمًا فقد كفر، والمسلم عندهم: الذي ليس معه من الإسلام شعرة، إلا أنه يقول لا إله إلا الله.

فاعلم -رحمك الله- أن هذه المسألة أهم الأشياء عليك؛ لأنها هي الكفر والإسلام، فإن صدقتهم فقد كفرت بما أنزل الله على رسوله، كما ذكرنا لك من القرآن والسنة والإجماع، وإن صدقت الله ورسوله، عادوك وكفروك، وهذا الكفر الصريح بالقرآن والرسول.

فهذه المسألة قد انتشرت في الأرض، مشرقها ومغربها، ولم يسلم منهم إلا القليل، فإن رجوت الجنة، وخفت النار، فاطلب هذه المسألة وحررها، ولا تقصر في طلبها، لأجل شدة الحاجة إليها؛ لأنها الإسلام والكفر» اهـ[1].

هذا جانب مما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومثل ذلك قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فمن ذلك:

قال العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا كان المشرك يتلفظ بلا إله إلا الله، في حال كفره وردته، ويفعل من الأفعال ما يوجب كفره وأخذ ماله، فهذا يقتل ويباح دمه وماله، كما قال الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما ارتدت العرب بعد وفاة رسول الله ﷺ وكان فيهم طائفة يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلون، ولكنهم منعوا الزكاة، فقال عمر لأبي بكر: «كيف تقاتل الناس؟

(١) الدرر السنية (٩/ ٣٨٥-٣٨٧).

وقد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**». فقال أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق». فقاتلهم أبو بكر وسائر الصحابة، مع كونهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلون.

وأجمع العلماء من أهل المذاهب على كفر من جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة، كالصلاة والصيام والحج وغير ذلك، وإن كان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ وذلك لأن الدين لا يجوز التفريق فيه، بأن يؤمن الإنسان ببعض ويكفر ببعض، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، قال العلماء: كل طائفة امتنعت عن شريعة من شرائع الإسلام، تقاتل حتى يكون الدين كله لله، وهذا مجمع عليه بين العلماء من أهل المذاهب» اهـ[1].

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال العراقي: (تمسك ابن عبدالوهاب في تكفير الناس بآيات نزلت في المشركين، فحملها على الموحدين).

الجواب أن يقال: هذا كذب بحت، فإنه لا يكفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أهل التوحيد، ولا يحمل الآيات النازلة في المشركين على الموحدين، وإنما يكفر من أشرك بالله في عبادته، واتخذ معبودًا سواه. مع أن هذا المعترض لم يذكر الآيات التي زعم أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تمسك بها في تكفير الناس حتى ننظر هل كان محقًّا في ذلك القول أو مبطلًا ضالًّا.

(١) الدرر السنية (٩/ ٢٤٠-٢٤١).

ويقال أيضًا: إن من منع تنزيل القرآن، وما دل عليه من الأحكام على الأشخاص والحوادث التي تدخل تحت العموم اللفظي فهو من أضل الخلق وأجهلهم بما عليه أهل الإسلام وعلماؤهم قرنًا بعد قرن، وجيلًا بعد جيل، ومن أعظم الناس تعطيلًا للقرآن، وهجرًا له، وعزلًا له عن الاستدلال به في موارد النزاع، وقد قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول رد إلى سنته، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقد قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، فنصوصه وأحكامه عامة لا خاصة بخصوص السبب، وما المانع من تكفير من فعل كما فعلت اليهود من الصد عن سبيل الله والكفر به، مع معرفته.

وهذا العراقي لا يبدي قولةً في اعتراضه وتلبيسه إلا هي أكبر من أختها في الجهالة والضلالة، ولو كان يعرف الكتاب العزيز، وما دل عليه من الأحكام والاعتبار لأحجم عن هذه العبارات التي لا يقولها إلا أفلسُ الخلق من العلم والإيمان» اهـ(١).

وقال الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود رَحِمَهُمُٱللَّهُ: «ومن تلبيس إبليس، ومكيدته لكل جاهل خسيس أن يظن أن ما ذم الله به اليهود والنصارى والمشركين، لا يتناول من شابههم من هذه الأمة، ويقول إذا استدل عليه بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية: هذه الآيات نزلت في المشركين، نزلت في اليهود، نزلت في النصارى، ولسنا منهم. وهذا من أعظم مكائده وتلبيسه، فإنه فتن بهذه الشبهة كثيرًا من الأغبياء والجاهلين، وقد قال بعض السلف -لمن قال له ذلك-: مضى القوم وما يعني به غيركم.

وقال بعض العلماء: إن مما يحول بين المرء وفهم القرآن أن يظن أن ما ذم الله به اليهود والنصارى والمشركين، لا يتناول غيرهم، وإنما هو في قوم كانوا فبانوا.

---

(١) الضياء الشارق (ص:٧٨).

وقد قال الإمام الحافظ سفيان بن عيينة -وهو من أتباع التابعين-: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عُبّادنا ففيه شبه من النصارى.

وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما، من حديث أبي سعيد الخدري، أنه قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه**» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**» وهذا لفظ البخاري.

والأحاديث والآثار في هذا المعنى كثيرة، وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَـٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَـٰقِهِمْ﴾ الآية [التوبة:٦٩] قال: ما أشبه الليلة بالبارحة! كالذين من قبلكم، هؤلاء بنو إسرائيل شبهنا بهم، لا أعلم إلا أنه ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، لتتبعنهم، حتى لو دخل الرجل منهم جحر ضب لدخلتموه**».

فكيف يظن من له أدنى تمسك بالعلم، بعد هذه الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة، أن هذه الأمة لا تشابه اليهود والنصارى، ولا تفعل فعلهم، ولا يتناولهم ما توعد الله به اليهود والنصارى إذا فعلوا مثل فعلهم؟!

ومن أنكر وقوع الشرك والكفر في هذه الأمة فقد خرق الإجماع، وسلك طريق الغي والابتداع.

ولسنا بحمد الله نتبع المتشابه من التنْزيل، ولا نخالف ما عليه أئمة السنة من التأويل، فإن الآيات التي استدللنا بها على كفر المشرك وقتاله هي من الآيات المحكمات في بابها، لا من المتشابهات واختلف أئمة المسلمين في تأويلها والحكم بظاهرها وتفسيرها، بل هي من الآيات التي لا يعذر أحد من معرفة معناها، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقوله:

﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]» اهـ(١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العجب كل العجب أن مثل هؤلاء يقرؤون كتاب الله ويتعبدون بتلاوته، وربما عرفوا شيئًا من قواعد العربية، وهم في هذا الباب: من أضل خلق الله وأبعدهم عن فهم وحيه وتنْزيله ومن الأسباب المانعة عن فهم كتاب الله أنهم ظنوا أن ما حكى الله عن المشركين وما حكم عليهم به ووصفهم به خاص بقوم مضوا وأناس سلفوا وانقرضوا لم يعقبوا وارثًا، وربما سمع بعضهم قول من يقول من المفسرين هذه نزلت في عباد الأصنام، هذه في النصارى، هذه في الصابئة، فيظن الغمر أن ذلك مختص بهم، وأن الحكم لا يتعداهم، وهذا من أكبر الأسباب التي تحول بين العبد وبين فهم القرآن والسنة» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن شبهاته: قوله في بعض الآيات هذه نزلت فيمن يعبد الأصنام، هذه نزلت في أبي جهل، هذه نزلت في فلان وفلان. يريد قاتله الله تعطيل القرآن، عن أن يتناول أمثالهم وأشباههم، ممن يعبد غير الله، ويعدل بربه» اهـ(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مخالفة رسول الله ﷺ إنما تصدق وتتحقق فيمن خالفه في الحكم على من عبد الأولياء والصالحين بأنه مسلم، وأن ماله ودمه معصوم، مع الشرك بالله وعبادة الأوثان، ومسبة ورثة دينه وأهل الدعوة إلى سبيله، ونسبتهم وتسميتهم خوارج ضلال، ومن عبد القباب، وأشرك برب الأرباب، هم من أمة محمد ﷺ الذين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، وخالفت رسول الله ﷺ» اهـ(٤).

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٨٨-٢٩٠).
(٢) الدرر السنية (١٢/ ٢٠٥).
(٣) الدرر السنية (١٢/ ٢٨٦).
(٤) مصباح الظلام (١/ ١٩٥).

هذا جانب مما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تقريرًا واضحًا بينًا كافيًا شافيًا، أن الآيات التي نزلت في المشركين الأوائل تتناول من فعل فعلهم ممن يشهد أن لا إله إلا الله ويصلي ويصوم، وأنه كافر مرتد كما أن الأوائل كفار، بل إن كفره أغلظ من كفرهم وشركه أغلظ من شركهم؛ لأنه مرتد عن الإسلام بعد الدخول فيه كما قرر ذلك الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته القواعد الأربع وكشف الشبهات ومفيد المستفيد وفي غيرها.

فهذا ما قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ خلافًا لما يقرره مخالفوهم ممن تولى كبر المنافحة عن الزنادقة وعباد القبور في زماننا، وهو يزعم أنه بذلك ينصر مذهب السلف، ويدافع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ!

وهنا مسألة مهمة: وهي بطلان زعم من يقرر: أن ما نص عليه الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته نواقض الإسلام من قوله: «الثالث: من لم يكفّر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر إجماعًا» أن هذا خاصٌ في المشركين الأصليين، وفي اليهود والنصارى! وليس المسلم الذي تلبس بالشرك، وارتد بعد إيمانه، فإنه -بزعمه- لا تنزل عليه النصوص الواردة في المشركين الأصليين؛ لأنه ممن يشهد أن لا إله إلا الله، ويحكم عليه -بزعمه- بموجب ما ينطق به من شهادة التوحيد بالإسلام ولو تلبس بالشرك حتى يعلم أنه اختار الكفر عن علم وقصد له فيختاره على الإسلام، وما لم يتحقق ذلك فهو مسلم ولو كفر بالله وأشرك به، وفعل ما فعل من الكفريات والنواقض!

فيقال في الجواب على هذه الشبهة: ليس ذلك بغريب على من تلقف شبه المعارضين المناوئين للدعوة الإصلاحية السلفية دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وينشرها باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد وتبرئتها من تهمة الغلو في التكفير! ويخلط بين طريقة أهل السنة وطريقة الخوارج في التكفير، فهذه الشبهة ليست جديدة، وقد رد عليها الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما رد عليها أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ردودًا كثيرة، وهي من أبرز الدعايات التي بثها أعداء الدعوة في القديم للصد عنها والتنفير منها.

والرد على ذلك أن يقال: كيف يفرق بين الكافر الأصلي والمرتد في الاسم والحكم؟! وكيف يقال من شك في كفر الكافر الأصلي يكفر، ومن لم يكفر الرجل إذا ارتد بعد إسلامه لا يكفر؟! لأن الأصل في الأول الكفر وفي الثاني الإسلام! فأي إسلام يبقى مع عبادة غير الله والردة عن دينه؟!

ويقال: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين ما بعث الله الرسل وأنزل الكتب للتحذير منه؟!

كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل:٣٦].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه:٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر:٣]

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨].

وفي البخاري (٥٣) ومسلم (١٨) عن أبي سعيد الخدري، أن أناسًا من عبد القيس قدموا على رسول الله ﷺ، فقالوا: يا نبي الله، إنا حي من ربيعة، وبيننا وبينك كفار مضر، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم، فمرنا بأمر نأمر به من وراءنا، وندخل

به الجنة إذا نحن أخذنا به، فقال رسول الله ﷺ: «**آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وأعطوا الخمس من الغنائم، وأنهاكم عن أربع: عن الدباء، والحنتم، والمزفت، والنقير**» الحديث.

وفي البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) في قصة قدوم أبي سفيان على هرقل وفيه: قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول: «**اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئًا، واتركوا ما يقول آباؤكم، ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصدق والعفاف والصلة**».

وفي البخاري (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «**أن تجعل لله ندا وهو خلقك**».

وفي البخاري (٥٩٧٧) ومسلم (٨٨) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ذكر رسول الله ﷺ الكبائر، أو سئل عن الكبائر فقال: «**الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين**»، فقال: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟**»، قال: «**قول الزور**» أو قال: «**شهادة الزور**» قال شعبة: وأكثر ظني أنه قال: «**شهادة الزور**».

وروى البخاري (٦٨٥٧) ومسلم (٨٩) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات**» قيل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «**الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**».

ففي هذه النصوص بيان جلي يفهمه البليد الغبي أن أعظم ما نهى الله عنه عبادة غيره معه، وأن هذا هو الشرك الذي نهى عنه وأرسل لأجل النهي عنه رسله وأنزل كتبه.

ثم يقال أيضا: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين ما سماه الله في كتابه طاغوتًا وأمر بالكفر به، وسماه كفرًا وشركًا؟!

كما قال تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢٥٦-٢٥٧].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء:٦٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة:٦٠]

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل:٣٦] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:١٣].

وقال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًاۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔاۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور:٥٥].

وغير ذلك من الآيات البينة الواضحة في أن الإسلام والشرك ضدان، وأن الشرك بالله سواء قام به مشرك كافر أصلي أو مسلم ارتد عن الإسلام كله كفر وطاغوت وشرك يجب على كل مسلم البراءة منه ومن أهله وتكفيرهم.

ثم يقال أيضًا: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين الفعل الذي بين الله في كتابه ورسوله ﷺ في سنته أن من وقع فيه فهو مشرك كافر لا يغفر الله له وقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، وهو في الآخرة من الخاسرين؟!

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١١٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة:٧٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠-٤١]

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء٣٩].

وقال تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٩٧﴾ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٧-٩٩].

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا ۖ تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿٦٣﴾ وَقِيلَ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۚ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَهْتَدُونَ ﴿٦٤﴾ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص:٦٢-٦٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٥-٦].

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ۝٣ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝٤ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة ١-٦].

وفي صحيح مسلم (٩٣) عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ فقال: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**».

فهذه النصوص وغيرها في كتاب الله وما في سنة رسول الله ﷺ دالة على حكم من عبد الله وصرف شيئًا من عبادته لغيره، أنه في خسارة وفي ندامة وفي هباء، وأنه لا يزال في سخط الله وغضبه، وإن مات على ذلك كان في الآخرة من الخالدين في النار، وهكذا من أشرك وكفر بعد إسلامه وارتد بعد إيمانه فهو مشرك كافر ولو زعم أنه مسلمٌ، فهذه النصوص تتناوله ويدخل بما فيها من الوعيد الشديد لمن كفر بالله وأشرك في عبادته.

ثم يقال أيضًا: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين الفعل الذي بين الله في كتابه ورسوله ﷺ في سنته أن من وقع فيه فقد جعل مع الله آلهة أخرى وحكم على أصحابه بالكفر والشرك؟!

كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟

مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة:٧٢-٧٦].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٩].

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٢٨-٣١].

وقال تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١﴾ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴿٢﴾ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:١-٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾ وَلَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿٥٢﴾ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٥١-٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص:٨٨].

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور:٤٣].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر:٢٣].

وغير ذلك من الآيات والنصوص في الكتاب والسنة.

فمن تدبر ذلك انقشعت عنه غشاوة التلبيس، إلا من ران على قلبه بما أشرب من هوى وبدعة، وإلا كيف تخفى هذه المسألة على العامي الذي يقرأ كتاب الله، كيف بطالب العلم، كيف بالعالم! فأي نص في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ يدل على أن المسلم إذا كفر بالله وأشرك بعبادة الله لا تنزل عليه هذه النصوص وأمثالها، ويقال هذه النصوص نزلت في الكفار الأصليين!

بل الكتاب والسنة والإجماع -كما تقدم بيانه- كل ذلك يدل على أن من أشرك بعد إسلامه تنزل عليه أسماء وأحكام المشركين التي ثبتت في نصوص الكتاب والسنة، وأنه لا فرق في الحكم في تكفير المشركين بين المشرك الأصلي والمرتد بعد إسلامه، ولا فرق في وجوب البراءة من الشرك وأهله ومعاداتهم وجهادهم بين من كان مشركا كافرًا أصليًّا ومن كان مرتدًّا كافرًا بعد إسلامه.

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذه المسألة العظيمة، وقد نبه الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه المسألة في كتابه مفيد المستفيد حيث يقول

رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتمام الكلام في هذا أن يقال الكلام هنا في مسألتين:

* **المسألة الأولى**: أن يقال هذا الذي يفعله كثير من العوام عند قبور الصالحين ومع كثير من الأحياء والأموات والجن، من التوجه إليهم ودعائهم لكشف الضر، والنذر لهم لأجل ذلك، هل هو الشرك الأكبر الذي فعله قوم نوح ومن بعدهم إلى أن انتهى الأمر إلى قوم خاتم الرسل قريش وغيرهم، فبعث الله الرسول وأنزل الكتب ينكر عليهم ذلك ويكفرهم ويأمر بقتالهم حتى يكون الدين كله لله؟ أم هذا شرك أصغر وشرك المتقدمين نوع غير هذا؟ فاعلم أن الكلام في هذه المسألة سهل على من يسره الله عليه بسبب أن علماء المشركين اليوم يقرون أنه الشرك الأكبر ولا ينكرونه، إلا ما كان من مسيلمة الكذاب وأصحابه كابن إسماعيل وابن خالد مع تناقضهم في ذلك واضطرابهم، فأكثر أحوالهم يقرون أنه الشرك الأكبر ولكن يعتذرون بأن أهله لم تبلغهم الدعوة، وتارة يقولون لا يكفر إلا من كان في زمن النبي ﷺ، وتارة يقولون: إنه شرك أصغر وينسبونه لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المدارج كما تقدم، وتارة لا يذكرون شيئا من ذلك، بل يعظمون أهله وطريقتهم في الجملة، وأنهم خير أمة أخرجت للناس، وأنهم العلماء الذين يجب رد الأمر عند التنازع إليهم، وغير ذلك من الأقاويل المضطربة. وجواب هؤلاء كثير في الكتاب والسنة والإجماع، ومن أصرح ما يجاوبون به إقرارهم في غالب الأوقات أن هذا هو الشرك الأكبر، وأيضا إقرار غيرهم من علماء الأقطار، مع أن أكثرهم قد دخل في الشرك، وجاهد أهل التوحيد، لكن لم يجدوا بدا من الإقرار به لوضوحه.

* **المسألة الثانية**: الإقرار بأن هذا هو الشرك الأكبر، ولكن لا يكفر به إلا من أنكر الإسلام جملة، وكذب الرسول والقرآن، واتبع يهودية أو نصرانية أو غيرهما، وهذا هو الذي يجادل به أهل الشرك والعناد في هذه الأوقات، وإلا المسألة الأولى قل الجدال فيها ولله الحمد لما وقع من إقرار علماء الشرك بها. فاعلم أن تصور هذه المسألة تصورا حسنا يكفي في إبطالها من غير دليل خاص لوجهين، الأول: أن مقتضى قولهم أن الشرك بالله

وعبادة الأصنام لا تأثير لها في التكفير لأن الإنسان إن انتقل عن الملة إلى غيرها وكذب الرسول والقرآن فهو كافر وإن لم يعبد الأوثان كاليهود، فإذا كان من انتسب إلى الإسلام لا يكفر إذا أشرك الشرك الأكبر لأنه مسلم يقول لا إله إلا الله ويصلي ويفعل كذا وكذا، لم يكن للشرك وعبادة الأوثان تأثير، بل يكون ذلك كالسواد في الخلقة أو العمى أو العرج، فإن كان صاحبها يدعي الإسلام فهو مسلم وإن ادعى ملة غيرها فهو كافر، وهذه فضيحة عظيمة كافية في رد هذا القول الفظيع. الوجه الثاني: أن معصية الرسول ﷺ في الشرك وعبادة الأوثان بعد بلوغ العلم كفر صريح بالفطر والعقول والعلوم الضرورية، فلا يتصور أنك تقول لرجل ولو من أجهل الناس وأبلدهم: ما تقول فيمن عصى الرسول ﷺ ولم ينقد له في ترك عبادة الأوثان والشرك مع أنه يدعي أنه مسلم متبع؟ إلا ويبادر بالفطرة الضرورية إلى القول بأن هذا كافر من غير نظر في الأدلة أو سؤال أحد من العلماء، ولكن لغلبة الجهل وغربة العلم وكثرة من يتكلم بهذه المسألة من الملحدين، اشتبه الأمر فيها على بعض العوام من المسلمين الذين يحبون الحق، فلا تحقرها وأمعن النظر في الأدلة التفصيلية، لعل الله أن يمن عليك بالإيمان الثابت، ويجعلك أيضا من الأئمة الذين يهدون بأمره. فمن أحسن ما يزيل الإشكال فيها ويزيد المؤمن يقينا ما جرى من النبي ﷺ وأصحابه والعلماء بعدهم فيمن انتسب إلى الإسلام» اهـ[1].

وعلى ذلك تقرير علمائنا جزاهم الله عنا وعن المسلمين خيرًا، فهم على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في أن المسلم إذا ارتد وكفر بالله وأشرك في عبادته يجب على المسلم اعتقاد كفره ولو صلى وصام وزعم أنه مسلم متى علم وقوع الكفر والشرك منه، وأنه لا فرق في ذلك بين المشرك الأصلي والمرتد بعد إسلامه.

فمن لم يكفره فإنه يكفر؛ لأن هذا فيه رد للنصوص القطعية من الكتاب والسنة والإجماع في أن من صرف العبادة لغير الله أو رد كتاب الله أو أنكر ما هو معلوم من

---

(١) مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (ص:٣٠٦-٣٠٨).

الدين بالضرورة أنه كافر، فمن لم يكفره بحجة أنه مسلم أو أنه جاهل أو نحو ذلك يبين له ويوضح له أن حكم المسلم إذا ارتد حكم المشرك عمومًا، وكحكم اليهود والنصارى والوثنيين وغيرهم، وأنه يجب على المسلم اعتقاد كفر المشركين وكل من دان بغير دين الإسلام أو صرف شيئًا من العبادات لغير الله، والبراءة منهم ومعاداتهم، فإن أصر على عدم تكفيرهم ونافح عنهم وأوجد لهم المعاذير التي يدرأ بها عنهم الحكم بتكفيرهم فهو كافر مثلهم لأنه مكذب للقرآن والسنة وإجماع العلماء الذي دل على أن من كَفَرَ بعد إسلامه كمن أشرك بالله واتخذ من دونه الأولياء والأموات والغائبين يتوسل بهم ويستغيث فيهم ويدعوهم مع الله أنه كافر ولو صلى وصام وحج وزعم أنه مسلم.

وللجنة الدائمة تقريرات في هذه المسألة إضافة لما تقدم نقله، فمن ذلك:

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من فعل أو قال أو اعتقد ما يقتضي الكفر حكم بكفره، وعُومل معاملة الكفار، معينًا كان أو غير معين، لعموم الأدلة، كمن دعا غير الله أو ذبح لغير الله أو تكلم بكلام الكفر، كمن سب الله أو رسوله أو استهزأ بشيء من الدين، فإنه يحكم بكفره ويستتاب، فإن تاب وإلا وجب على ولي أمر المسلمين قتله مرتدًّا» اهـ[١].

وبين علماء اللجنة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قول العاذرين للقبوريين قول كفري يبين لصاحبه، فإن أصر كفر لعدم تكفيره القبوريين. قالوا جزاهم الله عن المسلمين خيرًا: «لا يجوز لطائفة الموحدين الذين يعتقدون كفر عباد القبور أن يكفروا إخوانهم الموحدين الذين توقفوا في كفرهم حتى تقام عليهم الحجة؛ لأن توقفهم عن تكفيرهم له شبهة، وهي اعتقادهم أنه لا بد من إقامة الحجة على أولئك القبوريين قبل تكفيرهم، بخلاف من لا شبهة في كفره كاليهود والنصارى والشيوعيين وأشباههم، فهؤلاء لا شبهة في كفرهم ولا في كفر من لم يكفرهم» اهـ[٢].

(١) فتاوى اللجنة (١/ ٤١٨).

(٢) فتاوى اللجنة (٢/ ١٤٧-١٥١).

ففي هذه الفتوى بيان من اللجنة الدائمة للإفتاء أن عدم تكفير عباد القبور قول كفري، وأن من لم يكفر القبوريين وزَعَمَ أن قول العلماء: (من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم)، أن هذا في الكفار الأصليين وليس في المسلم إذا تلبس بالشرك الأكبر، فمن كان هذه حاله وهذا قوله فإنه يبين له فإن أصر على عدم تكفير القبوريين بزعم أنهم جهال ونحو ذلك فيكفر بذلك؛ لأن الحكم بإسلام القبوريين وعدم تكفيرهم رد وتكذيب للقرآن والسنة التي بينت بيانا قطعيًّا كفرهم.

وقد بين هذه الفتوى الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث سئل عنها فأجاب: «المقصود لا يُكفَّرُ الموحد الذي توقف عن تكفير عباد الأوثان حتى تقوم عليه الحجة هو، وحتى يبين له أسباب كفرهم، وحتى تتضح له أسباب كفرهم، هذا المقصود؛ لأنه قد يتوقف يحسب أنهم ليسوا بكفار، فإذا بين له ذلك واتضح له ذلك صار مثل من لم يكفر اليهود والنصارى، فمن قال: إن اليهود النصارى ليسوا كفارًا، وهو ممن يعرف الأدلة الشرعية ومن أهل العلم يبين له حتى يعرف أنهم كفار، وإذا شك في كفرهم كفر؛ لأن من شك في كفر الكافر الواضح كفره كفر» اهـ[1].

وسُئل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما حكم من قال: إن من يدعون الأولياء الصالحين هم مسلمون؟

فأجاب: «حكمه أنه يبين له أن هذا كفر وضلال، إذا أصر صار كافرًا مثلهم، يبين له كفرهم وضلالهم، والأدلة على ذلك: يقول الله جل وعلا: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧] سماهم كفرة، قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر:١٣-١٤] سمى دعاءهم شركًا،

---

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت: http://www.binbaz.org.sa/noor/٩٢٥٢

يبين لهم أن دعاءهم واستغاثتهم بالأموات، هذا شرك المشركين، هذا شرك قريش مع اللات مع غيرهم من الصالحين ومع الملائكة، نسأل الله العافية والسلامة» اهـ[(١)].

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل كل من يقع في الشرك الأكبر يكون مشركًا، وتطبق عليه أحكام المشركين؟

فأجاب: «نعم، من كفر بالله صار كافرًا، ومن أشرك بالله صار مشركًا، كما أن من آمن بالله ورسوله صار موحدًا مؤمنًا» اهـ[(٢)].

فقد سُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بأن هناك من الناس الطيبين من تكلم في المسجد حول هذا الأمر واستدل بآيات من القرآن، وأحاديث من السنة، فقال الإمام: إن هذه الآيات والأحاديث إنما هي في المشركين الأوائل، فهل آيات الشرك والكفر خاصة بالمشركين الأوائل أم تنطبق على كل من يعمل عملهم؟

فأجاب: «ليست خاصة بهم، بل هي لهم ولمن عمل أعمالهم، فالقرآن نزل لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة، فهو حجة الله على عباده إلى يوم القيامة، فقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، هذا يعم من كان في زمانه وبعده إلى يوم القيامة، وقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، هذا يعم أهل مكة وأهل المدينة ويعم جميع الناس، كلهم منهيون أن يدعوا مع الله أحدًا، في زمانه ﷺ وبعد ذلك إلى يوم القيامة.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧] هذا عام.

وهكذا قوله جل وعلا: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾

(١) فتاوى نور على الدرب (٢/ ٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩).

[سبأ:٢٢]، هذا يعم جميع الخلائق كما يعم الأصنام ويعم جميع ما يعبد من دون الله.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧]، فهذا يعم جميع الناس.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٣-١٤] بين سبحانه أن المدعوين من دون الله من أصنام أو جن أو ملائكة أو أنبياء أو صالحين لا يسمعون دعاء من دعاهم: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾، وأنهم ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ وهو اللفافة التي على النواة، فهم لا يملكون ما يطلب منهم، ولا يستطيعون أن يسمعوه: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾ هذا كلام الحق، ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ﴾ فلو فرض أنهم سمعوا لم يستجيبوا لعجزهم، ثم قال: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ فسمى دعاءه إياهم شركًا بهم، فوجب على أهل الإسلام أن يدعوا ذلك، وعلى كل مكلف أن يدع ذلك وألا يدعو إلا الله وحده، وهذا يعم جميع العصور من عصره ﷺ إلى آخر الدهر» اهـ[1].

وقد بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جواب طويل الموقف من المسلم إذا وقع في ناقض من النواقض وارتد بعد إسلامه، بين ذلك بيانًا شافيًا تجلي به كل شبه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لقد دلت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على وجوب البراءة من المشركين واعتقاد كفرهم، متى علم المؤمن ذلك واتضح له كفرهم وضلالهم، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه العظيم: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ

(١) انظر موقع الشيخ https://binbaz.org.sa/fatwas/٧٧٠٣/ الرد-على-دعوى-ان-ايات-الشرك-والكفر-خاصة-بالمشركين-الاوائل

سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [فاطر:٢٦-٢٨] لعلهم يرجعون إليها في تكفير المشركين والبراءة منهم، والإيمان بأن الله هو المعبود بالحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة:٤]، فهذا هو دين إبراهيم وملة إبراهيم والأنبياء جميعًا، البراءة من عابدي غير الله واعتقاد كفرهم وضلالهم، حتى يؤمنوا بالله وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالواجب على المسلم أن يتبرأ من عابدي غير الله، وأن يعتقد كفرهم وضلالهم حتى يؤمنوا بالله وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما حكى الله عن إبراهيم والأنبياء جميعًا.

وهكذا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦]، والكفر بالطاغوت معناه البراءة من عبادة غير الله، واعتقاد بطلانها، وهذا الواجب على كل مكلف أن يعبد الله وحده، وأن يؤمن به ويعتقد أنه سبحانه هو المستحق للعبادة، وأن ما عبده الناس من دون الله، من أصنام أو أشجار أو أحجار، أو أموات أو جن أو ملائكة أو كواكب أو غير ذلك، أنه معبود بالباطل، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ الآية [الحج:٦٢] من سورة الحج.

فالمؤمن إذا علم أن فلانًا يعبد غير الله وجب عليه البراءة منه، واعتقاد بطلان ما هو عليه وتكفيره بذلك، إذا كان ممن بلغته الحجة، ممن كان بين المسلمين أو علم أنه بلغته الحجة، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم:٥٢] فالله أوحى القرآن إلى نبيه ﷺ وجعله بلاغًا للناس، فمن بلغه القرآن أو السنة، ولم يرجع عن كفره وضلاله وجب اعتقاد بطلان ما هو عليه وكفره.

ومنه هذا الحديث الصحيح، يقول عليه الصلاة والسلام: «**والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به**

إلا كان من أهل النار»، فبين عليه الصلاة والسلام أنه متى بلغه ما بعث به النبي ﷺ، ثم مات ولم يؤمن بذلك صار من أهل النار، يعني صار كافرًا من أهل النار، لكونه لم يستجب لما بلغه عن الله وعن رسوله، وهذا هو معنى قوله سبحانه: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ﴾.

وفي الصحيح، صحيح مسلم، عن طارق بن أشيم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «**من قال: لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه**»، وفي لفظ آخر: «**من وحد الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه**» فجعل تحريم الدم والمال مربوطًا بقوله: لا إله إلا الله، وبتوحيده الله وكفره بالطاغوت، فلا يحرم ماله ودمه حتى يوحد الله وحتى يكفر بالطاغوت، يعني حتى يكفر بعبادة غير الله، الطاغوت كل ما عبد من دون الله، يعني حتى يكفر بعبادة غير الله، ويتبرّأ منها ويعتقد بطلانها، وهو معنى الآية الكريمة السابقة: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦] والذي يعلم الكافر وما هو عليه من الباطل، ثم لا يكفره أو يشك في كفره، معناه أنه مكذب لله ولرسوله غير مؤمن بما حكم الله عليه به من الكفر، فاليهود والنصارى كفار بنص القرآن ونص السنة.

فالواجب على المكلفين من المسلمين اعتقاد كفرهم وضلالهم، ومن لم يكفرهم أو شك في كفرهم يكون مثلهم؛ لأنه مكذب لله ولرسوله، شاك فيما أخبر الله به ورسوله، وهكذا من شك في الآخرة، بأن شك هل هناك جنة (ولا) ما هناك جنة؟ هل هناك نار (ولا) ما هناك نار؟ هل هناك بعث (ولا) ما هناك بعث؟ يعني عنده شك، هل هناك بعث ونشور؟ هل يبعث الله الموتى؟ هل هناك جنة؟ هل هناك نار؟ ما عنده إيمان ويقين، بل عنده شك، هذا يكون كافرًا، حتى يؤمن بالبعث والنشور وبالجنة والنار، وأن الله أعد الجنة للمتقين المؤمنين، وأعد النار للكافرين، لا بد من إيمانه بهذا بإجماع المسلمين.

وهكذا من شك في أن الله يستحق العبادة يكون كافرًا بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله سبحانه، يقول: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج:٦٢] ويقول سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥]، والآيات في هذا كثيرة.

وهكذا من شك في الرسول ﷺ، وقال: لا أعلم أن محمدًا رسول الله، أو ما هو برسول الله، عندي شك. يكون حكمه حكم من أنكر رسالته أو كذب به، يكون كافرًا حتى يؤمن يقينًا أن محمدًا رسول الله، وهكذا المرسلون الذين بيَّنهم الله، كنوح وهود وصالح وموسى وعيسى وإبراهيم ونحوهم، من شك في رسالتهم أو كذبهم يكون كافرًا، نسأل الله العافية.

وهكذا من استهزأ بالدين، ومن سب الدين أو استهزأ بالحدود يكون كافرًا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]، والذي يسب الدين ويسب الرسول مثل المستهزئ، أو أقبح وأكفر.

أما من ترك الصلاة ولم يجحد وجوبها فهذا فيه خلاف بين العلماء، منهم من يرى تكفيره وهو الصواب؛ لقول النبي ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر** »، وقوله ﷺ: «**بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة**»، وقال آخرون من أهل العلم: إنه لا يكفر بذلك إذا كان لا يجحد وجوبها، بل يكون عاصيًا، ويكون كافرًا كفرًا دون كفر وشركًا دون شرك، لكن لا يكون كافرًا كفرًا أكبر. هذا قاله جمع من أهل العلم، ومن شك في كفر هذا لا يكون كافرا لأجل الخلاف الذي فيه، من شك في كفر تارك الصلاة ولم يجحد وجوبها لا يكون كافرًا، بل هذا محل اجتهاد بين أهل العلم، فمن عرف بالأدلة الشرعية أنه كافر وجب عليه تكفيره، ومن شك في ذلك ولم

تظهر له الأدلة، ورأى أنه لا يكفر كفرًا أكبر بل كفرا أصغر، هذا معذور في اجتهاده ولا يكون كافرا بذلك.

أما من جحد وجوبها، وقال: الصلاة غير واجبة! هذا كافر عند الجميع، ومن شك في كفره فهو كافر نعوذ بالله، وهكذا من قال: إن الزكاة لا تجب، وجحد وجوبها، أو صيام رمضان جحد وجوبه، أو قال: إن الحج مع الاستطاعة لا يجب، هذا يكفر بذلك؛ لأنه مكذب لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، ومكذب لإجماع المسلمين فيكون كافرًا، ومن شك في كفره فهو كافر بعد ما يبين له الدليل، ويوضح له الأمر يكون كافرًا بذلك؛ لكونه كذب الله ورسوله، وكذب إجماع المسلمين.

وهذه أمور عظيمة يجب على طالب العلم التثبت فيها وعدم العجلة فيها، حتى يكون على بينة وعلى بصيرة، وهكذا العامة يجب عليهم أن يتثبتوا وألا يقدموا على شيء حتى يسألوا أهل العلم، وحتى يتبصروا؛ لأن هذه المسائل عظيمة، مسائل تكفير ليست مسائل خفيفة، بل مسائل عظيمة.

فالواجب على أهل العلم وعلى طلبة العلم أن يوضحوها للناس بالأدلة الشرعية، والواجب على من أشكل عليه شيء ألا يعجل، وأن ينظر في الأدلة، وأن يسأل أهل العلم حتى يكون على بصيرة، وعلى بينة في ذلك، رزق الله الجميع التوفيق والهداية والعلم النافع والعمل الصالح» اهـ[1].

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل كل من يقع في الشرك الأكبر يكون مشركًا، وتطبق عليه أحكام المشركين؟

فأجاب: «نعم، من كفر بالله صار كافرًا، ومن أشرك بالله صار مشركًا، كما أن من آمن بالله ورسوله صار موحدًا مؤمنًا، أما من لم تبلغه الدعوة، فهذا لا يقال له مؤمن ولا كافر، ولا يعامل معاملة المسلمين، بل أمرهم إلى الله يوم القيامة، وهم أهل الجهل الذين ما

(١) فتاوى نور على الدرب (٤/ ١١٨-١٢٤).

بلغتهم الدعوة، هؤلاء يمتحنون يوم القيامة، يبعث الله إليهم عنقًا من النار، ويقال ادخلوا، فمن أجاب صار عليه بردًا وسلامًا، ومن لم يجب يدخل النار، نسأل الله العافية.

المقصود: أن من بلغته الدعوة، ولم يؤمن ولم يسلم فهو كافر عدو لله» اهـ(١).

وقال شيخنا صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «الذي يشك في كفر المشركين عمومًا سواء كانوا من الوثنيين أو اليهود والنصارى أو من المنتسبين للإسلام وهم يشركون بالله يجب اعتقاد كفرهم، فكل من أشرك بالله وعبد معه غيره من الأشجار، والأحجار، والأصنام، والأوثان، والقبور، والأضرحة فإنه مشرك كافر، يجب تكفيره، حتى لو كان يدعي الإسلام ويقول لا إله إلا الله محمدًا رسول الله؛ لأن الشرك يبطل الشهادتين ويناقض الإسلام، ويفسد التوحيد.

فيجب على المسلم أن يكفر المشركين، الذين يعبدون غير الله سواء كانوا من العرب أو من العجم، سواء كانوا من اليهود والنصارى أو من المنتسبين للإسلام، هذه عقيدة ليس عليها مساومة، فمن لم يكفر المشركين فإنه يكون مرتدًا كافرًا مثلهم؛ لأنه تساوى عنده الإيمان والكفر، لا يفرق بين هذا وهذا، فهذا كافر» اهـ(٢).

وسُئل حفظه الله: هل تكفير الكافر خاص بالكافر الأصلي، أم الكافر المرتد؟

فأجاب: «تكفير الكفار عام، في الكافر الأصلي والكافر المرتد، فكلهم يعاملون معاملة واحدة، إلا أن الكافر المرتد يستتاب، فإن تاب وإلا يقتل، وأما الكافر الأصلي فتجوز معاهدته» اهـ(٣).

وقال حفظه الله في شرحه على النواقض المطبوع ضمن سلسلة شرح الرسائل تعليقًا على قول الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الثالث: من لم يكفّر المشركين أو شك في كفرهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩).
(٢) دروس في شرح نواقض الإسلام عناية محمد بن فهد الحصين (ص:٨٠).
(٣) دروس في شرح نواقض الإسلام عناية محمد بن فهد الحصين (ص:٩٥).

أو صحح مذهبهم كفر)، قال حفظه الله: «هذه مسألة خطيرة جدًا يقع فيها كثير من المنتسبين للإسلام، من لم يكفر المشركين، يقول: أنا ولله الحمد ما عندي شرك، ولا أشركت بالله ولكن الناس لا أكفرهم.

نقول له: أنت ما عرفت الدين يجب أن تكفر من كفره الله، ومن أشرك بالله عَزَّوَجَلَّ، وتتبرأ منه كما تبرأ إبراهيم من أبيه وقومه وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف:٢٦-٢٧].

(أو صحح مذهبهم) وهذه أشد، إذا صحح مذهبهم، أو قال في الذي يعملونه فيه نظر، هذا من اتخاذ وسائل، أو يقول: هؤلاء جهال وقعوا في هذا الأمر عن جهل ويدافع عنهم فهو أشد كفرًا منهم؛ لأنه صحح الكفر، وصحح الشرك، أو شك.

فنقول له: كونك تابعًا للرسول ﷺ، والرسول جاء بتكفير المشركين وقتالهم واستباحة أموالهم ودمائهم، وقال: «**أمرت أن أقاتل الناس ليقولوا لا إله إلا الله**» رواه البخاري، «**بعثت بالسيف حتى يعبد الله**» [رواه مسلم]، ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩] يعني: شرك» اهـ[١].

هذا ما قرره علماؤنا تبعا لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أخذًا بنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء، خلافًا لما يقرره المبطلون.

وعليه: يتبين حقيقة تقرير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ويتبين بطلان شبهة الملبسين المتهوكين في أن القول بأن من شك في كفر الكافر أو لم يكفره أنها خاصة بالكافر الأصلي ولا يدخل فيها المسلم الذي ارتد بعد إسلامه. والله المستعان.

(١) سلسلة شرح الرسائل، شرح نواقض الإسلام (ص:٢٢٢).

الفرق السابع:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وإن وردت عنهم عبارات يفهم منها التوقف في تكفير بعض أعيان من تلبس بالشرك، ممن مات قبل الدعوة، أو عرف عنهم الجهل وعدم قيام الحجة الرسالية؛ فإنهم لا يحكمون بإسلام المشرك مع بقائه على الشرك وعدم توبته منه، خلافا لما يقرره مخالفوهم

فقد تقدم البيان بالدليل من الكتاب والسنة وبما قرره العلماء وأجمعوا عليه، أن الله تعالى أقام الحجة على المكلفين بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وأن المحجة قد انقطعت، فلا عذر لمن بلغه القرآن وأدرك بعلمه إرسال الرسل فأعرض فوقع فيما وقع فيه من الشرك بالله والكفر به، وغير ذلك من نواقض الإسلام القولية والعملية والاعتقادية، ومن ذلك قول تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٦٥-١٦٧].

فمن أعرض عن حجة الله التي أرسل بها رسله، وهو الوحي، ولم ينقد فلا حجة له ولا عذر له عالمًا أو جاهلًا أو مقلدًا، ما دام أعرض مختارًا متبعًا هواه ومنقادًا لما تمليه عليه شياطين الإنس والجن.

وتقدم البيان الكافي الشافي -إن شاء الله- بالأدلة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء، أن كل مكلف يأخذ اسم وحكم فعله، فمن أسلم لله وانقاد له ظاهرًا وباطنًا سُمي مسلمًا، ومن كفر بالله وأشرك بعبادته سمي كافرًا مشركًا، كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ

أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:١٤] فسمى من اتخذ إلهًا غير الله مشركًا، ومن عبد الله مسلمًا.

وكما قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:١٩] فسمى من جعل مع الله آلهة أخرى مشركًا.

والنصوص في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ظاهرة في أن المسلم من أسلم لله وكان حنيفًا متبرئًا من الشرك وأهله، والمشرك من صرف العبادة لغير الله وقد تقدم بيان ذلك.

وتنزيل الأسماء والأحكام على أصحابها مما تعبدنا الله به، فلا يجوز أن نسمي من أشرك مسلمًا، ولا من هو مسلم مشركًا من غير بينة تدل على ذلك، هذا ما أمرنا الله به.

ووصْفُ المسلم بالمشرك ووصْفُ المشرك بالمسلم من الافتراء على الله، والكذب عليه، إذ إن الكلام في ذلك من الكلام في الدين، وموالاة المؤمنين والشهادة لهم بالإسلام، ومعاداة المشركين والشهادة عليهم بالشرك من دين الله، ولا يجوز أن يتكلم في ذلك إلا وفق ما أمر الله به وشرعه.

وقد نهانا الله ورسوله ﷺ عن الكذب والافتراء في دين الله وتحليل الحرام وتحريم الحلال والقول عليه بغير علم، هذا من حيث العموم ونهانا عن مساواة أهل الإيمان بأهل الكفر في آيات كثيرة:

- قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل:١١٦].

- وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء:٣٦].

- وقال تعالى: ﴿ انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ [النساء:٥٠].

- وقال تعالى: ﴿ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يونس:٦٠].

- وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [يونس:٦٩].

- وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر:٦٠]

- وقال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأحقاف:٢٨].

ففي هذه النصوص أشد التحذير من القول على الله بغير علم وأعظم ما يكون من ذلك التحليل والتحريم، ومن أعظم ذلك الحكم على الأعيان بالإسلام أو التكفير، فكل ذلك لا بد أن يكون جاريًا على ما أذن الله به وبينه في كتابه وأنزل على رسوله ﷺ.

والله تعالى فرق بين المسلمين والكافرين في الاسم والحكم والعاقبة، وبين أن المسلم ليس كالكافر، فلا يستوي من أسلم لله وآمن به، ومن كفر به وأشرك في عبادته.

قال تعالى: ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ (٩٩) قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة:٩٩-١٠٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام:٥٠].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [الرعد:١٦].

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٧٣﴾ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾ ۞ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٣-٧٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:١٩-٢٣].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١٩﴾ لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر:١٩-٢٠].

وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦].

ففي هذه الآيات وغيرها في كتاب الله وما ثبت في سنة رسول الله ﷺ وما ثبت من نصوص تقدم ذكرها في وجوب البراءة من الكافرين، ومعاداة المشركين، وتحريم التشبه بهم، أو أن يكون المسلم مثلهم، أو أن يركن إليهم، كل هذه الأدلة تدل على نفي التماثل والتشابه في الاسم والحكم والعاقبة بين المسلمين والمشركين، فكيف يُسَوَّى بينهم، ويوصف المسلم بالمشرك، أو يوصف المشرك بالمسلم والله قد فرق بينهم؟!

تلك هي الفرية العظيمة والبلية الكبيرة، لاسيما إذا نسب لمذهب السلف ودعوة الإمام المجدد المصلح محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ بينوا أن المشرك لا يسمى مسلمًا ولو كان جاهلًا لم تبلغه الدعوة كما تقدم نقل كلامهم وما سيأتي نقله، غير أنه وردت بعض العبارات عن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة فَهِمَ منها من لم يفهم نصوص الكتاب والسنة ولم يدرك حقيقة معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، ولم يتحقق معنى الإيمان والإسلام ومسماه وما يدخل فيه وما يخرج منه، ومنهم من لم يفهم كلام العلماء، في هذه المسألة العظيمة بسبب كلمات مجملة أو لفظة مشتبهة، فاختلط عليه الأمر بسبب هواه أو عدم تدقيقه فقرر بعضهم: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أن المسلم إذا وقع في الشرك فالأصل أن يحمل على الإسلام، فلا يخرج من هذا الأصل حتى يبين له ويناقش وتقام عليه الحجة ويسعى إليه بالإقناع، فإن لم يقبل وأصر على الشرك بعد انتفاء الشبهة المانعة مع إقناعه بالمعلوم فأصر فهو مشرك! وإن لم تنتفي الشبهة المانعة ولم يحصل إقناعه بالمعلوم فهو مسلم موحد!

فمما احتج به المبطلون في محاماتهم عن الزنادقة وعباد القبور والشهادة لهم بالإسلام مع ما هم واقعون فيه من الشرك بالله والكفر به، ونسبة ذلك للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قول الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أركان الإسلام الخمسة: أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة، فالأربعة إذا أقر بها، وتركها تهاونًا، فنحن وإن قاتلناه على فعلها فلا نكفره بتركها. والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلًا من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان. وأيضا: نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر.

فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع:

* **النوع الأول**: من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله، الذي أظهرناه للناس، وأقر أيضًا أن هذه الاعتقادات في الحجر، والشجر، والبشر، الذي هو دين غالب الناس، أنه الشرك بالله، الذي بعث الله رسوله ﷺ ينهى عنه، ويقاتل أهله، ليكون الدين كله لله، ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد، ولا تعلمه، ولا دخل فيه، ولا ترك الشرك، فهو كافر، نقاتله

بكفره؛ لأنه عرف دين الرسول فلم يتبعه، وعرف الشرك فلم يتركه، مع أنه لا يبغض دين الرسول، ولا من دخل فيه، ولا يمدح الشرك، ولا يزينه للناس.

* **النوع الثاني**: من عرف ذلك، ولكنه تبين في سب دين الرسول، مع ادعائه أنه عامل به، وتبين في مدح من عبد يوسف، والأشقر، ومن عبد أبا علي، والخضر، من أهل الكويت، وفضلهم على من وحد الله، وترك الشرك، فهذا أعظم من الأول، وفيه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، وهو ممن قال الله فيه: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

* **النوع الثالث**: من عرف التوحيد، وأحبه، واتبعه، وعرف الشرك، وتركه، ولكن يكره من دخل في التوحيد، ويحب من بقي على الشرك، فهذا أيضًا: كافر، فيه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٩].

* **النوع الرابع**: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده يصرحون بعداوة أهل التوحيد، واتباع أهل الشرك، وساعين في قتالهم، ويتعذر أن ترك وطنه يشق عليه، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده، ويجاهد بماله، ونفسه، فهذا أيضا كافر، فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان، ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم، فعل، ولو يأمرونه بتزوج امرأة أبيه، ولا يمكنه ذلك إلا بفراقهم، فعل، وموافقتهم على الجهاد معهم بنفسه وماله، مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله أكبر من ذلك بكثير، كثير، فهذا أيضًا: كافر، وهو ممن قال الله فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٩١]. فهذا الذي نقول.

وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على

من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟ ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

بل نكفر تلك الأنواع الأربعة، لأجل محادتهم لله ورسوله، فرحم الله امرأ نظر نفسه، وعرف أنه ملاق الله، الذي عنده الجنة، والنار، وصلى الله على محمد وآله، وصحبه وسلم» اهـ[1].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإني أقول: إن اختلاف العلماء نقمة، وإني أكفر من توسل بالصالحين، وإني أكفر البوصيري لقوله: يا أكرم الخلق، وإني أقول: لو أقدر على هدم قبة رسول الله ﷺ لهدمتها، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها، وجعلت لها ميزابا من خشب، وإني أحرم زيارة قبر النبي ﷺ، وإني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهما، وإني أكفر من حلف بغير الله، وإني أكفر ابن الفارض، وابن عربي، وإني أحرق دلائل الخيرات، وروض الرياحين، وأسميه روض الشياطين!

جوابي عن هذه المسائل أن أقول: سبحانك هذا بهتان عظيم؛ وقبله من بهت محمدًا ﷺ أنه يسب عيسى ابن مريم، ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب، وقول الزور، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾، [النحل: ١٠٥]. بهتوه ﷺ بأنه يقول: إن الملائكة وعيسى وعزيرًا في النار فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]» اهـ[2].

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٠٠-١٠٤).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٤).

فهذان النقلان من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرهما يستشهد بهما بعض من لا يدري ولم يحقق أدلة الكتاب والسنة وكلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في زعمه أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكم بإسلام الزنادقة القبوريين!

ونقول: **سبحانك هذا بهتان عظيم!** فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يحكم بإسلام القبوريين، وإنما يقرر أن من لم تبلغه الحجة الرسالية فوقع في المكفرات أنه يتوقف في تكفيره، فلا يحكم بكفره الكفر الموجب للعذاب، وهو كفر من قامت عليه الحجة الرسالية، هذا هو معنى التوقف في تكفير الجاهل لعدم من ينبهه، فيكون حاله حال أهل الفترة، الذين تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا، أما في الآخرة فلعدم بلوغ الحجة الرسالية يمتحنون كما تقدم بيانه، هذا معنى التوقف في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يدرك ذلك من يتأمل نصوصه وتقريراته ويعرف الأدلة من الكتاب والسنة والقواعد الشرعية التي بنى عليها أقواله في تكفير المعين من عباد القبور ومن ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام، والتي يكررها في رسائله ومكاتباته ومؤلفاته، ومن ذلك ما كتبه في رسالته القواعد الأربع، وكشف الشبهات، ومفيد المستفيد، وستة مواضع من السيرة النبوية، ومعنى الطاغوت، ونواقض الإسلام، وما كتبه في رسائله الشخصية وردوده على المعارضين للدعوة مما هو معلوم مشهور منشور، ومنه ما نقلته في هذه الرسالة.

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتوقف في كفر من هذه حاله كمن نشأ في بادية بعيدة، أو حديث عهد بإسلام، أو نحو ذلك، فلا يحكم بكفره الكفر الموجب للعذاب إلا بعد التعريف، أي أن تقوم عليه الحجة الرسالية، فيصر على فعله الكفري من الشرك بالله والكفر به، اتباعًا للهوى، أو أخذًا بالشبهات، أو كبرًا وعنادًا، أو لغير ذلك من الأعذار والأسباب، لا ما يصوره الغالطون أن الشيخ يحكم بإسلام كل معين ممن يشهد أن لا إله إلا الله إذا وقع في الشرك بالله، حتى يناقَش بعينه، ولو بلغته الحجة ولو عاش في بلاد المسلمين، ولو كان حافظًا للقرآن، ولو كان متضلعًا بعلوم العربية، حتى يفهم معنى الشرك والإسلام وأن ما وقع فيه كفر ناقل من الإسلام، ولكنه لوجود شبه مانعة بسبب التقليد ودعايات أهل الضلال فلا يكفر حتى يتم إقناعه بالمعلوم فيصر ويعاند!

ولذلك بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما التبس على بعض الناس في هذه المسألة العظيمة بيانًا كافيًا شافيًا كما في رسالة منه إلى بعض تلامذته حيث حصل عندهم تردد واشتباه في تكفير عباد القبور من جهة أن أكثرهم جهال ومقلدة لم تقم عليهم الحجة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما ذكرتم من قول الشيخ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من جحد كذا وكذا، وقامت عليه الحجة...» وأنكم شاكون في هؤلاء الطواغيت وأتباعهم، هل قامت عليهم الحجة؟

فهذا من العجب، كيف تشكون في هذا وقد أوضحته لكم مرارًا؟! فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف، وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال، أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين، لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر، وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها» اهـ[1].

ونص رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن تسمية المشرك المرتد مسلمًا، أنه كفرٌ، فقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نصه: في أهل بلد مرتدين، أو بادية، وهم بنو عم، ويجيء لهم ذكر عند الأمراء، فيتسبب بالدفع عنهم بعض أقاربهم مما هو عند المسلمين حمية دنيوية إما بطرح نكال، أو دفن نقائص المسلمين، أو يشير بكف المسلمين عنهم، هل يكون موالاة نفاق، أو يصير كفرًا؟ فإن كان ما يقدر من نفسه أن يتلفظ بكفرهم، وسبهم، ما حكمه؟ وكذلك إذا عرفت هذا من إنسان، ماذا يجب عليك؟ أفتنا مأجورًا.

(١) الدرر السنية (١٠/ ٩٣-٩٤).

فأجاب بجواب طويل ونافع عظيم، ومما جاء فيه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قول السائل: فإن كان ما يقدر من نفسه أن يتلفظ بكفرهم وسبهم، ما حكمه؟

فالجواب: لا يخلو ذلك عن أن يكون شاكًّا في كفرهم أو جاهلًا به، أو يقر بأنهم كفرة هم وأشباههم، ولكن لا يقدر على مواجهتهم وتكفيرهم، أو يقول: غيرهم كفار، لا أقول إنهم كفار، فإن كان شاكًّا في كفرهم أو جاهلًا بكفرهم، بينت له الأدلة من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ على كفرهم، فإن شك بعد ذلك أو تردد، فإنه كافر بإجماع العلماء، على أن من شك في كفر الكافر، فهو كافر.

وإن كان يقرّ بكفرهم، ولا يقدر على مواجهتهم بتكفيرهم، فهو مداهن لهم، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وله حكم أمثاله من أهل الذنوب.

وإن كان يقول: أقول غيرهم كفار، ولا أقول هم كفار، فهذا حكم منه بإسلامهم، إذ لا واسطة بين الكفر والإسلام، فإن لم يكونوا كفارًا فهم مسلمون، وحينئذ فمن سمى الكفر إسلامًا، أو سمى الكفار مسلمين، فهو كافر، فيكون هذا كافرًا» اهـ[1].

فليس بعد هذا البيان من بيان! وفيما نقلته عنه في مباحث هذه الرسالة كفاية للمستبصر.

هذا من وجه، والوجه الآخر: أن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بينوا معنى ما تقدم من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فمن ذلك:

قال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جوابه للشريف: (ونكفره بعد التعريف إذا عرفناه وأنكر) قول صحيح؛ فإن العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى ذكروا أن المرتد يستتاب ويعرف، فإن أصر وأنكر يكفر بذلك، ولو كان المستتيب له من آحاد

---

(١) الدرر السنية (٨/ ١٦١).

أمراء المسلمين أو عامتهم؟ فكيف بقضاتهم وعلمائهم؟» اهـ[(١)].

فبين أن التعريف عند استتابة الإمام أو من ينيبه للمشرك الجاهل لإقامة الحجة الرسالية عليه ليرجع عن الشرك ويتوب إلى الله ويدرأ عنه موجب القتل بالكفر والشرك، وهذا يعني أن التعريف ليس لأجل أن يدرأ عنه حكم الكفر ظاهرًا.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المقصود أن يعلم مراد المعلم والمنبه والمرشد، ويعرف ذلك، وليس المقصود أن يتبين له الصواب في نفس الأمر، فإن كثيرًا من أهل النار ما عرفوا الحق في الدنيا ولا تبين لهم، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف:٣٦]، وقال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]، وقال: ﴿زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام:١٠٨]، وغير ذلك من الآيات الدالة على أنهم لم يعرفوا الكفر ولم يتصوروه، والذين قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، لم يعرفوا كفرهم وضلالهم.» اهـ[(٢)].

ولذلك نبه العلامة عبداللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع من كتابه «مصباح الظلام» وفي رده على الصحاف وفي ردوده على داود بن جرجيس وفي غيرها من المواضع، على خطأ تسمية المشرك مسلمًا، مع نقله ما تقدم من كلام الإمام المجدد، وأنه يتوقف في كفر الجاهل الذي ليس عنده من ينبهه، وأنه لم يجزم بتكفيره، فمن ذلك:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحكم على المشرك الشرك الأكبر بالكفر مشهور عند الأمة، لا يكابر فيه إلا جاهل لا يدري ما الناس فيه من أمر دينهم، وما جاءت به الرسل. وقد أفرد هذه المسألة بالتصنيف غير واحد من أهل العلم، وحكى الإجماع عليها، وأنها من

(١) مصباح الظلام (١/ ١٩٩).
(٢) مصباح الظلام (٣/ ٥٦٣).

ضروريات الإسلام، كما ذكره تقي الدين ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، وصاحب (الفتاوى البزازية)، وصنع الله الحلبي، والمقريزي الشافعي، ومحمد بن حسين النعمي الزبيدي، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وغيرهم من أهل العلم» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا عرفت هذا عرفت أن هذا المعترض خرج عن إجماع المسلمين بحكمه بإسلام هؤلاء المشركين، وأنه خطأ أهل الإسلام كافة، بل لازمه أنه خطأ من كفرهم من سائر رسل الله الكرام، والنزاع بيننا وبين هذا وأمثاله إنما هو في عبادة الأولياء والصالحين الذين عدلوا بربهم وسووا به غيره في خالص حقه، وشبهوا عباده به في استحقاق الإلهية والعبادة» اهـ(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تسمية عباد القبور مسلمين؛ لأنهم يصلون ويصومون، ويؤمنون بالبعث، مجرد تعمية على العوام وتلبيس، لينفق شركهم، ويقال بإسلامهم وإيمانهم، ويأبى الله ذلك ورسوله والمؤمنون» اهـ(٣).

ونبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن التوقف في تكفير بعض من لم تبلغه الحجة الرسالية كأهل الفترة ونحوهم لا يعني دخلوهم في مسمى المسلمين، فضلًا عن إجراء أحكام المسلمين عليهم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جزم بكفر المقلدين لشيوخهم في المسائل المكفرة إذا تمكنوا من طلب الحق ومعرفته، وتأهلوا لذلك، فأعرضوا ولم يلتفتوا، ومن لم يتمكن ولم يتأهل لمعرفة ما جاءت به الرسل فهو عنده من جنس أهل الفترة ممن لم تبلغه دعوة رسول من الرسل، وكلا النوعين لا يحكم بإسلامهم ولا يدخلون في مسمى المسلمين، حتى عند من لم يكفر بعضهم وسيأتيك كلامه.

---

(١) مصباح الظلام (١/ ٥٢).
(٢) مصباح الظلام (٣/ ٥٢٧-٥٢٨).
(٣) الدرر السنية (١٢/ ٥٣٦).

وأما الشرك فهو يصدق عليهم، واسمه يتناولهم وأي إسلام يبقى مع مناقضة أصله؟ وقاعدته الكبرى شهادة أن لا إله إلا الله، وبقاء الإسلام ومسماه، مع بعض ما ذكر الفقهاء في باب حكم المرتد أظهر من بقائه مع عباده الصالحين ودعائهم، ولكن العراقي يفر من أن يسمي ذلك عبادة ودعاء، ويزعم أنه توسل ونداء ويراه مستحبًا، وهيهات هيهات» اهـ[١].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «وأهل العلم والإيمان، لا يختلفون في أن من صدر منه قول، أو فعل، يقتضي كفره، أو شركه، أو فسقه، أنه يحكم عليه بما ظهر بمقتضى ذلك، وإن كان ممن يقر بالشهادتين، ويأتي ببعض الأركان» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشيخ إنما كفر وقاتل وأخذ الأموال بأحداث لا تزال موجودة في الأمة تقل وتكثر، وأنها لا يكفر بها أحد، وأن تكفير الصحابة لمن كفروه من أهل الردة على اختلافهم، وتكفير علي للغلاة، وتكفيره للسحرة وقتلهم، وتكفير من بعدهم للقدرية ونحوهم، وتكفير من بعد أولئك للجهمية، وقتلهم للجعد بن درهم وجهم بن صفوان ومن على رأيهم، وقتلهم للزنادقة.

وهكذا في كل قرن وعصر من أهل العلم والفقه والحديث طائفة قائمة تكفر من كفره الله ورسوله، وقام الدليل على كفره لا يتحاشون عن ذلك، بل يرونه من واجبات الدين وقواعد الإسلام، وفي الحديث: «**من بدل دينه فاقتلوه**»، وبعض العلماء يرى أن هذا والجهاد عليه ركن لا يتم الإسلام بدونه.

وقد سلك سبيلهم الأئمة الأربعة المقلَّدون، وأتباعهم في كل عصر ومصر، وكفروا طوائف من أهل الأحداث، كالقرامطة والباطنية، وكفروا العبيديين ملوك مصر وقاتلوهم وهم يبنون المساجد، ويصلون ويؤذنون، ويدَّعون نصرة أهل البيت، وصنف ابن الجوزي كتابا سماه: النصر على مصر، ذكر فيه وجوب قتالهم، وردتهم.

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس في الرد على شبهات داود بن جرجيس (ص:٨٨-٨٩).
(٢) الدرر السنية (١٢/ ٣٤٥).

وقد عقد الفقهاء في كل كتاب من كتب الفقه المصنفة على مذاهبهم، أبوابًا مستقلة في حكم أهل الأحداث التي توجب الردة، وسماه: باب الردة، وأكثرهم عرَّفوا المرتد: بأنه الذي يكفُر بعد إسلامه، وذكروا أشياء دون ما نحن فيه من المكفرات حكموا بكفر فاعلها، وإن صلى وصام، وزعم أنه مسلم.

وقال الشيخ عثمان الحنبلي صاحب حاشية المنتهى في عقيدته: (تتمة: الإسلام: الإتيان بالشهادتين مع اعتقادهما والتزام الأركان الخمسة إذا تعينت وتصديق الرسول ﷺ فيما جاء به، ومن جحد ما لا يتم الإسلام بدونه، أو جحد حكمًا ظاهرًا، أجمع على تحريمه أو حله إجماعًا قطعيًّا، أو ثبت جزمًا كتحريم لحم الخنزير، أو حل خبز ونحوهما؛ كفر، أو فعل كبيرة، وهي ما فيها حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، أو داوم على صغيرة، وهي ما عدا ذلك؛ فسق) انتهى.

وهذا يعرفه صغار الطلبة فضلًا عن العلماء المارسين، وهذا الأحمق يعد هذا بابًا ضيقًا، ويسفه رأي الأئمة وعلماء الأمة ويجهلهم، وهو يزعم أنه ينصرهم. وما أحسن ما قيل:

لأن يعادي المرء عاقلًا خير له ** من أن يكون له صديق أحمق

والباب الذي يسع كل أحد هو الباب الشرعي، الذي عليه الداعي النبوي.

وأما إهمال الجهاد، وعدم تكفير المرتدين، ومن عدل بربه، واتخذ معه الأنداد والآلهة، فهذا إنما يسلكه من لم يؤمن بالله ورسوله، ولم يعظم أمره، ولم يسلك صراطه، ولم يقدر الله ورسوله حق قدره، بل ولا قدر علماء الأمة وأئمتها حق قدرهم، وهذا هو الحرج والضيق، قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

والجهاد للمارقين والمرتدين وتكفيرهم داخل في مسمى الإسلام، بل هو من أركانه العشرة، كما نص عليه بعض المحققين، وفي الحديث: «**وذروة سنامه الجهاد في**

سبيل الله» فلا ينشرح له ويراه حقًّا وواسعًا إلا صدر من أراد الله هدايته وتوفيقه، ويراه ضيقًا حرجًا من أراد الله أن يضله ويخزيه بين عباده المؤمنين.

هكذا يقرر الكلام هنا والقول في هذا الموضع، لا ما زعمه من خسف الله قلبه، فعكس القضية، وراغم الأدلة الشرعية، والقوانين المحمدية، فبعدًا لقوم لا يؤمنون» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن هذا المعترض لم يتصور حقيقة الإسلام والتوحيد، بل ظن أنه مجرد قول بلا معرفة ولا اعتقاد، وإلا فالتصريح بالشهادتين والإتيان بهما ظاهرًا هو نفس التصريح بالعداوة والبغضاء، وما أحسن ما قيل:

وكم من عائب قولًا صحيحًا ** وآفته من الفهم السقيم

ولأجل عدم تصوره أنكر هذا، ورد إلحاق المشركين في هذه الأزمان بالمشركين الأولين، ومنع إعطاء النظير حكم نظيره، وإجراء الحكم مع علته، واعتقد أن من عبد الصالحين ودعاهم وتوكل عليهم وقرب لهم القرابين مسلم من هذه الأمة؛ لأنه يشهد أن لا إله إلا الله ويبني المساجد ويصلي، وأن ذلك يكفي في الحكم بالإسلام ولو فعل ما فعل من الشركيات، وحينئذ فالكلام مع هذا وأمثاله في بيان الشرك الذي حرمه الله ورسوله، وحكم بأنه لا يغفر، وأن الجنة حرام على أهله، وفي بيان الإيمان والتوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وحرم أهله على النار، فإذا عرف هذا وتصوره تبين له: أن الحكم يدور مع علته، وبطل اعتراضه من أصله، وانهدم بناؤه. قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

---

(١) مصباح الظلام (١/ ٥٩-٦٢).

وقال تعالى حاكيًا عن أهل النار أنهم يقولون لآلهتهم التي عبدت مع الله: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء:٩٧-٩٨] ومعلوم أنهم ما سووهم بالله في الخلق والرزق والتدبير، وإنما هو في المحبة والخضوع والتعظيم والخوف والرجاء، ونحو ذلك من العبادات.

وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا حب عبادة وتأله وتعظيم، ولهذا ونحوه كفرهم الله تعالى وأباح دماءهم وأموالهم ونساءهم لعباده المؤمنين حتى يسلموا، ويكون الدين كله لله، فالنزاع في هذا.

فمن عرف هذا الشرك وحقيقته، وعرف مسمى الدعاء لغة وشرعًا، وعرف أن تعليق الحكم في هذه الآيات على الشرك والدعاء يؤذن بالعلة؛ تبين له الأمر، وزال عنه الإشكال، ومن يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

فمن عبد غير الله، وعدل بربه، وسوى بينه وبين غيره في خالص حقه؛ صدق عليه أنه مشرك ضال غير مسلم، وإن عمر المدارس، ونصب القضاة، وشيد المنار، ودعا بداعي الفلاح؛ لأنه لا يلتزمه، وبذل الأموال، والمنافسة على صورة العمل مع ترك حقيقته لا تقتضي الإسلام، ولأهل الكتاب في عمارة البِيَع والكنائس والصوامع اجتهاد عظيم، ومحبة شديدة، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [المائدة: ٦٨]، وقال الله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [التوبة: ١٩]، وقد أجمع العلماء: أن الإيمان الذي دلت عليه شهادة أن لا إله إلا الله شرط في كل عمل، فالاحتجاج بهذه الأفعال، أعني بناء المساجد والمدارس ونصب القضاة، لا يصدر إلا عن جاهل أو ملبس» اهـ[١].

---

(١) مصباح الظلام (١/ ٧٢- ٧٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قوله: (وليس القصد احتجاجًا على الفعل، وإنما هو دفعًا عن التكفير للأمة وعلمائها) إلى آخر عبارته. فجوابه: أن منعك من تكفير من أشرك بالله وعدل به سواه، وسوى بينه وبين عباده من الأحياء والأموات هو غاية التزكية، والاحتجاج على جواز أفعالهم وإباحة صنيع من أشرك؛ لأن الحكم على أمثالهم بأحكام المسلمين، والدخول في عامة المؤمنين يقتضي استحباب دعاء الصالحين أو إباحته، ومتى قيل: بأنه كفر ودعاء لغير الله لزم أن يترتب على فاعله، ويجري عليه ما رتبه القرآن والسنة من أحكام الشرك والكفر» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمة في رأي هذا الرجل ودعواه هم عباد القبور، ومن عبد عليًّا والحسين وأمثالهما، أو جعل لهم تدبيرًا وتصريفًا مع الله، هؤلاء هم الأمة عند هذا الضال، وشبهته أنهم يقولون لا اله إلا الله، ولم يدر أيضًا نصوص الفقهاء على أن من أتى بمكفر من فعل أو قول أو اعتقاد، لا يدخل في الإسلام إلا بتركه والتوبة منه، وإن قال لا إله إلا الله» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قوله: ومن تسمى بالإسلام، وأحب محمدًا سيد الأنام، وأحب أصحابه الكرام، واتبع العلماء الأعلام، لا يكفر أحدًا من سائر المسلمين، فضلًا عن هداتهم في الدين، اللهم إلا أن يكون من الغلاة الذين أسقطوا حرمة لا إله إلا الله، وسوّل لهم الشيطان وأملى لهم، حيث استباحوا دماء المسلمين، إلى آخر رسالته.

فيقال في جوابه: هذا الجاهل يظن أن من أشرك بالله، واتخذ من الأنداد والآلهة، ودعاهم مع الله لتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، يحكم عليه -والحال هذه- بأنه من المسلمين؛ لأنه يتلفظ بالشهادتين، ومناقضتها لا تضره، ولا توجب عنده كفره، فمن

---

(١) مصباح الظلام (٣/ ٤٩٠).
(٢) مصباح الظلام (١/ ٢٤٥).

كفره فهو من الغلاة الذين أسقطوا حرمة لا إله إلا الله، وهذا القول مخالف لكتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم، ويتوكل عليهم، كفر إجماعًا، انتهى.

ومجرد التلفظ من غير التزام لما دلت عليه كلمة الشهادة، لا يجدي شيئًا، والمنافقون يقولونها، وهم في الدرك الأسفل من النار، نعم إذا قالها المشرك ولم يتبين منه ما يخالفها، فهو ممن يكف عنه بمجرد القول، ويحكم بإسلامه، وأما إذا تبين منه وتكرر عدم التزام ما دلت عليه، من الإيمان بالله وتوحيده، والكفر بما يعبد من دونه، فهذا لا يحكم له بالإسلام، ولا كرامة له، ونصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة يدل على هذا.

فمن تسمى بالإسلام حقيقة، وأحب محمدًا واقتدى به في الطريقة، وأحب أصحابه الكرام، ومن تبعهم من علماء الشريعة، يجزم ولا يتوقف بكفر من سوّى بالله غيره، ودعا معه سواه من الأنداد والآلهة، ولكن هذا الصحاف يغلط في مسمى الإسلام، ولا يعرف حقيقته، وكلامه يحتمل أنه قصد الخوارج الذين يكفّرون بما دون الشرك من الذنوب، وحينئذ يكون له وجه، ولكنه احتمال بعيد، والظاهر الأول.

وقد ابتلي بهذه الشبهة، وضل بها كثير من الناس، وظنوا أن مجرد التكلم بالشهادتين مانع من الكفر، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فكفره بدعاء غيره تعالى» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يكفر أحدًا قبل قيام الحجة. وهذا يأتي على جميع ما ساقه العراقي بالرد والدفع، فسياق هذه العبارات

---

(١) الدرر السنية (١٢/ ٢٧٣-٢٧٤).

المتحدة المعاني والتشبيه بها وكثرة عددها مجرد تخييل وهوس، يكفي في ردها ما تقدم بيانه من اشتراط قيام الحجة، وإن فرض كلام الشيخ في كل ما نقل العراقي في غير ما يعلم من الدين بالضرورة، وفي غير المفرط في طلب العلم والهدى، كما تقدم فيما نقلناه من طبقات المكلفين، وتقدم نص الشيخ أن فرض كلامه في غير المسائل الخفية، وكل جملة من هذه الجمل تكفي المؤمن في رد جميع ما نقله ابن جرجيس عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

وينبغي أن يعلم الفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة؛ إذا كان على وجه يمكن معه العلم، ولا يشترط في قيام الحجة أن يفهم عن الله ورسوله ما يفهمه أهل الإيمان والقبول والانقياد لما جاء به الرسول ﷺ، فافهم هذا يكشف عنك شبهات كثيرة في مسألة قيام الحجة، قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة:٧] وتأمل كلام الشيخ وقوله: وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل.

وقوله: «ولكن قد يكون الرجل حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، وقوله: وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر يوجب تأويلها». وكل هذا لا يمكن أن يقال في عباد القبور.

فتأمل كلام الشيخ واعرف ضلال ابن جرجيس في حمله كلام الشيخ على عذر عباد القبور والأنبياء والصالحين، واعرف سوء فهمه وكثافة حجابه، وقد تقدم هذا مرارًا» اهـ[1].

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص:٢٥١-٢٥٢).

فهذه نصوصه بحروفها يصرح فيها بما لا لبس فيه ولا إشكال أن من تلبس بالشرك لا يسمى مسلمًا، وهذا بيانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما أشكل من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ممن بين ذلك أيضا العلماء الشيخ عبد الله، والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، والعلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد بينوا كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وردوا على من تشبث بهذه الجمل من كلامه، قالوا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «الجهمية وعباد القبور، فلا يستدل بمثل هذه النصوص على عدم تكفيرهم، إلا من لم يعرف حقيقة الإسلام، وما بعث الله به الرسل الكرام؛ لأن حقيقة ما جاؤوا به ودعوا إليه، وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له، وألا يشرك في واجب حقه أحد من خلقه، وأن يوصف بما وصف به نفسه، من صفات الكمال ونعوت الجلال.

فمن خالف ما جاؤوا به، ونفاه وأبطله، فهو كافر ضال، وإن قال لا إله إلا الله، وزعم أنه مسلم؛ لأن ما قام به من الشرك، يناقض ما تكلم به من كلمة التوحيد، فلا ينفعه التلفظ بقول لا إله إلا الله؛ لأنه تكلم بما لم يعمل به، ولم يعتقد ما دل عليه.

وأما قوله: نقول بأن القول كفر، ولا نحكم بكفر القائل، فإطلاق هذا جهل صرف؛ لأن هذه العبارة لا تنطبق إلا على المعين، ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولًا يكون القول به كفرا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين، إذا قال ذلك لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية، التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورا كفرية، من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفرًا، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع كالجهل، وعدم العلم بنقض النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه

في كثير من كتبه. وذكر أيضًا تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية، فقد يقال بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله، ولا تجعل هذه الكلمة عكازة، تدفع بها في نحر من كفر البلدة الممتنعة عن توحيد العبادة والصفات، بعد بلوغ الحجة ووضوح المحجة. وأما قوله: وهؤلاء ما فهموا الحجة، فهذا مما يدل على جهله، وأنه لم يفرق بين فهم الحجة، وبلوغ الحجة، ففهمها نوع وبلوغها نوع آخر، فقد تقوم الحجة على من لم يفهمها.

وقد قال شيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في كلام له-: فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسائل خفية، مثل مسألة الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يُعَرَّف، وأمّا أصول الدين التي وضحها الله، وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هي القرآن، فمن بلغه فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال: أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وفهم الحجة، فإن الكفار والمنافقين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام:٢٥].

فقيام الحجة وبلوغها نوع، وفهمها نوع آخر، وكفرهم الله ببلوغها إياهم، مع كونهم لم يفهموها، إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأما قوله -عن الشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: إنه لا يكفر من كان على قبة الكواز، ونحوه، ولا يكفر الوثني حتى يدعوه، وتبلغه الحجة، فيقال: نعم، فإن الشيخ محمدا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لم يكفر الناس ابتداء، إلا بعد قيام الحجة والدعوة؛ لأنهم إذ ذاك في زمن فترة، وعدم علم بآثار الرسالة، ولذلك قال: لجهلهم وعدم من ينبههم، فأما إذا قامت الحجة، فلا مانع من تكفيرهم وإن لم يفهموها» اهـ[1].

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٣٢-٤٣٤).

وقال العلامة إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد بلغنا وسمعنا من فريق ممن يدعي العلم والدين، وممن هو بزعمه مؤتم بالشيخ محمد بن عبدالوهاب أن من أشرك بالله، وعبد الأوثان، لا يطلق عليه الكفر والشرك بعينه...» اهـ إلى أن قال رادًّا عليهم ومشبهًا لهم بما يستحقونه بقصة حصلت للإمام المجدد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكر الذي حدثني عن هذا أنه سأله بعض الطلبة عن ذلك وعن مستدلهم فقال: نكفر النوع ولا نعين الشخص إلا بعد التعريف، ومستندنا ما رأيناه في بعض رسائل الشيخ محمد قدس الله روحه، على أنه امتنع من تكفير من عبد قبة الكواز وعبد عبدالقادر من الجهال لعدم من ينبه!

فانظر ترى العجب، ثم اسأل الله العافية وأن يعافيك من الحور بعد الكور، وما أشبههم بالحكاية المشهورة عن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه ذات يوم يقرر على أصل الدين ويبين ما فيه ورجل من جلسائه لا يسأل ولا يتعجب ولا يبحث حتى جاء بعض الكلمات التي فيها ما فيها فقال الرجل: ما هذه كيف ذلك؟ فقال الشيخُ: قاتلك الله، ذهب حديثنا منذ اليوم، لم تفهم ولم تسأل عنه، فلما جاءت هذه السقطة عرفتها، أنت مثل الذباب لا يقع إلا على القذر، أو كما قال» اهـ (إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ساق جملة من أقوال المجدد في تكفير المعين المشرك: «فيا لله العجب كيف يترك قول الشيخ في جميع المواضع، مع دليل الكتاب والسنة، وأقوال شيخ الإسلام وابن القيم، كما في قوله: (من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة) ويقبل في موضع واحد مع الإجمال» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتأمل إن كنت ممن يطلب الحق بدليله، وإن كنت ممن صمم على الباطل وأراد أن يستدل عليه بما أجمل من كلام العلماء فلا عجب» اهـ[2].

---

(١) انظر رسالته تكفير المعين ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي - تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص:١٨١-١٨٢).

(٢) انظر رسالته تكفير المعين ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي - تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص:١٨٦).

ومن قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتأمل كلام الشيخ ونسأل الله أن يرزقك الفهم الصحيح وأن يعافيك من التعصب، وتأمل كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن كل من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة وإن لم يفهم ذلك، وجعله هذا هو السبب في غلط من غلط وأن جعل التعريف في المسائل الخفية. ومن حكينا عنه جعل التعريف في أصل الدين وهل بعد القرآن والرسول تعريف، ثم يقول: هذا اعتقادنا نحن ومشايخنا نعوذ بالله من الحور بعد الكور، وهذه المسألة كثيرة جدا في مصنفات الشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن علماء زمانه من المشركين ينازعون في تكفير المعين» اهـ[1].

ومن ذلك تقرير للعلامة إبراهيم بن عبداللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول في كلام نفيس: «ليس كلُّ جهلٍ يكون عذرًا لصاحبه، فهؤلاء جُهال المقلدين لأهل الكفر كفارٌ بإجماع الأمة، اللهم إلا من كان منهم عاجزًا عن بلوغ الحق ومعرفته لا يتمكن منه بحالٍ مع محبته له وإرادته وطلبه وعدم المرشد إليه، أو من كان حديث عهدٍ بالإسلام أو من نشأ ببادية بعيدةٍ، فهذا الذي ذكر أهل العلم أنه معذورٌ؛ لأن الحجة لم تقم عليه، فلا يكفر الشخص المعين حتى يعْرِفَ وتقوم عليه الحجة بالبيان.

وأما التمويه والمغالطة من بعض هؤلاء بأنَّ شيخ الإسلام توقف في تكفير المعين الجاهل فهو من التلبيس والتمويه على خفافيش البصائر، فإنما المقصود به في مسائلَ مخصوصةٍ قد يخفى دليلها على بعض الناس كما في مسائل القدر والإرجاء، ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية، من ردِّ أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لردِّ بعض النصوص كفرًا ولا يُحكم على قائله بالكفر لاحتمال وجود مانع يمنع منه، كالجهلِ وعدم العلم بنفس النص أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ولذلك ذكرها في الكلام على بدع أهل الأهواء وقد نصَّ على هذا، فقال في تكفير أُناسٍ من أعيان المتكلمين بعد أن قرر هذه المسألة، قال:

---

(١) انظر رسالته تكفير المعين ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي - تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص:١٧٠).

(وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال بعدم الكفر، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجليَّة أو ما يُعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله)، وهؤلاء الأغبياء أجملوا القضية وجعلوا كُلَّ جهلٍ عذرًا ولم يفصلوا وجعلوا المسائل الظاهرة الجليَّة وما يعلم من الدين بالضرورة كالمسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس وكذلك من كان بين أظهر المسلمين كمن نشأ ببادية بعيدةٍ أو كان حديث عهدٍ بالإسلام؛ فضلوا وأضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل» اهـ[1].

وعليه: يتضح بما تقدم ما أشكل على البعض من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما بينته وأوضحته ويتبين بذلك الرد على دعوى المبطلين أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكم بإسلام القبوريين.

ومما اشتبه على البعض ممن لا يدري ولم يفقه نصوص الكتاب والسنة، فتمسك بمجملات العلماء وترك مفصل كلامهم وتحقيق قولهم، جهلًا أو هوى، فزعم لسوء فهمه لكلام العلماء أن مذهب أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الحكم على الزنادقة والقبوريين بالإسلام مع تلبسهم بما ينقض الإسلام ويخرج من الإيمان قول العلماء الشيخ حسين والشيخ عبدالله ابني الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن صاحب البردة، وغيره مِمَّنْ يوجد الشرك في كلامه، والغلو في الدين، وماتوا، لا يحكم بكفرهم، وإنما الواجب إنكار هذا الكلام، وبيان أن من اعتقد هذا على الظاهر فهو مشرك كافر. وأما القائل: فيرد أمره إلى الله سبحانه، ولا ينبغي التعرض للأموات؛ لأنه لا يُعلم هل تاب، أم لا. وأما شعر ابن الفارض فإنه كفر صريح؛ لأنه شاعر الاتحادية الذين لا يفرقون بين العابد والمعبود، والرب والمربوب، بل يقول بوحدة الوجود، وهو من طائفة ابن عربي الذين قال فيهم ابن المقري الشافعي: مَنْ شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر» اهـ[2].

---

(١) إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية (١/ ١١٦).
(٢) الدرر السنية (١/ ٤٧).

وكذا اشتبه على بعضهم وتمسكوا به في الحكم على القبوريين بالإسلام، قول العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا على سؤال: بلغنا أنكم تكفرون أناسًا من العلماء المتقدمين، مثل ابن الفارض، وغيره، وهو مشهور بالعلم، من أهل السنة؟

فأجابوا: «ما ذكرت أنا نكفر ناسًا من المتقدمين، وغيرهم، فهذا من البهتان الذي أشاعه عنا أعداؤنا، ليجتالوا به الناس عن الصراط المستقيم، كما نسبوا إلينا غير ذلك من البهتان أشياء كثيرة، وجوابنا عليها أن نقول: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ونحن لا نكفر إلا رجلًا عرف الحق وأنكره، بعدما قامت عليه الحجة، ودعي إليه فلم يقبل، وتمرد وعاند، وما ذكر عنا من أنا نكفر غير من هذا حاله، فهو كذب علينا.

وأما ابن الفارض وأمثاله من الاتحادية، فليسوا من أهل السنة بل لهم مقالات شنع بها عليهم أهل السنة، وذكروا أن هذه الأقوال المنسوبة إليه كفريات، منها قول ابن الفارض في التائية، شعرا:

وإن خر للأصنام في البيد عاكف ** فلا تعني بالإنكار للعصبية
وإن عبد النار المجوس فما انطفت ** كما جاء في الأخبار من ألف حجة
فما عبدوا غيري وما كان قصدهم ** سواي وإن لم يضمروا عقد نية

فمن أهل العلم من أساء به الظن، بهذه الألفاظ وأمثالها، ومنهم من تأول ألفاظه، وحملها على غير ظاهرها، وأحسن فيه الظن. ومن أهل العلم والدين من أجرى ما صدر منه على ظاهره، وقال: هذه الأشعار ونحوها، تتضمن مذهب أهل الاتحاد من القائلين بوحدة الوجود والحلول، كقصيدته المسماة: نظم السلوك، ومثل كثير من شعر ابن إسرائيل، وابن عربي، وابن سبعين، والتلمساني، وما يوافقها من النثر الموافق لمعناها.

فهذه الأشعار من فهمها، علم أنها كفر وإلحاد، وأنها مناقضة للعقل والدين، ومن لم يفهمها وعظم أهلها، كان بمنْزلة من سمع كلامًا لا يفهمه، وعظمه، وكان ذلك من دين اليهود والنصارى والمشركين، وإن أراد أن يحرفها ويبدل مقصودهم بها، كان من الكذابين البهاتين المحرفين لكلم هؤلاء عن مواضعه، فلا يعظم هؤلاء وكلامهم، إلا أحد رجلين: جاهل ضال، أو زنديق منافق، وإلا فمن كان مؤمنًا بالله ورسوله، عالمًا بمعاني كلامهم، لا يقع منه إلا بغض هذا الكلام وإنكاره، والتحذير منه.

وهذا كقول ابن الفارض:

لها صلواتي في المقام أقيمها ** وأشهد فيها أنها لي صَلَّت

كلانا مصل واحد ساجد إلى ** حقيقته بالجمع في كل سجدة

وما كان لي صلى سواي ولم تكن ** صلاتي لغيري في أداء كل ركعة

وما زلت إياها وإياي لم تزل ** ولا فرق بل ذاتي لذاتي أحبت

إلي رسولا كنت مني مرسلا ** وذاتي بآياتي علي استدلت

وقد رفعت تاء المخاطب بيننا ** وفي فرقها عن فرقة الفرق رفعت

فإن دُعِيت كنتُ المجيب، وإن أكن ** منادى أجابت من دعاني ولبّت

وإن نال بالتنْزيل محراب مسجد ** فما نال بالإنجيل هيكل بعثت

إن خر للأصنام... إلخ، البيت السابق.

وذكر أبياتًا لابن إسرائيل وغيره، ثم قال: وحقيقة قول هؤلاء أنهم قالوا في مجموع الوجود أعظم مما قالته النصارى في المسيح، فإن النصارى ادعوا أن اللاهوت الذي هو الله، اتحد مع الناسوت، وهو ناسوت المسيح، أو حَلّ فيه، مع كفرهم الذي أخبر الله به، كما قال: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧]، فهم مع هذا الكفر، يقرون أن الله خلق السماوات والأرض، وأنه مغاير للسماوات

والأرض، ويقولون: إنه قد حلّ في المسيح، واتحد به، وهؤلاء يقولون بالحلول والاتحاد في جميع العالم، ولا يقرون أن للعالم صانعًا مباينًا له، بل يقولون: وجود المخلوق هو وجود الخالق، ويقولون في جميع المخلوقات نظير قول النصارى في المسيح، لكن النصارى يثبتون خالقًا كان مباينًا للمسيح، وهؤلاء لا يثبتون خالقًا مباينا للمخلوقات، فقولهم أعظم حلولًا واتحادًا، وأكبر فسادًا وإلحادًا من قول النصارى انتهى.

فتأمل كونه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق على هذا القول أنه كفر، ولم يتعرض لتكفير قائله، فافهم الفرق؛ لأن إطلاق الكفر على المعين الذي لم تقم عليه الحجة، لا يجوز، وأظن هذا الإمام الذي قال فيهم هذا الكلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ظن أن الحجة لم تقم على قائل هذا الكلام، وأن ابن الفارض وأمثاله لجهالتهم لا يعلمون ما في كلامهم، ومذهبهم من الكفر، ومن أحسن فيهم الظن من العلماء، كما قدمنا، حمل كلامهم على محامل غير هذه، وأولها تأويلًا حسنًا، على غير ظاهرها» اهـ[1].

وكذا مما أشكل على بعضهم فتمسك به في الحكم على القبوريين بأنهم مسلمين! قول العلامة عبدالله بن الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قال قائل منفر عن قبول الحق والإذعان له: يلزم من تقريركم وقطعكم، في أن من قال: يا رسول الله، أسألك الشفاعة، أنه مشرك مهدر الدم، أن يقال بكفر غالب الأمة، ولا سيما المتأخرين، لتصريح علمائهم المعتبرين أن ذلك مندوب، وشنوا الغارة على من خالف في ذلك! قلت: لا يلزم؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب، كما هو مقرر، ومثل ذلك لا يلزم أن نكون مجسمة، وإن قلنا بجهة العلو، كما ورد الحديث بذلك.

ونحن نقول فيمن مات: تلك أمة قد خلت، ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبرًا معاندًا، كغالب من نقاتلهم اليوم، يصرون على ذلك الإشراك، ويمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال

---

(١) الدرر السنية (٣/ ٢١-٢٣).

الكبائر والمحرمات، وغير الغالب إنما نقاتله لمناصرته من هذه حاله، ورضاه به، ولتكثير سواد من ذكر، والتأليب معه، فله حينئذ حكمه في قتاله، ونعتذر عمن مضى بأنهم مخطئون معذورون، لعدم عصمتهم من الخطأ، والإجماع في ذلك ممنوع قطعًا، ومن شن الغارة فقط غلط، ولا بدع أن يغلط، فقد غلط من هو خير منه، كمثل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلما نبهته المرأة رجع في مسألة المهر، وفي غير ذلك، يعرف ذلك في سيرته، بل غلط الصحابة وهم جمع، ونبينا ﷺ بين أظهرهم، سار فيهم نوره، فقالوا: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط.

فإن قلت: هذا فيمن ذهل، فلما نبه انتبه، فما القول فيمن حرر الأدلة، واطلع على كلام الأئمة القدوة، واستمر مصرًا على ذلك حتى مات؟ قلت: ولا مانع أن نعتذر لمن ذكر، ولا نقول: إنه كافر، ولا لما تقدم أنه مخطئ، وإن استمر على خطئه، لعدم من يناضل عن هذه المسألة في وقته، بلسانه وسيفه وسنانه، فلم تقم عليه الحجة، ولا وضحت له المحجة، بل الغالب على زمن المؤلفين المذكورين التواطؤ على هجر كلام أئمة السنة في ذلك رأسًا، ومن اطلع عليه أعرض عنه، قبل أن يتمكن في قلبه، ولم يزل أكابرهم تنهى أصاغرهم عن مطلق النظر في ذلك، وصولة الملوك قاهرة لمن وقر في قلبه شيء من ذلك إلا من شاء الله منهم.

هذا وقد رأى معاوية وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ منابذة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقتاله، ومناجزته الحرب، وهم في ذلك مخطئون بالإجماع، واستمروا في ذلك الخطأ، ولم يشتهر عن أحد من السلف تكفير أحد منهم إجماعًا، بل ولا تفسيقه، بل أثبتوا لهم أجر الاجتهاد، وإن كانوا مخطئين، كما أن ذلك مشهور عند أهل السنة.

ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحت ديانته، وشهر صلاحه، وعلم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، وبلغ من نصحه الأمة، ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة، والتأليف فيها، وإن كان مخطئًا في هذه المسألة أو غيرها، كابن حجر الهيتمي، فإنا نعرف

كلامه في الدر المنظم، ولا ننكر سمة علمه، ولهذا نعتني بكتبه، كشرح الأربعين، والزواجر، وغيرها، ونعتمد على نقله إذا نقل لأنه من جملة علماء المسلمين.

هذا ما نحن عليه، مخاطبين من له عقل وعلم، وهو متصف بالإنصاف، خال عن الميل إلى التعصب والاعتساف، ينظر إلى ما يقال، لا إلى من قال، وأما من شأنه لزوم مألوفه وعادته، سواء كان حقًّا أو غير حق، فقلد من قال الله فيهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، عادته وجبلته أن يعرف الحق بالرجال لا الرجال بالحق، فلا نخاطبه وأمثاله إلا بالسيف، حتى يستقيم أوده، ويصح معوجه. وجنود التوحيد -بحمد الله- منصورة وراياتهم بالسعد والإقبال منشورة، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧]، و: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، و﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، و﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]» اهـ[1].

فإن هذه الجمل من كلامهم وإن كان ظاهرها التوقف في كفر من تلبس بالشرك ممن لم تبلغه الدعوة أو من مات من السابقين ممن له سبق في العلم ووقع في كلامه شيء من مخالفة الحق، إلا أن هذا منهم من باب عدم الجزم بتكفيره ظاهرًا وباطنًا، كما تقدم.

ولأنه قد مات، ولا يُعلم حاله بعد نطقه بما هو من النواقض أو فعله له، لاسيما إذا كان من العلماء المبرزين، وهذا منهم كما هو موقف الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن تلبس بالشرك إذا لم يتيسر له من ينبهه، فالمسألة هي التوقف في تكفيره ظاهرًا وباطنًا، ولا يعني ذلك الحكم بإسلامه كما يقول المتهوكون، كما لا يعني ذلك الحكم بكفره ظاهرًا وباطنًا وهو كفر من بلغته الحجة.

يوضح ذلك قول العلماء الشيخ حسين والشيخ عبد الله ابني الإمام المجدد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، في أثناء جواب لهما على سؤال عمن مات قبل هذه الدعوة، ولم يدرك الإسلام،

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٣٤-٢٣٧).

وهذه الأفعال التي يفعلها الناس اليوم يفعلها، ولم تقم عليه الحجة، ما الحكم فيه؟ وهل يلعن أو يسب، أو يكف عنه؟ وهل يجوز لابنه الدعاء له؟ وما الفرق بين من لم يدرك هذه الدعوة، وبين من أدركها ومات معاديا لهذا الدين وأهله؟

أجابا رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «من مات من أهل الشرك، قبل بلوغ هذه الدعوة، فالذي يحكم عليه: أنه إذا كان معروفًا بفعل الشرك، ويدين به، ومات على ذلك، فهذا ظاهره أنه مات على الكفر، ولا يدعى له، ولا يضحى له، ولا يتصدق عنه، وأما حقيقة أمره فإلى الله تعالى، فإن كان قد قامت عليه الحجة في حياته وعاند، فهذا كافر في الظاهر والباطن، وإن كان لم تقم عليه الحجة فأمره إلى الله تعالى، وأما سبه ولعنه فلا يجوز، بل لا يجوز سب الأموات مطلقا، كما في صحيح البخاري، عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تسبوا الأموات، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا**» إلا إن كان أحدًا من أئمة الكفر، وقد اغتر الناس به، فلا بأس بسبه إذا كان فيه مصلحة دينية، والله أعلم» اهـ[1].

كما يوضح ذلك جوابٌ نفيسٌ للعلامة عبدالله بن الإمام المجدد رَحِمَهُٱللَّهُ على سؤال عمن مات على التوحيد، وإقامة قواعد الإسلام الخمس وأصول الإيمان الستة، ولكنه كان يدعو وينادي، ويتوسل في الدعاء إذا دعا ربه، ويتوجه بنبيه في دعائه؟

قال رَحِمَهُٱللَّهُ: «قد قدمنا الكلام على سؤال الميت والاستغاثة به، وبينا الفرق بينه وبين التوسل به في الدعاء، وأن سؤال الميت والاستغاثة به في قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، من الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله، واتفقت الكتب الإلهية والدعوات النبوية على تحريمه وتكفير فاعله، والبراءة منه ومعاداته.

ولكن في أزمنة الفترات وغلبة الجهل، لا يكفر الشخص المعين بذلك، حتى تقوم عليه الحجة بالرسالة، ويبين له، ويعرف أن هذا هو الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله، فإذا بلغته الحجة، وتليت عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، ثم أصر

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٤٢).

على شركه فهو كافر، بخلاف من فعل ذلك جهالة منه، ولم ينبه على ذلك، فالجاهل فعله كفر، ولكن لا يحكم بكفره إلا بعد بلوغ الحجة إليه، فإذا قامت عليه الحجة ثم أصر على شركه فقد كفر، ولو كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويصلي ويزكي، ويؤمن بالأصول الستة.

وهذا الدين الذي ندعو إليه، قد ظهر أمره وشاع وذاع، وملأ الأسماع، من مدة طويلة، وأكثر الناس بدعونا، وخرجونا، وعادونا عنده، وقاتلونا، واستحلوا دماءنا وأموالنا، ولم يكن لنا ذنب سوى تجريد التوحيد، والنهي عن دعوة غير الله، والاستغاثة بغيره، وما أحدث من البدع والمنكرات، حتى غلبوا وقهروا، فعند ذلك أذعنوا، وأقروا بعد الإنكار.

وأما من مات وهو يفعل الشرك جهلًا لا عنادًا، فهذا نكل أمره إلى الله، ولا ينبغي الدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار له، وذلك لأن كثيرا من العلماء يقولون: من بلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، كما قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ فإذا بلغه القرآن وأعرض عنه، ولم يبحث عن أوامره ونواهيه، فقد استوجب العقاب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٤] وقال تعالى: ﴿مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وِزْرًا﴾ [طه:١٠٠]» اهـ[1].

فهذه النقول عن هؤلاء الأئمة من أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ توضح تقريرهم في هذا الباب، وكذلك تقرير الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيها أبلغ الرد على من زعم أن المشرك إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله ويصلي ويصوم ولكنه تلبس بالنواقض كالشرك بالله ونحوه فإنه يبقى على أصله -المزعوم- وهو الإسلام، فيحكم له به مع شركه ويصلى عليه وتؤكل ذبيحته وتحل له زوجته المسلمة، وغير ذلك مما يعامل به أهل التوحيد! سبحانك هذا بهتان عظيم، فمن مات مع وقوعه بالشرك ولا يعلم حاله هل تاب أم لا،

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٧٣-٢٧٥).

لاسيما من علم منه خدمة العلم فإن أقل أحواله الكف عنه، فلا يحكم له بإسلام ولا يجزم بالحكم عليه بالكفر الموجب للخلود في النار، وهو كفر من قامت عليه الحجة، وليس ذلك من قبيل منزلة بين المنزلتين، ولكن لأن الأمر متعلق بمعين، مات، ولا يعلم رجوعه عما زل فيه أو إصراره عليه وبقاءه على ما قال أو فعل مما هو ناقض صريح بواح من نواقض الإسلام.

ولذلك قال العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا كان يعمل بالكفر والشرك، لجهله، أو عدم من ينبهه، لا نحكم بكفره حتى تقام عليه الحجة، ولكن لا نحكم بأنه مسلم، بل نقول عمله هذا كفر، يبيح المال والدم، وإن كنا لا نحكم على هذا الشخص، لعدم قيام الحجة عليه، لا يقال: إن لم يكن كافرًا فهو مسلم، بل نقول عمله عمل الكفار، وإطلاق الحكم على هذا الشخص بعينه، متوقف على بلوغ الحجة الرسالية، وقد ذكر أهل العلم: أن أصحاب الفترات، يمتحنون يوم القيامة في العرصات، ولم يجعلوا حكمه حكم الكفار، ولا حكم الأبرار» اهـ[1].

ويوضح ذلك أيضًا قول العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه على قصيدة البردة: «وقول المعترض: لاسيما وللناظم جانب عظيم من الزهد، والورع والصلاح، بل وله يد في العلوم، كما حكى ذلك مترجموه، وهذا كله صار هباء منثورًا، حيث لم يرضوا عنه. أقول: هذه دعوى تحتمل الصدق والكذب، والظاهر: أنه لا حقيقة لذلك، فإنه لا يعرف إلا بهذه المنظومة، فلو قدر أن لذلك أصلًا، فلا ينفعه ذلك من تلك الأبيات؛ لأن الشرك يحبط الأعمال، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقد صار العمل مع الشرك هباء منثورًا. قال سفيان بن عيينة: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهم فتنة لكل مفتون. فإن كان للرجل عبادة، فقد فتن بأبياته كثيرًا من الجهال، وعبادته إن كانت فلا تمنع كونه ضالًّا، كما يرشد إلى ذلك آخر الفاتحة.

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٣٦-١٣٧).

قال سفيان بن عيينة: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا، ففيه شبه من النصارى.

فالواجب علينا: أن نبين ما في كلامه، مما يسخط الله ورسوله، من الشرك، والغلو، وأما الشخص وأمثاله ممن قد مات، فيسعنا السكوت عنه؛ لأنا لا ندري ما آل أمره إليه، وما مات عليه» اهـ(١).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جواب على من اتهم أئمة الدعوة بتكفير من مات ممن لا يعلم حاله ممن ظاهره الإسلام ولكن صدر منه ما هو معدود من الكفر:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قوله: ولو أن عبارات أهل العلم، مثل البيضاوي، وأبي السعود، والقسطلاني، وأمثالهم، تجدي إليكم شيئًا، لذكرناها، لكنها تمحى بلفظة واحدة، وهي: أنهم كلهم كفار، فلا نقبل منهم أحدًا، ومن هذه حاله فلا حيلة به. فالجواب: أنه ليس للبيضاوي ومن ذكر عبارات تخالف ما قاله السلف والعلماء في معنى الآيات، ومعاذ الله أن يقول المجيب: إن هؤلاء كفار، ولا يوجد عن أحد من علماء المسلمين أنه كفر أحدًا قد مات من هذه الأمة، ممن ظاهره الإسلام، فلو وجد في كلامه زلة من شرك، أو بدعة، فالواجب التنبيه على ذلك، والسكوت عن الشخص، لما تقدم من أنا لا ندري ما خاتمته» اهـ(٢).

فتبين أن المسألة أنه لا يعلم ما ختم أمره به من رجوع عما زل به أو إصرار غليه، فكان الأمر ما قرروه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أن أقل أحوال أمثال هؤلاء أن يتوقف في الحكم على أعيانهم، ولا يجزم بكفرهم ظاهرًا وباطنًا!

ويوضح ذلك أيضًا ما قرره العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هؤلاء الذين ماتوا قبل ظهور هذه الدعوة الإسلامية، وظاهر حالهم الشرك، لا نتعرض لهم، ولا

---

(١) الدرر السنية (١١/ ١٦١-١٦٢).

(٢) الدرر السنية (١١/ ١٧١).

نحكم بكفرهم ولا بإسلامهم، بل نقول: من بلغته هذه الدعوة المحمدية، وانقاد لها، ووحد الله، وعبده وحده لا شريك له، والتزم شرائع الإسلام، وعمل بما أمره الله به، وتجنب ما نهاه عنه، فهذا من المسلمين الموعودين بالجنة، في كل زمان وفي كل مكان.

وأما من كانت له حال أهل الجاهلية، لا يعرف التوحيد الذي بعث الله رسوله يدعو إليه، ولا الشرك الذي بعث الله رسوله ينهى عنه، ويقاتل عليه، فهذا لا يقال إنه مسلم لجهله، بل من كان ظاهر عمله الشرك بالله فظاهره الكفر، فلا يستغفر له ولا يتصدق عنه، ونكل حاله إلى الله الذي يبلو السرائر، ويعلم ما تخفي الصدور. ولا نقول: فلان مات كافرا؛ لأنا نفرق بين المعيّن وغيره، فلا نحكم على معين بكفر؛ لأنا لا نعلم حقيقة حاله وباطن أمره، بل نكل ذلك إلى الله. ولا نسب الأموات، بل نقول: أفضوا إلى ما قدموا. وليس هذا من الدين الذي أمرنا الله به، بل الذي أمرنا به أن نعبد الله وحده ولا نشرك به، ونقاتل من أبى عن ذلك، بعد ما ندعوه إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فإذا أصر وعاند كفّرناه وقاتلناه.

فينبغي للطالب أن يفهم الفرق بين المعين وغيره، فنكفر من دان بغير الإسلام جملة، ولا نحكم على معين بالنار، ونلعن الظالمين جملة، ولا نخص معينًا بلعنة، كما قد ورد في الأحاديث من لعن السارق، وشارب الخمر، فنلعن من لعنه الله ورسول الله ﷺ جملة، ولا نخص شخصا بلعنة، يبين ذلك أن رسول الله ﷺ لعن شارب الخمر جملة. ولما جلد رجلًا قد شرب، قال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله**» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من كان من أهل الجاهلية، عاملًا بالإسلام، تاركًا للشرك، فهو مسلم، وأما من كان يعبد الأوثان، ومات على ذلك قبل ظهور هذا الدين، فهذا ظاهره الكفر، وإن كان يحتمل أنه لم تقم عليه الحجة الرسالية، لجهله وعدم من ينبهه؛ لأنا

(١) الدرر السنية (١١/ ٧٥-٧٧).

نحكم على الظاهر، وأما الحكم على الباطن فذلك إلى الله، والله تعالى لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، وأما من مات منهم مجهول الحال، فهذا لا نتعرض له، ولا نحكم بكفره ولا بإسلامه، وليس ذلك مما كلفنا به، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:١٣٤] فمن كان منهم مسلمًا أدخله الله الجنة، ومن كان كافرًا أدخله الله النار، ومن كان منهم لم تبلغه الدعوة، فأمره إلى الله، وقد علمت الخلاف في أهل الفترات، ومن لم تبلغهم الحجة الرسالية» اهـ[1].

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وأئمة الدعوة** رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ **في هذه المسألة العظيمة،** ففيه البيان الواضح الجلي أن تقريرهم لم يخرج عما ينقلونه من إجماع العلماء أن من ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام كمن أشرك بالله أو أنكر أو رد أو جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونحو ذلك؛ أنه كافر مرتد، وأنه لا يسمى مسلما إلا عند من لم يعرف الإسلام والإيمان وما يدخل فيه وما يخرج منه، ولم يفقه كلام العلماء ولم يدرك طريقتهم في تقرير التوحيد وبيان حقيقة الشرك والكفر، فتوهم الأمر على خلاف ما يريدون، ونسب إليهم ما لم يقولوا، وأقل أحواله أنه -وسمعت ذلك- ينسب لهم التناقض وعدم التحقيق، والله المستعان.

وهنا مسألة مهمة عظيمة وهي: بطلان زعم بعضهم حيث يقرر فيقول: هل المتلبس بالشرك إذا مات لا يصلى عليه؟ فيقول: هذا مبني على القول بأن مجرد تلبسه يجعله كافرًا، ولا يعذر بالجهل، ثم يقرر: أن الجهل مانع، وأن ما فعله من الشرك بالله لا يخرجه عن الأصل وهو إسلامه إلى ما هو مشكوك فيه -بزعمه- وهو أن يكون مشركًا عينًا!

ويقرر: التفريق فيبين الحكم على المعين بالشرك إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٦٥-٣٦٦).

ويصلي ويصوم ولكنه يشرك في العبادة ومن ترك الدخول في الإسلام جهلا، وأن من ترك الدخول في الإسلام جهلًا بالإسلام أو بصدقه فهو كافر، وأما المسلم إذا وقع في مكفر جهلًا فزعم أن العلماء اختلفوا في تكفيره فمنهم من يعذره، ومنهم من يكفره!

ويقرر: أن المشرك المعرض عن التوحيد مع وجود مقتضي التعلم لا يكفر إذا كان يشك أن عند دعاة التوحيد حقًّا، لكنه لا يطلبه انشغالًا بالدنيا، ويقرر أن هذا آثم وليس كافرًا.

ويقرر: أن من اتبع أهواء الكفار بغير علم ليس ظالمًا وليس مشركًا، وأنه مهما فعل ما دام ينطق بالتوحيد فما دام لم تزل عنه الشبهة المانعة ولم يحصل إقناعه بالمعلوم فهو مسلم موحد؛ لأنه معذور لم تقم عليه الحجة حتى لو فهمها ولكن لم تزل عنه الشبهة المانعة فهو على الأصل يحكم بإسلامه! وأنه له ما للمسلمين الموحدين!

والجواب على ذلك: أن هذه الشبهات التي يروجها غلاة المرجئة، من أعظم ما يكون تحريفًا للدين، وصدًّا عن عقيدة الموحدين، ومحاماة عن الزنادقة والقبوريين، وإلا فأي عاقل ولو كان عاميًّا فضلًا عمن يزعم الدفاع عن عقيدة السلف ودعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكم لمن يدعو غير الله وينقض الإسلام من أساسه أنه مسلم! نسأل الله العافية.

وقد تقدم الرد على جملة هذه الأقوال المهترئة والشبه الواهية، في المباحث المتقدمة.

وأما قوله: إن المسلم إذا تلبس بالشرك والكفر لجهل أو شبهة ونحو ذلك لا يخرج عن أصل الإسلام وأنه ليس ظالما! فهذا يرده عليه الآيات المحكمات في كتاب الله والنصوص البينات في سنة رسول الله ﷺ التي تبين أن من خالف أمر الله فهو ضال وفاسق، وأن كل معين يأخذ حكم فعله مدحًا أو ذمًّا، وأما العقوبة الدنيوية والأخروية فهذه مسألة أخرى، وهي في هذا الباب ما بينه أهل العلم أن الله تعالى لا يعذب إلا بعد قيام الحجة الرسالية كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وغير ذلك من الآيات التي تكرر ذكرها في هذه الرسالة.

ومن تجاوز أمر الله وارتكب نهيه وترك شرعه، وأعظم ذلك التوحيد فمن تركه أو فعل الشرك فهو الظالم والمشرك وإن كان له عذر من الأعذار، هذا في حكم الدنيا، وأما في الآخرة فمن قامت عليه الحجة الرسالية ومات على الشرك فهو خالد مخلد في العذاب والنكال، نسأل العافية والسلامة.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة:٩٩]

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران: ٨٥-٩٠]

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١]

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةًۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰۚ قُل لَّآ أَشْهَدُۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟

أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام:١٩-٢١]

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام:٧٧]

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:١٤٨-١٥٠]

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة:٢٣].

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٢-٣٣].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس:١٠٤-١٠٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا

أَنفُسَكُم مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم:٢٢].

وقال تعالى: ﴿فَأَبَىٰ ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء:٩٩].

وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُوا۟ فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾ قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنبياء:٥٩-٦٤]

وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠]

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر:٤٠].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الزمر:٦٢-٦٣].

وروى ابن ماجه (٣٥٣١) وأحمد (٢٠٠٠٠) وابن حبان (٦٠٨٥) عن عمرانَ بن حصينٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا بيدِه حلقةٌ من صفرٍ، فقال: «**ما هذه؟**» قال: من الواهنة. فقال: «**انْزَعْها فإنها لا تزيدُكَ إلا وهنا**» زاد أحمد: «**فإنك لو مت وهي عليكَ ما أفلحت أبدا**».

فهذه النصوص في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وغيرها كثير، ومنه ما تقدم في هذه الرسالة، دالة على بطلان هذه الشبه التي يقررها هؤلاء المخالفون للإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة، ودالة على أن المكلف سواء كان كافرا أصليًّا كاليهود والنصارى

والوثنيين كالسيخ والمجوس وعباد الكواكب وغيرهم، أو مرتدًّا بعد إسلامه، سواء كان ممن بلغته الدعوة أو لم تبلغه، إذا وقع فيما هو معلوم من الدين بالضرورة كُفر فاعله أو تاركه فإنه يأخذ اسم وحكم فعله، لمخالفته ما خلق الله الجن والإنس لأجله، وما هو متقرر في الأذهان، وعليه فطرة الإنسان، ودليله بالعقل لدى كل أحد من الأعيان، وجاءت الرسل ببيانه وإقامة الحجة على المكلفين فيه، فمن كفر بالله وأشرك بالله فهو فاسق، ظالم، كافر، مشرك، قبل البيان وبعده، ولكنه بعد البيان وإقامة الحجة الرسالية، أبلغ في الضلال والظلم والكفر والشرك، لكفره ظاهرًا وباطنًا واستحقاقه العذاب إن مات على ذلك، نسأل الله العافية والسلامة.

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وعليه تقرير علمائنا، فهم على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة** رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، أن من أشرك بالله ممن هو من أهل الإسلام وارتد بعد إيمانه لا يسمى مسلمًا، وإنما يحكم عليه بموجب ظاهر فعله، وإن كان جاهلًا لم تبلغه الدعوة فحكمه حكم أهل الفترة، كما تقدم، ومن علم موته ولم يعلم حاله ممن كان في بعض كلامهم زلل من العلماء السالفين ونحوهم، فإن أقل أحواله التوقف في تعيينه بالكفر، فلا يجزم بتكفيره ظاهرًا وباطنًا فيتوقف فيه، لا أن يسمى مسلمًا.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من عاش في بلاد يسمع فيها الدعوة إلى الإسلام وغيره ثم لا يؤمن ولا يطلب الحق من أهله فهو في حكم من بلغته الدعوة الإسلامية وأصر على الكفر، ويشهد لذلك عموم حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتقدم، كما يشهد له ما قصه الله تعالى من نبأ قوم موسى إذ أضلهم السامري فعبدوا العجل وقد استخلف فيهم أخاه هارون عند ذهابه لمناجاة الله، فلما أنكر عليهم عبادة العجل قالوا: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى، فاستجابوا لداعي الشرك، وأبوا أن يستجيبوا لداعي التوحيد، فلم يعذرهم الله في استجابتهم لدعوة الشرك والتلبيس عليهم فيها؛ لوجود الدعوة للتوحيد إلى جانبها مع قرب العهد بدعوة موسى إلى التوحيد.

ويشهد لذلك أيضا ما قصه الله من نبأ نقاش الشيطان لأهل النار وتخليه عنهم وبراءته منهم، قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم:٢٢] فلم يعذروا بتصديقهم وعد الشيطان مع مزيد تلبيسه وتزيينه الشرك وإتباعهم لما سول لهم من الشرك؛ لوقوعه إلى جانب وعد الله الحق بالثواب الجزيل لمن صدق وعده فاستجاب لتشريعه واتبع صراطه السوي.

ومن نظر في البلاد التي انتشر فيها الإسلام وجد من يعيش فيها يتجاذبه فريقان: فريق يدعو إلى البدع على اختلاف أنواعها شركية وغير شركية، ويلبس على الناس ويزين لهم بدعته بما استطاع من أحاديث لا تصح وقصص عجيبة غريبة يوردها بأسلوب شيق جذاب، وفريق يدعو إلى الحق والهدى، ويقيم على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ويبين بطلان ما دعا إليه الفريق الآخر وما فيه من زيف، فكان في بلاغ هذا الفريق وبيانه الكفاية في إقامة الحجة وإن قل عددهم، فإن العبرة ببيان الحق بدليله لا بكثرة العدد فمن كان عاقلًا وعاش في مثل هذه البلاد واستطاع أن يعرف الحق من أهله إذا جد في طلبه وسلم من الهوى والعصبية، ولم يغتر بغنى الأغنياء ولا بسيادة الزعماء ولا بوجاهة الوجهاء ولا اختل ميزان تفكيره، وألغى عقله، وكان من الذين قال الله فيهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٨].

أما من عاش في بلاد غير إسلامية ولم يسمع عن النبي ﷺ ولا عن القرآن والإسلام فهذا -على تقدير وجوده- حكمه حكم أهل الفترة يجب على علماء المسلمين أن يبلغوه

شريعة الإسلام أصولًا وفروعًا؛ إقامة للحجة وإعذارًا إليه، ويوم القيامة يعامل معاملة من لم يكلف في الدنيا لجنونه أو بلهه أو صغره وعدم تكليفه» اهـ[1].

ومثل ذلك ما قرره الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من ثبت أنه من أهل الفترة ولم تبلغه رسالة ولا دعوة فهذا أمره إلى الله، لكن حكمه في الدنيا حكم الكفار حكم الجاهلية لا يغسل، ولا يصلى عليه، حكم الجاهلية، لكن إذا كان في نفس الأمر لم تبلغه دعوة ولا رسالة فهذا له حكم أهل الفترات يمتحنون يوم القيامة على الصحيح، فمن أطاع دخل الجنة ومن عصى دخل النار، فالحاصل أنه حديث صحيح» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من عرف بالعقيدة الفاسدة الشركية لا تقبل ذبيحته إذا كان بين المسلمين فلا عذر له؛ لأنه لم يسأل ولم يبال، فإذا عرف أنه يعبد غير الله ممن يسمونهم بالأولياء كعُبَّاد البدوي وعباد الحسين وعباد الحسن وعباد علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وكعباد ابن عربي، وعباد غيرهم ممن يسمونهم بالأولياء؛ هؤلاء كفار لا تؤكل ذبيحتهم، وهكذا غيرهم ممن يعبد غير الله، ينذر له يذبح له يستغيث به؛ لأن هذا شرك أكبر، هذا عمل الجاهلية، هذا عمل قريش وأشباههم مع هبل ومع اللات ومع العزى، وهذا عمل قوم نوح مع ود وسواع وأشباههم، ومثل هؤلاء يعتبرون ممن قامت عليه الحجة لأنهم بين المسلمين، وقد بلغهم القرآن وبلغتهم السنة وبلغهم كلام العلماء، ومن لم يبلغه شيء من ذلك فإنه معرض لا يبالي ولا يسأل.

أما من كان في بلاد بعيدة عن المسلمين من أهل الفترة الذين لم تبلغهم الدعوة ولم يسمعوا بقول الله ولا رسوله، هذا له حكم الكفرة الدنيوي وأمره إلى الله في الآخرة، فالحكم الدنيوي لا تؤكل ذبيحته ما دام يعمل عمل الكفار، ولكن أمره إلى الله يوم

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ١٤٨-١٥٠).

(٢) انظر موقع الشيخ الإنترنت http://www.binbaz.org.sa/noor/٣٢٦٤

القيامة، يمتحن يوم القيامة فإن أجاب الأوامر دخل الجنة، وإن عصا دخل النار، هذا هو الصحيح في أهل الفترة» اهـ[١].

هذا هو تقرير الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المكلف يحكم عليه بموجب ظاهر فعله عالمًا أو جاهلًا.

وكذا قرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من مات ولم يعلم حاله هل تاب من الشرك أم لا، فلا يحكم عليه بالكفر ظاهرًا وباطنًا، وإنما يجرى عليه حكم ما أظهر، ويتوقف في الجزم بكفره الكفر الموجب للعذاب.

ولذلك قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخطأ البوصيري في بردته حيث قال:

فإن لي ذمة منه بتسميتي ** محمدا وهو أوفى الخلق بالذمم

وأخطأ خطأ أكبر من ذلك بقوله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ** سواك عند حلول الحادث العمم
إن لم تكن في معادي آخذا بيدي ** فضلا وإلا فقل يا زلة القدم
فإن من جودك الدنيا وضرتها ** ومن علومك علم اللوح والقلم

فجعل هذا المسكين لياذه في الآخرة بالرسول ﷺ دون الله عَزَّوَجَلَّ، وذكر أنه هالك إن لم يأخذ بيده، ونسي الله سبحانه الذي بيده الضر والنفع والعطاء والمنع وهو الذي ينجي أولياءه وأهل طاعته، وجعل الرسول ﷺ هو مالك الدنيا والآخرة، وأنها بعض جوده، وجعله يعلم الغيب، وأن من علومه علم ما في اللوح والقلم، وهذا كفر صريح وغلو ليس فوقه غلو، نسأل الله العافية والسلامة، فإن كان مات على ذلك ولم يتب فقد مات على أقبح الكفر والضلال» اهـ[٢].

---

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت http://www.binbaz.org.sa/noor/١٠٩٢١

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٠-٣٧١).

ومثل ذلك قرر شيخنا صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، حيث سُئل عن ابن عربي والبوصيري وما وقع منهما من كفريات عظيمة، وهل يحكم عليهما بالكفر بالتعيين، فمن ذلك:

سُئل حفظه: ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية إنكاره على من قال إنه يكفر ابن عربي، نرجو توضيح ذلك حفظكم الله؟

فأجاب: «هذا الحكم على المعين، هذا محل خلاف بين العلماء، أنه مات على الكفر، الخاتمة ما تدري عنها، فلا تحكم على المعين أنه مات على الكفر، ولكن تقول: كلامه هذا كفر، وقوله هذا كفر، وأما أنه مات عليه، وختم له به الله أعلم، هذه مسألة لا يعلمها إلا الله، وتكفير ابن عربي ألف فيه مؤلفات، تنبيه الغبي على تكفير ابن عربي، مطبوع وعليه تعليق للشيخ عبدالرحمن الوكيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ» اهـ[١].

وسُئل حفظه الله: هل نفى الإمام محمد بن عبدالوهاب تكفير البوصيري؟

فأجاب: «الإمام محمد بن عبد الوهاب يحكم على الكلام ولا يحكم على الشخص؛ لأنه لا يدري ما ختم له به» اهـ[٢].

وسُئل حفظه الله: بعضهم يُنكِرُ على من يقول إن البوصيري مُشرك، ويقول: هل شققتَ عن صدره؟

فأجاب: «نقول: كلامه شِرك، صدره ما يعلم ما فيه إلا الله، لكن نحكم على كلامه أنهُ شرك، إن كان يعتقد ما يقول فهو مُشرك، وإن كان يجهل، جاهل ولا يدري، فهذا ما ندري عنه، ما نحكم على الغيب وعلى إنسانٍ ميتٍ له سنين، ما نحكم عليهِ،

---

(١) انظر موقع الشيخ https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/٩٥٠٣

(٢) انظر https://www.youtube.com/watch?v=fLCLp٠de٩G٨

لكن نقول: الكلام هذا شرك، شركٌ صريح» اهـ[١].

فهذا تقرير الشيخ حفظه الله فيمن مات ولا يعلم ما ختم له به، ولا يعني ذلك الحكم له بالإسلام، أو الافتراء على الشيخ حفظه الله أنه لا يكفر ابن عربي والبوصيري وغيرهما ممن وقع منه الكفر الشنيع.

فإن تقريرات شيخنا حفظه الله هنا فيمن مات ممن تقدم، ولم يعلم بلوغ الحجة له، ولا يعلم رجوعه عنه، فيتوقف في الحكم على عينه بالكفر الموجب للعذاب، لا أن يتوقف في الحكم عليه بالظاهر، فضلا عن الشهادة له بالإسلام، وليس ذلك توقفًا في الحكم على من وقع في المكفرات ممن بلغته الحجة، أو كان معرضًا وهو جاهل لا يتعلم مع قيام مقتضى التعلم، فإن شيخنا يقرر ما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وما عليه إجماع العلماء أنه لا يعذر من وقع بذلك من هذه حاله كما لا يعني ذلك أن شيخنا حفظه الله يحكم بالإسلام لابن عربي أو البوصيري أو غيرهما؛ لأن ظاهر أقوالهم مناقضة للإسلام، فيحكم بموجب الظاهر في الدنيا، أما في الآخرة فإلى الله تعالى؛ لأن العذاب في الآخرة متوقف على بلوغ الحجة الرسالية.

ولذلك كرر شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله هذا المعنى في تقريرات كثيرة تقدم بعضها، ومن ذلك:

سُئل حفظه الله: ما حكم عوام الرافضة، هل حكمهم حكم علمائهم؟

فأجاب: «يا إخواني، اتركوا الكلام هذا، الرافضة حكمهم واحد، لا تتفلسفون علينا، حكمهم واحد، كلهم يسمعون القرآن، كلهم يقرؤون بل يحفظون القرآن أكثرهم بلغتهم الحجة، قامت عليهم الحجة، اتركونا من هذه الفلسفات وهذا الإرجاء الذي انتشر الآن في بعض الشباب والمتعالمين، اتركوا هذا، من بلغه القرآن فقد قامت

---

(١) انظر موقع الشيخ https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٦٢٩٧

عليه الحجة: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]» اهـ(١).

وقال حفظه الله: «الجهل على قسمين: جهل يمكن زواله هذا لا يعذر فيه بالجهل، يعني يسأل أهل العلم يطلب العلم يتعلم يقرأ، هذا يمكن زواله ولا يعذر إذا بقي عليه. أما جهل لا يمكن زواله ما عنده أحد ولا يستمع شيء ولا يدري، عاش منقطعًا ولم يسمع بشيء، هذا ما يمكن زواله، هذا يعذر به ويكون من أصحاب الفترة ما يحكم بإسلامه لكن يكون من أصحاب الفترة يفوض أمره إلى الله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]» اهـ(٢).

وقال حفظه الله: «من أشرك بالله قولًا أو فعلًا ظاهرًا، ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، حكمنا عليه بالكفر لأعماله، أو تكلم بكلام الكفر نحكم عليه بالكفر لأعماله، ليس لنا إلا الظاهر» اهـ(٣).

فتأمل قول شيخنا حفظه الله: «ويكون من أصحاب الفترة ما يحكم بإسلامه لكن يكون من أصحاب الفترة يفوض أمره إلى الله» وقوله حفظه الله: «ليس لنا إلا الظاهر»، وقوله فيمن مات: «لا نعلم ما ختم له به»، وتأمل ما قرره في شروحه ودروسه وما بينه بيانًا مفصلًا، ومنه كثير نقلناه في هذه الرسالة، يتبين لك أن شيخنا لا يحكم بإسلام المتلبس بالكفر والشرك ولو كان ممن لم تبلغه الدعوة، هذا ما يقرره حفظه الله وتقريره في سياق تقريرات أئمة الدعوة وعلى طريقتها موافق لها؛ لأنها من مشرب واحد.

وسئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما مصير المسلم الذي يصوم ويصلي ويزكي، ولكنه يعتقد بالأولياء الاعتقاد الذي يسمونه في بعض الدول الإسلامية اعتقادًا جيدًا أنهم يضرون وينفعون، وكما أنه يقوم بدعاء هذا الولي فيقول: يا

---

(١) انظر https://www.youtube.com/watch?v=٣p٢d٠UGPvfg

(٢) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=pHF_DGmVNTo

(٣) انظر موقع الشيخ http://alfawzan.af.org.sa/node/٩٦٤٦

فلان لك كذا وكذا إذا شفي ابني أو بنتي، أو: بالله يا فلان، مثل هذه الأقوال فما حكم ذلك؟ وما مصير المسلم فيه؟ فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تسمية هذا الرجل الذي ينذر للقبور والأولياء ويدعوهم، تسميته مسلمًا جهل من المسمي، ففي الحقيقة أن هذا ليس بمسلم؛ لأنه مشرك، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]، فالدعاء لا يجوز إلا لله وحده، فهو الذي يكشف الضر وهو الذي يجلب النفع: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل:٦٢]، فهذا وإن صلى وصام وزكى وهو يدعو غير الله ويعبده وينذر له فإنه مشرك قد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، وما للظالمين من أنصار» اهـ[1].

وعليه: يعلم حقيقة تقريرات الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وما عليه علماؤنا جزاهم الله خيرا في هذه المسألة، ويعلم بطلان شبهة الملبسين.

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٤٣١).

الفرق الثامن:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ردوا على شبه خصوم الدعوة، وبينوا ضلالها، وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، بينما مخالفوهم جعلوا مدار تقريراتهم ما استشهد به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رحمهما الله.

فمما تقدم وما سيأتي يظهر البيان الجلي الواضح لطالب الحق أن خصوم الدعوة اليوم هم خلف أسلافهم من خصوم الدعوة بالأمس، وذلك أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ردوا شبه خصوم الدعوة وبينوا ضلالها وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، بينما مخالفوهم جعلوا مدار تقريراتهم ما استشهد به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

فإن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ردوا على من تمسك ببعض النصوص من الكتاب والسنة وكلام أهل العلم خاصة شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ[1]، حيث ظنوا جهلًا أو هوى أنه مستمسك لهم في المحاماة عن عباد

(١) ليس المقام هنا لنقل جميع ردود أئمة الدعوة رحمهم الله على من تعلق بهذه النصوص حيث يطول جدا، وهذه الرسالة لا تحتمله، وإن كان قد ورد شيء من ذلك في ثنايا هذه الرسالة، فالمقام هنا لبيان مشابهة المعارضين للدعوة وخصومها المعاصرين لأعدائها وخصومها الأولين، وأنهم ساروا على طريقتهم حذو القذة بالقذة في إعذار عباد القبور والمحاماة والمجادلة عن الزنادقة والمشركين، ولكن خصوم الدعوة اليوم، أظهروا العداوة والمعارضة بما هو أنكى وأشد وأعظم فتنة وذلك أنهم نسبوا ضلالهم للدعوة وزعموا أنهم على طريقة الإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمهم الله، وإنما في هذا المبحث نذكر طرفا من رد أئمة الدعوة رحمهم الله على من تعلق ببعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم رحمهما الله ليتبين أن خصوم الأمس هم أسلاف

القبور وتسميتهم مسلمين! بزعم أنهم جهال ومقلدون!

وللإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردود على خطأ من تمسك بمثل ذلك، كما في كتابه مفيد المستفيد حيث رد على جملة من الشبه مما يتمسك به الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام شيخ الإسلام وفصَّله وأوضَحه، وكذلك في رسائله وردوده على عبد الله المويس، وابن إسماعيل، وأخيه سليمان بن عبدالوهاب قبل رجوعه، وعبدالله بن سحيم وسليمان بن سحيم، وغير ذلك كثير مما هو منشور مطبوع في الدرر السنية، والرسائل الشخصية، والرسائل والمسائل النجدية، وما ذكره ابن غنام في تاريخه، وغير ذلك، مما هو معلوم مشهور يسهل الاطلاع عليه لمن طلبه.

ثم أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أوضحوا ذلك كما في ردودهم على ابن جرجيس، حيث ألف عددا من الكتب وكتب عددا من الرسائل في نقض دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبث الشبه حولها، ولبث حينا في ناحية من بلاد نجد، وسعى بجهده وقضه وقضيضه في نشر الشبه خاصة فيما يتعلق بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك لمعارضة ونقض ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تكفيره لعباد القبور، وألف كتاب (صلح الإخوان)، وقد تصدى للرد عليه جملة من العلماء؛ منهم العلامة عبد الرحمن بن حسن وهو مطبوع باسم (القول الفصل النفيس في الرد على المفتري داود بن جرجيس) معه رسالتان (المورد العذب الزلال في الرد على أهل الضلال) و(ملخص منهاج أهل السنة)، وهو نفس كتابه المشهور باسم (كشف ما ألقاه إبليس على قلب داود بن جرجيس من البهرج والتلبيس)، فهذا الكتاب من أجلِّ الكتب وأعظمها في بيان حقيقة التوحيد والشرك والرد على المجادلين عن المشركين، فهذا الكتاب وغيره كلها كتب نفيسة في الرد على هذه الشبه.

= خصوم اليوم، وأن شبه أولئك هي شبه هؤلاء، ورثها المتأخرون عن أسلافهم المتقدمين ممن عارض الدعوة وأظهر للإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمهم الله المعاداة والخصومة.

كما رد على داود بن جرجيس العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدة كتب وهي (منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس)، وتوفي ولم يكمله، و(تحفة الطالب والجليس في الرد على داود بن جرجيس)، و(دلائل الرسوخ في الرد على المنفوخ).

كما رد عليه العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (تأسيس التقديس في الرد على ابن جرجيس)، وكتاب (الانتصار في الرد على ابن جرجيس).

كما رد عليه العلامة أحمد بن عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الرد على شبهات المستغيثين بغير الله).

ومن ذلك أيضا رد الشيخ العراقي محمود شكري الألوسي، حيث أكمل ما بدأه العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذلك في كتاب سماه: (فتح المنان في الرد على صلح الإخوان).

وكذلك رد الشيخ نعمان الألوسي رحمة الله عليه في كتاب: (شقائق النعمان في الرد على شقاشق داود بن سليمان).

فهذه الردود كلها فندت شبه داود بن جرجيس وبينت ضلاله، فلم يبق عذر لورثته اليوم بعد اطلاعهم على هذه الردود وتبين لهم عوار ما ألقاه من التشبيه والتلبيس.

ومن هؤلاء المعارضين للدعوة السلفية دعوة الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ممن تعلق ببعض المجملات والمشتبهات في المحاماة عن عباد القبور؛ عثمان بن عبد العزيز بن منصور، فقد ألف رسالة سماها (جلاء الغمة من تكفير هذه الأمة)، يتهم به الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب أنه على طريق الخوارج في تكفير المسلمين فرد عليه العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه العظيم والنفيس (مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل

الإيمان والإسلام)، وهذا الكتاب من أعظم الكتب وأنفسها وأجلها في الدفاع عن عقيدة التوحيد، وعن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه بيان جلي واضح في مفارقة طريقة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التكفير طريقة الخوارج الغلاة والمرجئة الجفاة، وكثير مما فيه من الشبه التي بثها المعترض المردود عليه في هذا الكتاب يرددها ورثته اليوم، ولكن باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتبرئتها من الغلو في التكفير!

وكذلك من معارضي الدعوة المجادلين عن المشركين يوسف بن إسماعيل النبهاني، وقد رد عليه الشيخ العراقي محمود شكري الألوسي في كتابه (غاية الأماني في الرد على النبهاني)، كما رد عليه جملة من العلماء نظمًا منهم العلماء إبراهيم بن عيسى وسليمان بن سحمان وعبدالعزيز بن إبراهيم السويح وغيرهم، وهي مطبوعة.

ومن معارضي الدعوة الساعين في بث الشبه التي لا تزال آثارها إلى اليوم ينقلها الأتباع على الضلالة عبداللطيف الصحاف، وقد رد عليه العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الإتحاف في الرد على الصحاف).

فهذه الردود على هؤلاء المعارضين للدعوة وما كتبه العلماء الشيخ عبدالله والشيخ وإبراهيم ابنا العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وردود العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وغير ذلك من الردود، وقد تقدم ذكر طرف من ذلك في أول هذه الرسالة، يتبين من خلالها لمن اطلع عليها واطلع على ما تقدم نقله عن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من تقريرات، وقارن ذلك بما يقرره خصوم الدعوة اليوم المخالفون في تقريراتهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور ممن يظهر الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث تلقفوا ما بثه خصوم الأمس من الشبه فبثوه، ولكن لم يكن ذلك على وجه المعارضة كما كان الخصوم بالأمس، بل على وجه الدس في الدعوة وهدمها من الداخل، باسمها، وأن ذلك من باب الدفاع عن الدعوة، ونبذ فرية الغلو في التكفير عنها!

فلبَّسوا على المسلمين، وخلطوا بين تبرئة الدعوة من تهمة تكفير المسلمين الذي عليه الخوارج (الضالين)، ومسألة تكفير القبوريين التي عليها أهل التوحيد، فساووا بين الطريقتين، طريقة أهل السنة وطريقة الخوارج! تلبيسا وتعمية وتضليلًا! فقالوا: الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بريئون من الغلو في التكفير -وهذا حق-، ولكنهم دسوا في ذلك بأن زعموا أن من براءة الدعوة من الغلو في التكفير أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يحكمون بإسلام القبوريين! لأنهم جهال رغم بلوغ القرآن وقيام الحجة الرسالية عليهم! وذلك في سياق الاستشهاد بما استشهد به خصوم الدعوة الأوائل من نصوص، ولكن الأوائل عارضوا على وجه إبطال عقيدة التوحيد ونقض الدعوة، وهؤلاء على سبيل الدفاع!

ثم إذا خوصموا وبُين بطلان شبهتهم، وَوُضِّح أنها نفس شبهة الخصومِ الأوائل المجادلين عن المشركين، قالوا: هذه المسألة خلافية! وأن الأدلة غير محكمة! وأن لكل قول منزعه ووجهته! وفي إزاء ذلك ينحدرون إلى ما قرره الخصوم الأوائل أن من يقرر كفر الزنادقة وعباد القبور على وفق ما قرر الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة أنه خارجي تكفيري!

فهؤلاء الخصوم اليوم أشد خصومة من أسلافهم، وأعظم خطرًا من ساداتهم المحامين عن القبوريين المجادلين عن الزنادقة والمشركين.

ومن تدبر ما كتبه الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصة في كتابه مفيد المستفيد وما قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ تبين له أن شبهة إعذار عباد القبور بالجهل ونحوه من الأعذار رغم بلوغ الحجة وقيامها عليهم احتجاجًا بما ينقل عن شيخ الإسلام، هي شبهة أعداء الدعوة وخصومها، ومن كبرائهم داوود بن جرجيس العراقي، وكان له أثر بالغ في نشر هذه الشبه والتأثير على أهل الجهالة والأهواء، وقد تلقف شبهته من لا يدري من أهل الجهالة والغواية في زماننا؛ فضلوا وأضلوا، وقال بها من زل ممن لم يتنبه وفات عليه الأمر.

فدونك بعضًا من تعليقات الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مواضع من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه مفيد المستفيد، ودونك أيضًا نقلًا عن بعض أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في الرد على جملة مما روجه ابن جرجيس من الشبه خاصة في تعلقه بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، موضحًا من خلال ذلك أن هذه الشبه التي يروجها خصوم الدعوة المعاصرون المخالفون في تقريراتهم لما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هي ذات الشبه التي يروجها ويدعو إليها وينشرها داود بن جرجيس وغيره من خصوم الدعوة الأولين.

فمما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على كلام لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومبينًا موافقته في الموقف من عباد القبور، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال أبو العباس، في كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم)، في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٣]: ظاهره: أن ما ذبح لغير الله، سواء لفظ به أو لم يلفظ حرام، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبح للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله أزكى مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه بسم الله، فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور.

والعبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله، فلو ذبح لغير الله متقربًا إليه لحرم، وإن قال فيه: بسم الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبائحهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان، ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها، من الذبح للجن، انتهى كلام الشيخ، وهو الذي ينسب إليه بعض أعداء الدين أنه لا يكفر المعين، فانظر -أرشدك الله- إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة، وتصريحه أن المنافق يصير مرتدًا بذلك. وهذا في المعين إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين» اهـ[1].

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فإن من الناس من يسجد للشمس، وغيرها من الكواكب، ويدعوها بأنواع الأدعية، وهذا من أعظم أسباب الشرك، الذي ضل به كثير من الأولين والآخرين، حتى شاع ذلك في كثير ممن ينتسب إلى الإسلام، وصنف بعض المشهورين فيه كتابًا، على مذهب المشركين، مثل: أبي معشر البلخي، وثابت بن قرة، وأمثالهما ممن دخل في الشرك، وآمن بالطاغوت والجبت، وهم ينتسبون إلى الكتاب، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء:٥١]) انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فانظر -رحمك الله- إلى هذا الإمام، الذي ينسب عنه -من أزاغ الله قلبه- عدم تكفير المعين، كيف ذكر مثل الفخر الرازي، وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل أبي معشر، وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام، والفخر هو الذي ذكره الشيخ، في الرد على المتكلمين، لما ذكر تصنيفه الذي ذكر هنا، قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين، وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى.

وتأمل أيضًا: ما ذكره في اللات والعزى ومناة، وجعله فعل المشركين معها، هو بعينه الذي يفعل بدمشق وغيرها، وتأمل قوله على حديث ذات أنواط، هذا قوله في مجرد مشابهتهم في اتخاذ شجرة، فكيف بما هو أطم من ذلك من الشرك بعينه؟! فهل للزائغ بعد هذا متعلق بشيء من كلام هذا الإمام؟! وأنا أذكر لك لفظه، الذي احتجوا به على زيغهم» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعليق على كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنا من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، أو تبديع، أو تفسيق، أو معصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى، انتهى كلامه.

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠٤-٤٠٥).

وهذا صفة كلامه في المسألة، في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغته الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة، من تكفير أو تفسيق أو معصية.

وصرح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا: أن كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقال في الرد على المتكلمين، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيرًا، قال: وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه، من الملائكة والنبيين وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام،ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش، والزنى والخمر والميسر؛ ثم تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا فيها، فكانوا مرتدين.

وأبلغ من ذلك: أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الرازي، قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين، انتهى كلامه.

فتأمل هذا، وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة، التي يذكر أعداء الله، لكن ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، على أن الذي نعتقده وندين الله به ونرجو أن يثبتنا عليه: أنه لو غلط هو، أو أجل منه في هذه المسألة، وهي مسألة: المسلم إذا أشرك بعد بلوغ الحجة، أو المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين، أو يزعم أنه على حق، وغير ذلك من الكفر الصريح الظاهر، الذي بينه الله ورسوله، وبينه علماء الأمة، أنا نؤمن بما جاءنا عن الله وعن رسوله من تكفيره، ولو غلط من غلط، فكيف والحمد لله ونحن لا نعلم عن واحد من العلماء خلافًا في هذه المسألة، وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فرعون ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [طه:٥١] أو حجة قريش

﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي ٱلْمِلَّةِ ٱلْآخِرَةِ﴾ الآية [ص: ٧]» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في (الرسالة السنية)، لما ذكر حديث الخوارج، ومروقهم من الدين، وأمره ﷺ بقتالهم، قال: فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه ممن انتسب إلى الإسلام، من مرق منه مع عبادته العظيمة، حتى أمر ﷺ بقتالهم. فليعلم: أن المنتسب إلى الإسلام والسنة، قد يمرق أيضًا من الإسلام في هذه الأزمان، وذلك بأسباب؛ منها: الغلو الذي ذمه الله في كتابه، حيث يقول: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧] وعلي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حرق الغالية من الرافضة، فأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة، فقذفهم فيها، واتفق الصحابة على قتلهم، لكن ابن عباس، كان مذهبه: أن يقتلوا بالسيف بلا تحريق، وهو قول أكثر العلماء، وقصتهم معروفة عند العلماء.

وكذلك الغلو في بعض المشائخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح ونحوه، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية، مثل أن يقول يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو أجرني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل؛ فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبد وحده لا شريك له، لا يجعل معه إلهًا آخر، والذين يجعلون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا معتقدين أنها تخلق الخلائق، أو تنْزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو صورهم، ويقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ويقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨] فبعث الله رسوله ﷺ ينهى أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] الآية. قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح، وعزيرا، والملائكة.

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠٥-٤٠٧).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات، ثم قال: وعبادة الله وحده لا شريك له هي أصل الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وكان ﷺ يحقق التوحيد، ويعلمه أمته، حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئتَ، قال: «**أجعلتني لله ندًّا؟ بل ما شاء الله وحده**»، ونهى عن الحلف بغير الله، فقال: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»، وقال في مرض موته: «**لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذر ما صنعوا، وقال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبد**» وقال: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلوا علي حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني**»؛ ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المساجد على القبور، ولا الصلاة عندها، وذلك لأنه من أكبر أسباب عبادة الأوثان، وتعظيم القبور، ولهذا اتفق العلماء، على أنه من سلم على النبي ﷺ عند قبره، أنه لا يتمسح بحجرته، ولا يقبلها؛ لأنه إنما يكون ذلك لأركان بيت الله، فلا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق، كل هذا لتحقيق التوحيد، الذي هو أصل الدين، ورأسه، الذي لا يقبل الله عملًا إلا به، ويغفر لصاحبه، ولا يغفر لمن تركه، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨] الآية.

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه، فأعظم آية في القرآن الكرسي ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال ﷺ: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة**» والإله هو الذي تألهه القلوب، عبادة له، واستعانة به، ورجاء له، وخشية، وإجلالًا، انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فتأمل أول الكلام وآخره، وتأمل كلامه فيمن دعا نبيًّا أو وليًّا، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني، ونحوه، أنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، هل يكون هذا إلا في المعين؟ والله المستعان، وتأمل كلامه في اللات والعزّى ومناة، وما ذكر بعده، يتبين لك

الأمر، إن شاء الله تعالى» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال أبو العباس أيضًا -في الكلام على كفر مانعي الزكاة-: والصحابة لم يقولوا: أنت مقر بوجوبها، أو جاحد لها، هذا لم يعهد عن الخلفاء والصحابة، بل قد قال الصديق لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «والله لو منعوني عقالًا أو عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها»، فجعل المبيح للقتال مجرد المنع، لا جحد الوجوب. وقد روي: أن طوائف منهم كانوا يقرون بالوجوب، لكن بخلوا بها، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعهم سيرة واحدة، وهي قتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم، وغنيمة أموالهم، والشهادة على قتلاهم بالنار، وسموهم جميعهم أهل الردة، وكان من أعظم فضائل الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عندهم: أن ثبته الله عند قتالهم، ولم يتوقف كما توقف غيره، فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله، وأما قتال المقرين بنبوة مسيلمة، فهؤلاء لم يقع بينهم نزاع في قتالهم، انتهى.

فتأمل كلامه في تكفير المعين، والشهادة عليه إذا قتل بالنار، وسبي حريمه وأولاده عند منع الزكاة، فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين، عدم تكفير المعين.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: وكفر هؤلاء، وإدخالهم في أهل الردة، قد ثبت باتفاق الصحابة، المستند إلى نصوص الكتاب والسنة، انتهى كلامه.

ومن أعظم ما يحل الإشكال في مسألة التكفير والقتال، عمن قصده اتباع الحق: إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، وإدخالهم في أهل الردة، وسبي ذراريهم، وفعلهم فيهم ما صح عنهم، وهو أول قتال وقع في الإسلام، على من ادعى أنه من المسلمين، فهذه أول وقعة وقعت في الإسلام، على هذا النوع، أعني المدعين للإسلام، وهي أوضح الواقعات التي وقعت من العلماء عليهم من عصر الصحابة إلى وقتنا هذا» اهـ[٢].

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠٧- ٤١٠).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٤١٨-٤١٩).

ونقل عن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا: «والمراد بهذا: أن بعض الملحدين نسب إلى الشيخ أن هذا شرك أصغر، وشبهته أنه ذكره في الفصل الثاني، الذي ذكر في أوله الأصغر، وأنت -رحمك الله- تجد الكلام من أوله إلى آخره في الفصل الأول والثاني صريحًا لا يحتمل التأويل من وجوه كثيرة: منها: أن دعاء الموتى، والنذر لهم، ليشفعوا له عند الله، هو الشرك الأكبر، الذي بعث النبي ﷺ بالنهي عنه، فكفر من لم يتب منه، وقاتله وعاداه. وآخر ما صرح به قوله آنفًا: وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلى آخره، فهل بعد هذا البيان بيان، إلا العناد، بل الإلحاد؟!

ولكن تأمل قوله أرشدك الله: وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر، إلا من عادى المشركين إلى آخره، وتأمل أن الإسلام لا يصح إلا بمعاداة أهل الشرك الأكبر، وإن لم يعادهم فهو منهم، وإن لم يفعله» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال العلامة ابن القيم في (إغاثة اللهفان)، في إنكار تعظيم القبور: وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين، إلى أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابا، سماه: (مناسك المشاهد)، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عبادة الأصنام، انتهى، وهذا الذي ذكره العلامة ابن القيم رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد، فقد رأيت ما قال فيه بعينه، فكيف ينكر تكفير المعين؟!» اهـ[2].

فهذه بعض النقولات، تبين أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبتدع ويحدث أو يخرج عما عليه سلفه من أئمة الدين وعلماء المسلمين في تكفيره للزنادقة وعباد القبور، وتبين تقرير الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ في هذه المسألة، وفيها الرد على من نسب إليهما الحكم للقبوريين بالإسلام لوجود عذر كالجهل ونحوه، وتبين أن الاحتجاج والتمسك بكلام لهما رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ سنة قديمة لأعداء الدعوة

(١) الدرر السنية (٩/ ٤١٣-٤١٤).

(٢) الدرر السنة (٩/ ٤٢١).

وخصومها، فالمعاصرون من أعداء هذه الدعوة الذين لبسوا لباسها وأظهروا الدفاع عنها لم يتجاوزوا الشبه التي نشط أعداء الدعوة بالأمس في مواجهة الدعوة بها، والتشويش عليها، محاماة ومجادلة عن الزنادقة وعباد القبور.

ومن تقريرات أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في ذلك:

ما بينه العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد بين أن هذه الشبه هي ما ينشره الخصوم وواجهوا به الشيخ الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تشغيبًا وتشويشًا على دعوته السلفية، ومن رؤوس الخصوم الألداء داود بن جرجيس العراقي، فهو يردد هذه الشبه، وورثها لمن بعده ممن خرج من ضئضئه، ومنهم من هم من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، فهم يحملونها إلى يومنا هذا.

فمما قاله العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا العراقي ينصب العداوة لكل من آمن بالله، ودعا إلى توحيده وهو عدو كل موحد ونصير كل ملحد، وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمان ومكان، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام:١١٢-١١٣].

والبصير إذا نظر في أوراق هذا العراقي علم أن ما ذكره الله تعالى في هذه الآيات لا يعدوه، بل هذه حاله وأمثاله وهم كثيرون لا كثرهم الله؛ فكم صرفوا ضعفاء العقول عن الإيمان، وعن أدلة القرآن، وذلك أنه يحاول بشبهاته وترّهاته أن يجعل الميت أو الغائب شفيعًا يسأله ويقصده، ويرغب إليه بالدعاء والاستغاثة والتذلل والخضوع له بما لا يصلح إلا لله تعالى، وقد أخبر تعالى أن اتخاذ الشفعاء من دين المشركين، كما قال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ [الزمر:٤٣] إلى قوله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر:٤٤]، والشفاعة كذلك لا يملكها غيره، ولا تحصل إلا

بشروط إذن الله للشافع رحمة للمشفوع له، وكرامة للشافع، ولا يقع الإذن إلا في حق من رضي الله دينه وهم أهل التوحيد والإخلاص، الذين لم يتخذوا من دونه شفيعًا والمدعو لا يشفع لمن دعاه، كما دلَّ عليه الآيات المحكمات، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام:٥١] فسبحان الله أين ذهب عقول هؤلاء الغلاة المشركين عن هذه الآيات المحكمات البينات؟

وقد أخبر تعالى أن اتخاذ الشفعاء هو دين أهل الشرك بالله من عبدة الأوثان، كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس:١٨] إلى قوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾، فأخبر أنه شرك ونزه نفسه عنه، وأخبر أن قولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ يمنع حصول الشفاعة لهم بطلبها من غير من يملكها.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر:٣] فأخبر تعالى أنهم تولوهم من دون الله بالعبادة، وأنهم إنما أرادوا بذلك أن يقربوهم إلى الله بشفاعتهم لهم، فأخبر تعالى أن هذا هو الكفر بالله، بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ [الزمر:٣] و(كفار) صيغة مبالغة أبلغ من كافر. وهذا الذي ذكره الله تعالى عن المشركين هو الواقع من كثير من هذه الأمة في حق أرباب القبور، جهلًا منهم بحقيقة الشرك» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما بعد: فإنا قد اطلعنا على أشياء وجدناها في كتب عثمان بن منصور بعد وفاته، فمن ذلك: منظومة أنشأها في مدح داود بن جرجيس، وتعظيمه بما تصدى له من الرد على المسلمين الموحدين، فاتفقا على تأييد الشرك ونصرته، والإنكار على من دعا إلى توحيد الله بالعبادة، الذي دلت عليه الآيات المحكمات، والأحاديث

(١) كشف ما ألقاه إبليس (ص:٨٣-٨٥).

الصحيحة، واعتقدا إسلام عبدة الأوثان» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم: أيها الطالب للحق، الراغب في معرفة الإخلاص والصدق، أنه ورد علينا أوراق صدرت من رجل سوء، تتضمن التحذير من التكفير، من غير تحقيق ولا تحرير، يقول فيها: قال شيخ الإسلام ابن تيمية...» اهـ إلى أن قال: «وهذا الرجل قد أخذ بطريقة من يكفر بتجريد التوحيد، فإذا قلنا: لا يعبد إلا الله ولا يدعى إلا هو، ولا يرجى سواه ولا يتوكل إلا عليه، ونحو ذلك من أنواع العبادة التي لا تصلح إلا لله، وأن من توجه بها لغير الله فهو كافر مشرك، قال: ابتدعتم وكفرتم أمة محمد، أنتم خوارج، أنتم مبتدعة، وأخذ من كلام شيخ الإسلام في أهل البدع، ما كتبه يعرض بأهل التوحيد، ولا يخفى ما قاله شيخ الإسلام فيمن أشرك بالله، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويسألهم ويتوكل عليهم، كفر إجماعا».

وغاية ما موَّه به هذا على الجهال: أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر في أهل المقالات الخفية أنها وإن كانت كفرًا، فلا ينبغي أن يكفر صاحبها حتى تقوم عليه الحجة» اهـ[2].

وأتم كلامه، ثم قال: «فانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي لا يقبل اللبس، فإنه لما ذكر من تقدمت الإشارة إليهم، من أرباب المقالات، قال: وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة، التي يعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين الإسلام، بل اليهود والنصارى والمشركون يعلمون أن محمدًا ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله، من الملائكة والنبيين، والشمس والقمر والكواكب، والأصنام وغير ذلك، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلاة، وإيجابه لها، وتعظيم شأنها، ومثل معاداة اليهود

(١) الدرر السنية (١١/ ٥١٢).
(٢) الدرر السنية (١١/ ٤٤٦- ٤٤٩)

والنصارى، والمشركين، والصابئين، والمجوس، ومثل تحريم الفواحش، والربا والميسر، ونحو ذلك، ثم تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع فكانوا مرتدين، انتهى كلامه، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فتأمل قوله: مثل معاداة اليهود والنصارى والمشركين... إلخ. والذين قال فيهم شيخ الإسلام: إنهم يكونون بمخالفتهم لبعض الشرائع مرتدين، هو الذي نقول به، وعليه أئمة الإسلام قاطبة، وهو الذي ينقم منا هذا الرجل، وأمثاله من المنحرفين عن التوحيد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة، يدخل الجنة ولا يدخل النار، فهو ضال، مخالف للكتاب والسنة، والإجماع، انتهى.

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الفخر الرازي صنف (السر المكتوم في عبادة النجوم) فصار مرتدًّا إلا أن يكون قد تاب بعد ذلك، فقد كفر الرازي بعينه، لما زين الشرك.

وقال بعد أن ذكر العلة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، والنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، قال: فسد الذريعة ألا يصلي في هذه الساعة، وإن كان المصلي لا يصلي إلا لله، ولا يدعو إلا الله، لئلا يفضي إلى دعائها والصلاة لها، وهذا من أسباب الشرك، الذي ضل به كثير من الأولين والآخرين، حتى شاع ذلك في كثير ممن ينتسب إلى الإسلام، وصنف كتابًا على مذهب المشركين، مثل أبي معشر البلخي، وثابت بن قرة، وأمثالهما ممن دخل في الشرك، وآمن بالجبت والطاغوت، وهم ينتسبون إلى الكتاب، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [النساء: ٥١]. انتهى.

فانظر إلى هذا الإمام، الذي نسب عنه من أزاغ الله قلبه، عدم تكفير المعين، كيف ذكر عن الفخر الرازي، وأبي معشر، وغيرهما من المصنفين المشهورين، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على قول العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: «وتأمل أيضًا ما ذكره العلامة ابن القيم، بعد ذكره ما تقدم، وذكره أنواعًا من الشرك، كما هو الواقع في زمانه، وما بعده ينبغي أن نذكره هنا أيضًا.

قال: ومن أنواعه: طلب الحوائج من الموتى، والاستعانة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم. فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، فضلًا لمن استغاث به، وسأله قضاء حاجته، أو سأله أن يشفع له إلى الله فيها، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، كما تقدم، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استعانته وسؤاله سببًا لإذنه، وإنما السبب لإذنه كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنْزلة من استعان في حاجة بما يمنع حصولها، وهذه حالة كل مشرك.

والميت محتاج إلى من يدعو له، ويترحم عليه، ويستغفر له، كما وصانا النبي ﷺ إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، ونسأل لهم العافية، والمغفرة، فعكس المشركون هذا، وزاروهم زيارة العبادة، واستقضاء الحوائج، والاستغاثة بهم، وجعلوا قبورهم أوثانًا تُعبد، وسموا قصدها حجاً، واتخذوا عندها الوقفة، وحلق الرؤوس، فجمعوا بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبتهم إلى التنقص بالأموات، وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين له الذين لم يشركوا به شيئًا بذمهم، وعيبهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به وأنهم يوالونهم عليه.

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٤٥٠-٤٥٢).

وهؤلاء هم أعداء الرسل والتوحيد في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم، ولله در خليله إبراهيم حيث يقول: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦]. وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله، وجرد رجاءه لله، وذله لله، وتوكله على الله، واستعانته بالله، والتجاءه إلى الله، واستغاثته بالله، وأخلص قصده متبعًا لأمره، متطلبًا لمرضاته، إن سأل سأل الله وإذا استعان استعان بالله، وإذا عمل عمل لله، فهو لله وبالله، ومع الله، انتهى.

فتأمل قوله: وما أكثر المستجيبين لهم؛ وقوله: وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد التوحيد لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله... إلى آخره، يتبين لك: خطأ ذلك المفتون وضلاله، خصوصًا إذا عرفت أن هذا الشرك الأكبر قد وقع في زمانهما، وكفّرا أهله بالكتاب والسنة والإجماع، وبينا أنه لم ينج منه إلا القليل، الذين هذا وصفهم، وهم الغرباء في الأمة، الذين أخبر بهم النبي ﷺ بقوله: «**ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**»، ولا ريب أن الله تعالى لم يعذر أهل الجاهلية، الذين لا كتاب لهم، بهذا الشرك الأكبر، كما في حديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ: «**إن الله نظر إلى أهل الأرض، فمقتهم عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب**» فكيف يعذر أمة كتاب الله بين أيديهم، يقرؤونه، ويسمعونه، وهو حجة الله على عباده، كما قال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وكذلك سنة رسول الله ﷺ التي بين فيها افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، ثم يجيء من يموِّه على الناس، ويفتنهم عن التوحيد، بذكر عبارات لأهل العلم، يزيد فيها وينقص، وحاصلها الكذب عليهم؛ لأنها في أناس لهم إسلام ودين، وفيهم مقالات كفّرهم بها طائفة من أهل العلم، وتوقف بعضهم في تكفيرهم حتى تقوم عليهم الحجة ولم يذكرهم بعض العلماء في

جنس المشركين، وإنما ذكروهم في الفساق، كما ستقف عليه في كلام العلامة ابن القيم إن شاء الله تعالى» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحًا تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ومفندًا قول من نسب إليهم إعذار عباد القبور بالجهل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قولنا في هؤلاء المبتدعة الذين ذكرهم شيخ الإسلام، وذكرهم العلامة ابن القيم، قولهما، وقول السلف، والأئمة فيهم، ننكر على كل مبتدع بدعته، ونعتقد فساد ما أصلوه من أصول بدعهم. فنحن- بحمد الله- متبعون لا مبتدعون، ننكر الشرك الأكبر، ونكفر أهله، وننكر البدع، ونناظر أهلها بالسنة، فله الحمد على ما هدانا.

وأما أهل الإشراك فقد عرفت ما قال الله فيهم، وما قرره هذا الإمام وغيره من العلماء، من تكفيرهم بالشرك في الإلهية، ومخالفة الشريعة، وملة الشرك: ملة كفر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾ [الحج: ١٧].

فأهل الإيمان هم أهل الحق، ما عداهم من الملل الخمس فملل كفر قطعًا، ومن لم يعرف هذا، ولم يفهم هذا، ولم يفهم الفرق، فهو جاهل مفتون ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الفتاوى المصرية): قد قال بعض الناس إنه تجوهر، وهذا قول قوم داوموا على الرياضة مدة، فقالوا: لا نبالي بما عملنا، وإنما الأمر والنهي رسم العوام، ولو تجوهروا سقط عنهم، وحاصل النبوة يرجع إلى الحكمة والمصلحة، والمراد منها ضبط العوام، ولسنا من العوام فندخل في التكليف؛ لأنا قد تجوهرنا، وعرفنا الحكمة. فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى، بل هم أكفر أهل الأرض، فإن اليهود والنصارى آمنوا ببعض، وكفروا ببعض، وهؤلاء كفروا بالجميع،

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٤٦٤-٤٦٧).

خارجون عن التزام شيء من الحق.

ثم قال: ومن جحد بعض الواجبات الظاهرة المتواترة، أو جحد بعض المحرمات الظاهرة، كالفواحش والظلم، والخمر والزنا والربا، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة، كالخبز واللحم والنكاح، فهو كافر مرتد، يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

قلت: ولم يقل شيخ الإسلام: إنهم يعذرون بالجهل، بل كفّرهم وقال: إنهم ارتدوا. قال: ومن أضمره فهو منافق، لا يستتاب عند أكثر العلماء. ومن هؤلاء: من يستحل بعض الفواحش، كمؤاخاة النساء الأجانب، والخلوة بهن، والمباشرة لهن، ويزعم أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن، وإن كان محرمًا في الشريعة.

وكذلك من يستحل ذلك من المردان، ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم، ومباشرتهم، هو طريق لبعض السالكين، حتى يترقى في محبة المخلوق، إلى محبة الخالق، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى، كما يستحلها من يقول: إن اللواط مباح بملك اليمين، هؤلاء كلهم كفار باتفاق أئمة المسلمين، انتهى.

قلت: فنحن- بحمد الله- ننكر هذه الكفريات، ونعادي أهلها، فإن أبى المنحرف، إلا أن يطعن علينا بقوله: كفرتم أمة محمد، قلنا: معاذ الله، لا نكفر مسلمًا، ولا نجحد ما أعطى الله أمة محمد ﷺ من الفضائل، التي لم يعطها أمة قبلها، وهم الأمة الوسط بنص الكتاب، فالقرون المفضلة لا ريب أن الإسلام فيها أظهر، والعلم والصلاح فيها أكثر، والنبي ﷺ أكثر الأنبياء تابعًا يوم القيامة، لكن كلما كان أقرب إلى عهده، فالخير فيهم أكثر، والبدعة فيهم أقل وأندر، وكلما تباعد عن ذلك العهد كان بالعكس. وحدث في الأمة ما حدث، وعمت البلوى بما وقع من تلك الشرور، التي ذكرها شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ تعالى، وغيرهما، كابن وضاح، وأبي شامة في (الباعث على إنكار البدع والحوادث)، فلقد صدقوا وبينوا، وفرقوا بين الهدى والضلال.

فتأمل ما ذكره الله في كتابه عن أهل الكتاب، يتبين لك الصواب، ويظهر لك أن بعد تلك القرون المفضلة انتشرت البدع، وحدث في الأمة ما قد ذكره شيخ الإسلام فيما تقدم، وذكر أن منهم من هو أكفر من اليهود والنصارى، كالباطنية الإسماعيلية، والقرامطة ونحوهم. ومن هذه الطوائف حدث البناء على القبور والمشاهد، وحدث الغلو ومقدمات الشرك، وعمت البلوى بهذه الأمور، فأنكر ذلك العلماء، وحكوا ما قد جرى من الشرك وعبادة الأوثان، حتى وقع ذلك فيمن يدعي الزهد والعبادة، وبلغ الشيطان من كثير الأمة مراده» اهـ(١).

ومما بينه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفصلًا قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفندًا احتجاج أهل التشبيه والتلبيس فيما لم يفهموه من كلامه أو ما أجروه على غير مراده، كما يفعل أتباعهم على الضلال اليوم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بناء المساجد على القبور محرم، ولو بني عليها غير مسجد نهي عنه باتفاق العلماء، فهذا من وسائل الشرك المحرمة)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واعلم أن لفظ الدعاء، والدعوة في القرآن، يتناول معنيين: دعاء العبادة، ودعاء المسألة. وكل عابد سائل، وكل سائل عابد، وأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه، وإذا جمع بينهما فإنه يراد بالسائل الذي يطلب جلب المنفعة ودفع المضرة بصيغ السؤال والطلب، ويراد بالعابد: من يطلب ذلك بامتثال الأوامر، وإن لم يكن هناك صيغة سؤال، ولا يتصور أن يخلو داع لله دعاء عبادة أو دعاء مسألة؛ من الرغب والرهب، والخوف والطمع)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الدين الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو عبادة الله وحده لا شريك له. فإذا كان مطلوب العبد من الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، مثل شفاء مريضه، أو وفاء دينه، أو عافيته مما به من بلاء الدنيا والآخرة، وانتصاره على عدوه، أو هداية قلبه، أو غفران ذنبه، وأمثال ذلك، فهذا لا يجوز أن يطلب إلا من الله. ولا يجوز أن يقال لملك ولا نبي، ولا شيخ ولا جني: اغفر

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٤٧٠-٤٧٣).

لي، انصرني. فمن سأل مخلوقا شيئًا من ذلك، فهو مشرك به، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهذا مثل النصارى، وكذلك قوله: يا سيدي، أنا في جيرتك، فلان يظلمني، يا شيخي فلان، انصرني عليه) انتهى.

قلت: فتأمل كلام شيخ الإسلام هذا، وانظر ما يقع من هذا الشرك على ألسن كثير. وكان يكفينا في معرفة ما وقع من الشرك وبيانه ما ذكره الله تعالى في قصص الأنبياء، وغيرهم، من الشرك الذي نهى الله عنه، وأخبر أنه لا يغفره، ودخول الواقع من الناس تحت ما ذكره، من شرك الأمم، وشرك العرب، الذي بعث الله رسوله محمدًا ﷺ ينهاهم عنه، وإنما ذكرنا ما ذكرنا عن العلماء في بيان ذلك، وبيان ما وقع منه في طوائف من هذه الأمة؛ ليتبين سبيل أهل العلم والإيمان، ولينقطع ما تعلق به المبطلون، وحرفوه على أهل العلم، وأن الحجة فيما قرره العلماء في بيان التوحيد، وما ينافيه من الشرك، بالحجج القاطعة، والبراهين الظاهرة.

فتأمل كلام أهل السنة والجماعة يطلعك على معاني القرآن، فرحمة الله على أئمة المسلمين، وسلف الموحدين.

وأعلى الهمم وأشرفها: إعظام الرغبة فيما أمر الله به من تدبر القرآن، كما قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٤-٢٥].

فتدبر أيها الناصح لنفسه: ما أمر الله به من توحيد العبادة، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦٓۚ إِلَيۡهِ أَدۡعُواْ وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ﴾ [الرعد: ٣٦]، وقال: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقال: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا﴾

[الروم: ٣٠] إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢]، وإقامة الوجه، هو: إخلاص العبادة لله، والحنيف: المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه.

وتدبر ما افتتح به المرسلون دعوتهم، في كثير من سور القرآن، ففي سورة الأعراف: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وتأمل ما أجابوه به: ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ﴾ [الأعراف: ٧٠]، فقد عرفوا ربهم وأنه الله لكنهم أبوا أن يخلصوا له العبادة، والإخلاص هو دين الله، ودعوة المرسلين، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢-٣]، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤]، فتقديم المعمول يفيد الحصر، كما في أم القرآن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: لا نعبد غيرك، ولا نستعين إلا بك، وكقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦].

والمقصود: أن الله تعالى بين هذا الدين وفرق بين الموحدين والمشركين، وجعل عداوة المشرك من لوازم هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣].

ثم إن الجاهل المرتاب قال في أوراقه قولًا قد تقدم الجواب عنه، ولا بد من ذكره، قال: فإذا قال المسلم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]، يقصد من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله، أو قال كفرًا، أو فعله، وهو لا يعلم أنه يضاد الشهادتين، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان.

فأقول: انظر إلى هذا التهافت والتخليط، والتناقض، ولا ريب أن الكفر ينافي الإيمان، ويبطله، ويحبط الأعمال، بالكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ويقال: وكل كافر قد أخطأ، والمشركون لا بد لهم من تأويلات، ويعتقدون أن شركهم بالصالحين تعظيم لهم، ينفعهم، ويدفع عنهم، فلم يعذروا بذلك الخطأ، ولا بذلك التأويل، بل قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤] الآية.

فأين ذهب عقل هذا عن هذه الآيات، وأمثالها من الآيات المحكمات؟!

والعلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى سلكوا منهج الاستقامة، وذكروا باب حكم المرتد، ولم يقل أحد منهم أنه إذا قال كفرًا، أو فعل كفرًا، وهو لا يعلم أنه يضاد الشهادتين، أنه لا يكفر لجهله. وقد بين الله في كتابه أن بعض المشركين جهال مقلدون، فلم يدفع عنهم عقاب الله بجهلهم وتقليدهم، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج: ٣] إلى قوله: ﴿إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

ثم ذكر الصنف الثاني: وهم المبتدعون، بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨]، فسلبهم العلم والهدى، ومع ذلك فقد اغتر بهم الأكثرون، لما عندهم من الشبهات والخيالات، فضلوا وأضلوا، كما قال تعالى في آخر السورة ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِ عِلْمٌ ۗ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [الحج: ٧١].

وتقرير هذا المقام قد سلف في كلام العلامة ابن القيم، وكلام شيخ الإسلام، وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في طبقات الناس -من هذه الأمة وغيرها-: الطبقة السابعة عشر: طبقة المقلدين، وجهال الكفرة وأتباعهم وحميرهم الذين هم تبع، يقولون: إنا وجدنا آباءنا على أمة ولنا أسوة بهم، قال: وقد اتفقت الأمة على أن هذه الطبقة كفار، وكانوا جهالًا مقلدين لرؤسائهم، وأئمتهم إلا ما يحكى عن بعض أهل البدع أنه لا يحكم لهؤلاء بالنار وجعلهم بمنْزلة من لم تبلغه الدعوة، وهذا مذهب لم يقل به أحد من أئمة المسلمين، لا الصحابة ولا التابعين، ولا من بعدهم.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**» فأخبر أن أبويه ينقلانه عن الفطرة إلى اليهودية، أو النصرانية، أو المجوسية، ولم يعتبر في ذلك غير المربي، والمنشأ على ما عليه الأبوان.

وصح عنه أنه قال: «**إن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة**»، وهذا المقلد ليس بمسلم وهو عاقل مكلف، والعاقل المكلف لا يخرج عن الإسلام أو الكفر. قال: والإسلام هو: توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسوله واتباعه فيما جاء به، فما لم يأت العبد بهذا فليس بمسلم وإن لم يكن معاندًا، فهو كافر جاهل.

وغاية هذه الطبقة: أنهم كفار جهال، غير معاندين، وعدم عنادهم لا يخرجهم عن كونهم كفارا؛ فإن الكافر من جحد توحيد الله، وكذب رسوله إما عنادًا وإما جهلًا وتقليدًا لأهل العناد، وقد أخبر الله في القرآن في غير موضع، بعذاب المقلدين لأسلافهم من الكفار، وأنهم يتحاجون في النار، وأن الأتباع يقولون: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨]. انتهى ملخصًا.

وهذه الآية لها نظائر كثيرة في القرآن، والحمد لله على حسن البيان. وقد دلت الآيات المحكمات على كفر من أشرك بالله غيره في عبادته قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ

ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر: ٨]، ولها نظائر كثيرة سوى ما تقدم، كقوله: ﴿قَالُوٓاْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٣٧]. ففي هذه الآية من البيان أن معظم شركهم هو دعاؤهم، وأنه كفر بالله، فلا اعتبار بمن أعمى الله بصيرته عن تدبر كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وهذا الجاهل يدعي أنه ينقل من «منهاج السنة» لشيخ الإسلام، وقد عرفت ما في ذلك من فساد قصده، ووضعه العبارة في غير من هي له، ومن قصد بها. وهذا كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (المنهاج) يطابق ما قد أسلفناه عنه في هذا الجواب» اهـ[1].

فهذه النقول عن العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها الرد على من احتج بمقولات عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ وظنها له في الحكم لعباد القبور بالإسلام، وهي عليه لا له، وتبين أن هذه الشبه التي يروج لها خصوم الدعوة اليوم ليست جديدة، بل هي قديمة، وإن اختلفت طريقة عرضها، وسياق نشرها.

ومثل ذلك ما نبه عليه العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في مواضع عديدة في عدد من رسائله وكتبه لاسيما تلك التي عقدها للرد على داود بن جرجيس وعثمان بن منصور وغيره من المعارضين للدعوة، فقد بيَّن بيانًا شافيًا كافيًا لمن عنده بقية مما فطره الله عليه من محبة الله والانقياد له، والنفرة عن الشرك والبراءة منه، وفيه بيان واضح أن هذه الشبه التي يوجهها الأحفاد اليوم إنما هي تبعًا للآباء والأجداد، ورثوها عنهم، فهم يحملون ما حملوه من المعاداة للتوحيد وأهله والتنفير عن دعاته والصد عن سبيل الله.

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٤٧٤-٤٨٢).

فمن قول العلامة عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن عادة هذا العراقي: أنه إذا رأى عبارة في مدح أهل السنة والجماعة وعدم تكفيرهم ادعاها لنفسه وشيعته من عباد القبور والصالحين، والمتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور، وأعجب من هذا في الجهالة وأبعد في التيه والضلالة أنه زعم أن هذين الشيخين لا يقولان بتأثيم من دعا الأولياء والصالحين واستغاث بهم من دون الله في حاجاته وملماته، وأنهما عذراه وقالا: هو معذور مأجور. ويل أمه! ما أكذبه، وما أضله عن الفهم الصحيح وأبعده! جميع عباراتهما، وكل مصنفاتهما صريحة ظاهرة في تضليل فاعل ذلك والحكم عليه بالشرك الأكبر، وأنه ممن عدل بالله وسوى بربه غيره، وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدًّا، وأن الله سبحانه بعث جميع رسله وأنزل سائر كتبه ليعبد وحده لا شريك له، ويكفر بما عبد معه من الأنداد والآلهة.

وهذا أصرح شيء وأظهره في الكتاب والسنة، وكلام علماء الأمة وفقهائها، لا سيما شيخ الإسلام وتلميذه، فإنهما قد اهتما بهذا الأصل وقرراه ووضحاه وأقاما عليه من الأدلة والبراهين ما يعز جمعه واستيفاؤه» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يوضح كلامه وأنه يكفر عباد القبور، ولا يحكم بإسلامهم، خلافًا لما يزعمه داود بن جرجيس، قال: «فبطل استدلال العراقي، وانهدم من أصله، كيف يجعل النهي عن تكفير المسلمين متناولًا لمن يدعو الصالحين ويستغيث بهم مع الله، ويصرف لهم من العبادات ما يستحقه إلا الله؟ وهذا باطل بنصوص الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة.

ومن عجيب جهل العراقي: أنه يحتج على خصمه بنفس الدعوى، والدعوى لا تصلح دليلًا؛ فإن دعوى العراقي لإسلام عباد القبور تحتاج دليلًا قاطعًا على إسلامهم، فإذا ثبت إسلامهم منع من تكفيرهم، والتفريع ليس مشكلًا. ومعلوم أن من كفر

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس (ص١٧-١٨).

المسلمين لمخالفة رأيه وهواه كالخوارج والرافضة أو كفر من أخطأ في المسائل الاجتهادية أصولًا أو فروعًا، فهذا ونحوه مبتدع ضال، مخالف لما عليه أئمة الهدى ومشايخ الدين. ومثل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لا يكفر أحدًا بهذا الجنس ولا من هذا النوع، وإنما يكفر من نطق بتكفيره الكتاب العزيز، وجاءت به السنة الصحيحة، وأجمعت على تكفيره الأمة، كمن بدل دينه، وفعل فعل الجاهلية الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين، ويدعونهم مع الله، فإن الله كفرهم وأباح دماءهم وأموالهم وذراريهم بعبادة غيره، نبيًّا أو وليًّا أو صنمًا لا فرق في الكفر بينهم، كما دل عليه الكتاب العزيز والسنة المستفيضة، وبسط هذا يأتيك مفصلًا، وقد مرَّ بعضه» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع تبيينه لكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تعلق به العراقي في حكمه على المشركين بالإسلام، وهو ما يردده أتباعه على الضلال اليوم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجواب عن هذا النقل وما بعده من الكلام أن يقال: أولًا: موضوع الكلام والفتوى في أهل الأهواء، كالقدرية والخوارج والمرجئة ونحوهم، وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين وعبادتهم.

فالعراقي لا يعرف أهل الأهواء وما يراد به، ومع هذا الجهل فالتحريف غالب عليه في كل ما يشير إليه.

ويقال: هذا النقل الذي نقله فيه تكفير من قامت عليه الحجة ولو في المسائل الخفية، ونحن لا نكفر إلا بعد قيام الحجة الرسالية في المسائل الجلية؛ فبطلت الشبهة العراقية.

ومسألة توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة. كل من بلغته الرسالة

---

(١) منهاج التأسيس (ص:٩٨).

وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا هو زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٨]، ووجه الحصر: ما أشرنا إليه من أن التوحيد هو الأصل المقصود بالذات، فراجع كلام المفسرين؛ فبطل ما زعمه هذا الملحد من أن هذه من مسائل أهل الأهواء.

وأما الكلام في تكفير المعين فالمقصود به مسائل مخصوصة، قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة النبوية، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفرًا، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع، كالجهل وعدم العلم بنفس النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزمُ إلا بعد بلوغها؛ ولذلك ذكر هذا في الكلام على بدع أهل الأهواء، وقد نص على هذا فقال في تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال: بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله. وسيأتيك كلامه مفصلا فراجعه إن شاء الله تعالى.

واحتج العراقي بقول الشيخ: وقد يكون له شبهات يعذره الله فيها. وليس في كلام الشيخ العذر بكل شبهة، ولا العذر بجنس الشبهة، فإن هذا لا يفيده كلام الشيخ، ولا يفهمه منه إلا من لم يمارس شيئًا من العلوم، بل عبارته صريحة في إبطال هذا المفهوم، فإنها تفيد قلة هذا، كما في المسائل التي لا يعرفها إلا الآحاد، بخلاف محل النزاع، فإنه أصل الإسلام وقاعدته، ولو لم يكن من الأدلة إلا ما أقر به من يعبد الأولياء والصالحين من ربوبيته تعالى، وانفراده بالخلق والإيجاد والتدبير لكفى به دليلًا مبطلا للشبهة، كاشفًا لها منكرًا لمن أعرض عنه ولم يعمل بمقتضاه، من عبادة الله وحده لا شريك له.

ولذلك حكم على المعينين من المشركين من جاهلية العرب الأميين لوضوح الأدلة، وظهور البراهين. وفي حديث المتفق: «**ما مررت عليه من قبر دوسي أو قرشي فقل له: إن محمدًا يبشرك بالنار**»، هذا وهم أهل فترة، فكيف بمن نشأ من هذه الأمة وهو يسمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية من إيجاب التوحيد والأمر به، وتحريم الشرك والنهي عنه؟! فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لاسيما إن عاند في إباحة الشرك ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعم أنها مستحبة، وأن القرآن دل عليها، فهذا كفره أوضح من الشمس في الظهيرة، ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده وتحريره.

والغالب على كل مشرك أنه عرضت له شبهة اقتضت كفره وشركه، قال تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل:٣٥] عرضت لهم شبهة القدرية، فردوا أمره تعالى ودينه وشرعه بمشيئته القدرية الكونية، وعلى إطلاق هذا العراقي وفهمه تكون هذه الشبهة مانعة من تكفير أعيانهم، والنصارى شبهتهم في القول بالبنوة والأقانيم الثلاثة: كون المسيح خلق من غير أب، بل بالكلمة، فاشتبه الأمر عليهم؛ لأنهم عرفوا من بين سائر الأمم بالبلادة وعدم الإدراك في المسائل الدينية، فلذلك ظنوا أن الكلمة تدرعت في الناسوت، وأنها ذات المسيح، ولم يفرقوا بين الخلق والأمر، ولم يعلموا أن الخلق يكون بالكلمة، لا هو نفس الكلمة، وقد أشار تعالى إلى شبهتهم وردها وأبطلها في مواضع من كتابه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران:٥٩]، وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١]، وأكثر أعداء الرسل عرضت لهم شبهات.

ومن عرف هذا تبين له ضلال العراقي، وأنه نبطي لم يمارس شيئًا من العلوم وإن قل، وقد قيل: يفسد الأديان: نصف متفقه، ويفسد اللسان: نصف نحوي، ويفسد الأبدان: نصف متطبب، فكيف ترى بالمعدم المفلس إذا خاض في العلوم وخبط فيها؟!

والشيخ قيد الشبهة المانعة من التكفير ووصفها بصفة كاشفة، فقال: وقد يكون له شبهات يعذره الله فيها، يريد أن الكلام يخصص بالشبهة التي يعذر فيها. والعراقي أخذ كلامه من غير نظر للقيد والوصف المانع من دخول المشركين وعباد القبور، ولما عرف أن العموم في هذا لا يتجه استدرك فقال: فإن قلت: أكثر المتأخرين على أن المخطئ في المسائل الاعتقادية يفسق ويؤثم، كالرافضة والخوارج والمعتزلة، قلنا: استدلال الشيخ من حيث الجملة في بعض المسائل المختلف فيها.

فنقول له: مسائل دعاء الصالحين والاستعانة بهم من المسائل الاعتقادية، فتدخل في الاستثناء والتفريق بينها وبين أقوال الروافض والخوارج والمعتزلة، فالإخراج لها من كلام الشيخ تحكم وتهور، ولا يصير إليه من عرف الحقائق، والصواب أن عباد القبور شر الأصناف، وأن شبهتهم أوهن الشبه وأضعفها، وفي حديث ابن مسعود: «**إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد**» رواه أحمد في مسنده.

وهذا العراقي في إخراجه الخوارج ونحوهم من العذر بالشبهة، وقوله في عباد القبور: إنهم معذورون؛ تابع لهواه، دائر معه في هذا ونحوه، ولو كان فيه الهلاك الأبدي والشقاء السرمدي، عياذًا بالله من جهد البلاء.

إذا عرفت أن استثناءه واستدراكه على كلام الشيخ برأي أكثر المتأخرين في عدم الاعتداد والعذر بالشبه في العقائد، فاعلم أن هذا الاستدراك مبني على فهم فاسد، وعدم تحقيق؛ فإن الشيخ لم يرد ما قاله العراقي من المسائل الاعتقادية التي تعلم من الدين بالضرورة، وإنما يريد ما فيه شبهة يخفى دليلها على مثل القائل بها، ولا تقوم عليه حجة يكفر مخالفها إلا بتوقيف وكشف، ولا فرق في ذلك بين المسائل الاعتقادية والعملية.

وأما مسألة عبادة القبور ودعائها مع الله فهي مسألة وفاقية التحريم، وإجماعية المنع والتأثيم، فلم تدخل في كلام الشيخ لظهور برهانها، ووضوح أدلتها، وعدم اعتبار الشبهة فيها. هذا وجه الإخراج والاستدراك، لا ما زعمه الغبي، فإن الخوارج لا يكفرهم الشيخ، ولا كثير من أهل العلم، وقد سئل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الخوارج: «أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا»، فما أخرجه العراقي غير خارج، ما أدخله غير داخل، فكلامه مجرد تخبيط لا يروج على النقاد.

وأما الذي أمر أهله أن يحرقوه ويذروه، فهذا لم تقم عليه الحجة التي يكفر مخالفها، وأهل الفترة لا يقاسون بغيرهم. والشيخ قصده أن الأصول قد يجري فيها ذلك، وليس المراد أن كل من عرضت له شبهة في الأصول يعذر بها، وسيأتيك لهذا مزيد بيان إن شاء الله.

واعلم أن المراد بقول الشيخ في المنع من تكفير أهل الأهواء ومن عرضت له شبهة يعذره الله فيها، المقصود به: العذر في الجملة، فيصدق بعدم التكفير، ولو مع وجود الفسق والعقاب كما جاء في الخوارج ونحوهم. والشيخ قيد التكفير المنفي بقوله: أول من أحدث تكفير المسلمين أهل الأهواء. وعباد القبور ليسوا عنده بمسلمين، وصناعة العلم محظورة ممنوعة على من لم يعرف توحيد الإلهية، وفاته النصيب والحظ من الأنوار الرسالية، فإن العلم نور يقذفه الله في القلب، يبصر به صاحبه الحقائق على ما هي عليه» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا على نقل داود بن جرجيس العراقي لكلام شيخ الإسلام والاحتجاج به بعدم تكفير المشركين، وأنهم في جملة المسلمين، قال: «أكثر هذا العراقي من التشبيه بعدم تكفير المخطئ وعدم تأثيمه، وقد مر من الجواب عن هذه الشبه ما فيه كفاية. وأكثر كلامه تكرير وإسهاب، يوهم الجهال به أنه قد قرر الصواب، وأوضح الخطاب، ولا يروج هذا إلا على العوام ومن لا بصيرة له بحقيقة دين الإسلام.

---

(١) منهاج التأسيس (ص: ١٠٠-١٠٥).

وقد قدمنا أن طرد قول العراقي واستدلاله يفيد عدم التأثيم والتكفير في الخطأ في جميع أصول الدين، كالإيمان بوجود الله وربوبيته وإلهيته وقدره وقضائه، والإيمان بصفات كماله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث والكائنات قبل كونها، والمنع من التكفير والتأثيم بالخطأ في هذا كله رد على من كفر معطلة الذات، ومعطلة الربوبية، ومعطلة الأسماء والصفات، ومعطلة إفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأنه لا يعلم الكائنات قبل كونها كغلاة القدرية، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصلين النور والظلمة؛ فإن التزم العراقي هذا كله فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى، وإن زعم أن ثم فرقًا بين هذا وبين مسألة النزاع التي هي دعاء الأموات الغائبين فيما لا يقدر عليه إلا رب العالمين فيوجدنا هذا الفرق، وليوجدنا دليلًا على صحته، فإن لم يفعل -ولن يفعل- بطل تقريره وتأصيله، وعلم أهل العلم والإيمان أنه دلس مشبه، ليس من أهل الفقه والدين، ولا ممن يعرف الإسلام والمسلمين، ويفرق بين الموحدين والمشركين، بل هو في ظلمات الطبع والجهل والشرك المبين.

وكلام شيخ الإسلام إنما يعرفه ويدريه من مارس كلامه وعرف أصوله، فإنه قد صرح في غير موضع أن الخطأ قد يغفر لمن لم يبلغه الشرع، ولم تقم عليه الحجة في مسائل مخصوصة، إذا اتقى الله ما استطاع، واجتهد بحسب طاقته، وأين التقوى والاجتهاد الذي يدعيه عباد القبور والداعون للموتى وللغائبين؟ كيف والقرآن يتلى في المساجد والمدارس والبيوت؟ ونصوص السنة النبوية مجموعة مدونة معلومة الصحة والثبوت؟!

والحديث الذي ذكره الشيخ في رجل من أهل الفترات قام به من خشية الله وخوفه والإيمان بثوابه وعقابه ما أوجب له أن أمر أهله بتحريقه، فأين هذا من هؤلاء الضلال الذين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، واتبعوا ما تتلوا الشياطين على دعاء غير الله، والشرك برب العالمين، فسحقًا لهذا الجاهل المفتري، وبعدًا لكل ضال غوي.

ومن تأمل كلام الشيخ وسياقه عرف مقصوده، وأن الكلام فيمن كفر العصاة وأهل الكبائر، وذكر نزاع الناس في ذلك، ثم قال: وأما السلف والأئمة فاتفقوا على أن الإيمان قول وعمل، فيدخل في القول: قول القلب واللسان، وفي العمل: عمل القلب والأركان.

قال: وقال المنتصرون لمذهبهم: إن للإيمان أصولًا وفروعًا، وهو مشتمل على أركان وواجبات ومستحبات، بمنزلة اسم الحج والصلاة؛ فإن اسم الحج يتناول كل ما يشرع فيه من فعل وترك، مثل الإحرام وترك محظوراته، والوقوف بعرفة ومزدلفة ومنى، والطواف والسعي. ثم الحج مع هذا مشتمل على أركان، متى تركت لم يصح الحج، كالوقوف بعرفة، وعلى ترك محظور متى فعله فسد حجه، وهو الوطء. ومشتمل على واجبات، من فعل وترك، يأثم بتركها عمدًا، ويجب لتركها لعذر أو غيره الجبران بدم، كالإحرام من المواقيت، والجمع بين الليل والنهار بعرفة، وكرمي الجمار ونحو ذلك. ومشتمل على مستحبات من فعل وترك يكمل الحج بها، ولا يأثم بتركها، ولا توجب دمًا، مثل رفع الصوت بالإهلال والإكثار منه، وسوق الهدي، وذكر الله في تلك المواضع، وقلة الكلام إلا في أمر ونهي. فمن فعل ذلك الواجب، وترك المحظور، فقد تم حجه وعمرته، وهو مقتصد من أصحاب اليمين في هذا العمل. لكن من أتى بالمستحب فهو أكمل وأتم حجًّا وعملًا، وهو سابق مقرب، ومن ترك المأمور، وفعل المحظور، لكنه أتى بأركانه، وترك مفسداته فحجه ناقص، يثاب على ما فعله من الحج، ويعاقب على ما تركه، وقد سقط عنه أصل الفرض... إلى أن قال: فمسألة تكفير أهل الأهواء والبدع متفرعة على هذا الأصل. ثم ذكر مذاهب الأئمة في ذلك وذكر تكفير الإمام أحمد للجهمية، وذكر كلام السلف في تكفيرهم وإخراجهم من الثلاث والسبعين فرقة، وغلظ القول فيهم، وذكر الروايتين في تكفير من لم يكفرهم، وذكر أصول هذه الفرق، هم: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، ثم أطال الكلام في عدم تكفير هذه الأصناف. واحتج بحديث أبي هريرة ثم قال: وإذا كان كذلك

فالمخطئ في بعض المسائل إما أن يلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، فإن الإيمان بوجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة، هو من أعظم أصول الإيمان، وقواعد الدين، وإذا كان لا بد من إلحاقه -أي المخطئ- بأحد الصنفين، فإلحاقه بالمؤمنين المخطئين أشد شبهًا من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب، مع العلم بأن كثيرًا من أهل البدع منافقون النفاق الأكبر، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم من زنادقة منافقين، وأولئك في الدرك الأسفل من النار.

فتبين بهذا مراد الشيخ، وأنه في طوائف مخصوصة، وأن الجهمية غير داخلين، وكذلك المشركين، وأهل الكتاب لم يدخلوا في هذه القاعدة، فإنه منع إلحاق المخطئ بهذه الأصناف، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، وهذا هو قولنا بعينه، فإنه إذا بقي معه أصول الإيمان، ولم يقع منه شرك أكبر، وإنما وقع في نوع من البدع فهذا لا نكفره ولا نخرجه من الملة، وهذا البيان ينفعك فيما يأتي من التشبيه بأن الشيخ لا يكفر المخطئ والمجتهد، وأنه في مسائل مخصوصة، وبين أن الإيمان يزول بزوال أركانه وقواعده الكبار، كالحج يفسد بترك ركن من أركانه، وهذا عين قولنا، بل هو أبلغ من مسألة النزاع.

ومن تأمل كلام الشيخ في هذا الباب عرف المراد، ومن أزاغ الله قلبه فلا حيلة فيه.

وحديث الرجل الذي أمر أهله بتحريقه كان موحدًا ليس من أهل الشرك فقد ثبت من طريق أبي كامل عن حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة: «لم يعمل خيرًا إلا التوحيد» فبطل الاحتجاج به على مسألة النزاع.

وأما الخطأ في الفروع والمسائل الاجتهادية إذا اتقى المجتهد ما استطاع فلم نقل بتكفير أحد بذلك ولا بتأثيمه، والمسألة ليست في محل النزاع، فإيراد العراقي لها هنا تكثر بما ليس له وتكبير لحجم الكتاب بما لا يغني عنه فتيلًا.

وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح والشرك العظيم والتعطيل لحقيقة وجود رب العالمين إلا خطؤهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل؟! وهل قتل الحلاج باتفاق أهل الفتوى على قتله إلا ضلال اجتهاده؟! وهل كفر القرامطة وانتحلوا ما انتحلوه من الفضائح الشنيعة، وخلعوا ربقة الشريعة إلا باجتهادهم فيما زعموا؟! وهل قالت الرافضة ما قالت، واستباحت ما استباحت من الكفر والشرك وعبادة الأئمة الاثني عشر وغيرهم، ومسبة أصحاب الرسول ﷺ وأم المؤمنين الصديقة بنت الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إلا باجتهادهم فيما زعموا؟!

وهؤلاء سلف العراقي في قوله: «إن كل خطأ مغفور». وهذا لازم له لا محيص عنه هنا، واستصحب ما ذكر هنا في رد ما يأتي، ويمر عليك من نحو هذه الشبهة، وقد تقدم في أول الجواب ما فيه كفاية، وإنما كررنا الجواب لتكرير الشبهة وإن عادت العقرب فالنعل لها حاضرة» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما العراقي وإخوانه المبطلون، فشبهوا بأن الشيخ لا يكفر الجاهل، وأنه يقول: هو معذور، وأجملوا القول ولم يفصلوا، وجعلوا هذه الشبهة ترسًا يدفعون به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وصاحوا على عباد الله الموحدين، كما جرى لأسلافهم من عباد القبور والمشركين، وإلى الله المصير، وهو الحاكم بعلمه وعدله بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون.

وأما من أعرض عن الهدى ودين الحق، ولم يرفع به رأسًا بعد معرفته أو مع تمكنه من معرفته، فالأدلة القرآنية والأحاديث النبوية دالة على دخول هؤلاء في الوعيد، قال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۢ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ

---

(١) منهاج التأسيس (ص: ٢١٤-٢١٨).

﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٤] الآية» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق رده على تعلق ابن جرجيس بكلام لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحتج به على الحكم بإسلام القبوريين، وهو ما يحتج به أتباعه على الضلال اليوم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل هذا لا يمكن أن يقال في عباد القبور. فتأمل كلام الشيخ واعرف ضلال ابن جرجيس في حمله كلام الشيخ على عذر عباد القبور والأنبياء والصالحين، واعرف سوء فهمه وكثافة حجابه» اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكر لي أنه يزعم، أو بعض تلامذته: أن هذا التخليط مأخوذ من كلام شيخ الإسلام، وهذا من أعجب العجب، كيف ينسب إليه هذا الجهل والضلال، مع وفور عقله وعلمه، ومتانة دينه وجودة بحثه، وامتيازه في العلوم. ولكن إن صح هذا، فله فيه سلف، نقل لنا عن داود بن جرجيس العراقي، أنه يزعم أنه يرد على شيخنا بكلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، فلما وقفنا على كلامه، إذا هو من أجهل خلق الله بكلامه ودينه، وبكلام نبيه، وبكلام أولي العلم من خلقه» اهـ[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل: قال العراقي في رسالته: اعلم أني وجدي ووالدي بيت علم، وعقيدتنا عقيدة السلف، وليس الآن في بغداد من هو على مذهب الإمام أحمد غيري، وأنا تابع لأقوال الشيخين ابن تيمية والعلامة ابن القيم... إلخ» اهـ[٤].

فهذه النقول العظيمة النافعة عن العلامة عبداللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي نزر يسير جدا مما قاله في هذه المسألة تبين أن ما يقرره خصوم دعوة الإمام المجدد اليوم هي ما قرره خصومها بالأمس سواء بسواء، يرددها أعداء وخصوم الدعوة اليوم، غير أنهم ينقضونها باسم الدفاع عنها، وأعداء الأمس ساعوا في نقضها صراحة.

---

(١) منهاج التأسيس (ص:٢٢٨).
(٢) منهاج التأسيس (ص:٢٥٢).
(٣) الدرر السنية (٣/ ٣٤١).
(٤) الدرر السنية (١٢/ ١٨٧).

ومثل ذلك ما قاله وقرره العلامة عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده على ابن جرجيس في احتجاجه بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المحاماة عن القبوريين، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقولك: إن الشيخ تقي الدين والعلامة ابن القيم يقولان: إن من فعل هذه الأشياء لا يطلق عليه أنه كافر مشرك، حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية، من إمام أو نائبه فيصر، وأنه يقال: هذا الفعل كفر، وربما عذر فاعله، لاجتهاد، أو تقليد، أو غير ذلك، فهذه الجملة التي حكيت عنهما، لا أصل لها في كلامهما. وأظن اعتمادك في هذا، على ورقة كتبها داود، ونقل فيها نحوا من هذه العبارة، من اقتضاء الصراط المستقيم، للشيخ تقي الدين، لما قدم عنيزة المرة الثانية، معه هذه الورقة، يعرضها على ناس في عنيزة، يشبه بهذا، ويقول: لو سلمنا أن هذه الأمور التي تفعل عند القبور شرك، كما تزعم هذه الطائفة، فهذا كلام إمامهم ابن تيمية، الذي يقتدون به، يقول: إن المجتهد المتأول، والمقلد، والجاهل، معذورون، مغفور لهم فيما ارتكبوه.

فلما بلغني هذا عنه، أرسلت إليه وحضر عندي، وبينت له خطأه، وأنه وضع كلام الشيخ في غير موضعه، وبينت له: أن الشيخ إنما قال ذلك في أمور بدعية، ليست بشرك، مثل تحري دعاء الله عند قبر النبي ﷺ وبعض العبادات المبتدعة، فقال في الكلام على هذه البدع: وقد يفعل الرجل العمل الذي يعتقده صالحًا، ولا يكون عالما أنه منهي عنه، فيثاب على حسن قصده، ويعفى عنه لعدم علمه وهذا باب واسع. وعامة العبادات المنهي عنها، قد يفعلها بعض الناس، ويحصل له نوع من الفائدة، وذلك لا يدل على أنها مشروعة، ثم العالم قد يكون متأولًا، أو مجتهدًا مخطئًا، أو مقلدًا فيغفر له خطؤه، ويثاب على فعله من المشروع، المقرون بغير المشروع، فهذا كلامه في الأمور التي ليست شركًا.

وأما الشرك فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الشرك لا يغفر، وإن كان أصغر نقل ذلك عنه تلميذه صاحب الفروع فيه، وذلك -والله أعلم- لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨] مع أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لم يجزم أنه يغفر لمن ذكرهم، وإنما قال قد يكون.

وقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في (شرح العمدة) لما تكلم في كفر تارك الصلاة، فقال: وفي الحقيقة فكل رد لخبر الله، أو أمره فهو كفر، دق أو جل، لكن قد يعفى عما خفيت فيه طرق العلم، وكان أمرًا يسيرًا في الفروع، بخلاف ما ظهر أمره، وكان من دعائم الدين، من الأخبار والأوامر، يعني: فإنه لا يقال قد يعفى عنه.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء كلام له، في ذم أصحاب الكلام، قال: والرازي من أعظم الناس في باب الحيرة، له نهمة في التشكيك، والشك في الباطل خير من الثبات على اعتقاده، لكن قل أن يثبت أحد على باطل محض، بل لا بد فيه من نوع من الحق، وتوجد الردة فيهم كثيرًا، كالنفاق، وهذا إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها. لكن يقع ذلك في طوائف منهم، في أمور يعلم العامة والخاصة، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمدًا بعث بها، وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة غيره، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس، ومثل معاداة المشركين، وأهل الكتاب، ومثل تحريم الفواحش، والربا والميسر، ونحو ذلك.

وقولك: إن الشيخ يقول، إن من فعل شيئًا من هذه الأمور الشركية، لا يطلق عليه أنه مشرك كافر، حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية، فهو لم يقل ذلك في الشرك الأكبر، وعبادة غير الله، ونحوه من الكفر، وإنما قال هذا في المقالات الخفية، كما قدمنا من قوله: وهذا إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، فلم يجزم بعدم كفره، وإنما قال: قد يقال» اهـ[1].

فتبين من تقريره هذا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القول بإعذار عباد القبور بالجهل احتجاجًا بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحوه شبهة جرجيسية وطريقة إبليسية.

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٨٦-٣٨٩).

وكذا العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ رد على داود بن جرجيس تحريفه لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة قيام الحجة والعذر بالجهل لعباد القبور، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نقله عن شيخ الإسلام والعلامة ابن القيم على أن الجاهل والمخطئ... إلى آخره. فالجواب أن يقال: كلام الشيخين إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية، التي قد يخفى الدليل فيها، وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم، وأيضًا فإن هذا النقل فيه تكفير من قامت عليه الحجة، ولو في المسائل الخفية، فبطلت الشبهة العراقية.

ومسألة توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه، عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الرد على المتكلمين) لما ذكر بعض أئمتهم توجد منهم الردة عن الإسلام كثيرًا، قال: وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال فيها: إنه مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر منهم في أمور يعلمها الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبيين وغيرهم، فإن هذه أظهر شرائع الإسلام، ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش، والزنا والخمر والميسر، ثم تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين. وأبلغ من ذلك أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الرازي، قال: وهذه ردة صريحة. انتهى.

فإذا علمت هذا، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله وملائكته ورسله، واليوم الآخر، فلا عذر له بعد

ذلك بالجهل. وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار مع تصريحه بكفرهم، ونقطع أن اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون، ونعتقد كفرهم، وكفر من شك في كفرهم.

وقد دل القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر، والشك هو التردد بين شيئين، كالذي لا يجزم بصدق الرسول ﷺ ولا كذبه، ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه، ونحو ذلك، كالذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنى ولا عدم تحريمه، وهذا كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن حاله هكذا بكونه لم يفهم حجج الله وبيناته؛ لأنه لا عذر له بعد بلوغها، وإن لم يفهمها، وقد أخبر الله عن الكفار أنهم لم يفهموا فقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٦] والآيات في هذا المعنى كثيرة، والله أعلم.

وأما قول هذا العراقي: (حتى تتبين له الحجة بيانًا واضحًا لا يلتبس على مثله) فأقول: هذا تحريف لكلام الشيخ، فإن الشيخ لم يقل حتى تتبين له الحجة... إلى آخره، وإنما هي زيادة عراقية، وإنما قال الشيخ: (ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم حتى يبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ). فقوله: (حتى تتبين له الحجة بيانًا واضحًا لا يلتبس على مثله) إنما هو فهم الحجة، وفرق بعيد بين قيام الحجة وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة، إذا كان على وجه يمكن معه العلم، ولا يشترط في قيام الحجة أن يفهم عن الله ورسوله ما يفهمه أهل الإيمان والقبول والانقياد لما جاء به الرسول، قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، وقال: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة:٧]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء: ٤٦] إلى غير ذلك من الآيات في هذا المعنى.

ويقال أيضًا: فرض كلام شيخ الإسلام وتقديره في الأمور التي قد يخفى دليلها، مما ليس هو من ضروريات الدين، ولا هو من الأمور الجلية، بل هو في الأمور النظرية

والاجتهادية» اهـ[(١)].

فهذا النقل عن العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتبين منه أن الاحتجاج ببعض الجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المحاماة عن عباد القبور والمجادلة عن المشركين هي طريقة ابن جرجيس ورثها لمن بعده ممن لم يرد الله به خيرًا.

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في بيان الموقف من احتجاج المجادلين عن المشركين المحامين عن القبوريين بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهذا فيه أبين البيان وأوضح التبيان في الرد على المخالفين للإمام المجدد في زماننا ممن لبس لباس الدعوة تلبيسًا وتدليسًا باسم الدفاع عنها وتبرئتها من تهمة الغلو في التكفير، وأن طريقة المخالفين المعاصرين لأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هي طريقة المخالفين خصوم الدعوة الأولين إلا أن المعاصرين أشد خطرًا من أسلافهم خصوم الدعوة الأولين وذلك أن الأولين جاهروا بالمحاربة والمخاصمة لهذه الدعوة الإصلاحية السلفية، وأما أعداء الدعوة المعاصرون فإنهم يهدمون هذه الدعوة المباركة دعوة التوحيد التي دعا إليها الإمام المصلح المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة من بعده رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فهم ينقضون هذا البناء وهذه الدعوة باسم الدفاع عنها، وتبرئتها من تهمة الغلو! فيُدخلون فيها الإرجاء باسمها، ويرمون من كان على حقيقة ما عليه هذه الدعوة من عقيدة التوحيد ومنهج السلف أنهم أهل غلو وتكفير، فعادت تهمة الغلو والتكفير على الدعوة، فهم جادون في نقض الدعوة وهدمها من الداخل، وأعظم ما يكون من ذلك شرح هؤلاء الخصوم المعاصرين لرسائل الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ثم تحريفهم لمعانيها باسم الدعوة إلى الله والدفاع عن عقيدة السلف! فلا يزالون يهدمون الدعوة وينقضون بنائها، وهذا من أعظم ما يبين خطر هؤلاء المبتدعة الضُّلَّال.

---

(١) كشف الالتباس (٣٧٢-٣٧٥)

وفي ذلك بيان أن ردود أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على العراقي الطاغي داود بن جرجيس ومن كان على طريقته هي الأنسب لرد شبه المعاصرين لأن هؤلاء الخصوم الأحفاد ورثوا شبه الآباء والأجداد، ولم يأتوا بجديد وإن كان الأسلوب تغير، كما تقدم، وحيث خرج هؤلاء من ضئضئ ابن جرجيس يقولون بقوله ويدعون بدعوته، وينشرون شبهه في معارضة أهل التوحيد، ويفسدون دينهم ويسعون بمكر كبار في هدم دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالرد عليهم بما رد أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على إمامهم، والله ناصر دينه، مذل أعدائه، إنه خير مأمول وأعظم مسؤول.

الفرق التاسع:

أن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بينوا أن تكفير الزنادقة والقبوريين ليس من جنس طريقة الخوارج في التكفير التي ورد في النصوص ذمها والتحذير منها، وورد عن الأئمة من سلف وعلماء الأمة التحذير منها، وما في غلوهم من الجناية العظيمة على الإسلام والمسلمين، خلافًا لما يقرره مخالفوهم ممن يزعم الدفاع عن دعوة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يدس في موضع بيان براءة الشيخ من طريقة الخوارج في غلوهم في التكفير ما يزعم نسبته للشيخ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنهم يحكمون بإسلام القبوريين!

مما رَمَى به أعداءُ الدعوة الإصلاحية السلفية الإمامَ المجددَ وأئمةَ الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لدعوتهم أنهم خوارج يكفرون المسلمين! فنسب لهم تشويها وكذبا أنهم خوارج يكفرون المسلمين، ذلك لتكفيرهم من كفره الله ورسوله من الزنادقة والقبوريين.

هذه فرية أعداء الدعوة وخصومها بالأمس، وأما أعداؤها اليوم، فإنهم تلقفوا هذه الفرية، وأثبتوها ولكن لبَّسوا في ذلك فرموا الدعوة بها في سياق الدفاع عنها وتبرئتها من الغلو في التكفير! فزعموا أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يحكمون بإسلام القبوريين، على وفق قواعدهم الإرجائية الغالية ويرمون من كفر القبوريين أنهم خوارج غلاة في التكفير! فيتهمونهم أنهم مخالفون للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذا الباب! والنتيجة: من يحكم بكفر القبوريين هم خوارج، هذا صريح قولهم.

فعادت التهمة للدعوة الإصلاحية فكما افترى عليها أعداؤها وخصومها بالأمس، افترى عليهم أعداؤها وخصومها اليوم ولكن اختلفوا في الأسلوب، واتفقوا في النتيجة! فتشابهت قلوبهم.

ولذلك اضطرب هؤلاء الأدعياء في الجواب على ما هو نص صريح من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مما ينقض دعواهم وزعمهم أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يحكمون بإسلام القبوريين، ولذلك نرى لبعضهم موقفًا غير جيد من بعض أئمة الدعوة كالعلامة إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن والعلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ودعواهم أن عندهما غلو في التكفير، وكذا موقفهم المشين من اللجنة الدائمة للفتوى وما يقرره صريحا لا يحتمل التأويل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وغيرهم من العلماء.

فتارة يقولون لهم قولان! وتارة يقولون فيها تناقض، وتارة يقولون مسألة خلافية وكلامهم منشور مشهور تغني الإشارة عن الإحالة.

هذا كله بسبب ضلالهم في الاعتقاد في باب الإيمان، ومخالفتهم عقيدة السلف في ذلك.

وقد كتبت كتابًا في هذه المسألة وبينت ضلالهم وعظيم مباينتهم لعقيدة السلف في ذلك بعنوان: (الفروق بين عقيدة السلف وعقيدة المرجئة في الإيمان) وقدَّم له شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وشيخنا الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ حفظهما الله.

ولذلك تراهم يسيرون في الموقف ممن يقرر عقيدة المسلمين في الزنادقة والقبوريين على ما سار عليه أسلافهم من خصوم الدعوة وأعدائها الألداء في ذمهم وعيبهم ووصفهم بالغلاة والخوارج والتكفيريين، وهم براء من عقيدة الخوارج الغلاة المكفرين بالعموم وبالظنون وبما دون الكفر من المعاصي والذنوب، يعلم ذلك كل مستبصر عارف بالفَرْقِ بين عقيدة المسلمين وعقيدة الخوارج الضالين.

لذلك فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بينوا أن تكفيرهم للقبوريين ليس من جنس طريقة الخوارج التي وردت النصوص في ذمهم والتحذير منهم، وبينوا الفرق بين طريقة المسلمين في تكفير القبوريين وطريقة الخوارج في تكفير

المسلمين، وبينوا أن ما هم عليه من امتثال أمر الله في الكفر بالطاغوت وتكفير من عبد غير الله ليس من طريقة الخوارج الغلاة، وردوا على المعارضين للدعوة ممن يلصق تهمة التكفير بهذه الدعوة، خلافا لما يسلكه مخالفوهم اليوم كما تقدم.

فمن تقريرات الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في دفاعه عن نفسه وتبرئته دعوته مما رماه الخصوم من سلوك مسلك الخوارج في الغلو في التكفير، وبيانه أن تكفير القبوريين ليس من الغلو في التكفير الذي ورد ذمه بالنصوص:

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة لأحد علماء المدينة: «وبعد: الخط وصل أوصلك الله إلى رضوانه، وسر الخاطر حيث أخبر بطيبكم، فإن سألت عنا فالحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، وإن سألت عن سبب الاختلاف، الذي هو بيننا وبين الناس، فما اختلفنا في شيء من شرائع الإسلام، من صلاة، وزكاة، وصوم، وحج، وغير ذلك، ولا في شيء من المحرمات.

الشيء الذي عندنا زين هو عند الناس زين، والذي عندهم شين هو عندنا شين، إلا أنا نعمل بالزين، ونغصب الذي يدنا عليه، وننهى عن الشين، ونؤدب الناس عليه...» اهـ إلى أن قال بعد أن بين التوحيد والشرك وحقيقتهما: «فإن قال قائلهم: إنهم يكفرون بالعموم، فنقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، الذي نكفر، الذي يشهد أن التوحيد دين الله، ودين رسوله، وأن دعوة غير الله باطلة، ثم بعد هذا يكفر أهل التوحيد، ويسميهم الخوارج، ويتبين مع أهل القبب على أهل التوحيد، ولكن نسأل الله الكريم، رب العرش العظيم، أن يرينا الحق حقًّا، ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلًا، ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله ملتبسًا علينا فنضل، ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ الآية، [آل عمران:٣١]» اهـ[1].

---

(١) الدرر السنية (١/ ٦٠-٦٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع بيانه خمس مسائل: «الثالثة: أن تحضر بقلبك: أن الله سبحانه لم يرسل الرسول إلا ليصدق ويتبع، ولم يرسله ليكذب ويعصى، فإذا تأملت إقرار من يدعي أنه من العلماء بالتوحيد، وأنه دين الله ورسوله، لكن من دخل فيه فهو من الخوارج الذين تحل دماؤهم، ومن أبغضه وسبه وصد الناس عنه فهو الذي على الحق، وكذلك إقرارهم بالشرك، وقولهم ليس عندنا قبة نعبدها، بل جهادهم: الجهاد المعروف، مع أهل القباب، وأن من فارقهم حل ماله ودمه. فإذا عرف الإنسان هذه المسألة الثالثة كما ينبغي، وعرف أنه اجتمع في قلبه ولو يومًا واحدًا أن قلبه قبل كلامهم أن التوحيد دين الله ورسوله، ولكن لا بد من بغضه وعداوته، وأن ما عليه أهل القباب هو الشرك، ولكنهم هم السواد الأعظم، وهم على الحق، ولا يقول: إنهم يفعلون، فاجتماع هذه الأضداد في القلب، مع أنها أبلغ من الجنون، فهي من أعظم قدرة الله تعالى، وهي من أعظم ما يعرفك بالله، وبنفسك، فمن عرف نفسه وعرف ربه تم أمره، فكيف إذا علمت أن هذين الضدين اجتمعا في قلب صالح وحيوان وأمثالهما أكثر من عشرين سنة؟!» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم، ممن يعبد الأولياء والصالحين، نحكم بأنهم مشركون، ونرى كفرهم، إذا قامت عليهم الحجة الرسالية، وما عدا هذا من الذنوب، التي هي دونه في المرتبة والمفسدة، لا نكفر بها. ولا نحكم على أحد من أهل القبلة، الذين باينوا لعباد الأوثان والأصنام والقبور، بمجرد ذنب ارتكبوه، وعظيم جرم اجترحوه وغلاة الجهمية والقدرية والرافضة، ونحوهم ممن كفرهم السلف، لا نخرج فيهم عن أقوال أئمة الهدى والفتوى، من سلف هذه الأمة، ونبرأ إلى الله مما أتت به الخوارج، وقالته في أهل الذنوب من المسلمين» اهـ[٢].

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٢١-١٢٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٢٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق رده على سليمان بن سحيم: «أما المسألة الثالثة: وهي من أكبر تلبيسك الذي تلبس به على العوام، أن أهل العلم قالوا: لا يجوز تكفير المسلم بالذنب، وهذا حق، ولكن ليس هذا ما نحن فيه، وذلك أن الخوارج يكفرون من زنى، أو سرق، أو سفك الدم، بل كل كبيرة إذا فعلها المسلم كفر، وأما أهل السنة فمذهبهم أن المسلم لا يكفر إلا بالشرك، ونحن ما كفّرنا الطواغيت وأتباعهم إلا بالشرك، وأنت رجل من أجهل الناس، تظن أن من صلى وادعى أنه مسلم لا يكفر» اهـ(١).

فهذه بعض ما نقل عن الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبين أن فرية رمي الدعوة وإمامها بأنهم خوارج قديمة، وتبين سبب رميهم بهذه التهمة وهي أنهم يأمرون بالتوحيد ويوالون أهله، ويحذرون من الشرك ويكفرون أهله، فتأمل ذلك فإن فيه فائدة عظيمة لمن فتح الله مغاليق قلبه وشرح صدره لمعرفة الحق ومحبته والعمل به.

ومن تقريرات أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في دفاعهم عن أنفسهم وتبرئة الدعوة الإصلاحية مما رماه الخصوم من سلوك مسلك الخوارج في الغلو في التكفير، وبيانهم أن تكفير القبوريين ليس من الغلو في التكفير الذي ورد ذمه بالنصوص:

قال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق رده على بعض المشوشين على دعوة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن يتهمونها بأنها على طريقة الخوارج، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تمويهه الذي كتبه في أوراقه، مما نسبه لشيخ الإسلام في قوله: وكان قتال الخوارج بالنصوص الثابتة، وبإجماع الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين، ثم قال: فهذا كلامه ﷺ في هؤلاء العباد، وأمره بقتالهم، فعلم أن أهل الذنوب الذين يعترفون بذنوبهم، أخف ضررًا على المسلمين من أهل البدع الذين يبتدعون بدعة يستحلون بها عقوبة من يخالفهم، وتكفيره. ثم قال: وهؤلاء بذلك كفروا الأمة، وضللوها سوى طائفتهم الذين يزعمون أنها الطائفة المحقة، فجعلوا طائفتهم صفوة بني آدم.

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٩-٤٠).

أقول: هذا الكلام من شيخ الإسلام، إنما هو في الخوارج الذين كفروا أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم صفوة الأمة، فكيف ينزل في طائفة عرفوا للصحابة فضلهم؟ وتولوهم في الدين، وأحبوهم واقتدوا بهم، وكفروا من كفره الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ممن ارتد عن الإسلام، ودعوا الناس إلى إخلاص العبادة لله، ونهوهم عن اتخاذ الأوثان وعبادتها، وأطلقوا الكفر على المشركين، طاعة لرب العالمين، وإيمانًا بما أنزله في كتابه المبين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٨٠]، وقوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ [ق:٢٤-٢٦]، وكقوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة:١٧] الآية، فحكم الله فيمن كان الشرك وصفه أنه كافر، وأن عمله حابط، وأنه في النار خالد، والآية نزلت في مشركي أهل مكة.

وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر:١٠] إلى قوله: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا﴾ [غافر:١٢]، وكقوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ (٧٣) مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُو مِن قَبْلُ شَيْئًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾ [غافر:٧٣-٧٤]، وقد أقروا لله بالربوبية، وشركهم صار في الإلهية، وقوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]. فالله تعالى كفّر في هذه الآيات من دعا معه غيره، فكيف ينزل من تمسك بكتاب الله، ودعا إلى توحيد الله وطاعته، وأنكر الشرك بالله، ونهى عن معصية الله، واتبع سبيل المؤمنين وأصحابه، منْزلة الخوارج؟! ولا ريب أن هذا ضلال مبين، وانحراف عن سبيل المؤمنين» اهـ[1].

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٤٦٧-٤٦٩)

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق رده على عثمان بن منصور حيث كتب كتابة يتهم فيها الشيخ ودعوتهم أنهم خوارج، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الخوارج الذين أخبر عنهم رسول الله ﷺ قد خرجوا في خلافة علي بن أبي طالب، منصرفه من قتال صفين، فأظهروا تكفير الصحابة بما جرى بينهم من القتال، كفروا عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بذلك، فدعاهم إلى الرجوع إلى الحق، واستدل عليهم ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، فسماهم مؤمنين مع الاقتتال. وأنكروا التحكيم، وقالوا: لا حكم إلا لله، فناظرهم ابن عباس في ذلك أيضًا، واستدل بقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء:٣٥]، إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب الحديث والسير. وأجمع الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعون والأئمة أن هؤلاء هم الذين عنى رسول الله ﷺ في الأحاديث، وأمر بقتالهم، وعرف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنهم هم المعنيون، وظهرت العلامة التي أخبر النبي ﷺ أنها توجد فيهم، وهو المخدج الذي له ثدي كثدي المرأة، فوجد في القتلى، فسر بذلك علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأما أهل هذه الدعوة الإسلامية، التي أظهرها الله بنجد، وانتشرت، واعترف بصحتها كثير من العلماء والعقلاء، وأدحض الله حجة من نازعهم بالشهادة، فهم بحمد الله أبعد الناس عن مشابهة الخوارج وغيرهم من أهل البدع: ودينهم هو الحق، يدعون إلى ما بعث الله به رسله، من إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وينهون عن دعوة الأموات والغائبين، وطلب الشفاعة منهم. وأنكروا ما يعتقده المشركون، من أن الأموات والغائبين، يملكون الضر والنفع، والتصرف والتدبير، فإن جماع الدين: ألا يعبد إلا الله، وألا يعبد إلا بما شرع، فخالفوا من خرج عن هذا الدين، وجاهدوا من قدروا على جهاده، حتى أظهر الله هذا الدين، وأبطل كيد الكائدين، وشبه المشبهين.

ولـم يكفروا أحدا من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، بل أحبوهم ووالوهم، وأعرضوا عما شجر بينهم، وعلموا أن لهم حسنات عظيمة، يمحو الله بها السيئات، وتضاعف بها الحسنات.

وهذه الطائفة -بحمد الله- على منهج الصحابة في أصول الدين وفروعه، والحجة عندهم فيما قاله الله ورسوله، وما كان عليه الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام، وفارقوا أهل الشرك وعبادة الأوثان، وأظهروا عداوتهم في الجملة. وخالفوا أهل كل بدعة في بدعتهم، كالجهمية والمعتزلة والمرجئة، وغيرهم من أهل البدع، كالباطنية، والفلاسفة وغيرهم، فما ناظرهم صاحب بدعة إلا وألجؤوه المضائق، وأدحضوا حجته بالكتاب والسنة، فالحمد لله الذي هدانا للإسلام، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ولكن السبب في تنْزيله لهم منْزلة الخوارج: أنهم ينهون عن دعوة غير الله، وعبادته من الأموات والغائبين، ويقولون: العبادة حق الله، لا يصلح منها شيء لملك مقرب، ولا نبي مرسل، وينكرون ما وقع في كثير من البلاد، من دعوة أرباب القبور، والتذلل لهم والرغبة إليهم، وإنزال الحوائج بهم، والتقرب إليهم بالنحر والذبح لهم، وغير ذلك مما يطول عده. فمن أنكر هذا الشرك سماه خارجيًّا، لاعتقاده أن هذا الشرك لا يضر، ولا يناقض الإسلام» اهـ[1].

فهذه التقريرات البديعة تبين بيانًا جليًّا أن هذه الفرية قديمة، ورثها خصوم الدعوة اليوم من أسلافهم في رمي من يكفر الزنادقة وعباد القبور بأنهم خوارج، وفيها بيان الرد على هذه الفرية.

وللعلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردود نافعة على هذه الفرية، فمن ذلك:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال العراقي: والخوارج هم كما في البخاري ومسلم وغيرهم من سائر كتب الحديث أناس عمدوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين...، وأطال الكلام في الخوارج، وذكر بعض النصوص فيهم مع تصرف وعدم تحقيق

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٥٣٥-٥٣٧).

ومعرفة للنقل، إلى أن قال: فتبين لك أن علامة الخوارج تنزيلهم آيات القرآن النازلة في الكفار على المؤمنين من أهل القبلة؛ ولهذا ما ترى أحدًا من أهل السنة يتفوه بذلك ولا يكفر أحدًا، ومنشأ هذه البدعة من سوء الظن واتباع العقل...، ثم ذكر حديث اعتراض ذي الخويصرة التميمي على قسمة رسول الله ﷺ وما قال له، ثم ذكر قول الخوارج: «لا حكم إلا لله» وقال بعده: وكذلك إخوانهم في هذا الزمان يقولون: «لا يعبد إلا الله» فنقول: صدقتم هذه كلمة حق، ولكن أين الذي يعبد غيره إذا كان مسلمًا ناطقا بالشهادتين، ويصلي ويصوم ويزكي ويحج؟

والجواب أن يقال: إن الأحاديث والآثار التي جاءت بها السنة وصحت بها الأخبار في شأن الخوارج ووصفهم وذمهم، فهي معروفة مشهورة عند أهل العلم بالحديث والآثار، وقد ساقها مسلم في صحيحه من نحو عشرة أوجه، وهذا العراقي ليس من رجال هذا الشأن ولا يحسن الحكاية والنقل، ولا تمييز له بين مرفوعها وموقوفها، وصحيحها وسقيمها وغيره يوضحه قوله: والخوارج هم كما في البخاري ومسلم وغيرهما من سائر كتب الحديث أناس عمدوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين. فهذا كلام غبي غوي لا يدري الصناعة ولا يعرف ما في تلك البضاعة، فإن هذا اللفظ ليس مرفوعًا باتفاق، وليس في سائر كتب الحديث والسنن الأربعة وصحيحي البخاري ومسلم، ليس فيها هذا اللفظ، فكلامه كلام جاهل بصناعة الحديث وروايته، ولسنا بصدد بيان جهله وإفلاسه من العلوم، وإنما المراد كشف شبهه وردها.

وحاصل مقصوده ونقله: تشبيه أهل الإسلام والتوحيد بالخوارج في تكفيرهم من عبد الأنبياء والأولياء والصالحين، ودعاهم مع الله؛ لأن عباد القبور عنده أهل سنة وجماعة، وأهل الإسلام من جنس الخوارج الذين يكفرون أهل القبلة، هذا حاصل إسهابه ومضمون خطابه، لكنه أطال بما لا طائل تحته» اهـ[1].

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس (٣٦-٣٧).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ذكر العلامة ابن القيم وغيره أن عباد القبور والمشايخ نسبوا أهل التوحيد والسنة إلى بدعة الخوارج وطريقتهم، الداء قديم ورثه هذا وأمثاله عن الغلاة في عبادة الصالحين وعبادة الشياطين ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۚ فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]، والخوارج كفرت بأمور ظنتها ذنوبًا وليست كذلك، وبذنوب محققة دون الشرك والتنديد، وأما الرسل وأتباع الرسل فكفروا من لم يؤمن بالله، أي: بربوبيته، وإلهيته، وتوحيده، وإفراده بالعبادة، ومن جعل له ندًّا يدعوه ويعبده، ويستغيث به ويتوكل عليه ويعظمه، كما فعلت الجاهلية من العرب، ومشركو أهل الكتاب، فتكفير هؤلاء ومن ضاهاهم وشابههم ممن أتى بقول أو فعل يتضمن العدل بالله، وعدم الإيمان بتوحيده وربوبيته وإلهيته وصفات كماله، والإيمان برسله وملائكته، وكتبه، والإيمان بالبعث بعد الموت، وكل ما شابه هذا من الذنوب المكفرة كما نص عليه علماء الأمة، وبسطوا القول فيه، حتى كفروا من أنكر فرعًا مجمعًا عليه إجماعًا قطعيًّا، كما مرت حكايته عن الحنابلة.

وأما الخوارج فلم يفصلوا ولم يفقهوا مراد الله ورسوله، فكفروا بكل ذنب ارتكبه المسلم، فمن جعل التكفير بالشرك الأكبر من هذا الباب فقد طعن على الرسل وعلى الأمة، ولم يميز بين دينهم ومذهب الخوارج، وقد نبذ نصوص التنزيل واتبع غير سبيل المؤمنين» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل العلم والإيمان وأتباع الرسل: فهم يفرقون بين الذنوب وغيرها، ويفصلون في الذنوب المحققة بين ما يكفر ويوجب الردة وما يوجب الفسوق فقط، وما لا يوجبه من الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر، فهم على صراط مستقيم، ومنهج مستبين، يأتمون بكتاب الله، ويقتدون برسول الله، ويعتصمون بحبل الله، قد فصلوا وبينوا الذنوب المكفرة لأصحابها، وقرروها بأدلتها في كتب الحديث،

---

(١) مصباح الظلام (١/ ١٢٥-١٢٧)

كالصحيحين والسنن الأربع والمسانيد الثمانية، والمعاجم، ونحوها من دواوين الإسلام التي يرجع إليها في سائر الأحكام؛ ولذلك عقد أهل المذاهب المتبوعين أبوابًا مستقلة في حكم الردة، وذكروا ما يكفر به المسلم من الأقوال والأفعال، وكلهم قرر أن الشرك الأكبر يوجب الردة كما يوجبها السحر والاستهزاء بالله وبكلامه ورسله، وذكروا أن من كفر بحرف من القرآن، أو فرع مجمع عليه أنه مرتد، ويخرج عن الإسلام بذلك، وذكروا أشياء كثيرة قد أفردها ابن حجر وغيره بالتصنيف، فإن كان هؤلاء كلهم خوارج، فليس في الأمة إلا خارجي مبتدع، وإمامهم ورئيسهم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي كفر وقاتل مانع الزكاة، وإن لم يكن هؤلاء من الخوارج وأهل البدع فالشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ واحد من الجملة وفرد من آحاد العلماء، ولم يخرج عن سبيل أهل العلم في مسألة من المسائل، والمسألة التي فيها النزاع- وهي دعاء الأموات والغائبين للشفاعة أو غيرها من المطالب- مسألة إجماعية لا نزاع فيها بين علماء الأمة، وقد حكى شيخ الإسلام الإجماع على كفر من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم ويتوكل عليهم، بل حكى في رده على النصارى: أن النبوات اتفقت على تكفير من دعا الأموات والغائبين، وقرر أن هذا من العبادات التي لا تصرف لغير الله ولا يستحقها أحد سواه.

إذا عرفت هذا: فالمعترض وأمثاله صالوا على أتباع الرسل قديمًا وحديثًا بأنهم خوارج، وأن هذا دين الخوارج، وقالت قريش قبلهم لرسول الله ﷺ: إنه الصابئ. والصابئ قريب من معنى المعتزلي والخارجي، قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في نونيته:

ومن العجائب أنهم قالوا لمن ** قد دان بالآثار والقرآن

أنتم بذا مثل الخوارج أنهم ** أخذوا الظواهر ما اهتدوا لمعاني

فثبت أن هذا الداء قديم، صد به إبليس الرجيم أممًا لم يفرقوا بين ما كفرت به

الرسل وأتباعهم، وما كفرت به الخوارج وأشياعهم، فكم هلك في هذا من جاهل، وكم زاغ به من زائغ» اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما دعواه: أن شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن قال فيهم النبي ﷺ: «**إنهم يقتلون أهل الإيمان ويدعون أهل الأوثان**». فيقال: قد قال هذا قبله كل مشرك وعابد لغير الله، حتى إن قريشًا قالوا للنبي ﷺ إنه صابئي، ولقبوه به، والجهمية المعطلة يسمون أهل السنة: حشوية ونوابت، والرافضة يسمونهم: نواصب، والقدرية يسمونهم: مجبرة.

وبالجملة فقد قال هذا كل مشرك، وباب الدعاوى مصراعاه أوسع من بصرى إلى عدن، وهكذا كل من جرد التوحيد لله العزيز الحميد نسبه عباد القبور إلى هذا الإفك المبين، ولعمر الله إن من نهى عن عبادة غير الله، وأمر بتوحيده لهو المؤمن البر الراشد، الداخل في أتباع الرسل وأوليائهم، وإن كان خارجًا عن أهل الشرك بالله وعبادة غيره، متبرئًا منهم، ماقتًا لهم:

وعيرها الواشون أني أحبها ** وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

وأقرب الناس شبها بالخوارج: من خرج عن جماعة المسلمين إلى عبادة الصالحين والشياطين، ولم يلتزم جماعة المسلمين أهل التوحيد والتعظيم لله رب العالمين، قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

من لي بشبه خوارج قد كفروا ** بالذنب تأويلا بلا إحسان

ولهم نصوص قصروا في فهمها ** فأتوا من التقصير في العرفان

وخصومنا قد كفرونا بالذي ** هو غاية التحقيق والإيمان

---

(١) مصباح الظلام (٣/ ٤٦٦ -٤٧٨)

وقد أشبعنا الكلام على أمر الخوارج، وذكر مبدأ أمرهم، وكيف كانت شبهتهم، فيما كتبناه من الرد على طاغية العراق، ولله الحمد والمنة» اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل العلم قاطبة فرقوا بين هذا -يعني تكفير القبوريين- وبين رأي الخوارج، وعقدوا أبوابًا مستقلة في أحكام المرتدين، واتفقوا على التكفير بإنكار الوحدانية، واتخاذ الآلهة من دون الله، كما عليه عباد القبور وعباد الملائكة والأنفس المفارقة، وجعلوا هذا أظهر شعائر الإسلام، وأعظم قواعده، وأكبر أركانه كما في حديث معاذ: «**رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله**»، والحنابلة وغيرهم قرروا هذا في أبواب حكم المرتد، وكذلك من قبلهم من الأئمة.

والسلف يكفرون من كفره الله ورسوله، وقام الدليل على كفره، حتى في الفروع، فيكفرون منكر هذه الأحكام المجمع على حلها أو تحريمها، كحل الخبز وتحريم الخنزير، بل جميع الرسل جاءت بتكفير من عدل بربه وسوى بينه وبين غيره، كما ذكره شيخ الإسلام في رده على اليهود والنصارى، ودليله ظاهر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله.

فإن كان تكفير المشرك، ومن قام الدليل على كفره هو مذهب الخوارج، ولا يكفر أحد عند أهل السنة، فهذا رد على الله وعلى رسله، وعلى أهل العلم والإيمان قاطبة، ويكفي هذا ردا وفضيحة لهذا المعترض، الذي لم يميز ولم يفرق بين دين المرسلين، ومذهب الخارجين والمارقين» اهـ[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما قرره الشيخ مباين لمذهب الخوارج موافق لمذهب أهل الإسلام من أهل العلم والدين، وأن من زعم أن قول الشيخ هو قول الخوارج، فقد تضمن زعمه وبهته تجهيل أئمة الدين، وعلماء المسلمين، ممن نهى عن الشرك بالله رب العالمين،

---

(١) مصباح الظلام (٣/ ٥١٣-٥١٤).
(٢) مصباح الظلام (٣/ ٥٩٣-٥٩٤).

وأنهم لم يفرقوا بين مذهب الخوارج ودين الرسل، بل لازمه أن ما تضمنه الكتاب العزيز والسنة النبوية من تكفير من دعا مع الله آلهة أخرى هو مذهب الخوارج، فنعوذ بالله من الجهل المعمي، والهوى المردي» اهـ(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إهمال الجهاد، وعدم تكفير المرتدين، ومن عدل بربه، واتخذ معه الأنداد والآلهة، فهذا إنما يسلكه من لم يؤمن بالله ورسوله، ولم يعنهم أمره، ولم يسلك صراطه، ولم يقدر الله ورسوله حق قدره، بل ولا قدر علماء الأمة وأئمتها حق قدرهم، وهذا هو الحرج والضيق. قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، والجهاد للمارقين والمرتدين وتكفيرهم داخل في مسمى الإسلام، بل هو من أركانه العشرة، كما نص عليه بعض المحققين، وفي الحديث: «**وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله**» فلا ينشرح له ويراه حقا وواسعا إلا صدر من أراد الله هدايته وتوفيقه، ويراه ضيقا حرجا من أراد الله أن يضله ويخزيه بين عباده المؤمنين.

هكذا يقرر الكلام هنا والقول في هذا الموضع، لا ما زعمه من خسف الله قلبه، فعكس القضية، وراغم الأدلة الشرعية، والقوانين المحمدية، فبعدا لقوم لا يؤمنون.

وأما قوله: (أن تكفيرها حذر منه نبينا ﷺ غاية التحذير)، فيقال: إن زعمت أن النبي ﷺ حذر عن تكفير من أتى ما يوجب الكفر ويقتضيه ممن بدل دينه، فهذا مكابرة وجحد للضروريات والحسيات، وقائله إلى أن يعالج عقله أحوج منه إلى تلاوة الآيات والأحاديث، وحكاية الإجماع، وفعل الأمة طبقة طبقة وقرنا قرنا، وإن أراد أن النهي عن تكفير عموم الأمة وجميعها: فهذا لم يقله أحد، ولم نسمع به عن مارق ولا مبتدع، وهل يقول هذا من له عقل يدرك به ويعرف ما في الأمة من العلم والإيمان والدين، وأما بعض الأمة فلا مانع من تكفير من قام الدليل على كفره كبني حنيفة، وسائر أهل

(١) مصباح الظلام (٣/ ٥٩٤-٥٩٥)

الردة في زمن أبي بكر، وغلاة القدرية والمارقين الذين مرقوا في زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغلوا فيه، وهكذا الحال في كل وقت وزمان، ولولا ذلك لبطل الجهاد وترك الكلام في أهل الردة وأحكامهم.

وفي ضمن هذا القول ما تقدم من تسفيه جميع الأمة، وتجهيل علمائها الذين كفروا بكثير من الأحداث والمكفرات، وفيه: (أنهم لم يسلكوا الطريق الواسع، ولم يفهموا الحديث عن نبيهم) وبالجملة: فهذا المعترض مموه بلفظ الأمة ملبس» اهـ[1].

فهذه نصوص صريحة واضحة للعلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ في رد فرية تكفير المسلمين وبراءة دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ من ذلك، وبيان الفرق المبين بين تكفير القبوريين وتكفير المسلمين، وأن الأول هو واجب على كل مسلم، وأن الثاني هو مما ذمته النصوص وبينت ضلال أهله.

ومثل ذلك عن غيرهم من أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ فمن ذلك:

سُئل العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ اللَّهُ، قال السائل: إنكم تكفرون بالمعاصي؟

فأجاب: «ليس هذا قولنا، بل هذا قول الخوارج، الذين يكفرون بالذنوب، ولم نكفر أحدًا بعمل المعاصي، بل نكفر من فعل المكفرات، كالشرك بالله بأن يعبد معه غيره، فيدعو غير الله، أو يذبح له، أو ينذر له، أو يخافه، أو يرجوه، أو يتوكل عليه، فإن هذه الأمور كلها عبادة لله بنص القرآن، وإيراد الأدلة على ذلك له بسط طويل، لا تحتمله هذه الورقة.

فنقول: الدعاء والذبح والنذر وغير ذلك، حق الله على عباده، فمن أشرك مع الله غيره في هذه الأفعال فهو مشرك كافر، وإن قال لا إله إلا الله، وصلى وصام، وزعم أنه

(١) مصباح الظلام (١/ ٦٢-٦٣).

مسلم، وهذا مجمع عليه عند أهل العلم، لا اختلاف في ذلك» اهـ[١].

وقال العلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق ذكره لمذهب الخوارج وتحذيره منه قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا عرفت مذهبهم أن أصله التكفير بالذنوب، وكفروا أصحاب رسول الله ﷺ، واستحلوا قتلهم، متقربين بذلك إلى الله، فإذا تبين لك ذلك تبين لك ضلال كثير من أهل هذه الأزمنة، في زعمهم: أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأتباعه خوارج، ومذهبهم مخالف لمذهب الخوارج؛ لأنهم يوالون جميع أصحاب رسول الله ﷺ، ويعتقدون فضلهم على من بعدهم، ويوجبون اتباعهم، ويدعون لهم، ويضللون من قدح فيهم، أو تنقص أحدًا منهم، ولا يكفرون بالذنوب، ولا يخرجون أصحابها من الإسلام، وإنما يكفرون من أشرك بالله، أو حسن الشرك، والمشرك كافر بالكتاب، والسنة، والإجماع، فكيف: يجعل هؤلاء مثل أولئك؟! وإنما يقول ذلك معاند يقصد التنفير للعامة، أو يقول ذلك جاهل بمذهب الخوارج، ويقوله تقليدًا» اهـ[٢].

وفي رسالة للإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في رسالة إلى سليمان باشا قال فيها: «وأما قولكم: وأما ما اعترينا، وما ابتلينا به من الذنوب، فليست أول قارورة كسرت في الإسلام، ولا يخرجنا من دائرة الإسلام، كما زعمت الخوارج من الفرق الضالة، الذين عقيدتهم على خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة.

فنقول: نحن بحمد الله، لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب، وإنما نكفر لهم بما نص الله ورسوله، وأجمع عليه علماء الأمة المحمدية، الذين هم لسان صدق في الأمة، أنه كفر، كالشرك في عبادة الله غيره، من دعاء، ونذر، وذبح، وكبغض الدين وأهله، والاستهزاء به. وأما الذنوب، كالزنى، والسرقة، وقتل النفس، وشرب الخمر، والظلم،

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٣٧-٣٣٨).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٦٢).

ونحو ذلك، فلا نكفر من فعله إذا كان مؤمنًا بالله ورسوله، إلا إن فعله مستحلًّا له، فما كان من ذلك فيه حد شرعي أقمناه على من فعله، وإلا عزرنا الفاعل بما يردعه، وأمثاله عن ارتكاب المحرمات.

وقد جرت المعاصي، والكبائر، في زمن رسول الله ﷺ وأصحابه، ولم يكفروا بها، وهذا مما رد به أهل السنة والجماعة على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يحكمون بتخليده في النار، وإن لم يسموه كافرًا، ويقولون: ننَزله منْزلة بين المنْزلتين، فلا نسميه كافرًا ولا مؤمنًا، بل فاسقًا، وينكرون شفاعة رسول الله ﷺ يوم القيامة، ويقولون: لا يخرج من النار أحد دخلها بشفاعة، ولا غيرها. ونحن بحمد الله برآء من هذين المذهبين: مذهب الخوارج، والمعتزلة، ونثبت شفاعة رسول الله ﷺ وغيره من الأنبياء، والصالحين، ولكنها لا تكون إلا لأهل التوحيد خاصة، ولا تكون إلا بإذن الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وقال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. فذكر في الشفاعة شرطين: أحدهما: أنها لا تكون إلا بعد الإذن من الله للشافع، لا كما يظنه المشركون الذين يسألونها من غير الله في الدنيا، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سورة سبأ: ٢٢-٢٣]» اهـ[1].

هذا طرف من ردود أئمة الدعوة على هذه الفرية ويطول المقام بالمزيد، وإنما أردنا ذكر شواهد من ذلك.

وعليه: يعلم أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تكفيرهم للزنادقة وعباد القبور إنما هم في ذلك متبعون لا مبتدعون، وأنهم براء من مسلك الخوارج في تكفيرهم للمشركين، وإنما تكفيرهم للزنادقة والقبوريين هو مما أمر الله به ورسوله، وليس من

(١) الدرر السنية (١/ ٣٠٧-٣٠٩).

قبيل الغلو في التكفير، هذا ما قرروه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ كما تقدم بيانه، خلافًا لما يقرره مخالفوهم في عصرنا، حيث يقحمون عند التحذير من الغلو في التكفير والتحذير من الخوارج، التشنيع على من كفر القبوريين بزعم أنهم جهال، ويسمونهم مسلمين، وأن من كفَّرهم فقد كفَّر المسلمين وسلك طريق الخوارج الضالين، وهذا تحريف للحق وتضليل للخلق، وقد تقدم الرد على ذلك من كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وتقدم البيان أن هذا ليس من قبيل هذا، ما يغني عن تكراره، والله حسبنا ونعم الوكيل.

وعلى منوال ما بين أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فقد بين علماؤنا ذلك:

فقد بينت اللجنة الدائمة للإفتاء الفرق بين تكفير من كفر بعد إيمانه، وطريقة الخوارج في التكفير، فقد قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا على سؤال: هل باستطاعة أي مسلم أن يكفر شخصًا ما إذا رأى أن ذلك الشخص فعل ناقضًا من نواقض الإسلام؟

فأجابوا: «أهل السنة والجماعة لا يكفرون أحَدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله كما تفعله الخوارج والمعتزلة، ما عدا من ترك الصلاة متعمدًا فإنه يكفر ولو لم ينكر وجوبها على الصحيح من قولي العلماء، لما جاء في الأدلة في كفر تارك الصلاة، ولا يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله كما تفعله المرجئة.

وأهل القبلة هم الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**» أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

وهم أهل السنة والجماعة السائرون على منهج رسول الله ﷺ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وأتباعهم بإحسان، لكن من عمل ناقضًا من نواقض الإسلام فهو كافر، كمن يستغيث بالأموات أو يذبح لهم أو يسب الله ورسوله أو يستهزئ بالدين ونحو ذلك، كما أوضح

ذلك أهل العلم في باب حكم المرتد.

وأهل السنة لا يشهدون على أحد معين أنه من أهل الوعيد وأنه كافر إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه، وورد في هذا وعيد شديد، والواجب على المسلم أن يعتني بهذا الباب العظيم، وأن يحرص على السلامة، ويكف عما لا يعنيه.

وفي الصحيحين عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه**». وفيهما من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**من دعا رجلًا بالكفر أو قال: يا عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه**» أي: رجع عليه. وفي (صحيح مسلم) من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان. فقال الله عَزَّ وَجَلَّ: من ذا الذي يتألى علي ألا أغفر لفلان، إني قد غفرتُ له وأحبطتُ عملك**». وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.» اهـ[1].

ولأجل ذلك تجد إهمال جمع من هؤلاء تدريس رسائل الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة، رَحِمَهُمُ اللَّهُ مع ما فيها من البيان الواضح الجلي لقواعد التكفير والرد على شبهة الخوارج وشبهة المرجئة، وإن شرحوا منها فإنها لا تسلم من تحريفهم وتزويرهم ونقضهم لما قرره الإمام المجدد أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ولذلك فهم يضيقون بها جدًّا، وقد سُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: ما رأيكم فيمن يقول إن تدريس نواقض الإسلام وكشف الشبهات يجرئ الناس على التكفير وأن الأولى عدم تدريسها؟

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤٢٤-٤٢٥).

فأجاب: «هذا قلنا لكم أثناء الدرس فيه من يقول لماذا تدرسون الناس هذه الأمور لماذا تشرحونها، الناس مسلمون ويكفي اسم الإسلام، هذا كلام قالوه، وهم أعداء التوحيد، شارقون في التوحيد، ولا يريدون التوحيد، ولكن سندرسها إن شاء الله، وسيقرر في المدارس، وسيشرح في المدارس، رغم أنوفهم، وهذا واجب على أهل العلم وواجب على الناس أن يتعلموا هذا الأمر؛ لأن هذا هو أساس الدين» اهـ[1].

وعليه: يُعلم ما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وما قرره علماؤنا جزاهم الله خيرا في هذه المسألة، ويعلم أن إقحام التحذير من الغلو في التكفير في موضع بيان الموقف من شرك المشركين، وجعل تكفير المشرك الذي يعبد غير الله من الغلو في التكفير؛ شنشة قديمة، الواجب على كل مسلم الحذر من ذلك والتنبه لهذه الدسيسة. والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) انظر https://www.youtube.com/watch?v=fmPMvzET٦aU

الخاتمة

فإنه بمعرفة الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور؛ يتبين أن منهج هذه الدعوة السلفية في باب التكفير منهاج وسطي، وطريق سلفي، فهم ليسوا على طريقة المرجئة في جفائهم ولا طريقة الخوارج في غلوهم، فمن أراد السلامة في هذا الباب، فيسلم من أن يكون من المرجئة ويسلم أن يكون من الخوارج؛ فعليه أن يلزم هذا المنهاج، منهج هؤلاء الأئمة المبني على ما دل عليه الكتاب والسنة ومنهج السلف وما أجمع عليه العلماء منهج نقي صافي.

فليعتبر كل مسلم بذلك، وليتبصر وليعلم أن المنفرين عن هذا المنهاج والمزهدين فيه اليوم من المنتسبين للدعوة فضلًا عن غيرهم كثر، فليكن منهم على بال، وليتبصر فيما يُنسب للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ من أقوال ومنهاج وليدقق، فإن أهل الكذب والتزوير وأهل البدع اليوم كثر، كل منهم يريد أن يضرب هذه الدعوة السلفية المباركة وينفر عنها ويصد المسلمين عما فيها من الخير الذي عم العالم الإسلامي، وقام على إثره دولة سلفية مباركة.

هذا وقد تم المقصود وهو المسؤول أن يكون ما كتبت خالصًا لوجهه الكريم صوابًا، وأستغفر الله مما فيه من الزلل والخلل، وأعوذ بالله من العمى بعد الهدى، وجزى الله عني مشايخي وطلاب العلم خير الجزاء، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الموضوعات

ومضة

مما رَمَى به أعداءُ الدعوة السلفية الإصلاحية الإمامَ المجددَ رحمه الله وأئمةَ الدعوة رحمهم الله تشويهاً لدعوتهم أنهم خوارج يكفِّرون المسلمين! وذلك لتكفيرهم من كفَّره الله ورسوله من الزنادقة والقبوريين.

هذه فرية أعداء الدعوة وخصومها بالأمس، وأما أعداؤها اليوم، فإنهم تلقفوا هذه الفرية، وأثبتوها ولكن لبَّسوا في ذلك فرموا الدعوة بذلك في سياق الدفاع عنها وتبرئتها من الغلو في التكفير! فزعموا أن الإمام المجدد رحمه الله وأئمة الدعوة رحمهم الله يحكمون بإسلام القبوريين، ويجعلون الحكم بكفر عباد القبور من الغلو في التكفير الذي يزعمون براءة الدعوة منه! وذلك على وفق قواعدهم الإرجائية الغالية!

وحيث بينتُ في هذه الرسالة براءة الدعوة الإصلاحية وأئمتها رحمهم الله من الحكم بإسلام القبوريين فإن تهمة أعداء الدعوة اليوم أن الحكم بكفر القبوريين من الغلو بالتكفير تعود على الدعوة الإصلاحية ولكن من باب الدفاع عنها! -زعموا- وكما افترى عليها خصومها بالأمس، افترى عليها خصومها اليوم فتشابهت قلوبهم وأقوالهم، اختلفوا في الأسلوب، واتفقوا في النتيجة! وحيث أن هذه الشبه التي يروجها خصوم الدعوة الإصلاحية اليوم قد اغتر بها من اغتر ممن لم يحقق ويدقق ولأهمية كشف هذه الشبه، فقد جاءت هذه الرسالة مبيناً فيها تقريرات الإمام المجدد رحمه الله وأئمة الدعوة رحمهم الله في الموقف من الزنادقة وعباد القبور، ودفاعاً عن هذه الدعوة الإصلاحية وأنها على طريق وسطي مفارق لطريقة الخوارج في تكفير المسلمين وطريقة المرجئة في الحكم بإسلام القبوريين.

المؤلف

مدار الوطن للنشر
www.madaralwatan.com
٠٠٩٦٦ ١١٤٧٩٢٠٤٢
٠٠٩٦٦ ١١٤٤٥٤١٣٤
مدار الوطن للنشر 25 عاماً
Madar-Alwatan
100313